



المحروسة

كتاب

أمين اسكندر

ذاكرة ورؤيا

معارك ناصرية

٢٥



Bibliotheca Alexandrina

ذاكرة ورؤيا

معارك ناصرية

أمين اسكندر

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٨

عنوان الكتاب: ذاكرة ورؤيا : معارك ناصرية

اسم المؤلف : د. أمين اسكندر

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ ش ٩ ب المعادي - ت: ٣٣-٥٢٠٣٧٥

المدير العام : فريد زهران

مسئول الطباعة : محمد سعيد

صف وتوضيب : هشام صلاح

رقم الإيداع : ٩٨/٢٠٠٨

الترقيم الدولي I.S.B.N : ٢- ٧٨- ٥٦٥٢- ٩٧٧

ذاكرة ورؤيا معارك ناصرية

الاهداء

إلى

والدتي التي كانت بمثابة الأب والأم معاً

إلى

والدي الذي رحل مبكراً بعد أن علمني قراءة الجريدة

أمين أسكندر

الفهرس

- ٩ - مفتتح
- ١١ - الناصرية على الصعيد القومى رؤية وشهادة
- ٢٥ - عصر الردة
- ٦٣ - دعوة للحوار حول الحركة العربية الواحدة (أ)
- ٩٧ - من أجل بناء حركة عربية تقدمية - جدلية الهدم والبناء (ب)
- ١٠٧ - قبل الحديث عن الحركة العربية التقدمية (ج)
- ١١٧ - الجمهورية العربية المتحدة - تقويم أضافى ورؤية مستقبلية(د)
- ١٤٠ - الناصرية وإشكالية الديمقراطية
- ١٦١ - الأحزاب المصرية بين التهميش والانفجار
- حول الخط السياسى والنضالى للحزب
- ١٩١ - العربى الديمقراطى الناصرى
- ٢٢٨ - البديل القومى للنظام الشرق أوسطى

مفتـح

- فكرت كثيرا قبل جمع تلك الدراسات بين دفتى كتاب، حيث أنى من المؤمنين بأن الكتاب لابد أن يكون له منهج فى الكتابة والصياغة ووحدة الموضوع، مختلف عن الدراسة والمقال.
- لكن الواقع يفرض احتياجاته، لذا وجدت أهمية فى جمع تلك الدراسات بين دفتى كتاب وذلك للأسباب الآتية:
- ١- هذه الدراسات يجمعها محور واحد وهم واحد وهو الحركة الناصرية وهمومها الداخلية وبعض من معاركها مع الواقع.
 - ٢- أن الحركة الناصرية الحديثة فى أشد الاحتياج لنظرة شاملة لنشأتها ومسار نضالها - وقد كان ذلك واضحا فى دراسة " الناصرية على الصعيد القومى " فهى أول محاولة من داخل مصر العربية ومن داخل المدرسة الحديثة فى الناصرية لتقديم تلك الرؤية والشهادة.
 - ٣- أن الحركة الناصرية تحتاج وبشدة لإدارة حوار جاد حول بعض القضايا النظرية من أجل تأصيلها ومن أجل تحديث الخطاب السياسى لها وبالذات بعد زلزال المتغيرات الكبرى على مستوى العالم.
 - ٤- أن نضالات الناصرين من أجل حزب ناصرى ثم نضالاتهم داخل الحزب تستوجب الحوار من أجل تصحيح المسيرة الحزبية وأخيرا فقد كان لزام على أن أقدم بعض الاجتهادات والرؤى بشأن، بعض القضايا مثل "الشرق أوسطية" و"الاحزاب المصرية بين التهميش والانفجار " من موقع انتمائى الحزبى والفكرى وتفاعلة مع قضايا الواقع والمجتمع

وبعد

الأمانة تفرض أن ننشر الدراسات حسب تاريخ كتابتها والأمانة أيضا تتطلب عدم أحداث تعديلات أو اضافات فى الدراسات والابحاث المنشورة - حتى يتم الرصد الامين لسياق تطور المواقف والافكار فى تاريخ الحركة الناصرية.

وأخير : أدعوا الله أن يكون لهذا الكتاب بعض الفائدة للحركة الناصرية التى أنشرف بالانتماء إليها. وللوطن المفدى بدمائنا.

الناصرية على الصعيد القومى رؤية وشهادة*

بقلم أمين اسكندر

ماحدث ليلة ٢٣ يوليو، لم يكن صدفة، ولم يكن ضربة حظ، وإنما كانت ليلة فاصلة فى تاريخ مصر، وتاريخ الامة العربية، وتاريخ العالم. ليلة فاصلة بين عصر الاحتلال الانجليزى، وحكم القصر الملكى، واحزاب تحلم بالسلطة فى ظل الاحتلال. تلك كانت مصر قبل ٢٣ يوليو. فقر وجهل ومرض، الثلاثية الحاكمة للجماهير المصرية البائسة. وعلى الجانب الآخر من الضفة اثرياء - باشوات. اقطاع. أرستقراطية مجتمع النصف من المائه. لقد كانت ليلة ٢٣ يوليو على المستوى المصرى بمثابة جدلية للهدم والبناء. هدم فى بناء الاحتلال والاستغلال والقهر والاستئثار بالسلطة من اجل بناء سلطة الجماهير الشعبية - سلطة العمال والفلاحون والمتقنون الثوريون والرأسمالية الصغيرة المنتج. بناء سلطة الثقافة الوطنية التقدمية بناء مشروع التحرر والتقدم والتنمية والوحدة.

لقد كانت ٢٣ يوليو فاصلة فى تاريخ الامة العربية، ليلة فاصلة بين احتلال انجليزى وفرنسى واسبانى وايطالى منتشر فى كل ارجاء المعمورة العربية، وبين حركات تحرر واستقلال متتالية، حتى اصبحت الخريطة العربية خالية من الاحتلال باستثناء فلسطين ولواء الاسكندرون وسبته ومليلة. ليلة فاصلة بين حدود مصطنعة رسمتها قوى الاستعمار الى حلم للوحدة يجسد نفى للحدود، وحرية كاملة للوطن العربى على ارضه. ليلة فاصلة بين انفصام واع متأمر بين افريقيا العربية واسيا العربية وبين تجسيد إرادوى لوحد مصر وسوريا - أى إعادة لحمة افريقيا العربية بأسيا العربية.

ليلة فاصلة بين ثروات منهوبة لمصلحة الاستعمار، وبين ثروات مملوكة للجماهير العربية

ليلة فاصلة بين جماهير أقصى ما كانت تتمناه ان تجد قوت يومها، واقصى ما يقدم لها من عطف من قبل الزعامات والقيادات التى قبلت ان تحكم من خلال الاستعمار ان تسمح لها بجمع القروش من أجل لبس الاحذية (مشروع الحفاة)، وبين جماهير اصبحت فى التنظيمات السياسية، وفى مجالس الادارة والتشريع، واصبحوا هم المسيطرين على وسائل الانتاج والشركاء فى ثروة اوطانهم.

ليلة فاصلة بين جماهير معزولة مسجونة فى أطر الإقليمية. وبين جماهير متفاعلة فى مظاهرات وثورات وعنف خلف بطلها القومى جمال عبد الناصر على أمتداد الساحات العربية.

لقد كانت ليلة ٢٣ يوليو على المستوى العالمى. ليلة فاصلة بين قطبين يتحكما فى مصير العالم، وبين بروز قطب ثالث يعبر عن مصالح الدول الفقيرة. دول عدم الانحياز والحياد الايجابى، وبين استعمار يستغل ويقهر شعوب افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية حركات تحرر منتشرة ومدعومة من قبل ثورة ٢٣ يوليو فى كل المواقع والبلدان الواقعة تحت الاحتلال الاستعمارى.

ذلك هو الفرق بين ما قبل ٢٣ يوليو وما بعدها، ولعل ذلك جاء تعبيراً عن موقع وقيادة تفاعلت مع الطرف العالمى والبيئة الدولية، بذكاء وبصيرة. ولقد كان هذا التفاعل تعبيراً عن القانون المحورى فى مسيرة الزعامة الناصرية، انه قانون دياكتيك الواقع والفكر. ذلك هو القانون المفسر لكل احداث وتفاعلات ثورة يوليو القومية، داخل القطر المصرى والوطن العربى والعالم، ولعله القانون الحاكم للمرحلة الناصرية فى فترة ثورة ٢٣ يوليو، وللحركة الناصرية فيما بعد ١٩٧٠، مع تسليمنا باختلاف الأسباب فى كل فترة.

ديالكتيك الواقع والفكر

تحدث عبد الناصر فى "فلسفة الثورة" عن الدور الهامم الباحث عن بطل وهذا البطل لم ينتظر حتى يبلور نظرية ومنهجاً، وانما الحاح الواقع فرض عليه ان يبدع ويبتكر ويبلور الأهداف العامة للحركة الوطنية المصرية فى المبادئ الستة الشهيرة والتى كانت تعبيراً عن مسيرة النضال الوطنى،

الذى قاد نضاله الكثير من الزعماء والقادة من أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد، وسعد زغلول ومصطفى النحاس الى جمال عبد الناصر. والحديث عن التنشئة الفكرية للمناضل جمال عبد الناصر، يكشف لنا أثر البيئة السياسية الاجتماعية والثقافية عليه وكيف أثر فيها.

فلم يكن جمال عبد الناصر ميشيل عفلق - مؤسس حزب البعث - ولا ماو - زعيم الحزب الشيوعى الصينى - ولم يكن بالطبع لينين - زعيم الثورة البلشفية فلقد كانت نشأة كل من هؤلاء فى سياج عقيدة وايدلوجية تأثر بها ميشيل عفلق من افكار استاذة - دارس السربون - زكى الارسوذى. المفكر القومى البارز الذى تأثر بالأفكار القومية عبر التاريخ الاوروبى. أما ماو ولينين فلقد كان نضالهما فى بيئة الماركسية ومرشدهما العلمى هو المانفستو الشيوعى وكتاب رأس المال.

لكن جمال عبد الناصر تحكمت فى نشأته الموضوعات الليبرالية العامة، التى يكتبها جيل الثلاثينات والاربعينات من متقى مصر. درس عبد الناصر فى كلية اركان حرب الجيش المصرى، والتى تحتوى على التاريخ والجغرافية والسياسة الدولية، هذا بالاضافة الى التكتيك والاستراتيجية والموضوعات العسكرية المختلفة ولعل تلك الدراسة هى التى اسهمت فى تنظيم طريقة التفكير لدى عبد الناصر.

وظل عبد الناصر طوال تاريخه فى السلطة محافظا على الاطلاع على ما هو حديثا فى الفكر القومى والاشتراكى ومذكرات القادة الكبار من رجال الدولة فى العالم، ومن خبراء الاستراتيجية الدوليين ولعل ما يرويه خالد محى الدين، يؤكد لنا تلك المتابعة الدقيقة حيث كان يطلب منه قبل القيام بأى رحلة للخارج، أن يأتى له بأحدث إصدارات الفكر الاشتراكى ويحكى ايضا الفريق اول محمد فوزى - وزير الحربية بعد هزيمة ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ إن عبد الناصر أرسل له كتاباً حديثاً للخبير الاستراتيجى - اندريه بوفر - وكان ذلك اثناء اعداد الجيش لحرب الاستنزاف، وطلب منه أن يتحاورا فيه.

أما د. اسماعيل صبرى عبد الله الخبير الاشتراكى البارز فيحكى عن الحوارات الهامة التى كان يدعوا لها جمال عبد الناصر مع خبير التخطيط الاشتراكى شارل بتلهاييم.

وكشفت لنا مباحثات الوحدة عن عمق معرفة عبد الناصر وقدرته على استخلاص العبر و الدروس من خبرات الحياة والممارسات النضالية اليومية، هذا بالإضافة الى ما يضيفه الواقع من مشاكل واشكاليات تحتاج التأمل والبصيرة والحلم.

أ- أسلوب التغيير

ولعل أولى الوقائع التى كشفت طريقة التفكير عن جمال عبد الناصر، كانت فى طريقة التفكير فى أسلوب التغيير الثورى "منظمة الضباط الاحرار" فلقد حدد عبد الناصر الهدف بوضوح - تغيير النظام الملكى الفاسد - ولم يكن أى من الاحزاب والمنظمات الحزبية العلنية والسرية مؤهل للقيام بذلك التغيير. حيث كان الجيش هو المنظمة الوحيدة التى تمتلك وتعبّر عن قوة موازية فى مواجهة القصر والجيش. وهى الاداة المنظمة تنظيماً علمياً، والتى يتوافر داخلها بيئة غاضبة لما ترى من فساد ورغبة وطنية جارفة فى طرد الاحتلال الانجليزى عن مصر. وفى سبيل الهدف المحدد بدأ التخطيط الذى اعتمد على شبكة واسعة من المناورات والتكتيك والدراسة لكل الظروف المحيطة. ولقد احتوى تنظيم الضباط الاحرار بعضاً من الضباط العقائديين من الشيوعيين، مثل خالد محى الدين ويوسف صديق وأحمد فؤاد، ومن حركة الاخوان مثل عبد الرؤف وآخرون. هذا بالإضافة إلى الشخصيات المستقلة وأختار الجميع الاصططاف فى الاطار الوطنى العام للضباط الاحرار من اجل تحقيق هدف اسقاط الحكم الملكى الفاسد، بل يكاد المرء ان يجزم، ان ضم انور السادات عضو الحرس الحديدي - تنظيم الملك وقبضته الضاربة فى الجيش المصرى - كان نوعاً من الاختراق للتنظيم الملكى، وقبول محسوب للمخاطر، وتوظيف له اكثر من هدف. هذا بالإضافة الى دور جمال عبد الناصر فى التواصل مع الحركة الوطنية فى حزب الوفد وبعض قياداته والشيوعيين والاخوان المسلمين وحركة مصر الفتاة، وبعض الشخصيات العامة من الصحفيين والمناضلين، مثل محمد حسنين هيكل وفتحي رضوان. ويحكى هيكل أن عبد الناصر قد زاره قبل الثورة ليستمع منه عن قدرة الجيش البريطانى الموجود بالقناة على الحركة، إذا وقع تحرك بعد حريق القاهرة.

ومن ذلك يتبين لنا تحديد دقيق للهدف - اختيار اداة صالحة لتحقيق الهدف دراسة كاملة للبيئة المحيطة - عدم الوقوع فى براثن ما هو موجود ومغري مثل الحركة السرية الحزبية الموجودة فى ذلك الوقت "الحركة الشيوعية والاخوانية" ولم يقع ايضا فى اغراءات الاحزاب الليبرالية الجماهيرية. مثل حزب الوفد أو يسار حزب الوفد - الطليعة الوفدية - وذلك ليقينه الكامل أن أيا من تلك الحركات والاحزاب غير مرشح للقيام بدور التغيير الانقلاسى. وانما كان الدور من وجهة نظره تعبيرا عن الاسهام فى خلق مناخ الحشد وتعبئة الوعى والغضب.

وعندما اختار عبد الناصر الجيش كأداة للتغيير، كان يعلم ايضا، أنه يقدم نموذجا جديدا للانقلاب التقدمى وذلك عكس كل نظريات التغيير السائدة من ماركسية وليبرالية واسلامية. ولعل هذا كان من ضمن اسباب عدم فهم دور الجيش فى التغيير الثورى من قبل تلك القوى. وكانت تلك الواقعة من الوقائع الهامة التى عبر عنها دياكتيك الواقع والفكر - القانون الحاكم لجمال عبد الناصر. ولعلها ايضا كانت اسهاماته الاولى فى الفكر القومى والانسانى. وهكذا ما كشفت عنه حركة التغيير بعد ذلك فى واقعا العربى، بل فى الدائرة الافريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، أخذين فى الحسبان البيئة الدولية والثنائية القطبية التى سمحت عبر تناقضاتها بمساحة للحركة كانت لصالح ثورات التحرر السالمية.

ب-الفكرة القومية عند جمال عبد الناصر

يكشف لنا عبد الناصر الطالب فى المدرسة الثانوية عن بداية تسرب الوعى القومى اليه، وذلك فى فلسفة الثورة. "وأنا اذكر فيما يتعلق بنفسى ان طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل الى تفكيرى، وأنا طالب فى المدرسة الثانوية، اخرج مع زملائى فى اضراب عام فى الثانى من شهر نوفمبر من كل سنة، احتجاجا على وعد بلفور، الذى منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطننا قوميًا فى فلسطين اغتصبته من أصحابه الشرعيين"

ولقد كان انشول جمال عبد الناصر الكلية الحربية، اتركيب فى بروز وعيه العربى بعدما تسربت اليه العاطفة العروبية. فالدراسة فى كلية الحرب

بلورت وثبتت مجموعة من المبادئ في فكر عبد الناصر - حسب قول محمد حسنين هيكل - يأتي على رأسها :

- ١- ان حركة مصر التاريخية تتجه نحو الشرق.
- ٢- إن الدفاع عن مصر يركز على الشام، وبالتحديد فقد كان يعتقد إن خط غزه/ بير سبع هو الخط الاخير للدفاع عن مصر، وبعده فليس هناك إلا خط المضائق، وهو خط قناة السويس والقاهرة.
- ٣- ان هناك تشابكا في قضية مصر وسوريا بصفة عامة، وفلسطين بصفة مركزة.

وعن محتوى دراسة جمال عبد الناصر في الكلية الحربية يتحدث في يومياته عن حرب فلسطين :

"بدأ نوع من الفهم يخالغ تفكيرى أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التي جعلت منها في القرن الاخير فريسة سهلة " وعن اشتراك في حرب الدفاع عن فلسطين كتب يقول :

ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعا في اعماقي، بأن القتال في فلسطين ليس قتالا في ارض غريبة، وليس انسياقا وراء عاطفة، وانما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس "

وهكذا كان دياكتيك الفكر مع الواقع، سببا محوريا في بلورة حقائق جغرافيا المنطقة وثبات تاريخها.

لذا فالحديث عن الفكرة القومية لدى عبد الناصر تتطلب منا اولا ان نأخذ في الحسبان دور التنشئة، وكيف اكتشف عبد الناصر الفكرة القومية عبر فلسطين وامن مصر، وعلينا ان نأخذ في الحسبان الدور التاريخي الذي وقع على عاتق القائد التاريخي لهذه الأمة، ذلك بالإضافة الى طبيعة البيئة الدولية والاقليمية ناهيك عن المخاطر المحيطة بالامة في تلك المرحلة وعلينا ان نأخذ في الحسبان الفرق بين المنظر وبين القائد السياسي فالاول يعطى أولوية لمشاكل الفكر والاطروحات النظرية والأنساق الفكرية والثاني يعطى أولوية لمشاكل الواقع والبشر والأمن القومي.

ولهذا فإن الفكرة القومية لدى عبد الناصر تتواجد كبديهية، كحقيقة تاريخية وخبرة معاشة بين ابناء الامة العربية، انه ينادى بأمة عربية، ويعبر

عنها اكثر مما يحلها في جذورها وبنياتها. ولقد اهتم الفكر الناصري في مرحلة الدولة على أن يؤكد على عناصر اربعة تشكل ابعاد الأمة : اللغة - التاريخ - الوجدان - الاخطار المشتركة (مشاريع الهيمنة والعدوان) وهكذا فإن الأمة العربية في الخطاب الناصري تعبير عن رابطة تاريخية ثقافية في مكوناتها الموضوعية، ورابطة نضال وأمل في بعدها المعاش.

"يكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير".

"يكفى أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل".

"لقد حاولوا ان يخدعونا. وحاولوا ان يضلّلونا، وكانوا يقولون لنا، مالكم والعرب ؟.."

كلنا شعب واحد، شعب عربي واحد. فلنكافح جميعا متحدّين متكاتفين من اجل حقنا في الحرية، ومن اجل حقنا في الحياة. فالنكافح جميعا ضد الاستعمار وضد اعوان الاستعمار، لن تقطع اوصالنا مرة اخرى، كما قطعت بعد الحرب العالمية الاولى

من هذا نكشف ان مفهوم الأمة عند جمال عبد الناصر وفي الخطاب الناصري، لم يكن مفهوما قديما ميثاقيا، ولم يكن مفهوما، ارتجاعيا ماضويا وانما كان مفهوما معاصرا مناضلا هاضما لمتغيرات العصر، مفهوما متحركا في بيئة وظروف دولية، مفهوما مستقبليا "الوحدة العربية هي نداء بالتجمع والانطلاق الى بناء مستقبل"

وفي حركة سريعة مستجيبة لنكسة الانفصال والهجوم الشرس من الرجعية العربية في مواجهة الوحدة - يربط عبد الناصر بين الوحدة والقضية الاجتماعية وبحركة القائد التاريخي يفرز القوى الاجتماعية مع الوحدة وضد الوحدة.

مع الوحدة - العمال، الفلاحون - الجنود - المثقفون - الرأسماليات الصغيرة المنتجة.

ضد الوحدة - الاقطاع - الرأسمالية المستغلة والاحتكارات الدولية. الرجعية تعارض الوحدة للمحافظة على امتيازاتها الشرهة، التي استطاعت ان تبنيها من خلف الحدود المصطنعة.

وفى هذا يقول عبد الناصر : الرجعيون عقبة امام تقدم الامة : "نهبوا أموال العرب" ويتم تنسيق بينهم وبين الاستعمار "الاستعمار ينسق العمل معهم" ويسيروا فى نفس مخطط الاستعمار واسرائيل" ولا يمكن فصلهم عن الاستعمار.

فلقد كان جمال عبد الناصر مدركا لحقيقة الظلم الاجتماعى الواسع على الجماهير العربية، وكان مدركا للعلاقة الوثيقة بين الاستعمار "واسرائيل" والرجعية العربية، من أجل المحافظة على الامتيازات والنهب المستمر لثروات الامة. لذا فقد وعى درس الانفصال، وربط قضية الوحدة بقضية الاشتراكية، حيث لا يمكن ان تتم وحده، وهناك مصالح اجتماعية متميزة تريد ان تحافظ على تمايزها، ولا يمكن قيام وحدة دون تحالف واسع مع اصحاب المصلحة فى الوحدة، ومدافع عن قيامها وبقائها.

وإدراكا من جمال عبد الناصر لاهمية الانسياب الكامل والتفاعل بين الخلائق بين القطرية والقومية، وبين دور الاديان التى نزلت على امتنا ومضى تفاعلها فى تاريخها ومستقبلها، استطاع ان يقدم مفهوما متفاعلا مدركا لتلك الثوابت المنصهرة فى بوتقة القومية والعروبة، هى التى عبر عنها فى الميثاق قائلا : إن اعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر، ولتجربته الرائدة هو الدور الذى استطاع ان يؤثر فيه فى حياة امته العربية، وخارج حدود وطنه الصغير، الى افاق وطنه الكبير".

إن الامة العربية تعتر بتراثها الاسلامى وتعتبره من اعظم «صاير» طاقتها النضالية وهى فى تطلعها الى التقدم ترفض هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الاسلام على انها قيد يشد الى الماضى. وهى ترى فى روح الاسلام حافزا يدفع الى اقتحام المستقبل، على توافق وانسجام شاملين مع مطلب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الثقافية".

وفى موضع اخر يتحدث عبد الناصر عن الانسان العربى المزعج : "نحن لم نفرق فى يوم من الايام بين العربى المسلم والعربى المسيحى والعربى اليهودى. لقد عاش الجميع جنبا الى جنب فى المنطقة دون خلافات".

بهذا المعنى الشامل العميق لمفهوم القومية، والمتجدد بما يتلائم مع العصر وفى نفس الوقت المحافظ على الثوابت، يخوض عبد الناصر معاركة

من معركة التسليح وبناء السد العالي وتأميم قناة السويس، الى معركة الوحدة والانفصال ومعركة تحرير اليمن والجزائر، انتهاءا بمعركة التنمية ومواجهة الهزيمة فى ١٩٦٧ مطورا ومضيفا للقومية من نتائج ودروس تلك المعارك. لقد كانت حقيقة دياكتيك الواقع مع الفكر هى الحقيقة المسيطرة عند عبد الناصر.

ج- جدل الوطنى والاجتماعى

الاضافة الثالثة البارزة والناجمة من دياكتيك الواقع والفكر عند عبد الناصر الارتباط الجدلى من الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية. "كانت الامة تواجه مرحلتين من مراحل كفاحها، مرحلة التحرر السياسى ومرحلة التحرر الاجتماعى وكانت مطالب كل مرحلة تختلف عن مطالب الأخرى، ولا يمكن ان نفصل الثورة الاجتماعية عن الثورة السياسية "٢٢ فبراير ١٩٦٢".

لقد اكتشف عبد الناصر من خلال ممارسته لدورة فى قيادة الدولة، انه لا يمكن تحقيق الاستقلال بمجرد طرد الاستعمار الانجليزى من البلد، وانه من المهم احداث تنمية اجتماعية مخططة على جميع المستويات والاصعدة المجتمعية، وهى المشاكل التى صار من المحتم - تقريبا - ألا يتم حلها الا عن طريق الاختبار الاشتراكى، حيث لا نمتلك بصفتنا دولة من بلاد العالم الثالث - التراكم الثروى الحادث فى اوربا، والناجى من الكشف الجغرافية، والنهب الاستعمارى المنتظم لبلدان المستعمرات، وايضا الحادث نتيجة التقدم التكنولوجى ومن هنا، فلا يمكن ان نعيد الكرة - كما يقال - فلا قدرة ولا رغبة اذا توافرت القدرة على احتلال شعوب اخرى، ولا تقدم علمى وتكنولوجى. ومن هنا فلا حل الا التخطيط العلمى والعملى المدقق للامكانيات والدارس للاحلام والمخطط لتحقيقها حسب المراحل الزمنية المتتالية. ولن يتأنى ذلك الا بتجميع المدخرات الوطنية، واعادة توزيع دخل وثروات المجتمع، حسب الحاجة التخطيطية ولصالح الاغلبية من المنتجين الفقراء.

ولعل تلك الظروف والبيئة قد وضعت كل الثورات الوطنية امام خيارين، الاول هو التوقف عند حدود طرد المحتل - اى عند حدود الثورة

الوطنية - مما يعنى الوقوع مرة اخرى عبر الشركات الاحتكارية العملاقة، ومؤسسات التمويل الدولية فى برائن السيطرة الاستعمارية مرة اخرى. والخيار الثانى الذى جاء تعبيراً عن اضافة حقيقية للفكر القومى، هو التزاوج بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية، وفى ذلك يقول عبد الناصر فى خطاب ٦١/١١/٢٥.

فى سنة (١٩٦٠) انا كنت اشعر ان الدافع الثورى غير قائم، الثورة بدأت تتعثر، الرأسمالية المستغلة بدأت تنفذ وبدأت تنهز، وبدأت تتسلل للصف.. والامثلة كانت واضحة أمامنا وكانت باينة، كان الخطر ايسة؟ الرأسمالية المستغلة والرجعية توشك ان تجند الثورة الوطنية، او تلم الثورة الوطنية لحسابها الخاص".

أما الاضافة الرابعة للفكر الناصرى كانت فى مفهوم الحرية.

د - حرية الوطن والمواطن

والحرية عند عبد الناصر حرية وطن وحرية مواطن والوطن هو الامة العربية قاطبة، فلا يمكن ان نتحدث عن حرية الوطن، وهناك جزء منه محتل وايضا لا يمكن ان نتحدث عن حرية المواطن دون ان يكون فى وطن حر ودون الربط بين الحرية السياسية - الديمقراطية - والحرية الاجتماعية - الاشتراكية. فالمواطن الحر لابد ان يعيش على ارضية من العدل الاجتماعى والديمقراطية المعبرة عن مصالحه وذلك فى اطار من وطن حر غير محتل، وغير مستغل لشعوب اخرى، او غير مستغل من شعوب اخرى. أى غير تابع.

لعل تلك هى أهم الاضافات إلى الفكر القومى والحركة القومية، ومن اجل استكمال صورة تلك الاضافات من مفهوم دياكتيك الواقع مع الفكر، ومن اجل استكمال صورة تلك الاضافات، فعلى ان نتناول الجانب الحركى التنظيمى على الساحة القومية، من اجل كشف ماهية تلك الاضافات، ولعل الحديث عن الطليعة العربية التى نشأت وأسسها جمال عبد الناصر فى الوطن العربى، تكشف لنا عن طريقة تفكيره وملامح تصوراتيه عن نظريته فى الاسلوب، ونعنى بها طريق الوصول الى الغاية او الهدف. وفى ذلك يقول جمال عبد الناصر فى الميثاق: " الانسان هو وحده القادر على تغيير

الواقع، وان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته " انن فالحلقة الاولى من نظرية الاسلوب، هو ذلك الانسان العربى الاجتماعى اى الانسان فى المجتمع.. العامل.. الفلاح المثقف فهو صاحب المصلحة فى ثورة عربية واحدة، وهو المناضل فى سبيل دولة الوحدة وهو المنشأ لحركة قومية واحدة. ولقد قدم عبد الناصر ما سماه بالاطار العام، والاطار الخاص، او التنظيم العام والتنظيم الخاص. الاطار العام يحتوى على الطبقات والشرائح الاجتماعية التى من مصلحتها الدفاع عن امة عربية واحدة، واطار خاص يؤطر حركة الكادر الطليعى. والعمود الفقرى للاطار العام. وفى ذلك يقول عبد الناصر فى مباحثات الوحدة الثلاثية : "فيه حاجتين: فيه الحزب وفيه المنظمات الشعبية، ودى حاجتين لازم تقوم مع بعض، اذا فهمنا أن الحزب هو المنظمات الشعبية نلاقى نفسنا بنقع فى غلط كبير.. النتيجة الوحيدة لهذا الفهم أن ينغزل الحزب عن الشعب، ويضطر الحزب ان يمارس ديكتاتورية الحزب.. لازم حاجتين يمشوا مع بعض، الحزب كطليعة - اذا اعتمدنا على الحزب على انه هو الطليعة وهو القائد - وفى نفس الوقت المنظمات الشعبية التى تقودها الطليعة".

إن الطليعة العربية فى الفكر الناصرى تعبيراً عن طليعة التحالف الواسع - تحالف قوى الشعب العربى العامل، وهى الحاضنة لوحدة الكادر القومى على كل الساحة العربية. وهى المناضلة من اجل تحقيق المشروع القومى التحررى والتنموى والوحدوى، وهى القائدة لادارة الجدل بين اصحاب التناقضات الثانوية فى الاطار الواسع ومن داخل تلك الرؤية - العام والخاص. بطرح جمال عبد الناصر المقياس الثورى السليم لأختبار الكوادر الثورية للعمل فى الساحة العربية. وكان ذلك حواراً بين المناضل القومى ايام سعيد ثابت وبين القائد القومى جمال عبد الناصر - الثورى العدد الخامس ١٩٧٤ جاء فيه على لسان عبد الناصر.

"الشخص سيتم اختباره هنا بصورة مبدئية، ووفقاً لشروط ومواصفات معينة، والذى سنقوم بإرساله الى احدى المساحات العربية المختلفة، وحتى يكون المقياس المطبق هناك مختاراً بالنسبة له، فإننا لابد ان نجعله يخضع لظروف مشابهة تماماً لتلك التى يعيشها المناضلون هناك" وهذه المسألة تحتم علينا اتخاذ ما يلى :

أ- ان هذا الشخص الذى تم اختياره يجب ان يكون على جهل تام بالهدف الحقيقى الذى نقصده من وراء ارساله الى الاقاليم، اذا انه يجب ان ينفذ فقط الاوامر الصادرة اليه للالتحاق بالثورة، ولا شىء اكثر من ذلك.

ب- وعلينا بعد ذلك ان نقطع جذورة من الارض المصرية، وان نقطع كل صلة مباشرة بينه وبين أية قيادة سياسية هنا مهما كان نوعها. انه يجب ان لا نتيح له الاحساس بأى تفوق او امتياز له على الآخرين فى المنزلة أو الخلفية - عالية ان ينظم مع بقية الثوار فى صفوفهم.. يمارس كل ما تعطيه له الثورة من حقوق، ويتحمل كل ما تفرضه عليه من واجبات واعباء وفى هذه الحالة فقط سيصبح المقياس صحيحا، فعلى مقدار انضباطه، وعلى نوعية سلوك ومدى استعداداته للصمود والتضحية، سيتوقف كل مستقبله السياسى.

ج- ولكن ما الذى يدعونا لجعل مثل هذا الاجراء قاصرا على المصريين وحدهم ؟

لماذا لا نجعل منه مبدأ عاما يطبق بالنسبة لجميع المناضلين العرب ؟ اى لماذا لا نجعل الساحات العربية المختلفة تتبادل مناضليها بموجب قرارات صادرة من القيادة العربية العليا، بعد انبثاق التنظيم العربى الواحد ؟ اننا لو طبقنا هذا المبدأ نكون قد حققنا غاية اخرى بجانب تحقيق المقياس السليم لاختبار الكوادر الثورية..

اننا سنساعد عن طريق تحقيق هذا الاسلوب النضالى فى تحقيق الانسجام التام بين المناضلين فى مختلف الاقاليم فكريا ونفسيا.. اذ لا شىء مثل الممارسة اليومية للنضال المشترك طريقا لاذابة الفوارق الاقليمية.. لا شىء كالحوار اليومى المستمر من خلال النضال اسلوبا لتلاحم الثوار، واذابة الترسبات الاقليمية الضارة ولا شىء كالمواجهة اليومية لتحديد النضال اسلوبا لتقارب النفسيات وانسجامها"

انه نموذج فريد يسجل لنا طريقة تفكير قائد قومى فذ، تغلب على كل الترسبات الاقليمية رغم رئاسته لأكبر قطر فى الامة العربية.

ومرونة القائد ميزته بميزة طرح ما هو ثابت، وما هو مناسب للمرحلة وتحدياتها ولعل طرحه لوحدة القوى الثورية العربية، بعد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا، وذلك فى ١٩٦٧/٢/٢٢ عندما اعلن عن ضرورة

وجود وحده فى العمل قائلا: " ضرورة قيام شكل من الاشكال البسيطة للوحدة.. وحدة العمل فى مؤتمرات القمة " ورغم ان الرجعية قد ضربت تلك الاشكال البسيطة من وحدة العمل.

فبتمسك جمال عبد الناصر فى نفس الخطاب السابق بوحدة القوى الثورية " معركة وحدة القوى الثورية معركة منشعبة متعددة الجهات.. جبهه تعمل فيها القوى الثورية معا فى داخل اوطانها الصغيرة، لكي تثبت وجودها وتأثيرها، وجبهة تلتقى عليها القوى الثورية معا، وتنسيق معا وتحدد اهدافها، ووسائلها معا، ثم جبهة صراع مع العدو الاساسى للامة العربية واهدافها.. العدو الاساسى للامة العربية ".

وفى حديث امام مؤتمر المحامين العرب الثمن من آذار/ مارس ١٩٦٧ قال عبد الناصر موضحا ومفسرا وحدة القوى الثورية ممكن تيجى فى عدة اشكال.. وموش ضرورى ابدأ نصمم على الوحدة بصفاتها المطلقة - اى الدمج والتوحيد الكامل.. فى كل بلد موجود المناضلين الثوريين ودى الحقيقة الى بتخلينى اقول ان الواجب علينا فى هذه المرحلة ان نعمق النضال ونقوى قيادات هذا النضال ". هكذا يتضح لنا عبر قانون جدل الفكر والواقع، والواقع والفكر، أن عبد الناصر قد اثرى بتجاربه الحركية والتنظيمية مسيرة الفكر القومى هذه، بالاضافة الى نجاحه فى الاختراق الواسع للنسيج العقلى للجماهير العربية فى كل الساحات العربية، وذلك لمصلحة طرح فكرة وجود اداة نضالية، تعمل لمصالح الوحدة العربية.

وتكتشف لنا تلك المرونة التنظيمية عن عدم قداسة للتنظيم، وإحتكام الدائم لمتطلبات الواقع والعمل على تلقيحه بالأفكار المطورة.

ومن قبل تجربة الطليعة العربية، كانت هناك فى داخل القطر المصرى تجارب تنظيمية متعددة تبدأ من هيئة التحرير، وتعبير بالاتحاد القومى وتقف عند الاتحاد الاشتراكى العربى، وكانت هناك تباشير أفكار حول تجريب فكرة الحزبين (حزب السلطة وحزب المعارضة) وبالذات بعد هزيمة ١٩٦٧ ولا تعنى تلك التجارب تجريبية بحتة، إنما كانت تعنى الربط بين الأداة التنظيمية والهدف التى قامت من أجله فى كل مرحلة. ذلك هو ديكالكتيك الواقع والفكر الذى آمن به عبد الناصر.

عصر الردة

الحركة الناصرية فى مصر من رحيل القائد حتى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى

أ- من رحيل القائد حتى انتفاضة ١٩٧٧ :

رفض عبد الناصر اطلاق تعبير الناصرية على المؤمنين بخطه الفكرى والسياسى والحركى - داخل القطر المصرى - وبعد رحيله فى سبتمبر ١٩٧٠ شاع التعبير، ولكن بعد نضال مرير، دخل فيه جيل جديد من الذين لم يعاشوا تجربة يوليو، ولكنهم عاشوا مكتسباتها وانجازاتها، وعاشوا ايضا هجوماً أعدائها عليها - وهم كثر - حيث جمعت المصلحة بين تحالف واسع فى الخارج والداخل، تشكل من الاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة الامريكىة والحلف الرجبى العربى - النفطى والتابع، ورجال الاقطاع والرأسماليين القدامى، الانفتاحيون الجدد، بعد رحيل عبد الناصر هذا بالاضافة الى الصهيونية العالمية والكيان الصهيونى.

لقد اتسعت رقعة الجماهير العربية المؤمنة برؤية القائد القومى - جمال عبد الناصر - وناضلت معه. تحت رايات الحلم القومى فى الحرية والاشتراكية والوحدة، ناضل معه العمال والفلاحون والمتقنون وكافة الشرائح الاجتماعية الفقيرة والكادحة والمنتجة وهم اغلبية شعبنا العربى، ولما كانت المكتسبات المادية المحققة من مساكن شعبية وعلاج مجانى، وتعليم مجانى، وثقافة رفيعة، وملايين من فرص العمل، ومئات من المصانع والاف من الافدنه توزع على فقراء الفلاحين دون نضال.

ولذا كان الفرق كبير وواسع بين المستفيدين والمؤمنين المناضلين بالمشروع الناصرى، لقد ظهر الفرق بين الجماهير الواسعة والطليلة المناضلة وتلك قصة لايد من روايتها :

رحل عبد الناصر، وقدم رجال التنظيم الطليعى - التنظيم السرى الجامع للمكادر الاشتراكى المفروز من قبل السلطة. السادات - نائب الرئيس للجماهير العربية ومصر من اجل انتخابه فى موقع رئيس الجمهورية بعد أن خلا برحيل القائد عبد الناصر.

اختلط الحابل بالنابل :

جماهير فاقده للإتزان بعد رحيل القائد، وطلبة تطلب منها الوقوف خلف انور السادات لكي تسير السفينة نحو البر، والبر في ذلك الوقت كان تحرير التراب الوطنى من قبضة الكيان الصهيونى. الجماهير ترى وتعرف الواقع جيدا والطلبة تعرف الواقع وتزيفه بحجة تسيير السفينة نحو البر. وهنا لابد من شهادة، حيث دار حوار بين المرحوم المناضل عبد الهادى ناصف (احد قيادات التنظيم الطليعى البارزة) وكاتب هذه السطور. وكان ذلك عام ١٩٨٠ تقريبا، فلقد حكى لى انه كلف من التنظيم الطليعى للنزول الى مدينة السويس - مجال عمله السياسى لى يقنع اهالى السويس بالوقوف خلف السادات رئيسا للجمهورية بعد رحيل القائد عبد الناصر. فذهب الى مقهى شهير يجلس عليه رجال التنظيم فى السويس ودار الحديث. ودافع المرحوم عبد الهادى ناصف عن وجوب انتخاب السادات من اجل تحرير الارض والاستعداد للمعركة. وتحدث البعض عن سلبيات السادات حتى صرخ صاحب المقهى قائلا: "يا استاذ عبد الهادى كيف تطالبنى بانتخاب السادات، وهو كان يأتى معى لندخن الحشيش"

وإن كان من دلالة لتلك الحكاية، فهو التخبط الشديد بين الصواب والخطأ وفقدان المصداقية وهذا ما اصاب الجماهير فى تلك المرحلة بالضبابية بل خداع الرؤية هذا بالإضافة إلى انتقال السلطة من خلال الدولة بطريقة سلسلة دون مقاومة أو عنف.

لذا فعندما اصدر السادات أوامره بالقبض على رفاق عبد الناصر ورجال دولته فى مايو ١٩٧١، لم تشعر الجماهير بأى تغيير أو انقلاب. فتلك هى الدولة، وذلك هو قائد الدولة. والدولة فى مصر هى محور الحياة. وبعد ما تم القبض على تلك القيادات، ومعها بعض الفعاليات المؤمنة بخط عبد الناصر السياسى والفكرى، التزم كوادر التنظيم الطليعى. وهم بالآلاف - الحرص، واختار اغليبتهم الانضمام لطريق السادات، والبعض منهم اعتزل العمل السياسى، والقلة القليلة هى التى قاومت وظلت تناضل.

ماذا كان يعنى ذلك بالنسبة للجيل الجديد - الناصريون الجدد ؟

لم يكن ذلك يعنى شيئاً بالنسبة لنا، حيث لم يكن هناك معرفة أو تواصل والقليل القليل كان فى التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب. وانما المعرفة الحديثة بالنسبة لنا عندما بدأت الحملة المغرضة فى الاعلام الرسمى على القائد جمال عبد الناصر. وعندما عاد للظهور على الساحة بعض رموز العهد البائد، وعندما وقع السادات اتفاقية فصل القوات الاولى ثم الثانية بين النظام فى مصر والكيان الصهيونى، وعندما اصدر السادات قراره المؤرخ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢١، والخاص بالانفتاح الاقتصادى، وكان السادات على رأس الحكومة آنذاك. وبعدها جاءت ورقة اكتوبر التى توسعت فى توصيف الانفتاح إلى صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤. والذى نظم وقفن فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والاجنبى فى شكل استثمار مباشر، وتوظيف رأس المال الاجنبى مع رأسمالى المصرى العام والخاص، ونص ايضا على عدم جواز تأميم المشروعات أو المصادرة واعفى الارباح التى تحققها تلك المشروعات التى تنشأ طبقاً لهذا القانون من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمسة سنوات.

ولعل تعليق ديفيد روكفلر - رئيس بنك تشيز مانهاتن على ذلك - فى اعقاب جولة قام بها فى الشرق الاوسط فى فبراير ١٩٧٤ - يوضح لنا مدى الانقلاب الحقيقى الذى حدث : "اعتقد ان مصر قد ادركت الان ان الاشتراكية والقومية العربية المتطرفة لم تحسن من حالة سكان مصر البالغ عددهم ٣٧ مليوناً.

وإذا كان الرئيس السادات يريد مساعدتهم، فعليه ان يولى وجهه شطر المشروع الخاص والمساعدات.

ولقد ناقشت هذا الامر الى حد كبير مع بعض الاسرائيلين، وهم يتفقون معنا فى ذلك، ويشعرون ان موقف الرئيس السادات من بلاده موقف بناء، كما يشعرون ان هناك فرصة افضل لإنهاء الحرب إذا ما اعطيت له فرصة لبناء بلدة بطريقة اقتصاد سليمة " وقد نشر هذا التصريح بجريدة النيويورك تايمز فى فبراير ١٩٧٤.

تلك هي المظاهر الحقيقية للإنقلاب الذى حدث، ولم يكن ما حدث فى ١٥ مايو ١٩٧١ إلا مقدمة لم يشعر بها جيلنا تماما إلا متأخرا، وكان ذلك من جراء عدم التواصل بين جيل الدولة والجيل الجديد.

ماذا فعل شباب الناصرية فى تلك الاونة؟ لقد تحدثنا عن فهمنا للإنقلاب ولحظات الضبابية، ومن ساهم فيها. ولكن ماذا عن ادوات الحركة؟. ادوات الفعل الناصرى والتي عن طريقها تم التواصل مع الجماهير، واعلان الناصرية المعارضة فى وسطها.

اللجنة العربية لتخليد القائد عبد الناصر:

تشكلت فى اعقاب رحيل القائد، وكان من ابرز قادتها د. عبد الكريم احمد - المفكر القومى ووكيل وزارة التعليم العالى - والاستاذ حاتم صادق - الباحث فى العلوم السياسية وزوج هدى عبد الناصر - وطبيب سيد الغريب، وهو من ابرز القيادات الشابة فى تلك المرحلة - وكان هناك ايضا احمد الجمال، ومحمد صبرى مبدى وصالح أبو سمره، واخذت اللجنة على عاتقها العمل على نشر موانيق الثورة واثاث الفكر الناصرى. وقد نجحت فى اخذ تصريح السلطات الامنية بعمل مؤتمر جماهيرى ناصرى او اكثر فى احتفالات ثورة ٢٣ يوليو، ورغم استمرارها القانونى لمدة طويلة وتغيير مجلس ادارتها فى كل انتخابات تقريبا، إلا انها لم تعط الكثير للحركة سوى كتاب مجمع لموانيق الثورة (فلسفة الثورة - والميثاق وبيان ٣٠ مارس) وفشلت فى ان تكون صيغة وإطار مجمع للحركة الناصرية فى غيبة شرعية الحركة، ويرجع ذلك إلى الخلافات التنظيمية فى الطليعة العربية، وللخلافات بين رجال الطليعة العربية، والقيادات الناصرية الشبابية فى مصر، وذلك بالاضافة الى ان اللجنة العربية لتخليد عبد الناصر كانت قد اخذت التصريح بتأسيسها الشرعى من قبل وزارة الشئون الاجتماعية، وترتيبها عليه كان التصريح بالتأسيس يتضمن شروطا مختلفة عن شروط الحزب الجماهير.

رابطة الطلبة العرب الوحيدين :

وقد تشكلت ايضا بعد رحيل القائد عبد الناصر، وكان من ابرز قادتها فى مصر العربية فى ذلك الوقت د. عبد الحميد عطية والمهندس طارق

النبراوى، د. صلاح الدسوقي وقيادات طلابية عربية متعددة، ونجحت تلك الرابطة فى تكوين وبلورة قيادات عربية شابة فى بعض الساحات العربية، مثل لبنان والسودان وسوريا ونجحت ايضا فى الارتباط بالدارسين العرب فى اوروبا، وعن طريقها تم اختراق بعض أجهزة الدول العربية لبعض الافراد عن طريق تمويل الانشطة. وكان ذلك بداية لتجنيد بعض الافراد لصالح بعض الانظمة القومية.

منظمة الشباب الاشتراكى الناصرى :

لقد اعلن عن تأسيس منظمة الشباب الاشتراكى فى ظل الدولة الناصرية عام ١٩٦٥م، حيث تم تخريج الفوج الاول من اعضاء المنظمة من طلاب الجامعات. وكان من بينهم مصطفى الفقى فى اكتوبر ١٩٦٠م وكانت المنظمة هى بوقته انصهار وتفاعل بين الشباب المؤمنين بأفكار الثورة، وذلك عبر الدورات ومدارس الكادر الفكرية والتنقيفية، وايضا عبر مشاريع العمل والادوار والتكليفات فى مواقع العمل الانتاجى وال جماهيرى ولقد اعطاها عبد الناصر الكثير من وقته وجهده. وواظب على حضور معسكرات، وأدار الكثير من الحوارات مع اعضائها. ولعل ذلك كان سببا فى الصدام الواقع بين مؤسسات الدولة الناصرية فى تلك الاونة - مثل القوات المسلحة بقيادة عبد الحكيم عامر وايضا الاتحاد الاشتراكى العربى - التنظيم السياسى من جانب، ومنظمة الشباب على الجانب الاخر، والتي اخذت دفعات من النشاط والحركة الديمقراطية، فأخذت تهدد وتكشف استغلال النفوذ وبيروقراطية قيادات التنظيم السياسى فى بعض المواقع بأختصار لقد كانت على يسار الدولة. ومن هنا فقد اعتبرت نفسها مسؤولة بالمحافظة على طريق عبد الناصر ونهجه الراديكالى بعد رحيله. وفى أول مؤتمر لها عام ١٩٧١م، كلفت بعض القيادات بالعمل على كتاب مجمع لاقوال عبد الناصر على ان يرتب ترتيبا منهجيا، يكشف عن مواقف فى كل القضايا، وإعمالا لذلك التكليف صدر كتاب " عبد الناصر والثورة ". وبعد ذلك تم تعديل اسم الكتاب فى الطبعة الثانية وذلك بسبب استشعار قادة المنظمة بخطوات السادات الحثيثة نحو الانقلاب على خط ونهج عبد الناصر، وصدرت الطبعة التالية تحت اسم " عبد الناصر الفكر والطريق " وأضافت الى اسمها " الناصرى "

فأصبحت منظمة الشباب الاشتراكي الناصري وكان من ابرز قادة المنظمة في تلك الاونه علاء قاسم، محمد خليل، رائف أنسى، محمد يوسف، عادل ادم، عبد المنعم وهدان، محمد عواد، سيد الطحان، عبد العظيم المغربي، رضا طلبه، بجى عبود وآخرون وبعد ان أصدرت الدولة قرارها بحل منظمة الشباب الاشتراكي الناصري، توزعت عضويتها التي وصلت الى مئات الالوف من خريجي مدارس الكادر ومعاهدة الى المواقع المختلفة من اجهزة الدولة، وجميع مواقع مصر الانتاجية والجماهيرية والسياسية من أحزاب ومناير ونقابات.

ورغم اتساع رقعة انتشار الكادر المتخرج من المنظمة، إلا ان اضافاتها للحركة الناصرية كان قليلا، لايقاس بنسبة الاعداد الألفية المتخرجة. ولكن من المؤكد ان أجهزة الدولة الحزبية والسياسية والاقتصادية، والثقافية هي التي استقطبت اعدادا واسعة من الخرجين، وكان على رأس هؤلاء د. حسين كامل بهاء الدين. ودكتور محمود الشريف ود. مصطفى الفقى، ود. الاحمدى ابو النور، ود. أسامة الغزالي حرب، وخيرت الشاطر. المتهم الاول فى قضية سلسبيل الإخوانية. د. مفيد شهاب - د. رمزى الشاعر. ويكفى أن نعلم أن السكرتارية المركزية لمنظمة الشباب فى عام ١٩٦٥ - حتى تتبين دور الدولة فى استقطاب العناصر - فكان على رأس السكرتارية د. حسين كامل بهاء الدين (٣٣ سنة)، والدكتور عادل عبد الفتاح (٢٤ سنة)، والدكتور عبد الاحد جمال الدين (٣٤ سنة)، والدكتور مفيد شهاب (٢٩ سنة)، هاشم العشيري (٣١ سنة) وعبد الفقار شكر امين التتقيف (٢٩ سنة)

لاول وهلة سوف يتبين لنا ان الوحيد الذى ظل ثابتا على أفكاره الاشتراكية من تلك المجموعة التى تشكلت منها السكرتارية المركزية هو الاستاذ عبد الفقار شكر، والاغلبية انضمت الى احزاب السلطة بعد انقلاب مايو ١٩٧١.

أما الذين ناضلوا من اجل بناء حزب ناصري، فكانوا اعداد قليلة، وعلى رأسهم محمد عواد، يحيى عبود، سيد الطحان، عادل ادم، رائف أنس، محمد يوسف، فتحى المغربى، محمد فريد حسنين، ويرجع ذلك فى اعتقادى الى الدور الواسع لاجهزة الدولة المصرية الذى كان سببا فى تقليص دور

الاحزاب والحركات السياسية التقدمية، ذلك بالإضافة الى حدوث الانقلاب والقبض على بعض القيادات الناصرية وبزوغ حقبة النفط واستقطابها كل النشاط من الشرائح الاجتماعية المختلفة من اجل تحسين احوال معيشتها.

لقاء ناصر الفكرى :

وهو يعتبر من ركائز الحركة الشبابية الناصرية، والذي عن طريقه، وعبر سبع سنوات تقريبا - منذ رحيل القائد حتى ١٩٧٧ - تم تخريج دفعات من القيادات الشبابية، وفي نفس الوقت كان المنبر السنوى لاعلان كلمة الناصرية والموقف الناصرى مما يتم داخل مصر والوطن العربى. ولقد تميز هذا اللقاء بانعقاده كل ايلول (سبتمبر) من كل عام، فى ذكرى رحيل القائد عبد الناصر، ولمدة ثلاثة أيام. وكانت من ابرز قياداته فى جامعة عين شمس احمد الحمدي، محمد حسيب، عادل قاسم، ماجد جمال الدين، طارق النبراوى، محمد سامى، ماهر مخلوف، أمل محمود، نازلى عبد الله، والمرحومة فاطمة صالح، ورفعت بيومى، وأحمد سامى الوكيل، مصطفى غزاوى، سيد عبد الغنى، عصام الاسلامبولى، حمدي ياسين، حامد جبر، علاء الرياش، ولقد نشأ هذا اللقاء نتيجة سيطرة التنظيم الطليعى فى الحركة الطلابية فى جامعة عين شمس على اتحاد الطلاب. ولهذا اللقاء قضية تجسد التقاء التنظيم الطليعى بطلاب الجامعة النشطاء. فلقد كان التنظيم الطليعى ممثلا فى مسئولى اتصال لجامعة عين شمس، وهم المهندس احمد حمادة، والاستاذ عادل الاشوح والاستاذ مهدى عسر. وفى عام ١٩٦٨ اشترك الطلاب فى مظاهرات صاخبة فى شوارع القاهرة وبعض المحافظات احتجاجا على قلة الاحكام الصادرة ضد المسئولين عن النكسة، ورصد التنظيم الطليعى مجموعة من النشطاء فى كلية هندسة عين شمس - الكلية التى قادت المظاهرات - وبعد انتهاء المظاهرات بإعلان الزعيم عبد الناصر بيان ٣٠ مارس بدأت قيادة التنظيم الطليعى فى الجامعة ضم العناصر النشطة، وتجنيد لها لعضوية التنظيم الطليعى، وأقسموا القسم فى مكتب السيد سامى شرف وكان ذلك فى نوفمبر ١٩٦٨، وتم تشكيل مجموعتين فى كلية الهندسة: المجموعة الاولى جمعت كل من محمد سامى، طارق النبراوى، اسامة عطوة.

المجموعة الثانية جمعت كل من احمد الحمدي، بسام مخلوف، ماجد جمال الدين، محمد اسماعيل.

وكانت تلك العناصر قد دخلت منظمة الشباب الاشتراكي في عام ٦٥، ١٩٦٦، وبعدها تم تجميد المنظمة في عام ١٩٦٧. بعد خلافات نشبت بين قيادة الجيش وقيادة التنظيم الطليعي. وكانت تلك هي الفرصة التي جعلتهم يسيطرون على اتحاد طلاب عين شمس. بعد دخولهم الجامعة. ويحكي المهندس طارق قانلا : " انهم لا يعتبرون انفسهم نتاج نظام دولة عبد الناصر، رغم نشاطهم في مؤسسات الدولة وذلك لانهم كانوا اولا على يسار تلك المؤسسات بل ومعارضين لبعض ممارساتها، فيكفي ان اقول في اوانل عام ١٩٦٨ - أى قبل المظاهرات الشهيرة والتي اعقبها بيان ٣. مارس طبعنا نشرة عن وجهة نظرنا في منظمة الشباب وتناولنا فيها اهمية تشكيلها بالديمقراطية وتم مصادرة النشرة من قبل مباحث امن الدولة وتم التحقيق معي ومع محمد سامي بشأنها. وهناك واقعة اخرى تؤكد اننا لم نكن نتاج مؤسسات الدولة الناصرية، بعد احداث مايو ١٩٧١، اتخذت مجموعات عين شمس الطليعية قرارا ذاتيا بفتح عضويتها السرية على بعضها البعض وأخذت قرارا ثانيا بالاستمرار التنظيمي - رغم اعلان حل التنظيم واعتقال قياداته".

ولقد أفادت تلك الحالة المتمردة الحركة الناصرية الشبابية كثيرا، من خلال سيطرتها على اتحاد طلاب جامعة عين شمس، واستثمارها مناخ عدم العداء السافر في تلك الفترة بين سلطة السادات وشرعية جمال عبد الناصر. فلقد ضم لقاء ناصر الفكري عبر دوراته السبع (السابعة لم تكتمل) اعدادا كبيرة من الطلاب والشباب وبعض القيادات والرموز الناصرية "وعن طريقة تم طرح الناصرية كمشروع فكري مناضل ومعارض لما يحدث في الدولة - حقبة السادات - وعن طريقه تم فضح وكشف الثورة المضادة للخط الناصري وعبره تم تجميع بعض دوائر الحركة الناصرية، وخلق تفاعل بينهما، بالاضافة لخلق تواصل مع بعض الرموز العمالية والنقابية. ولقد تميز الرعيل الاول لهذا اللقاء في جامعة عين شمس بسمات الكادر السياسي الحركي ذي النشاط الاجتماعي.

نادى الفكر الناصرى :

تلك مؤسسة من اهم المؤسسات الناصرية التى خرجت أجيالا متعددة تمثل الان عصب الحركة الناصرية فى مصر فى عام ١٩٧٤ شهر كانون الاول (سبتمبر) اجتمع بعض المتنادين الناصريين فى جامعة القاهرة (سمير عزب - سيد الغريب - حمدين صباحى - عبد الله السناوى - كمال ابو عيطة - محمد سعيد ادريس - مجدى بدر الدين - أحمد عبد الحفيظ - احمد الصاوى - تهانى الجبالى - شريف قاسم - سهام نجم - جمال عبد الحفيظ - محمود العكازى - ابراهيم الصياد.

اتفقت تلك الكوكبة على تأسيس ناد للفكر الناصرى بالجامعة، وفى تلك الفترة كانت جامعة القاهرة بمثابة اهم موقع للحركة الشيوعية فى وسط الحركة الطلابية. ومن اهم قيادتهم فى تلك الفترة احمد عبد الله قائد مظاهرات ١٩٧٢ - وكانت حركة التنظيم الطليعى فى جامعة القاهرة متعثرة ودوائر حركتهم ضعيفة ومن ابرز الاسماء الطليعية فى جامعة القاهرة مجدى حماد، عبد الحميد الجزار، جمال عفيفى، سمير عزب.

لذا فقد قرر الرعيل الجديد، منشئ نادى الفكر الناصرى الاهتمام بقضيتين هامتين :

الاولى : تقديم الناصرية كمشروع فكرى مستقبلى يحتوى على توصيف وتحديد لمشاكل الامة، وطارحا الحلول لتلك المشاكل، هذا بالاضافة الى القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير واداة التغيير، واسلوب التغيير، وتقديم الناصرية ايضا كمشروع معارض للدولة القائمة، بعد ما كانت ولادتها من رحم الدولة.

الثانية : قضية التنظيم المستقل للناصرية تلك هما القضيتان المعروفتان فى ادبيات الحركة بالتنظير والتنظيم.

ولما كان بعض تلك القيادات المؤسسة لنادى الفكر الناصرى، قد التحقت بمنظمة الشباب فى الدورة الاخيرة قبل حلها، وفى نفس الوقت كانوا حضورا فى لقاء ناصر بجامعة عين شمس، فقد تدارسو التجريبتين، ووضعوا ايديهم على بعض مثالهما، وايضا على قانون تميزهم. وكان او انجازاتهم السيطرة على اتحاد طلاب جامعة القاهرة (حمدين صباحى رئيس اتحاد الجامعة) وحصلوا أيضا على موقع نائب رئيس اتحاد طلاب الجمهورية

لموقع الاعلام. وترتيباً على ذلك تم السيطرة على جريدة اتحاد الطلاب (الطلاب)، وتأسيس اكثر من جريدة لاكثر من جامعة. مثل (الحوار الصادر عن جامعة الاسكندرية)، و(صوت حلوان الصادرة عن جامعة حلوان و(المنصورة) و(رأى الجامعة) وعبر تلك الجرائد تم فتح حوار مع الجماهير عن قضية التنظيم فى الناصرية والتنظيم للناصرين.

وكان من ابرز اصدارات تلك المرحلة كتاب "ناصريون نعم" وهو عبارة عن حوار دار بين القيادى الطلابى الناصرى/ عبد العزيز الحسينى والمناضل كمال رفعت

ويتبين لنا عبر قراءة العدد (١٤٥) بتاريخ ٣ مايو ١٩٧٦ - من "الطلاب" ما كتبه حمد بن صباحى فى مقتتح الجريدة، وفى صدر صفحتها الاولى تحت عنوان "اضاءة" مقالاً بعنوان "على القوى الناصرية ان تجيب على السؤال المطروح وماذا بعد ؟. لقد كان ذلك بمناسبة رفض المنبر الاشتراكى الناصرى الذى تقدم به المناضل المرحوم كمال رفعت وللإجابة على سؤال الساعة هذا نحدد

اولاً: وبحساب التاريخ - من هى القوى المتنامية فى مجتمعنا والتي سيرتفع معدل تناميها بإطراد، لأنها ترتبط بالهموم الحقيقية للانسان المصرى، وتعى مشاكل هذا الواقع بلا زيف او تزييف، وترتبط - ارتباطاً مصيرياً - باهداف قوى شعبنا.. ومن هى القوى التى سيشهدها جيلنا، وهى تضمحل، وتسقط لاقطة انفاسها الاخيرة فى مقابر التاريخ لان مصالحها ضد الاغلبية، وتطلعها على حساب الجماهير، وتعبيرها عن الشارع المصرى، إدعاء زائف.

* من هى القوى النامية شعبياً؟ ومن هى القوى الهابطة ؟ ذلك بحساب التاريخ ما يحدد "ماذا بعد" ؟.

بغض النظر عن القوى النسبية لكل منها فى اللحظة الراهنة.. ثم ان الاجابة تحدد ثانياً وبحساب الواقع.. أساليب الممارسة السياسية اليومية، وكيف تكون الحركة الحقيقية مع الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة.. الجماهير المنزوية بعيداً عن اضواء المدن الساكنة فى قلب مصر الاخضر، الممتد على ضفاف النيل، من جنوب اسوان حتى بحيرة البرلس.

ان القوى الناصرية اكثر حاجة للاجابة على هذا السؤال فى ظل عدة اعتبارات لعل أهمها:

اولا: الحجم الهائل والامتداد الواسع للقوى الناصرية فى انتشارها الافقى فوق خريطة مصر هذا الانتشار الذى يقابلة قصور فى قنوات التوصيل بين هذه القوى او البؤر والتجمعات الناصرية، مما يؤدى الى إهدار كثير من طاقاتها ولامصادرة على امكانيات الحركة المنسقة لها.

ثانيا : غياب التجربة التنظيمية لقوى الناصرية.. ذلك ان الظرف التاريخى الذى تبلورت فيه هذه القوى وتنامت كتيار شعبى واسع وممتد، لم يتيح لها بالدرجة الكافية ممارسة واعية تنظيميا او خبرة طويلة بطبيعة العمل السياسى فى مصر.

ثالثا : افتقاد الناصرية كتيار الى الصياغة الواحدة نظريا لأسس المنهج الناصرى وقوانينه، والى كثير من التفاصيل النظرية التى لا غنى عنها كضرورة للوحدة الفكرية لكل المنتمين لهذا التيار وكمقمة لوحدة التحليل للواقع. ومن هنا فالأزممتين الأساسيتين اللتين تواجههما الناصرية فى مصر - بل فى الوطن العربى كله، هما أزمة التنظيم - وأزمة التنظيم.

والازممتان - كتحديد - تواجهان هذا التيار الناصرى الشعبى بإطراد، ونقراضان عليه ان يقيس حركته اليومية، وأن يجيب على السؤال الذى يواجهه الان إجابة عملية تضع فى اعتبارها اول ماتضع، انها ستكون - هذه الاجابة - عملية ومعطاءة بقدر ما تستطيع ان تقترب - عمليا - من مواجهة هذا التحدى، بوضع الصياغة النظرية الواحدة جماعيا للناصرين كمنهج سياسى بكل ابعاده، ويحل أزمة التنظيم الذى يتحول به هذا التيار الشعبى الواسع الى قوة منظمة قادرة على التأثير المتناهى حتى يفرض ارادته، تحقيقا لاهداف قوى الشعب ".

ولم يكن ذلك هو الهم الوحيد الواقع على عاتق ذلك الرعيل الناصرى فى جامعة القاهرة. فلقد كان حريصا ان يقدم نموذج ديمقراطيا حقيقيا للقوى السياسية الاخرى، وبالذات بعدما تعالت الاتهامات من تلك القوى للدولة الناصرية بانها لم تكن ديمقراطية.

لذا عندما كان حمدىين صباحى رمزا من رموز هذا الرعيل، قد نجح فى موقع رئيس اتحاد طلاب الجامعة، فلقد شجع تواجد كل القوى السياسية

في جامعة القاهرة، فوسع من شرعية التواجد والنضال بين صفوف الطلاب وذلك بالاعتراف بشرعية كل من (نادى الفكر الاشتراكي (ماركسي) والجماعة الاسلامية، هذا بالاضافة لنادى الفكر الناصري) ولم يقف الناصريون في جامعة القاهرة عند ذلك، بل لقد تبنى ندى الفكر الناصري دعوة لتحالف اليسار داخل الجامعة وشكل تعبيرا عن ذلك لجان نوفمبر التقدمية، والتي شارك فيها كل من (نادى الفكر الاشتراكي وندى الفكر الناصري).

وقبل تشكيل لجان نوفمبر كان هناك اسبوع "الجامعة في المجتمع" وقدموا نقدا واضحا وعاليا لسلبيات النظام. وعن ذلك يكتب حمد بن صباحي في جريدة الطلاب العدد (١٥٢) الصادر في اول كانون اول (سبتمبر) ١٩٧٦. تجتاز جامعة القاهرة الان، بعد كل تطورات الاحداث الاخيرة التي أعقبت اسبوع "الجامعة والمجتمع" واحدة من ادق مراحل تطور الحركة الطلابية.. فلقد بدأت القوى التقدمية بالجامعة تتعلم درس الواقع والتاريخ.. تتعلم ان النقائنها قد تعدى بكثير الرغبة المخلصة الى الضرورة الملحة.. وبدأت القوى التقدمية تعي بالفعل لا باللفظ فقط ان تغير علاقات الانتاج في المجتمع لمصلحة الرأسمالية الطفيلية النامية، والاقطاع العائد، وما ارتبط به من تغريغ لادوات التعبير الديمقراطية من اى محتوى تقدمي وما ترتب عليه من سياسات في مجال قضايا الوطن ليس تراكم بالكم في الحياة الاجتماعية، بل هو انتقال بالكيف في طبيعة هذه الحياة، بما يعنى - بالطبيعة - تغير القيم والعادات ومؤثرات الوعي لدى المواطن.

وباعتبار الحركة الطلابية ظاهرة خاصة من ظواهر المجتمع السياسى منضبطة بالضرورة - تأثيرا بحركة المجتمع، فإنه في اطار ما هو عام اى حركة القوى الاجتماعية السياسية في المجتمع، كان لايد ان تطور الحركة الطلابية من برامجها وشعاراتها تفاعلا وتعبيرا عن حركة الواقع الاجتماعية والسياسية.. وفي اطار ما هو خاص بحركة القوى السياسية داخل الجامعة، بالاضافة الى المعطيات الخاصة لواقع الجامعة، كان لايد على هذه القوى السياسية ان تطور اساليبها وادواتها، وأن تعيد النظر في تحالفاتها وخصوصها،

ما تأثير الجبهة ولجان نوفمبر التقدمية على الحركة الشعبية الناصرية؟
هذه هي القضية الاهم.. لانها المعيار الصحيح لمدى صحة او عدم صحة اى موقف تكتيكي..

ان الحركة الشعبية الناصرية قد حددت لها الان هدفا استراتيجيا اساسيا، وهو النضال من اجل انتزاع التنظيم الشعبى الناصرى.."
لقد استفاد ذلك الرعيل الناصرى الشاب، والمجسد فى نادى الفكر الناصرى بجامعة القاهرة، من سيطرته على سلطة اتحاد الطلاب، ولسان حال الطلاب (الطلاب). لقد وعى هذا الرعيل اهمية ربط الكادر الطلابى بالمجتمع وقضاياها. لذا فقد نصت لائحة النادى على اهمية وضرورة تسكين الكادر الطلابى فى موقع للعمل الجماهيرى (الحى السكنى)، وأن يشارك فى مشاريع خدمة المجتمع (معسكرات ردم الترع والقوافل الطبية والرعاية الاجتماعية ومحو الامية وفصول التقوية).

واهتم ذلك الرعيل بالتعرف ثم الارتباط ببعض كوادر الطلاب فى المحافظات المصرية، مما نتج عنه انشاء عدة اندية للفكر الناصرى داخل الجامعات المختلفة فى مصر، مثل نادى الفكر الناصرى بجامعة الاسكندرية والزقازيق واسيوط والمنصورة والمنيا - وبعض المعاهد العليا.

وانضمت قيادات اخرى من الجامعات الاقليمية والمعاهد الى كوكبة جامعة القاهرة، مثل: عاطف جلال، وأمين اسكندر، حسام رضا، مجدى زعل، مجدى المعصر اوى، محمد بدر الدين، محمد منيب، عبد الحليم قنديل، عادل الجوجرى، طاهر عبد الحليم، محمد بسيونى، ممدوح كامل، ابراهيم عبد القادر - محمد عباس - عادل محمود - عبد الرحمن الجوهري وهكذا حقق نادى الفكر الناصرى عدة نتائج كان على رأسها : اولا: إبراز الناصرية المنفصلة عن مؤسسات الدولة والمعارضة للنظام.. وحقق، ثانيا: الاهتمام بالبلورة النظرية للناصرية وحقق ثالثا: تقديم نموذج لممارسة السلطة الناصرية فى الجامعة، والذي أعطى عبر بواباتها مزيد من الشرعية لكل القوى السياسية، وضرب نموذجا فى الديمقراطية، واقام جبهة تقدمية بين نادى الفكر الناصرى والاشتراكي. وكانت عينيه على ما يحدث فى المجتمع.. وحقق، رابعا: ربط الحركة الناصرية الطلابية بالقوى الاجتماعية فى

المجتمع.. وحقق خامسا: الاهتمام المتزايد والعملى بقضية التنظيم الشعبى الناصرى.. وحقق وحدة تفاعل بين الكادر الناصرى فى جامعات مصر، وتجسد ذلك فى اعلان وثيقة الزقازيق ولجان العمل الناصرى.

وثيقة الزقازيق ولجان العمل الناصرى :

فى مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية اجتمع مايقرب من ستين من كوادر الحركة الناصرية فى الجامعات المصرية، والمنتمية لاندية الفكر الناصرى، ومعهم وبعد حوار وتفاعل وتقويم لمسيرة الماضى وتأملات فى المستقبل استمر لمدة خمسة ايام، تم اعلان وثيقة الزقازيق، والتي شملت موقفا واضحا لا لبس فيه من نظام السادات، ووصمته بخيانة مشروع الامة التحرري والتموى الوحوى. ووجهت دعوة لكل القوى الناصرية لإسقاط هذا النظام، وأخرجت للوجود اداة لإدارة العمل اليومى، وكلفت تلك الإدارة بالتواصل مع كل المواقع الناصرية الجماهيرية فى المحافظات. من اجل الحوار على الوثيقة، وتشكيل لجنة للعمل الناصرى فى كل محافظة من رموز العمل الناصرى. وقد شملت تلك الادارة كل من (د. سيد الغريب، أمين اسكندر).

ثم تم عرض الوثيقة على لقاء ناصر الفكرى السادس (سبتمبر ١٩٦٧)، فتمت الموافقة عليها، وعلى لجان العمل الناصرى. وفى تلك الاونه وعى الرعيل البارز فى حركة الناصريين بين الطلاب أهمية أن يتعود التيار الناصرى على قدر من السرية فى حركته تحسبا للايام القادمة. وتكشف لنا صفحات جريدة الطلاب، عدد ٨ أكتوبر ١٩٦٧، العدد (١٤٩):

"الناصرىون.. من هم.. وماذا يريدون؟

وحدة التحليل... والبرنامج :

تتقدم الحركة الناصرية خطوات جديدة الى الامام فى اتجاه تحقيق المهمة الاساسية للناصرين فى هذه المرحلة، وهى اقامة " التنظيم الشعبى الناصرى"

وقد عبر عن هذه الخطوات انجاز لقاء ناصر الفكرى السادس، والذي استطاعت المواقع الناصرية المشتركة فيه - ومعظمها طلابى وشبابى - ان تبلور قناعاتها عبر رؤية الناصريين للواقع الراهن، بتحليل الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وتحليل طبيعة النظام السياسى القائم والموقف منه، وتحليل طبيعة وتكوين وأهداف القوى السياسية المتحركة فى الشارع المصرى، وأهمها اليمين بدرجاته، ما بين الرجعية المعلنة والتستر وراء شعارات ثورية الشكل، والبسار الماركسى بفصائله وانشقاقاته، والتيارات الدينية المسبسة بمواقفها المتباينة، ثم تحديد الموقف الناصرى من هذه القوى. إن الاستمرار فى الاجتهاد الفردى لم يعد مطلوباً فى ظل توحيد آراء الناصريين على تحليل للواقع تمت صياغته جماعياً بالحوار الديمقراطى بين كافة المواقع الناصرية المتفاعلة فى لقاء يوليو الفكرى الاول بالزقازيق. وخرجت منه "الوثيقة الناصرية لتحليل الواقع" والتي تحركت بها من بعده "لجنة العمل الناصرى" التى شكلها اللقاء. ثم جاء إقرار لقاء ناصر للوثيقة، بعد تعديلات أكدت على جوهرها، ورسخت منهجها فى التحليل...

.. تطرح الوثيقة تحليلاً للواقع الاقتصادى والاجتماعى يكشف حقيقة التخلف الذى يعاينه وطننا، وحقيقة التفرقة الطبقيّة التى تتميز بها قلة على الأغلبية، ثم تكشف عقم السياسة التى تطرحها السلطة الآن، وهى سياسة "الانفتاح الاقتصادى" لأنها غطاء لتمرير التراجعات عن خط الثورة فى كل المجالات، وتحت شعار الانفتاح.. إن النمو الخطير للرأسمالية الطفيلية فى مصر يدلنا على ان شعارات الانفتاح لن تجدى نفعا للجماهير الواسعة، ولكنها بوابة مفتوحة لنمو تحالف الاقطاع مع الرأسمالية الطفيلية لضرب مصالح قوى شعبنا العاملة.

إن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى يفرز الاقطاع والرأسمالية الطفيلية كتحالف يصعد الآن الى السلطة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية والى اجهزة الاعلام ليمارس التضليل والخداع وترييف الوعى نفس الوقت الذى يصعد فيه الى امتلاك الثروة ليستغل شعبنا، هذا الواقع هو نفسه الذى يفرز القوى صاحبة المصلحة فى الثورة، ويحددها فى الفلاحين والعمال والمتقنين الثوريين والرأسمالية الوطنية المنتجة وغير المستغلة، والجنود أبناء التحالف الحقيقى.

إن القوى صاحبة المصلحة الحقيقية فى استمرار الثورة وتعميقها. عليها فى كل الواقع - أن تتحرك مع طلائعها الثورية التى ينبغى أن تبادر الآن من أجل تغيير هذا الواقع ثوريا فى اتجاه تحقيق أهداف قوى شعبنا العامل فى الحرية والاشتراكية والوحدة. وفى حركة الطلائع الثورية مع جماهيرها.

ولذلك يصبح من الضرورى تحليل القوى السياسية الأخرى لتحديد "الخصومات" و "التحالفات". وهنا فإنه لامهادنة مع اليمين لأنه تعبير سياسى عن القوى المستغلة فى هذا الوطن. والصاعدة على اكتاف الجماهير لتمتص عرقها ودمها، ثم انه لا تحالف مع اليسار الماركسى، إلا فى وجود التنظيم الشعبى الناصرى، ليكون التنسيق فى حدود تخدم الأهداف المشتركة فى هذه المرحلة.

ولابد من التفاعل مع القوى الدينية التقدمية الملتزمة بأمهات قوى شعبنا العامل وفى اتجاه انجاز البرنامج الناصرى جاء تحديد " المهام الأساسية للحركة الناصرية " والذى خرج عن لقاء ناصر الفكرى السادس، والذى ينبغى ان تتلقفه كل المواقع الناصرية الان لتناقشه تفصيلا بالتعامل اليومى مع الواقع الحى من الريف والمصانع وتتيح من خلال حركتها فى الشارع وارتباطها بالجماهير برنامجا ناصريا تحتشد وراءه الجماهير صاحبة المصلحة وتتاضل من اجله "

لقد تميزت تلك المرحلة من رحيل القائد عبد الناصر حتى أحداث يناير ١٩٧٧م فى تاريخ الحركة الناصرية بالآتى :

١- انقطاع التواصل بين أجيال الحركة الناصرية : عندما نتناول انقطاع التواصل، فيعنى ذلك افتقاد الآليات من شبكة اتصال وتراث فكرى وتنظيمى وخبرات حركية فلقد خرجت الحساسية الجديدة للحركة الناصرية، دون أن تكون متواصلة مع حساسية رجال الدولة الناصرية، وذلك عكس كل التيارات السياسية العقائدية، مثل الماركسية، وحركة الاسلام السياسى.

لقد خرج الشباب فى الحركة الناصرية عبر التجربة والخطأ.

٢ - اعتماد الحركة على المبادرات الفردية.

وكان ذلك طبيعياً في ظل غياب استراتيجية واضحة المعالم للحركة الناصرية وفي ظل التجربة والخطأ، وفي ظل غياب تواصل أجيال الحركة. لذا فالمبادرة الفردية التي تتم عن وعي متقدم لأحد الكوادر، مما يجعله مرشحاً لإداء دوراً في سحب الحركة على أرضية تلك المبادرة، دون أن تكون الحركة هي صاحبة المبادرة مما عرض هذا الجيل لمرض الشخصية.

٣- غلبة التفكير الطلابي على الحركة الناصرية: لقد كانت الجامعة هي الحاضن الدافئ للحركة الناصرية ولل فكرة الناصرية. وكان من أبرز مناضلي الحركة من صفوف الطلاب، ولعل وقد تسبب هذا في اتساع الهوة بين الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة وبين طليعة الطلاب فلم يع الطلاب في تلك المرحلة الفرق بين وعي الطلائع المتقدم في الجامعة، والمصالح المتقدمة في المجتمع، وترتيباً عليه، الفرق بين لغة الخطاب الموجه لطلاب الجامعة، ولغة الخطاب الموجه لجماهير الشعب العامل بالإضافة إلى سلبيات الحركة الناصرية أخذين في الاعتبار مناخ الانفتاح، وانقلاب قيم المجتمع، وبدء العمل لترتيب الساحات العربية لفكرة قبول السلام مع العدو الصهيوني.

من يناير ١٩٧٧ حتى ١٩٨٥م :

لقد تميزت أحداث ١٩٧٧ بظهور التيار الناصري في ساحة العمل السياسي الجماهيري الواسع، ولعل انتشار صور عبد الناصر، ورفع شعارات ناصرية، واعتقال مجموعة من الرموز الناصرية الشابة، كان تعبيراً عن مصداقية ذلك الانتشار.

لقد جاءت الانتفاضة والحركة الناصرية في مصر تمتلك أداة "لجنة العمل الناصري"، والتي ضمت مندوباً عن كل موقع ناصري، ولقد استطاعت تلك المواقع واللجان أن تشارك بجدية في انتفاضة الجماهير المصرية يومي ١٩، ١٨ يناير. وكان معظم نشاطاتها في الصفوف الأولى للانتفاضة في مختلف أنحاء الجمهورية. وبقدر ما أثبتت تلك الانتفاضة ناصرية الشارع المصري، إلا أنها كشفت أيضاً عجزاً واضحاً في الطليعة الناصرية.

فلا يستطيع أحد أن يدعى أن الطليعة الناصرية كانت قائده للانتفاضة، بمعنى صنع وتخليق الانتفاضة. لكن من المؤكد انها كانت هناك مع الجماهير المنفضة في تلك المرحلة. ولا يستطيع احد ان يدعى ان لجنة العمل الناصري قد اعطت تعليمات لاجتماعاتها للمشاركة في تلك المظاهرات، ولكن من المؤكد ان التراكم الحادث في وعي ونشاط وخبره شباب الحركة في ذلك الوقت قد اسهم في توجيه الاعضاء للمشاركة. وتصديقا لذلك يكفي ان نذكر واقعة تخص كاتب هذه الدراسة: " حيث كنت قائدا لمظاهرة من اضخم المظاهرات في ميدان التحرير حتى ميدان رمسيس، مرورا بميدان العتبة، وعند ميدان رمسيس، وبعد ان دارت التظاهرة في شوارع تلك المنطقة قمت ببثورة اهداف التظاهرة في عزل وزارة ممدوح سالم، وحرية تكوين الاحزاب السياسية المعبرة عن كل القوى السياسية، والغناء رفع الاسعار، وزيادة مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام.. الخ.

وما يؤكد ان عناصر لجنة العمل الناصري كانت قد نزلت الشارع دون توجيهات، هو اكتشاف في المظاهرة تلك لكل من حمدين صباحي - عاطف جلال - صفوت حاتم - عبد الله السناوى - جمال فهمي - محمد حماد. وكلهم كانوا اعضاء قياديين في لجنة العمل الناصري.

لقد كانت تلك الانتفاضة تعبيراً عن نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى كان لابد فيها من كفاءة الأدوات، مما استدعى الشعور بأن الوقت قد حان للتفكير بأدوات أخرى مكملة تتسق مع المرحلة الجديدة، مرحلة ما بعد الانتفاضة.

كان العجز واضحا في الطليعة الناصرية، وذلك بعدما تكشف لنا اثناء حركتنا لجمع بعض التبرعات من أجل إعانة المعتقلين من الناصريين في تلك الاحداث، وكان على رأسهم (سيد الغريب - حمدين صباحي - محمد عواد - سيد عبد الغنى - حسين معلوم - امل محمود - عادل بيجرمي - محمد سلماوى - أحمد الجمال - محمد النمر وآخرون - ان الحركة تحتاج الى تخطيط مركزي، وإنها تحتاج الى مزيد من القيادات الواعية الصلبة، فلم يعد يكفي عقد المؤتمرات الواسعة لانصار عبد الناصر، ولم يعد كافيا تنظيم الطليعة في تنظيمات علنية مثل لجنة العمل الناصري، وفي وسط الحصار الامنى والمراقبة والمصادرة نضجت الرؤية من خلال حوار جماعى شمل

كل من (عبد الله السناوى - مجدى بدر الدين - امين اسكندر - سمير عزب - كمال ابو عطيه).

فلقد اصبح من المؤكد ان النظام الساداتى، سوف يواجه بالعنف كل القوى الناصرى والتقدمية، لإستكمال مسيرة الإنقلاب. بعدما حدث شرح عميق فى شرعية وجوده تسببت فيه تلك الانتفاضة الواسعة فى ١٩، ١٨ يناير ١٩٧٧.

وكان ذلك هو المناخ الذى أسست فيه طليعة سرية فى وسط الحركة الناصرية الشابة، وقد شملت تلك المحاولة كل رموز الجيل وتلك الحساسيات الجديدة، من جميع رواد الحركة (الاندية الفكرية والسياسية، ومنظمة الشباب، وبعض القيادات العمالية). وكانت تلك لحظة ميلاد مرحلة جديدة بلامح جديدة. وقد اتسم هذا التنظيم بغلبة العناصر الطلابية عليه، وبالتالي التفكير المتسم بالتوتر والانفعال، والميل الى التظير وعدم القدرة على استخدام خطاب سياسى يتسق مع وعى الجماهير البسيطة، وايضا اتسم ايضا بالتجريبية، حيث كانت الخبرة منعدمة وبالذات خبرة النضال السرى والامنى وديمقراطية البناء التحتى النضالى، وطرق ادوات اتصال مع حلقات اوسع من الانصار والجماهير، ومعضلة الامكانيات وتوافرها فى ظل امكانياتنا المتواضعة: ولعل كل اسباب القصور تلك كانت سببا فى انفجار التجربة بعد ثلاثة سنوات من عمرها. ولكن بعد ان نجحت اولا: فى تثبيت فكرة النضال الطليعى السرى وسط الحركة الناصرية، بعدما كانت تعيش النضال العلنى الجماهيرى الواسع. وقد ساهم هذا النضال الطليعى فى إعطاء دفعات معنوية كبيرة للحركة، كما انه ساهم فى العبور بنا من عنق زجاجة البطش الذى استخدمه النظام الساداتى، بعدما فقد شرعية وجوده بعد الإنتفاضة، وقيامه بتوقيع معاهدة كامب ديفيد الخيانية - بقدر قليل من التضحيات - حيث اعتقل عدد من رموز التنظيم والحركة. وكان من بينهم حمدين صباحى - كمال ابو عطيه محمد حماد - امين إسكندر - حسين عبد الغنى - حنفى عبد العال - صفوت حاتم - محمد عواد - سيد عبد الغنى.

ورغم ذلك استمرت محاولات بناء الطليعة الناصرية، عبر اسماء أخرى وبمشاركة عناصر جديدة وقديمة فى محاولة الاستفادة من نواقص

التجربة الاولى، ورغم بدائية العمل الطليعى الاول، لم تحدث اختراقات امنية لصفوف الحركة.

ولعله من المفيد ذكر بعض الاحكام العامة التى كانت ضابطة لعملنا الاول، ولم تكن منصوصا عليها، ولكنها كانت بمثابة العرف السائد، الاول منها كان يختص بالتمويل، فكان محرما لدينا قبول تمويل من أية دولة أو جهة مهما كان خطها السياسى قريبا من الناصرية. والثانى منها كان يختص بسفر اعضاء الحركة للعمل فى خارج مصر، وكان ايضا غير مسموح بالسفر مهما كانت المبررات والاسباب.

ومن المعلوم ان اقسامنا من معارضة السادات ونظامه قد تشكلت من العناصر التى خرجت من مصر، وذهبت الى بعض الاقطار العربية مثل العراق وليبيا وسوريا ولبنان وغير العربية مثل لندن وباريس.

ومن المؤكد ان تلك الاحكام العامة قد أفادت كادرنا الثورى فى تربية تربية صلبة، وأفادت ساحة العمل الناصرى فى مصر، حيث حافظت على الزخم الموجود فى صفوف الناصرية. ومن المؤكد ايضا انها افقدتنا بعض الامكانيات التى كانت لابد من توافرها لتشغيل افضل الكوادر وسد بعض الحاجات الانسانية.

وهذا ما كشفته لنا الايام التالية.

اما الخط الآخر للنضال السرى، فقد شمل بقايا تنظيم الطليعة العربية والتنظيم الطليعى داخل مصر. وهو تنظيم سرى تعود أصوله الى فترة حكم جمال عبد الناصر، وكان يمارس حركته داخل القطر المصرى، تحت اسم "الطليعة الاشتراكية" وفى الساحات العربية تحت اسم "الطليعة العربية" وقد وجه هذا المحور الطليعى عملة داخل الساحات العربية لعدم توافر عناصر له فى داخل الساحة المصرية تسمح له بالوجود المؤثر. وتوفرت له امكانيات كبيرة من قبل بعض الانظمة التى كانت تحاول ان تستقطب الحركة الناصرية، من اجل القيام بدور قومى أو التأثير على الساحة الداخلية فى مصر.

وكانت رابطة الطلبة العرب الودويين بمثابة الرافد للطليعة العربية. لكن من المؤكد ان تنظيم الطليعة العربية قد أثر فى الساحات العربية، رغم ما شابة من عيوب وقصور، ادى الى تفكك التجربة وتحللها.

وقد أثر ذلك على الساحة المصرية، عبر وجود لبعض العناصر الناصرية المصرية التي تم استقطابها لعضوية الطليعة العربية، هذا بالإضافة إلى أن هذه المنظمة قد ساهمت في نقل عدوى التمويل والتبعية لبعض الأنظمة العربية ولعل السرية تقتضى منا عدم الخوض التفصيلي في تلك التجربة.

وعلى محور العمل العلنى الجماهيرى - ظلت المحاولات مستمرة من أجل الحصول على الشرعية بدءاً من المنبر الاشتراكي بقيادة المناضل كمال رفعت، ومعه شباب الحركة الناصرية آنذاك إلى التعاون مع تنظيم اليسار الذى قام المناضل كمال رفعت، ومعه كل من (عبد العظيم المغربى، ومحمد عقل، واحمد حسن، وكمال ابو عيطة الذى انضم بقرار من شباب الحركة الناصرية) بالانضمام إليه.

وفى عام ١٩٧٨م دخلت بعض قيادات الحركة الناصرية الشابة المعتقل، تحت قضية عرفت بأسم قضية التنظيم الشعبى الناصرى، وكان على رأس المعتقلين حمد بن صباحى. وبعدها جاءت محاولة كمال احمد، عندما أعلن خلال المؤتمر الفكرى الذى عقده شباب الحركة الناصرية فى نقابة الصحفيين. بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو الـ ٣١ - انه تقدم لتأسيس حزب ناصر بإسم " الحزب الناصرى - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل " وبعد حوارات ومداولات، تم الاتفاق بين شباب الحركة وكمال احمد على ان يتم الاكتفاء بتقديم الإخطار، وأن يتم استكمال الاوراق والوثائق بعد أن يكون قد تم جمع توقيعات عشرة آلاف مؤسس. يقوم مندوبون عنهم بتقديم الاوراق. وهكذا نكون قد حققنا شرط وجود الحزب الواقعى قبل تقديم الطلب، وبدأت خطة انجاز ذلك، إلا ان كمال احمد قام بتقديم الاوراق باسم اثنين وستون مؤسساً، دون ان يكمل المسيرة المتفق عليها. وعند ذلك قاطعه الشباب، ورفضوا العمل معه.

قبل ذلك بقليل، رحل عن عالمنا المناضل كمال رفعت وأخذ موقعه فى حزب التجمع الوحدوى التقدمى المرحوم عبد الهادى ناصف. وظلت مسيرة النضال الجماهيرى لنيل شرعية للحركة الناصرية تتراوح بين تقديم الاخطار، ورفع القضايا امام المحاكم والعمل داخل الاحزاب العلنية الشرعية، مثل التجمع والعمل ومصر الفتاة، وبين النضال العلنى والسرى لنيل شرعية الوجود الناصرى المستقل.

وفى محاولة من السلطة للإقتراب من تفكير الشباب الناصرى فى تلك المرحلة، طلب من رمز من رموزهم تقديم رؤيته عن الناصرية، وبعد الحوارات تم تقديم ورقة تحت اسم "الناصرية.. تعريف نظرى" واحتوى على :

- (١)- الناصرية : التعريف.
- (٢)- الناصرية : المشروع الحضارى.
- (٣)- الناصرية : المضمون الفكرى.
- (٤)- الناصرية : ملاحظات أخيرة.

جاء بها ان الناصرية هى ايدىولوجية، وبشكل اكثر تحديدا هى ايدىولوجية الثورة العربية. او ايدىولوجية المشروع الحضارى العربى. فهى نتاج التجربة الثورية الرائدة لشعبنا العربى، تحت قيادة جمال عبد الناصر. وهى ايدىولوجية شاملة،بمعنى امتدادها الى كل قضايا الوجود العربى، وطرحها لاعادة صياغة هذا الوجود فى مشروع حضارى حديث. وهى ايدىولوجية انسانية، حيث الاصل فى مشروعها الحضارى هو تحرير الانسان العربى من كل القيود التى تعوق انطلاقه كفرد او كمجتمع. وهى ايدىولوجيا قومية بحكم تعبيرها واستهدافها لمصلحة الامة العربية قاطبة. وهى ايدىولوجية تقدمية. مفهوم يختلف عن التطور والتغير، فهو مفهوم يحمل معنى قيمى اخلاقى غير محايد، ويتجه نحو مثال اعلى او مستهدفات محددة لجماعة بشرية فى لحظة تاريخية. وهى ايدىولوجية مستقبلية، حيث ان قينة الزمان التاريخى فى اطارها لا تعدو كونها مرجعا تراثيا. تستمد منه الناصرية ثوابته، وتتخطى متغيراته، إلى حيث تصنع نسيجاً متكاملًا للمستقبل. وهى ايدىولوجيا راديكالية. حيث موقفها من الابنية والعلاقات المجتمعية والاقليمية والدولية، موقف النقد، ومن ثم ضرورة التغيير العميق والشامل فى منظومة المفاهيم المنهجية عن الكون والمجتمع والانسان والفكر، وان كانت كأيديولوجية تطرح ملامح منهج علمى انساني قادر بمزيد من الاجتهادات الفكرية ان يصل الى صياغة متكاملة لعلوم اجتماعية.

والناصرية كأيديولوجية ليست تبريرا ذرائعيا لواقع موجود. أو حتى لحقبة تاريخية ماضية، وانما هى رؤية فكرية تفسر الوقائع التاريخية والآنية من منظور جدلى مؤمن بترابط أجزاء الظاهرة الاجتماعية العضوى

والجدلى، وتعتمد وحدة التعامل المنهجى والنظرى عبر ابعاد تلك الظاهرة، عبر الأداة الوحيدة لذلك، وهى الانسان (وعى - إرادة).

عام ١٩٨٠م وارتكاب الخطيئة: فى عام ١٩٨٠م خرجت قيادة التنظيم الطليعى من سجن السلطة.

ورغبة من شباب الحركة الناصرية ورموزها فى اظهار الحركة الناصرية بمظهر قوى ومتحد بفاعلية كبيرة فى الشارع السياسى - تبناوا فكرة إقامة احتفال جماهيرى ضخم بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، يتحدث فيه ممثل واحد لكل الناصريين، وطرحوا دعوتهم على المرحوم عبد الهادى ناصف الذى رحب بالفكرة، وسأل عن الممثل الوحيد من وجهة نظرنا، فأبلغناه انه فريد عبد الكريم سأل لماذا ؟ اجبناه لعدة اسباب: اولاً: فريد رجل عمل سياسى ولم يعمل بمسؤولية تنفيذية، اى لم يستوزر.

ثانياً: هو الوحيد المحكوم عليه بالاعدام الذى خفف للمؤبد.

ثالثاً: رفضه الاعتذار من داخل السجن، كما فعل غيره.

رابعاً: هو وقلة معه، صوتوا بلا للسادات بعد عبد الناصر أثناء ترشيح السادات لإستلام السلطة.

خامساً: تواصله السريع مع شباب الحركة، بعد خروجه من السجن مباشرة إلا ان المناضل عبد الهادى ناصف ابلغنا نحن المتحاورين معه (حمدين صباحى - امين اسكندر - محمد سامى) بان الذى سوف يتحدث فى المؤتمر - وذلك فى أثناء الجلسة الثانية من الحوار فى (جروبي سليمان باشا) كل من الفريق أول محمد فوزى - فريد عبد الكريم - محمد فائق.

عند ذلك طرحنا عليه أهمية تمثيل شباب الحركة الناصرية فى المتحدثين لهذا المؤتمر، وذلك حتى لا يتم اغفال دور جيلنا فى العشر سنوات الفائتة. فطلب أن نمهله اسبوعاً وفى الجلسة الثالثة، ابلغنا الذى سوف يتحدث بأسم الشباب السيد محمد عقل (نائب فى مجلس الشعب، كان قد هاجم قيادات التنظيم الطليعى رغم عضويته فى هذا التنظيم بعد انقلاب مايو ١٩٧١).

عند ذلك شعر الشباب بالانفصال الحقيقى بين المدرستين - المدرسة القديمة والمدرسة الحديثة، والذى تأكد بعد ذلك من خلال الممارسات اليومية، وصناعة القرار وتصورات العمل وأساليب النضال. ورغم ذلك استمر

التعاون والتواصل في طرح وتبنى صيغة الحزب العربى الاشتراكى
الناصرى " تحت التأسيس".

ودار حوار طويل بين رموز الشباب الناصرى، وفريد عبد الكريم،
تم الاتفاق فيه على البدء فى تشكيل الحزب. وكانت رؤية الشباب أنذاك ان
ساحة العمل السياسى فى مصر، تحتاج لجهود الجميع وانه من المحرمات ان
تنشق الحركة الناصرية، حيث مثلت فى أذهاننا تجربة لبنان بوضوح فى تلك
الفترة، ومنذ ان جمعنا الإطار العلنى، برز فى العلاقة بين المدرستين قانون
الوحدة والصراع، وحدة فيما هو متفق عليه، وصراع على ما هو غير متفق
عليه.

من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤م، من تحت التأسيس للشرعية :

فى منزل فريد عبد الكريم بالبجيزة، اجتمع (حمدين صباحى وعادل
ادم وفريد عبد الكريم) وطرح حمدين فكرة تأسيس حزب جماهيرى واقعى لا
يتعارض مع محاولة أخذ الشرعية المتبناه من قبل كمال أحمد والتي كانت
تتظر أمام المحكمة، ويتلخص مفهوم المدرسة الجديدة (الشباب) لحزب واقعى
فى الاتى:

- ١- لا تقديم لأوراق رسمية عن الحزب للنظام.
- ٢- يقام الحزب فى الواقع، وعندما تأتى الشرعية من المحكمة عن طريق
الاوراق التى قدمها كمال أحمد نكون قد عبأنا قوانا الشعبية، ونظمنا
صفوفنا.
- ٣- أن يكون التأسيس والبناء ديمقراطيا وأمانا فرصة لمزيد من التعارف
والاختيار تحت التأسيس، وتم الاتفاق على فكرة " تحت التأسيس "
والغرض منها كان التحايل القانونى على مسألة تقديم الاوراق الى لجنة
الاحزاب، وبالتبع تفاعل ذلك مع ظروف النظام فى ذلك الوقت، حيث
طفا على سطح الحياة السياسية الاسلام السياسى بإتجاهاته المختلفة وتفاعل
ذلك أيضا مع أن الحركة الناصرية صارت قوة لا يمكن الغائها من
الشارع فى مصر والوطن العربى.

فى تلك الفترة ايضا، لوحظ أن حركة الطليعة العربية كانت قد
طرحت فى بيروت عام ١٩٨١، اى بعد خروج بعض القيادات من السجن،

أهمية وجود حزب ناصري جماهيري، ولكنها لم تستطع ان تتقدم بذلك داخل مصر في تلك الآونة، لقلة عناصرها، وعدم معرفتها بحقائق خريطة الحركة الناصرية في مصر، وكان لفريد عبد الكريم دور كبير لتفهم تلك الخريطة، ويتكشف ذلك من ما ذكره الأستاذ طلال خالدي في الكتيب المعنون بـ "الحزب العربي الديمقراطي الناصري النشأة، المواقف، التحديات والصادر عن دار الجاحظ للطباعة والنشر في بيروت، وقد جاء في صفحة (١٧) ما يؤكد ذلك "مع الإفراج عن القيادات الناصرية انتعشت حركة الطليعة وتمكنت بفضل عدد من هذه القيادات من إعادة ربط العديد من الكوادر الناصرية القديمة في العديد من المحافظات سواء من كان في التنظيم الطليعي او منظمة الشباب... وكانت الخطوة الأولى طرح مشروع إقامة حزب ناصري جماهيري، وفعلا اعلن في بيروت (١٩٨١/٩/١٩) عن إقامة حزب ناصري جديد في مصر بأسم الحزب الاشتراكي العربي الناصري..."

تقدم فريد عبد الكريم بإخطار لوزارة الداخلية يبلغهم فيه إنه بصدد الحوار والحركة من أجل التحضير لإعلان الحزب العربي الاشتراكي الناصري الاتفاق على بدء جمع عضوية المؤسسين، وفي تلك الفترة نجح الناصريون عبر القضاء والتواصل من قبل رجالات دولة عبد الناصر من الناصرين مع النظام في الغاء حظر النشاط السياسي عن المفرج عنهم في قضية مايو. هذا بالإضافة الى حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية (شرط تأييد معاهدة كامب ديفيد) ضمن الشروط التي يجب توافرها في طلب الترخيص لتشكيل حزب سياسي، بعدما رفع كمال أحمد قضية في ذلك الشأن.

وتمكن الحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس) من التواجد على ساحة الفعل السياسي وذلك عبر حركة الشباب المتسعة في تلك المرحلة، والتي كانت بسبب واقعة اطلاق الرصاص من الجندي سليمان خاطر على الجنود الصهاينة في سيناء، وقد تبنى شباب الحركة الدعوة لتشكيل اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر. وبالفعل تم تشكيل اللجنة من كل من (المناضل الكبير فتحى رضوان، دكتور عصمت سيف الدولة، الأستاذ أحمد نبيل الهلالي. دكتور أشرف بيومي، دكتورة رضوى عاشور، محمد عبد القدوس، دكتورة لطيفة الزيان، فريدة النقاش محمد خليل. مجدى أحمد

حسين، حمدين صباحي، كمال ابو عيطه، مجدى زعبل، أمين اسكندر)، وقد تم اختيار امين اسكندر سكرتيراً عاماً لهذه اللجنة.

وبدء التحضير لعقد اللجنة العامة فى عام ١٩٧٨، وهو بمثابة المؤتمر العام للحزب "تحت التأسيس" واتصل بعض رجال الدولة الناصرية السابقة برجال الدولة آنذاك، لكى يتم التصريح بالاجتماع، لكن وزارة الداخلية أبلغت المرحوم شعراوى جمعه بعدم الموافقة، وتزعم شباب الحركة مع فريد عبد الكريم وكيل مؤسسى الحزب (تحت التأسيس)، عقد الاجتماع حتى ولو حدثت مواجهة مع رجال الامن، إلا أن بعض رجال ١٥ مايو من الناصريين، وعلى رأسهم المرحوم شعراوى جمعة، كان رأيهم غير ذلك.

وتم الاتفاق مع حزب التجمع لإستضافة إجتماع اللجنة العامة، وتم عقد الاجتماع، وفى جلسته الافتتاحية، والتى حضرها بعض من القيادات الناصرية العربية، وبعد كلمة افتتاحية درامية من فريد عبد الكريم، بدأ عمل اللجان، وعلى ضفاف اللجان واجتماعاته، بدأ التباحث حول تشكيل قيادة العمل اليومى، وظهر مرة أخرى على السطح رغبة رجال الدولة فى الهيمنة والسيطرة على الحركة، وعدم السماح بمشاركة المدرسة الجديدة لهم فى تحمل المسؤولية، وسماهم فقط بتمثيل الشباب بواحد أو اثنين فقط، وسط قيادة يقرب عددها من الثلاثين، هذا بالإضافة إلى بروز الجانب التسلطى من شخصية فريد عبد الكريم الذى أخذ قراراً بفصل اثنين من قيادات الحركة الطلابية والشبابية وسط اجتماع اللجنة العامة، وانتهى الاجتماع نهاية درامية بعد قسمته الى فريقين فريق تقوده المدرسة القديمة، يتشكل من فريد عبد الكريم، محمد فائق، الفريق الاول محمد فوزى، محمد عروق، عبد العظيم المغربى، عادل آدم، محمد عقل، مصطفى الغزاوى، أحمد شهاب (وفريق تقوده المدرسة الجديدة (حمدين صباحي، عبد السناوى، أمين اسكندر، عصام الاسلامبولى، كمال ابو عطيه، أمل محمود، عبد الحليم قنديل، محمد سامى، محمد حماد، مجدى بدر الدين، مجدى زعبل، طاهر عبد الحليم، عزازى على عزازى، محمد منيب، محمد بيومى، جمال فهمى، طارق النبراوى، فايز الكرته (قيادى عمالى) - محمد بدر الدين، محمد بسيونى، جمال الشامى، محمد صبره. وهكذا ولد الحزب تحت التأسيس وفى داخله بذرة فئائه، واستمر العمل داخل الحزب لإيمان الشباب بوحدة الاطار العام للحركة

الناصرية. الا أن التجربة قد أخذت في التداعى حتى وصل إلى أن المستوى القيادى - الأمانة العامة- كان يواظب على اجتماعاته ستة أعضاء من حوالى ثلاثين عضوا ووصلت الحال إلى درجة يستحيل معها الصمت، بعدما انفرد فريد عبد الكريم بالقرار وتحلقت حوله مجموعة من العناصر الغير مؤهلة واختلف معه رفاق السجن من رجال الدولة، مثل محمد فائق، محمد عروق، والفريق أول محمد فوزى والسيد عبد المحسن ابو النور وعبد العظيم المغربى.. الخ

وبدا الشباب مرة أخرى فى فتح باب للحوار معهم لغرض أن يشاركونا اصلاح الحزب وذلك بعدما يقرب من أربع سنوات على مسيرة تحت التأسيس - شارك فى هذا الحوار عبد العظيم المغربى، احمد حسن ومحمد عروق، واتفقنا على عقد اجتماع اللجنة العامة مرة اخرى، من اجل اختيار قيادة جماعية حقيقية، تلجم سلوك افراد فريد عبد الكريم بالسلطة، والذي أدى الى تدمير الحركة فى الحزب تحت " التأسيس " وقد جاء فى مشروع وثيقة الدعوى لإنعقاد اللجنة العامة الاتى:

نحن الموقعون على الوثيقة ندعو، إلى انعقاد اللجنة العامة للحزب الاشتراكى العربى الناصرى فى غايته ٢٣ يوليو ١٩٩٢، اعمالاً لنص اللائحة الداخلية والذي يجيز (٢٥٪) من عضوية اللجنة العامة حق دعوتها لإنعقاد (المادة ٢٨ الباب الثانى من لائحة الحزب : يجوز عقد اتفاق اجتماع طارىء للجنة العامة للمؤسسين بدعوى من وكيل المؤسسين أو من أمانة اللجنة (٢٨)، أو بناء على طلب ٢٥٪ من الاعضاء).

ويؤكد الموقعون التزامهم المبذنى بوحدة العمل الناصرى وصيانتها، واعتقادهم الجازم بأن إقرار الديمقراطية فى العمل الحزبى وحياته الداخلية وترسيخ قيمة ومبدأ القيادة الجماعية، يمثلان معاً ضماناً حقيقية لتجاوز حالة التدهور العام فى الاداء السياسى والتنظيمى، والارتقاء الى مستوى التحديات التى تفرضها هذه المرحلة الهامة والخطيرة من تاريخ مصر وأمتها العربية. وإذا كانت ملامح الازمة الداخلية قد بدأت بواردها فى اعمال الدورة الاولى للجنة العامة (فبراير ١٩٨٧)، إلا إنها فى الفترة الاخيرة قد اتسعت واتخذت ابعاداً سياسية وتنظيمية مدمرة، قللت الى حد كبير من حجم الحضور السياسى الناصرى. وتدنّت بفاعليته الى حدود تدعو الى الأسى لتيار كان

يوصف حتى وقت قريب، بأنه أكثر التيارات السياسية في مصر جماهيرية وشعبية وبطبيعة الحال، فإن إدارة الحزب - ووكيل المؤسسين تحديداً - تتحمل المسؤولية الأولى عن هذا التدهور التنظيمي والسياسي بحكم وضعها في البناء الحزبي. ووصل التدهور إلى حد أن الأمانة العامة على مدى السنوات الثلاث الماضية لم تعقد اجتماعاً واحداً مكتملة النصاب، فضلاً عن عدم دعوتها أصلاً للإنعقاد لفترات طويلة، على الرغم من كونها المستوى المنوط به إدارة العجلة الحزبية، واتخاذ القرارات السياسية، مما أدى بكثير من القيادات الفاعلة إلى تجميد نشاطها فعلياً في هذا المستوى، وفيما يليه من المستويات.

ووسط هذه الفوضى في إدارة الحزب ولا نقل قيادته حيث غابت تماماً المفاهيم الصحيحة للقيادة التنظيمية - انهارت مواقع العمل الحزبي في المحافظات، وتآكلت البنى التنظيمية، وكان طبيعياً أن ينحسر العمل السياسي الناصري. ولا نخلي أنفسنا نحن الموقعين على هذه الوثيقة من المسؤولية، إلا أن المسؤولية متفاوتة بالطبيعة في المقدار والدور حسب الموقع التنظيمي. ومن هنا تأتي أهمية دعوة واستحضار اللجنة العامة "أعلى مستوى سياسي تنظيمي" لوضع حد للتدهور في الأداء العام الناصري، وبحث سبل انهاض التيار القومي الناصري بمصر من التدهور.. الخ.

وقبل تلك الأزمة الحادة صدر قرار من المحكمة برفض حزب كمال أحمد تحالف قوى الشعب العامل وكانت تلك هي المرحلة الأخيرة في المسيرة القانونية، عندما اجتمع السيد على صبرى مع رفاقه من رجال مايو (محمد فائق - عبد المحسن أبو النور - ضياء الدين داود - الفريق محمد فوزي - فريد عبد الكريم) واتفقوا جميعاً على أهمية تواصل ذلك الخط القانوني في إنشاء الحزب، وتم تكليف ضياء الدين داود: عضو الأمانة العامة "الحزب تحت التأسيس" بتقديم طلب لتأسيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري، عن طريق ٥٤ مؤسساً لم يعرف لأحد منهم تاريخ ناصري سوى أحمد حسن ود. محمد أبو العلا، وفي سرية تامة قدمت الأوراق للجنة الأحزاب، وهاجم الشباب تلك الخطوة غير المفهومة، والغريب أن فريد عبد الكريم تملص منها، وهاجم ضياء الدين داود، وأعلن عدم معرفته بها، وهدد بتوقيع العقوبة اللاتحية عليه، وقد جاء ما نصه في كتيب الحزب العربي الديمقراطي

الناصرى بقلم طلال الخالدى "فور صدور قرار المحكمة الإدارية برفض الطعن المقدم من قبل كمال احمد لتأسيس تحالف قوى الشعب العاملة - التنظيم الناصرى، او عزت قيادة الحزب العربى الاشتراكى إلى أحد اعضائها الاستاذ ضياء الدين داوود بالنقد لتأسيس حزب جديد بأسم الحزب العربى الديمقرراطى الناصرى" ولعل ذلك يؤكد ما طرحناه من سرية غلفت تلك الخطوة.

فى تلك المرحلة - مرحلة نشأة الحزب تحت التأسيس - كانت هناك مجموعتان ناصريتان واحدة فى القاهرة، والثانية فى الجيزة ومجموعة القاهرة موجودة فى القاهرة فقط ومن أهم رموزها محمد عواد، وسيد عبد الغنى وهنداوى خليل ومجدى الشافعى، ومجموعة الجيزة موجودة فى الجيزة فقط، ومن أهم رموزها د. صلاح الدسوقي وعلى عبد الحميد ود. أحمد الصاوى وقد رفضت هاتين المجموعتين دخول تجربة تحت التأسيس "التأسيس" لأسباب تقديرية من جانبهما، وتبين بعد ذلك أن د. صلاح الدسوقي كان قد انشق عن تجربة الطليعة العربية، ومعه كثير من النشطاء فى بعض الاقطار العربية. وبعد ذلك شكل تنظيما عرف باسم التنظيم الناصرى المسلح" قام بعدة تفجيرات صغيرة أمام بعض المصالح الامريكية فى القاهرة وقد فشلت معظمها، وتم القبض على بعض عناصرها، وهرب بعضها الآخر، وهكذا طفت على السطح مجموعة صلاح دسوقي مرة أخرى.

وفى تلك الفترة ايضا ظهر على سطح الحياة السياسية "منظمة ثورة مصر الناصرية" والتي قامت بعمليات مدروسة ومخططة لاغتيال عناصر الموساد وفى شوارع القاهرة، واثارت ضجة كبرى، واصبحت حلما لدى الشباب، وتبين بعد ذلك إن قائدها هو خالد جمال عبد الناصر، وكان خالدا قريبا من حركة الشباب الناصرى، وقريبا من الحركة الوطنية فى مصر، وايضا فى وسط الأحداث العامة.

الوضع مأزوم فى داخل الحزب تحت "لتأسيس" الحركة الوطنية بدأت تفرز جماعات عنف، الجماعات الاسلامية تزداد انتشار وعنف، مصر تقود خط الاستسلام العربى، علاقات التبعية بين مصر لامريكا تتعمق، تلك كانت الخريطة والرؤية البانورامية لاي معلق محايد.

ولادة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى:

فى ٥ مايو ١٩٩١ تم تقديم طلب الترخيص من ضياء الدين الى لجنة الاحزاب من اجل الترخيص للحزب العربى الديمقراطى الناصرى، وفى ٩/١٠ من نفس العام، رفضت لجنة الأحزاب هذا الطلب بالتاريخ، واستندت الى أربعة اسباب هى:

- ١- انعدام الشروط القانونية فى وكيل المؤسسين، حيث تمت ادانته فى قضية ضد أمن الدولة، عرفت باسم "١٥ مايو ١٩٧٠".
- ٢- إن بعض المؤسسين متهمون بالمشاركة فى تظاهرات ضد الدولة.
- ٣- إفتقاد الحزب العربى الديمقراطى الناصرى شرط التمييز عن الاحزاب السابقة.

٤- قيام الحزب على النظام الشمولى الذى يتعارض مع الديمقراطية السليمة، من خلال تبنية لوثائق ثورة ٢٣ يوليو.

ومن ذلك أدرك الناصريون طبيعة المعركة، وثابروا على خطواتها واجراءاتها، حتى قدم ممثل هيئة مفوضى الدولة تقريراً تضمن رفض قرار لجنة الاحزاب، ونظرت المحكمة برئاسة المستشار طارق البشرى (المؤرخ الوطنى المعروف) واصدرت المحكمة الادارية قرارها بالزام لجنة الاحزاب بالتاريخ للحزب العربى الديمقراطى الناصرى، واعتباره الحزب الشرعى العاشر. وانضم كل الناصريين للحزب، حتى الذين قاطعوا التجربة الاولى (تحت التأسيس).

وظهر على السطح أول خلاف فى الحزب الجديد، الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

خلاف على القيادة :

لقد تصور فريد عبد الكريم (وكيل المؤسسين لتجربة تحت التأسيس) أنه هو صاحب الحق فى قيادة الحزب الشرعى الجديد، فهو الذى قاد مرحلة تحت التأسيس، وهو الذى شارك فى التخطيط من أجل أن يتقدم ضياء الدين داود بطلب الترخيص بعدما رفضت المحكمة حزب كمال أحمد، بالإضافة لذلك فهو المؤهل لقيادة الحركة بعدما تعايش مع مشاكلها المتعددة وعرف خباياها.

ونسى فريد عبد الكريم إن ضياء داود هو الذى جاء بالترخيص والشرعية، وتناسى ثانيا أن ضياء قد نجح فى انتخابات مجلس الشعب وعبر معركة شعبية واسعة، وتناسى ثالثا أن تجربة قيادته لحزب (تحت التأسيس) كانت محصلتها سلبية تماما. كل ذلك ادى الى صراع مكتوم ثم معلوم عرف من قبل أجهزة الدولة الامنية جماعة عابدين (حيث يوجد مقر تحت التأسيس فى ميدان عابدين) وشملت كل من عادل آدم. مصطفى الغزاوي، محمد عقل. وبين الحزب الشرعى فى طلعت حرب - بقيادة ضياء داود.

ولقد تجسد هذا الصراع فى اساليب توزيع استثمارات العضوية واستقبالها، وفى الصراع حول المقر (عابدين)، وفى محاولة فريد التأثير والسيطرة على جماعة المؤسسين الاعضاء الخمسين الذين وقعوا على طلب الترخيص للحزب.

وكان للشباب رؤية فى معالجة أخطاء وخطايا المدرسة القديمة، بعدما تكشف لهم زيادة واتساع المخاطر، وعدم التخطيط العلمى للمواجهة، من قبل ضياء الدين داود. عند ذلك تقدموا برسالة فى ١٠/١٠/١٩٩٢ إلى الامين العام. جاء فيها :

نعلم جميعا، أن حزبنا العربى الديمقراطى الناصرى لم يولد من فراغ، وأن حركة الناصرية بإنجازاتها وإخفاقاتها تعود إلى سنوات طويلة خلت، وأن تجربة الحزب الاشتراكى العربى الناصرى (تحت التأسيس) أكدت سعينا المشروع بالتاريخ والطبيعة والدستور الى نيل حقنا فى التنظيم العلنى المستقل ونعلم، ان حركة الناصرية متعددة الاجيال والمنابع والخبرات التاريخية، وأن تجربة حزبنا (تحت التأسيس) أخفقت للأسف فى ضمان التفاعل المتكافئ بين روافد الناصرية. وأن تجربة انشاء حزبنا بقوة الواقع صادرتها ممارسات تكرر لحقائق الواقع وظروفه المواتية، وأن قوى الناصرية الحية اجتهدت فى العمل للأصلاح والتغيير مع حرصها المسؤول عن وحدة النسيج الحزبى وعدم السماع بتمزيقه، وأن جبهة الإصلاح والتغيير إمتدت لتشمل الأغلبية الساحقة وساندها رفاق عبد الناصر - وبينهم أنتم شخصياً - فى آخر مشاهد تجربة حزبنا (تحت التأسيس).

ونعلم، أن الميلاد المفاجئ لحزبنا العربى الديمقراطى الناصرى جاء ليطوى صفحة المعاناة الأليمة، وأن الفرحة الغامرة التى غمرت قلوبنا جميعا

لم تنسنا ضرورة الإستيعاب العقلى للدروس المستخلصة من تجربة حزبنا (تحت التأسيس) وأن الكل - إلا من قلة نحت الى التعويق - وجدوا اطار عملنا الحزبى الأكثر صحة فى الوحدة والديمقراطية والفعالية، وأن وحدة حزبنا تتحقق بفتح أبوابه للجميع واستيعاب كل الناصريين دونما شبهة استبعاد او تهميش تقود الى تعددية ناصرية لا تحمد عواقبها، وأن ديمقراطية حزبنا تتأتى بتأكيد مبادئ الانتخاب النزيه للمستويات، وجماعية القيادة والتراضى العام والتفاعل المتوازن بين الاجيال، وأن فعالية حزبنا تتحقق بتأكيد صورتها كحزب قائد للمعارضة الجذرية، وأبداع اساليب عمل جديدة تكفل إلتحام الحزب بال جماهير الشعبية الكادحة صاحبة المصلحة فى التغيير الشامل.

ولا شك انكم تعرفون اننا رحبنا بالترامج الحزب ولائحته التنظيمية رغم التسليم بقصورهما وعوارها المشتبه، وأننا إلتزمنا بحصر قرار لائحة الحزب الاساسية فى قضايا البناء الحزبى. وأنكم وافقتم بحماسة على إقتراحنا بعد تطويره الى فكرة اللجان النوعية المعاونة (التنظيمية - السياسية الإعلامية) فى لقاءات مفتوحة تمت معكم فى المقر المركزى لحزبنا وخارجه، وأنكم اعلنتم اقتناعكم العميق بإقتراحنا المطور، ووعدتم بتنفيذه فور مؤتمر حزبنا الجماهيرى الحاشد فى ٢٣ يوليو ١٩٩٢. وتعلم اننا إلتزمنا بقرار الامانة العامة المؤقتة كونها السلطة الشرعية بمقتضى اللائحة حتى ١٩ اكتوبر بمد تاريخ باب العضوية الى ١٩٩٢/٨/٣٠، ورغم تأكيدكم السابق على عدم مدها بعد تاريخ ١٩٩٢/٧/٣١.

ولعل القرار الصادر بمد فتح باب العضوية كان سببا مباشرا فى فتح باب التنافس غير المحمود الذى اضر بنقاء الوعاء الحزبى، خاصة مع الركود الملموس فى الاداء المركزى للحزب، بسبب تأخر اصدار القرار الخاص بتشكيل اللجان النوعية التى اقترحناها.

نعلم ذلك كله، ورغمهما فوجئنا بصدور قراركم الاخير (وبعد ان كادت اللائحة المتاحة للتأسيس الحزبى ان تنقضى) بإنشاء عدد هائل من اللجان مقطوعة الصلة أغلبها بمناقشاتنا السابقة فى الخصوص، ونأمل ان تتقبلوا بصدور رحب ملاحظات على قراركم الاخير، فاللجان التى اصدركم قراركم بشأنها متداخلة الإختصاصات والمهام، على نحو يؤدى الى شل

عملها، ربما قبل ان تبدأ، واللجان التي قررتموها بعضها له صلة بمهام التأسيس الحزبي المفوضية إلى عقد المؤتمر العام، وأغلبها خارج سياق المهام المطروحة، وطريقة اختيار اسماء العاملين في اللجان شابهها الخلط العشوائي (بتكرار اسماء بذاتها في لجان متعددة) ثم انها مالت الى نفى واستبعاد وتهميش اسماء بعينها، هي الاكثر حضورا، قد يكون اوفر كفاءة، فيما يخص المهام المطروحة..

وتعلم، أننا حريصون على استمرار الحوار لا إفتعال القطيعة، وأن نجاح اي حوار ناصري يدعمه الوعي بشروط بناء حزب موحد وديمقراطي وفعال، ومن ثم نعلمكم باعتذارنا الجماعي عن المشاركة في عمل لجان تم تشكيلها على نحو يجافي الدروس المستفادة من تجربتنا في البناء الحزبي، وفي الوقت نفسه، نطالبكم بمراجعة قراراتكم الاخير لما فيه المصلحة العليا لحزبنا، وندعوكم للتركيز على هدف التعجيل بعقد المؤتمر العام إستكمال للتأسيس الحزبي ديمقراطيا..

وأخيرا: ان موعد عقد المؤتمر العام يحل طبقا لللائحة التنظيمية في ١٩ اكتوبر الجاري، ونعتقد ان اى تأخير في عقد المؤتمر هو تقصير تنظيمي وسياسي يجب تلافيه على وجه السرعة، حجا للتهديدات فراغ السلطة الحزبية ومخاطره، وأول خطوة واجبة هي الإسراع بإعلان كشف العضوية (بعد اقصى يوم ١٩ اكتوبر الجاري)، وفتح باب الطعون والشكاوى والتصحيحات لمدة اسبوع بعدها تبدأ اجراءات الانتخاب طبقا لتفسيرات لائحة متفق عليها، وبالتوازي مع إعداد الوثائق الاساسية، ودعم خطوات صدور جريدة (العربي) الناطقة بلسان حزبنا. وفي ضوء تلك المهام العاجلة نتصور ان لا يتأخر تاريخ عقد المؤتمر العام للحزب عن نهاية النصف الاول من شهر ديسمبر ١٩٩٢م.

الموقعون :

أما الخلاف الثالث، فقد وقع في المؤتمر العام الاول للحزب العربي الديمقراطي الناصري. فلقد كان منصبا بخصوص تصورات متباينة لكيفية تجسيد القيادة لفعاليات ومدارس الحزب المختلفة. فلقد طرحت المدرسة الجديدة في الحزب مشروع قرار للعرض على المؤتمر العام الاول،

وتحركات لجمع التوقيعات عليه من قبل اعضاء المؤتمر العام (٣٥٠ توقيع فى اليوم الاول من قوة المؤتمرين ٨٥٠ عضو). وكان ذلك بشأن وجوب تبني المؤتمر العام لقرار أن يكون على رأس القيادة المركزية للحزب رئيس وأمين عام.

لكن مشروع القرار قد قوبل بعصبية من رجال دولة عبد الناصر وتعبئة المضادة والنشوية مما نتج عن ذلك سحبه بعد مرور اليوم الاول من عمر المؤتمر.

ولقد جاء نص مشروع القرار كالاتى:

مشروع قرار للعرض على المؤتمر القومى العام الاول.

تأكيد اعلى مبدأ وحدة الحزب، وأملأ فى ان يقدم حزبنا نموذجا لديمقراطية البناء وجماعية القيادة. وإيماننا بضرورة تكامل وإمتزاج الأجيال الناصرية فى بوتقة العمل الحزبى، وبالنظر الى مستقبل الحزب والآمال عليه، والتطلع الى تحقيق اقصى استفادة من الخبرات والقدرات والكفاءات والمتوافرة لديه، يقترح الموقعون ان يتبنى المؤتمر العام الاول للحزب مشروع هذا القرار.

اولا: ان يكون على رأس القيادة المركزية للحزب رئيس وأمين عام، يحدد هذا القرار الصلاحيات الممنوحة لكل منهما.

ثانيا: رئيس الحزب هو الممثل السياسى والقانونى للحزب، والمسئول السياسى عن صحافته ومطبوعاته، وعن متابعة القضايا السياسية وهو يمارس صلاحياته فى ظل مقررات مستويات الحزب المختلفة، وفى اطار من قواعد القيادة الجماعية.

ويحق له ان يصدر القرارات الضرورية فى حالة تعذر انعقاد المكتب السياسى.

ويجب عليه فى هذه الحالة عرض قراراته على أول اجتماع للمكتب السياسى.

ثالثا: الأمين العام، يتولى متابعة الإدارة اليومية لشئون الحزب وتنظيماته وأجهزته بالتشاور مع رئيس الحزب، ويقوم بالاشراف على مفر الحزب المركزى وشئونه

المالية والتنسيق بين اللجان الرئيسية والانشطة الحزبية من خلال امناء اللجان.

رابعا: تزكية الأخ الاستاذ / حمدين صباحي لشغل موقع الامين العام للحزب بالصلاحيات المنصوص عليها في البند الثالث.

الموقعون

أما الخلاف الرابع، فكان في تشكيل المكتب السياسي الحزبي: حيث تم تشكيل المكتب السياسي عبر الانتخابات دون مراعاة الاوزان السياسية والمواءمات الحزبية التي تراعى تواجد الجميع في صناعة القرار. ودون ان تراعى الروافد المتعددة لنشأة الحزب وقد نتج عن ذلك استبعاد اتجاه المدرسة الجديدة في عضوية المكتب السياسي (٢١ عضوا بالامين العام)، ومما يؤكد منهج الاستبعاد والنفي ان اتجاه المدرسة الجديدة قد نجحت في اخذ ما يقرب من (١٨) مقعد داخل الامانة العامة المكونه من ٧١ عضو) ولم ينجح لها أحد في المكتب السياسي، وذلك لتحالف إدارة الحزب مع مجموعة من الاقليات حتى تضمن الاغلبية لها، وهذا ما يفسر ان اقلية حصلت على اربع مقاعد في الامانة العامة، قد حصلت على ٣ مقاعد في المكتب السياسي، وبعدما تحالفت مع ادارة الحزب. ذلك بالاضافة الى ممارسة سلوكيات انتخابية لا يمكن السماح بممارستها في حزب ناصري يريد التغيير الثوري.

ونتيجة لعدم مؤامة اعلى مستوى فى الحزب الواقع التنظيمى والسياسى المستقبلى، فلقد قدمت المدرسة الجديدة رسالة مفتوحة للأمين العام، وكانت موقعة من قبل فريق الحوار مع المدرسة القديمة، والذي كان يستهدف الاتفاق حول تشكيل مكتب سياسى معبر عن الجميع دون نفي او استبعاد لاي اتجاه مهما كان حجمه ووزنه، حتى تضمن مسيرة الحزب الفعالية، وعدم الدخول في مشاكل داخلية والتفرغ لمشاكل الواقع وهى كثيرة.

ولقد شارك في هذا الحوار كل من حمدين صباحي - عبد الله السنواي - امين اسكندر من المدرسة الجديدة وكل من السادة ضياء الدين داود - محمد فائق - محمد عروق من المدرسة القديمة. وكان مكان الحوار هو منزل السيد محمد فائق. وقد تم الاتفاق بنسبة ٩٩٪ الا ان المدرسة القديمة، نقضت الاتفاق في اليوم التالى.

وقد جاء في الرسالة المفتوحة الى الامين العام الاتى:
 "وبعد التطورات السلبية المتلاحقة فى عملنا التنظيمى، والتي كانت
 ذروة المأساة فيها إنتخابات ونتائج المكتب السياسى، نجد من واجبنا امام
 ضميرنا السياسى، وأمام عضوية الحزب أن تشرح موقفنا كاملا وأن نحدد
 المسئولية كاملة، وإدانتنا الواضحة لسيادة منهج الاستبعاد فى اساليب العمل
 الحزبى.

ولا شك انكم تعرفون، ويعرف اغلب اعضاء الحزب، اننا قاتلنا بكل
 الوسائل السياسية والتنظيمية منذ اللحظة الاولى لإعلان انشائه من أجل اعلاء
 شأن الشرعية التنظيمية فى مواصلة محاولات فرض الانشقاق والصراع
 عليه. وكان ذلك استمراراً لخط ثابت انتهجناه فى تجربة الحزب الاشتراكى
 العربى الناصرى " تحت التأسيس " ويدعوا الى "الوحدو الديمقراطية" فى
 صفوف الناصريين، وضرورة توسيع مساحة المشاركة الديمقراطية فى
 صناعة القرار السياسى، وتكريس قيم القيادة الجماعية والعمل المؤسسى
 التنظيمى. ورغم تحفظات كثيرة لنا على مستوى الاداء القيادى فى تجربة
 تحت التأسيس، ورغم اسلوب الاستبعاد الذى تعرضنا له فى اجتماع لجنته
 العامة فى فبراير ١٩٨٧، فإننا أكدنا وقتها، وعلى رؤوس الاشهاد، أهمية
 وقيمة الاستمرار فى صفوف الحزب والمعارضة من داخله، ورفض أية
 نزعات انشقاقية.. ومرة أخرى نجد انفسنا، ويجد معنا تيار عريض تعرفون
 ويعرف عامة الناصريين فى مصر، وفى وطننا العربى الكبير، أنه يستحيل
 موضوعيا حذفه من المعادلة الناصرية القيادية - فى نفس الموقف الذى كنا
 فيه من قبل. عرضه لجريمة استبعاد حقيقة. ونأسف لاستخدام مثل هذه
 التعبيرات ولكنها الحقيقة التى يبدو أن بعض الذين اسهموا فى فرضها اثناء
 تجربة تحت التأسيس ما زالوا يحرصون على تكرارها..

كنا نرى توافقا سياسيا بين الاتجاهين الاساسين فى الحزب، ولا بد ان
 نعترف بوجود اتجاهين فى حزبنا اخترت انت شخصيا ان تكون فى جانب
 دون آخر - ضرورة تمليها المصلحة الناصرية العامة..
 كنا مع التوافق السياسى، ولم يكن غيرنا معه.
 كنا مع وحدة الحزب، ولم يكن غيرنا معها.

كنا مع ديمقراطية البناء، وكان غيرنا يحارب معركة الاستبعاد والتأمر على وحدة التيار الناصري وسلامة نسيج وحدة الحزب. ولعلك تشهد ان غيرنا قد استنزف الوقت في المرتين من اجل فرض الاستبعاد عبر انتخابات مشكوك في نزاهتها، وتداخلت فيها سطوة الادارة، واستخدم خلالها اسم الامين العام. في كل مرة ترك غيرنا ثغرة في الاتفاق الذي يوشك ان يتحقق، لنسفه ان يتقن ان لديه اصواتا بغرض الاستبعاد، وبفرض الهيمنة المطلقة لجماعة محدودة، ثم الإدعاء بأنه لم يكن هناك إتفاق اصلاً.

إن هذا النهج التأمرى وغير المسئول هو بالديمقراطية الحزبية الى مستوى انتخابات النقابات الصفراء ويجدر بنقابة صفراء لا حزب سياسى جماهيرى يريد ان يجسد وحدة تياره العريض وطموحات جماهيره فى نفس الوقت.

ومن حقنا والامر كذلك - وبدلاً عن الانشقاق الذى نرفضه من حيث المبدأ أو الانسحاب من العمل الحزبى الذى لا ندعوا اليه - الدعوة والتحرك السياسى والتنظيمى لإقرار وتجسيد المبدأ الديمقراطى الذى يتيح للمعارضة فى الحزب - خاصة اذا كانت تحوز اكثر من ٤٠٪ من عضوية اللجنة المركزية، واكثر من ٣٥٪ من عضوية الامانة العامة حق تشكيل منبر يعمل من خلال صفوف الحزب وهياكله التنظيمية ويناضل من اجل إقرار حقه فى المشاركة الكاملة فى صناعة القرار.

إن فكرة المنبر تعد رداً مسئولاً عن اسلوب غير مسئول فى ادارة العمل السياسى الحزبى ولم تكن تلك هى آخر مشاكل الحزب الداخلية، فما زالت الرؤى متباينة وبالذات حول تطورات بناء الحزب وتفعيل مؤسساته، وعدم ادارته بكفاءة. ولعل ذلك ما جعل مجموعة د. صلاح الدسوقي المعروفة بـ (جماعة التنظيم الناصري المسلح. وكانت قد حصلت على ثلاث مقاعد فى المكتب السياسى تعبيراً عن اربع مقاعد فى الامانة العامة) أن تصدر رؤية فى ورقة تسطر فيها رؤيتها لازمة الحزب، بعدما كشف لها الثغرات والسلبيات والمعوقات وجاء فى هذه الورقة الاتى:

"إن الازمة التى يعيشها حزبنا العربى الديمقراطى الناصري تعود فى حقيقة الامر الى جملة من العوامل..

اولا: عوامل تاريخية وهى تلك التى تتصل بنشأة التيار الناصرى، ومساره التنظيمى والسياسى والفكرى فيما قبل قيام الحزب.
ثانيا: عوامل بنيوية وتنظيمية مثل توجيه العضوية التأسيسية، إذ قصر الاستهداف عند جمع العضوية التى يمكن التأثير على تصويتها إبان اجراء تشكيل المستويات التنظيمية بالانتخاب.. والصراع بالاستبعاد.. والعضوية الورقية وتضخم الهيكل.. وأولوية الصراع الداخلى.. واختلاف نظريات العمل التنظيمى..".

تلك كانت مسيرة الحركة الناصرية بعد رحيل القائد عبد الناصر، مسيرة يتغلب فى بعض مراحلها جدل الذات، ومراحل اخرى جدل الذات مع الموضوع، ولحل الايام والشهور القادمة تكشف لنا الى اى مدى سوف تستمر تلك المسيرة، وذلك الجدل الذاتى الحاكم لها، بالذات إن هناك جدول اعمال كبير ومتضخم ينتظرها، يبدأ بإعادة ترتيب الصفوف وحشد وتعبئة الجماهير صاحبة المصلحة فى التغيير. وذلك عبر معارك متعددة يقع فى القلب منها قضية بيع القطاع العام، وقضية مواجهة التطبيع والتغلغل الصهيونى والشرق اوسطية واستشرء الفساد فى مصر - على السطح الداخلى - وبمر بأهمية وحدة الحركة الناصرية على المستوى القومى، وقدرة حزبنا أن يلعب دورا قائدا دون تحيز وانتماءات سابقة. فهو اولا واخيرا المعبر عن الحركة الناصرية فى مصر العربية - الأقليم القاعدة - ومن المؤكد ان جدول الاعمال هذا لن ينتهى عند اهمية تحديث خطابنا الناصرى بما يستوعب المتغيرات الهائلة فى عصر الموجة الثالثة. ودون ان يقع فى هوى الظاهر من خريطة تفاعلات عالم اليوم، وتأثيراتها على الثوابت من افكار المشروع القومى الناصرى.

ومن اليقين ان جدول الاعمال هذا هو المحك والفرز الحقيقى للحركة الناصرية فى مصر العربية وللحزب العربى الديمقراطى الناصرى، وهذا ما سوف تكشفه المرحلة القادمة.

دعوة للحوار : حول الحركة العربية الواحدة*

" ان الحركة العربية الواحدة هي الحل الوحيد والسليم لمواجهة الأزمة ومواجهة التناقضات الكثيرة.... وطالما أن هناك عناصر وقوى ترفع شعارات واحدة وتلتقى حول مبادئ واحدة وتؤيد القضية الواحدة المشتركة فمن الطبيعي أن تجمع في حركة عربية واحدة تواجه أعداء الوحدة والاشتراكية والحرية "

(٢/أكتوبر/١٩٦٣)

دعوة الحوار الحركة العربية الواحدة

فاتحة :

لقد وقع اختياري على الكتابه في موضوع الحركة العربية الواحدة لسببين رئيسيين وهما:-
(١) أنها أحدى الصيغ القومية التنظيمية التي دعا اليها القائد والمعلم جمال عبد الناصر ومن اجل وحدة الطليعة العربية في مواجهة ثالوث الشر الاستعماري، الصهيوني، الرجعية العربية" وذلك بعد ما استخلص درس الانفصال الذي حدث بين مصر وسوريا وفي ذلك يقول عبد الناصر في مباحثات الوحدة: " أن استمرار انفصال العمل السياسي في البلاد الثلاثة كثلاث بلاد منفصله..... سيسبب ايضا تصادمات وسيضعف باستمرار من الدولة الاتحادية".

* هذه الدراسة كتبتها في عام يناير ١٩٧٨ وكان ذلك بعد انتفاضة الجماهير المصرية في ١٩، ١٨ يناير ١٩٧٧م

(٢) أن واقع الأمة العربية اليوم جدير بالحوار والمناقشة، حوارا يستهدف التقويم والتطوير، يستهدف النقد والبناء. ومن أجل ذلك لابد أن نتناقش مرة أخرى مسلمات وبديهيّات كثيرة حتى نستطيع نحن المؤمنون بالأمة العربية أن نقف على أرض صلبة لا تهتز تحت أقدامنا فنصنع المستقبل دون خشية أو خوف من أهتزاز عقيدة أو خلل منهج. فمنذ وفاة القائد والمعلم جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠. وحالة التردى والانكسار والتشرذم تعم الأمة العربية، وهى فى اضطراب عام بعد عام ويوما بعد آخر، لقد كانت لحظة مفارقة جسد عبد الناصر هذه الأمة، بمثابة ساعة الصفر لقوى الاستعمار العالمى بقيادة الإمبريالية وحلفها الطبيعى الصهيونية والرجعية العربية، حيث أخذت تتشظ مرة أخرى لتحقيق مستهدفاتها فى السيطرة على الأمة العربية، وذلك بعد ما فشلت فى ذلك رغم ضراوة الصراع بينها وبين ما مثله جمال عبد الناصر من ورؤى فكرية وحضارية ذلك بالإضافة الى تجربة ثرية، جعلت الاستعمار يحمل عصاه على كتفه ويرحل، وجعلت الحركة الصهيونية تشعر بالخوف الدائم من الجيش فى صراع مستمر بينها وبين أمة قررت أن لا تتنازل عن حقها مهما كانت المبررات، وجعلت الرجعية تخشى على عروشها وذلك اذ لم تكن قد فقدتها بالفعل.

لقد كانت وفاة عبد الناصر بمثابة زوال خط الدفاع الاول عن المشروع الحضارى العربى الناصرى مما هيا فرصة تاريخية للقوى المضادة لذلك المشروع أن تتبنى استراتيجيات هجومية ومما ساعد على ذلك القصور الواضح من جانب ذلك المشروع الناصرى فى صيغة التنظيمية الذى كان أحد اسباب نكسة الأمة العربية وانتصار الاقليمية التى بدأت فى سجل انتصاراتها بتسجيل انتصار ساحق تمثل فى انقلاب ١٥ مايو ٧١ فى مصر التى كانت معقلا للثورة العربية والتى كانت عقلا مبدعا لحركات التحرر العالمية ورأس المشروع الحضارى الجديد، وذلك لان مصر الجغرافيا والتاريخ يؤهلانها لأداء دور الريادة والقيادة دوما، وهذا ما حدث ايضا بعد انتصار الاقليمية بأنقلاب ١٥ مايو أصبحت مصر ذات دور بارز فى استراتيجيات التجزئة والتشرذم وحجر الاساس فى الحلف الاستراتيجى بين الاستعمار الأمريكى والعنصرية الصهيونية والرجعية العربية وبذلك أصبحت

الامبريالية الامريكية هي الصديق الذى بدونه لا نعيش، وأصبحت الصهيونية تلك الحركة الاستيطانية المدانه من قبل كل العالم تقريبا، والتي تحتل اليوم أكثر من أراضى أقليم عربى - أصبحت حركة بناء العالم الذى من الواجب أن نعيش معها فى سلام سوف يحقق الرخاء لشعوبنا. وذلك فليس من المستغرب أن يتسبد الأمة العربية اليوم عصر الهيمنة الاسرائيلية. أما بالنسبة للرجعية العربية فأصبحنا منها ولها وليس من المستغرب أن تسود الحقبة النفطية أمتنا العربية بعد ما ساد المشروع الناصرى الذى سبب كثير من المتاعب للثاوث الشر "الاستعمار.. الصهيونية.. الرجعية".

(٣) أما السبب الثالث لتناولنا هذا البحث يرجع الى أن الحركة العربية الواحدة تلك الصيغة التنظيمية المنطلقة من وحدة الأمة العربية ووحدة ثورتها العربية ووحدة أداء تلك الثورة سوف تجعلنا نناقش مرة أخرى تلك البديهيات ومحتواها من أجل أن نخرج أما بترسيخ تلك المفاهيم ونكون قد أكسبناها حيوية الحوار والنقاش أما نخرج بالاضافة والتصحيح وعند ذلك قد تكون قد أكتسبنا فضل أكتشاف الجديد فى مسيرة تلك الأمة العظيمة.

* مصادر ذلك البحث :

سوف يكون اعتمادنا الكامل فى ذلك البحث على مصدرين رئيسيين

وهما :-

أ- فكر عبد الناصر وتجربته :

وهو متجسد فى وثائق الثورة "فلسفة الثورة" الميثاق، بيان ٣. مارس ذلك بالاضافى الى كل خطابه ومؤتمراته، مع الاعتماد بشكل رئيسى على مباحثات الوحدة الثلاثية.

ب- الفكر القومى :

وهو متجسد فى كل الابداعات التى راكبت وتفاعلت وأمنت بذلك المشروع الناصرى فحاولت تعميقة وتنظيرة ويأتى على رأس هؤلاء المفكرين القوميين كل من الاساتذة :

* د. عصمت سيف الدولة
* الاستاذ / عبد الله الريماوى
* د. نديم البيطار
* مطاع صفدى

وهدفى من محاولة الاعتماد على تنظيم المفكرين القوميين بجانب فكر عبد الناصر، هو إيمانى الكامل بأن الفكر القومى منبعه واحد ورافده واحد وأنه لمن الحيوى أن يحدث حوار عقلائى بين مدارس وأجتهاداته المتباينة حتى تستطيع كل القوى القومية وعلى رأسها الناصريين : الاستفادة الكاملة بذلك الابداع الخصب.

**** أخيراً:**

أنها محاولة واسهامه لعلها تكون ايجابية فى وضع القضية التى نحن بصدد بحثها على مائدة الحوار بين الطليعة الناصرية، ولعلها تكون اسهامه فى ترسيخ الأساسيات والثوابت، ولعلها تكون أسهامه فى حركة عربية واحدة.

**** محاولات:**

فى ٢٣ يوليو عام ١٩٦٣، دعا القائد والمعلم جمال عبد الناصر فى خطاب جماهيرى فى الذكرى الحادية عشر لثورة يوليو العربية، الى ميلاد "الحركة العربية الواحدة".... أنها دعوة جاءت بعد مرارة الانفصال الذى حدث فى أول تجربة للوحدة فى تاريخ العرب الحديث، وذلك بعد ما تكشف لقائد الثورة العربية أبعاد مخطط التآمر ضد الوحدة الذى شغل كل من الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، وهذا ما جعل عبد الناصر يعى أهمية توحيد الاتجاه القومى، لمواجهة هذه المعركة الشرسة، ليس المواجهة فقط وإنما سوف تكون تلك. القوى هى صاحبة المشروع الحضارى الذى يعبر عن جوهر الثورة العربية وبالتالي فتلك القوى القومية هى التى سوف تناضل فى أشرف معركة لتثبيت ذلك المشروع. وفى ذلك يقول عبد الناصر فى مباحثات الوحدة:

"مابيقاش فيه فرق بين العراقي والسورى والمصرى.... يعنى ممكن يطلع أغلبية سوريين أو أغلبية مصريين أو أغلبية عراقيين.... ولكن يمثلوا شىء واحد.. اللي هو التنظيم السياسى أو الحركة العربية الواحدة.."
وفى جزء آخر من المباحثات يقول :

"قدامنا سبيل واحد: تيار قومى وتيار لا قومى.. أو جناح قومى وجناح لا قومى.... يجب أن يتحد الجناح القومى كله لمجابهة العدوان الكبير اللى سنقابله.."

وفى مجلس الأمة ١٩٦٥/١/٢٠ يبين عبد الناصر طبيعة تلك المعركة التى يحتم على الطليعة العربية أن تخوضها:

"أن الاستعمار لن يحمل عصاه على كاهله ويرحل من كل الارض العربية بالإقناع.. وبالمناطق.. كذلك فإن اسرائيل لن تنزاح من مكانها فى وسط الأمة العربية رضا وسلاماً.. وإذا كان الجزء الأكبر من المسئولية فى هذه المرحلة علينا.. فإن قوى الطليعة تتزايد كل يوم وسوف تتكامل طاقاتها باستمرار النضال اليومى للجماهير على كل أرض عربية.."
وفى هذا المجال لا نستطيع أن ننسى التحذير الذى أطلقه عبد الناصر عام ١٩٥٧:

"أن السير بهدف الوحدة العربية قدما لاقامة دولة الوحدة، يحمل الثوار العرب مسئوليات فى حماية الهدف الكبير.."

ولقد كان موقف الشعب العربى من دعوة عبد الناصر للحركة العربية الواحدة، واضح وقوى فى تأييده لهدف الحركة ومطالبته بالبدء فيها، وهذا كان دليلاً على ثورة الجماهير ومعرفتها بطبيعة المعركة المدارة على أرض الأمة بين الأعداء وبينها.

ولم تكن تلك الدعوة هى الأولى فى محاولات القائد والمعلم جمال عبد الناصر من أجل أن يدخل جماهير الشعب العربى العامل وطلبعته فى الصراع الشرى الدائر على أرض الأمة العربية، فتجربة عبد الناصر زاهرة وثرية بالمحاولات والتجارب حيث كان إيمان عبد الناصر بأتمته يجعله دوماً طارحاً لصيغ وأساليب نضال توحيد جهد الجماهير العربية وطلبعتها لمواجهة ثلوث الشر.. الاستعمار والرجعية والصهيونية.

ومن أهم تلك الصيغ والأساليب كانت ثلاث :-

(١) عبد الناصر وال جماهير العربية العاملة وصوت العرب

استطاع عبد الناصر ذلك الزعيم التاريخي والبطل القومى أن يعبأ الجماهير العربية العاملة من خلف قيادته ويتقدم بها فى معترك نار الحرب الشرسة بينه وبين الاستعمار والرجعية والصهيونية التى تجسدت فى عدوان ١٩٥٦ على بورسعيد والحلف الإسلامى ومعركة تأميم القناة ومعركة الجزائر واليمن..... الخ

وكانت واسطة عبد الناصر فى تلك الحركة العربية الواحدة هو المذيع الذى عن طريقه استطاع حشد الأمة العربية والجماهير العاملة لضرب مصالح الثلاث الغير مقدس، وكانت إذاعة صوت العرب هى الحلقة الوسيطة بين القائد والجماهير، وظلت حتى مات عبد الناصر فماتت معه الحركة العربية الواحدة عن طريق صوت العرب.

وفى ذلك يقول الأستاذ / محمد عروق مدير صوت العرب قبل وفاة الزعيم فى حديث لمجلة (الشراع) العدد ٧٤ عام ١٩٨٣:

"صوت العرب فكرة نبعت من جمال عبد الناصر" وبالتالى ربما يكون صوت العرب" بمعنى الكلمة هو جهاز الإعلام على إعتبار أن إذاعة البرنامج العام موجود فى الأصل وهى إذاعة الدولة، ولكن الإذاعة التى صنعت لتؤدى رسالة يؤمن بها عبد الناصر، كانت صوت العرب) ولكن بشكل عام كان عبد الناصر مهتما جداً بجهاز الإعلام.. كان مؤمناً بأن الجهاز الاعلامى الجيد والممتاز يستطيع أن يكون أداة التواصل مع الجماهير".

وفى جزء آخر من الحديث يقول:-

"إن انشاء صوت العرب وتطويرها واعطاءها كل هذه الصلاحيات وكل الإمكانيات لى ينجح ما هو الا نتيجة لايمان جمال عبد الناصر بالقومية العربية وبضرورة التوجه الى الأمة العربية باعتبارها القاعدة الأساسية فى مواجهة الاستعمار وبناء التقدم للوطن العربى ككل لكننا نستطيع أن نقول أن التفاعل بين ثورة ٢٣ يوليو وقائدها جمال عبد الناصر وبين الجماهير العربية جاء بعد انشاء "صوت العرب" ليس لأن العامل الوحيد فى تعميق هذا التفاعل ومداه ولكن لأنه كان الأداة الرئيسية التى تعكس فكر جمال عبد الناصر

ومعاركه القوية والساخنة ضد الاستعمار وضد الاحلاف العسكرية.. فالتفاعل زاد أولا وتعمق بإنجازات جمال عبد الناصر وزاد هذا التفاعل ثانياً لأن "صوت العرب" الاداة السليمة والناجحة التي عبر بها فكر جمال عبد الناصر للجماهير العربية.

(٢) وحدة القوى الثورية العربية :

ولقد كانت تلك الصيغة تعبيراً عن محاولة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس دولة الجمهورية العربية المتحدة، من أجل أن يجمع بعض القيادات العربية الراديكالية وبعض الحركات الشعبية، من أجل وحدة الفعل المواجه لثالوث الشر الاستعماري، الصهيوني، الرجعي، ومن أجل التنسيق مع أهل الهدف حتى لا تتبعثر الجهود وتصير الفاعلية في العدم والسالب. وفي ذلك يقول عبد الناصر في عيد الوحدة ٢٢/٢/٦٧: الوحدة الأولى ضربت ولكنها رغم هذا فرضت أصالة الوحدة وأصالة دواعيها.. ضرورة قيام شكل من أشكالها البسيطة متمثل في وحدة العمل.. وحدة العمل في مؤتمرات القمة.. وشكل وحدة العمل ضرب أيضاً بواسطة الرجعية المتعاونة مع الاستعمار.. ضربته نفس القوى التي ضربت الوحدة الأولى لم يتوقف التيار.. طرحت صيغة جديدة، لا تستطيع القوى الرجعية المتعاونة مع الاستعمار والمتواطئة أن تضربها من الداخل.. وإنما يصبح علينا.. إذا رأيت أن تضربها من الخارج.. وأن تكشف نفسها على ذات الخط مع الاستعمار ومع إسرائيل هذه الصيغة الجديدة هي "وحدة القوى الثورية".

وفي نفس الخطاب يوضح عبد الناصر ماذا يعنى بوحدة القوى الثورية ؟ فيقول :

"معركة "وحدة القوى الثورية" معركة أيضاً متشعبة متعددة الجهات جهة تعمل فيها القوى الثورية معا في داخل أوطانها، لكي تثبت وجودها وتأثيرها، وجهة تلتقى عليها القوى الثورية معا، وتتسق عملها معا، وتحدد أهدافها، ووسائلها معا، ثم جهة صراع مع العدو الاساسى للأمة العربية وأهدافها.. العدو الاساسى للأمة العربية على يمينه والعنصرية الصهيونية على شماله.."

وفى حديث أمام مؤتمر المحامين العرب ٨ مارس ١٩٦٧ قال عبد الناصر موضحا ومفسرا وحدة القوى الثورية :

"وحدة القوى الثورية ممكن تيجى فى عدة أشكال :

بالنسبة لينا احنا مالناش فروع لينا بره.. مستعدين للتعاون مع الوطنيين التقدميين فى العالم العربى نحو الوحدة..

فى كل بلد موجود المناضلين الثوريين، ودى الحقيقة اللى بتخلينى أقول... أن الواجب علينا فى هذه المرحلة أن يتعمق التواصل بين قيادات هذا النضال".

تلك هى الصيغة الثانية التى مانت بموت عبد الناصر، حيث لا وجود لقائد قومى يرتب التناقضات ويوجه الفعل الجبهوى الى مساره الحقيقى فى مواجهة أعداء الأمة.. وبالطبع فلا وجود لحزب ثورى عربى والذى يعوضنا عن ذلك أن تتفق القوى صاحبة المصلحة على برنامج الحد المشترك حتى يعوض فقد الزعيم جمال عبد الناصر. نخلص من ذلك أن تلك الصيغة لم تعد مجدية بعد وفاة عبد الناصر. الذى كان بإستطاعته ان يصنع ذلك بفعل اتفاق الجماهير العربية على قيادات الثورة لأى عمل مما كان يساعد على تحقق أى صيغة مطروحة للنضال.

(٣) الطليعة العربية :

أنها المحاولة الناصرية فى الحركة العربية الواحدة والتى كانت تقوم على بعض الاسس الموضوعية فهناك حد مشترك من النسق الفكرى الواحد وهناك تنظيم واحد تغل فى كل أرجاء الأمة العربية ما عدا مصر، وكان ذلك الاستثناء هو بمثابة أول أوجه القصور، أما ثانى أوجه القصور وأخطرها هو تدخل دولة عبد الناصر وأجهزة البيروقراطية المصرية فى تلك الصيغة التنظيمية العربية، مما عرضها للانهيال بعد عبد الناصر ورحيله مباشرة حيث كانت الأجهزة لا تعرف تفرق بين الثورى الحقيقى والانتهازى، وانما كان المهم بالنسبة لها الولاء المؤسسى وليس العقيدى والنضالى، ذلك الفهم هو الذى كان سببا فى تفسى ظاهرة تبعية الكوادر العربية للأجهزة فى دولة عبد الناصر، وكان سببا فى عدم وجود حوار خلاق بين القيادة والطليعة حيث لا تمتلك الاجهزة الا مشروعية التعليمات والأوامر، مما أصاب الطليعة العربية بعطب أيديولوجى وتنظيمى ساهم فى فرار الكثير من المخلصين

لفكرة الطليعة العربية.. وفى ذلك يقول المناضل القومى اباد سعيد ثابت عن حوار بينه وبين المناضل القومى جمال عبد الناصر وذلك على صفحات مجلة من الشورى :
ما هى الأسباب الحقيقية التى حالت دون تحقيق انبثاق التنظيم الواحد أيام الزعيم الخالد ؟

ولقد كان عبد الناصر يرى فى تحقيق أمل الجماهير العربية فى انبثاق تنظمها الثورى الواحد. واحدا من أهم أهدافه وأكثرها حيوية. لذا فإنه لم يلق سلاحه أبداً وهو يواصل جهوده من أجل تحقيق هذا الهدف رغم كل الانتكاسات التى منيت بها محاولاته أننا تكلمنا طويلاً.. وقد كان مجمل الحديث بملخص فى الحوار الآتى :-

سيادة الرئيس - أن الثورة كثيراً ما كانت - ولا تزال - تصدر الى الساحة العربية نقيضها المعادى لها كى تعمل بأسمها بدلا من أن تصدر ذاتها - لماذا ؟ لان الثورة ونقيضها المعادى لا زال ملتحمين ببعض بحيث أنهما يتصرفان فى أغلب الاحيان وكأنهما شىء واحد.

وليأخذ مثلاً واقعياً من الساحة العربية علّه يعيننى على توضيح ما أريد الوصول اليه.. فعندما تضغط جماهيرنا العربية.. نريد منها العمل على التعرف عليها.. على تنظيم صفوفها تنظيمًا ثوريا متفاعلاً مع تنظيم الثورة العربية المتعددة كمساهمة فعالة فى تحمل مسؤولياتها القيادية.. وعندما يدفعنا ايماننا العميق بمبادئنا، وأحاساسنا العظيم بعمق مسؤولياتنا القومية للاستجابة الى هذا النداء، فماهى حقيقة الصورة التى سترها عندما نبداً ترجمة الاستجابة الى العمل؟

اننا غالباً ما نبادر الى ارسال أحد موظفينا فى ادارة الشئون العربية وربما اكثر لتغطية الموضوع هناك. وطبيعى أن يكون هذا الموظف هو جزء من ماكينة الجهاز البيروقراطى المصرى العريق. جهاز لم يسبق للساحة العربية كلها أن رأت مثله أو تعاملت مع أى شىء يشبهه.. جهاز سمته الأساسية الطاعة الوظيفية العمياء التى لا حدود لها.

وحال وصول (موظفنا) الى الأرض التى ستكون منطقة ومجال عمله الجديد ؟ طالما يبدأ هذا الموظف فى ممارسة عمله الجديد فإنه سرعان ما نلاحظ بروز بعض الظواهر المحيرة.. سلسلة من التفجيرات نراها تحصل

داخل صفوف الثوار العرب.. تفجيرات يكون لها دائما أوخم العواقب وأفدحها ومن بعض ملاحظتنا هو أن بعض هؤلاء الثوار يأخذون بالانزواء والاعتكاف ثم التوارى نهائيا عن المسرح النضالي بعد أن يكون اليأس المرير قد طحنه طحنا، والبعض الآخر يتنازل بحيث يبدو أن هناك شيء ما قد ضغط عليه بقوة وعمل على تغيير اتجاهاته النضالية وهكذا ينحرف عن الطريق الذي كان يؤمن به ويناضل من أجل الوصول إلى غايته نحو طريق آخر مناقض ومتعارض. والقسم الثالث نراه وهو يختار الطريق الأسهل والاضمن، فيأخذ في تغيير سلوكه الثوري إلى آخر انتهازي مصلحي كى يبقى فى الصورة ضمن إطار الموجة الجديدة... فنه قليلة من المناضلين الثوار هى التى تبقى صامدة.. مؤمنة.. رغم ما تقاسيه وتعرض له.

ولكن ما هو العلاج لهذه الظاهرة المخربة ؟ العلاج وحسب اعتقادى لا يمكن ان يكون الا فى أمر واحد لا بديل عنه على الاطلاق إذ ليس هناك من طريق للثورة كى تحقق أهدافها الا عبر الثوار "

* هكذا تحدث إباد سعيد ثابت مع عبد الناصر كاشفا مفاصد تدخل الاجهزة البيروقراطية فى الحركة العربية الواحدة والتى كانت سببا فى تخريب الطليعة العربية وكانت تلك هى المحاولة الهامة التى كانت مستفيدة من المحاولتين السابقتين ومتلازمة مع (صوت العرب ووحدة القوى الثورية العربية) وهناك محاولات اخرى متعددة لا أحد يعلم عنها. شيئا سوى المشتركين فيها، ونأمل ان تخرج تلك المحاولات الى النور حتى تعود الملكية لاصحابها الحقيقيين وحتى تستفيد الحركة العربية الواحدة من كل التجارب.

وما يهمنا فى تلك التجارب الزاخرة هو الدرس المستفاد والقانون العلمى الذى يجعلنا نتمسك به من أجل - أن - ندخل معترك النضال ونحن مسلحين بالرؤية الموضوعية التى تقينا شر التجربة والخطأ والنكسات والارتدادات.

ولتكن البداية منهجية.

لماذا حركة عربية واحدة ؟

الاجابه بسيطة وسهلة.. لأنها تعبير عن ثورة عربية واحدة..

لماذا ثورة عربية واحدة ؟

لأنها الفعل الصادر من أمة عربية واحدة ؟

كيف ؟ لماذا ؟

"أن الأمة العربية لم تعد فى حاجة أن تثبت حقيقة الواحدة بين شعوبها.. لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته.

يكفى أن الامة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل..

يكفى أن الامة العربية تملك وحدة التاريخ التى تمنح وحدة الضمير والوجدان..

يكفى أن الامة العربية تملك الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير"
(الميثاق).

وفى حديث للتلفزيون الفرنسى فى ٢٣/٤/١٩٦٩ قال القائد المعلم فى ردة على سؤال للمعلق السياسى للتلفزيون الفرنسى - حول ماذا يعنى بلفظ الأمة العربية ؟

"الأمة العربية تكونت على مر عصور طويلة ولم تتكون فجأة ونحن لم نبتدع فكرة القومية العربية.. ونحن لم نكن أول من تكلم عنها.. الأمة العربية كانت دولة واحدة فى أزمان غابرة من التاريخ نتيجة ظروف كثيرة. كل أبناء الأمة العربية يشعرون أنهم عرب من العراق حتى المغرب، اذا ذهبت الى كل دولة من الدول العربية وسألت أى فرد فيها هل هو عربى لكنت الاجابة أنه عربى

هؤلاء العرب يشعر كل واحد منهم بأحاساس العرب الآخر فى أى بلد من البلاد العربية وهذا طبيعى فقد جمعتهم الحضارة والثقافة والمحن والأزمات".

وفى حديث مع مدير تحرير لوس أنجلوس تايمز لشئون الشرق الأوسط وذلك فى ٣ فبراير ١٩٧٠ - قال عبد الناصر حول الأمة العربية :
"أننا هنا، وحضارتنا هنا منذ سبعة آلاف عام"
أما الأستاذ المفكر.. ساطع الحصرى.. فى كتاب حول القومية العربية يقول :

"أن أس الأساس فى تكوين الأمة وبناء القومية هو وحدة اللغة ووحدة التاريخ، لأن الوحدة فى هذين المجالين هى التى تؤدى الى وحدة المشاعر والمنازع ووحدة الآمال والألام ووحدة الثقافة وبكل ذلك تجعل الناس يشعرون بانهم أمة واحدة متميزة عن الأمم الأخر".

ويقول الأستاذ / جورج حنا فى كتاب "معنى القومية العربية":

"أن خصائص الأمة هى أولا : اللغة، فكل شراح القومية يتفقون على أن اللغة هى أولى هذه الخصائص - فالعائلة البشرية القومية - أى الامة يجب قبل كل شىء ان تتكلم وتتفاهم فيما بينها دون ما وسيط ودون ما ترجمان.. ثانيا: لا تتكون الأمة الواحدة الا اذا كانت عائلتها البشرية متعايشة معا فى أرض لمدة طويلة من الزمن. ثالثا: القومية الواحدة لا تتكون من مجموعات بشرية ذو تاريخ مختلف، ولكل منها هدف مصيرى مختلف".

أما د. عصمت سيف الدولة يقوم بشرح ظاهرة الأمة ومكوناتها ومراحل تطويرها كظاهرة اجتماعية فنجده يقول فى نظرية الثورة العربية :-

"قد تكون الرابطة الأولى جمعت بين اثنين هى الاجتماع على حل مشكلة "حفظ النوع" التى ستؤدى حلها الى أن يضاف الى الاثنين ثالث فتوجد الأسرة ثم العائلة ثم السلالة.... ؟

وعن طريق اللغة أمكن الوصول بين المتعاقدين الى وحدة الادراك والفكر والعمل لمواجهة المشكلات المشتركة وباللغة وجد التطور الاجتماعى أول أدواته فأنطلقت كل أسرة تواجه مجتمعة - ظروفها المشتركة وتحقق مستقبلها المشترك. ثم يستمر النمو بالتعدد، وتتعدد المشكلات وتتوسع فى مضامينها بحيث تتجاوز فى اتساعها، وفى مضمونها، رابطة الدم التى تصبح عاجزة عن أن تجمع جهد كل الأسر والعشائر، لحل المشكلات المشتركة فيما بينها ولتحقق مصالحها المشتركة فتتكون المجتمعات القبلية حلا لمشكلات مشتركة بين أفراد القبيلة، وتكون بذلك طورا جديدا ناميا يتجاوز بمقدرته المشتركة مقدره الاسر فيه على حل المشكلات المشتركة.

ويطرح تعدد الاسر والعشائر فى المجتمع القبلى مشكلات جديدة تحلها القبيلة بما تضيفه من نظم وتقاليد وعادات تضبط سلوك الجميع ويحكمون اليها فلا يتعرفون.... الى أن ينضب رزق الارض أو يغلبوا على أمرهم فتبدأ مرحلة جديدة من الصراع ضد الطبيعة والإعداد لهجرة جديدة..

وهكذا كانت الوحدات القبلية وحدات متماسكة داخليا، مهاجرة مقاتلة دائما.. ذلك هو الطور القبلي من المجتمعات داخل المجموعة الانسانية الواحدة، تتفرد كل جماعة قبلية متميزة عن القبائل الأخرى بأصلها الواحد ولغتها الواحدة بنظمها وتقاليدها وثقافتها القبلية. ولا تميزها عن غير "الارض" التي تعيش فيها، لتبادل الواقع من الارض كرا وفرا خلال الصراع القبلي. وقد انتهى الطور القبلي أو كاد أن ينتهي. فخلال أحقاب طويلة من الهجرة المقاتلة أمتدت بعض الجماعات والقبائل الى الارض الخصبة وأودية الانهار فأستأثرت بها لحل مشكلة الحصول على الرزق التي كانت تعالجها بالهجرة من مكان الى مكان واستقرت على الارض وأبتكرت الزراعة وأنواعها. حينئذ أفترق تاريخ الشعوب والمجتمعات، ولم يعد من الممكن الحديث عن التاريخ الانساني دون تتبع كل جماعة على حدة لمعرفة تاريخها على ضوء ظروفها الخاصة.

فالجماعة القبلية التي استقرت على أرض معينة خاصة بها دخلت مرحلة تكوين جديدة هي مرحلة تكوين الامم. ونحن لا نقول أي جماعة من الناس لها لغة مشتركة وتقوم في مساحة معينة من الارض قد أصبحت أمة. بل ننظر إلى المجتمعات خلال تطورها الجدلي وحركتها التي لا تتوقف من الماضي الى المستقبل.

وحدة اللغة ووحدة الأرض المشتركة تجعل الامة في طور التكوين وهذا لا يميزها عن غيرها من الجماعات المستقرة التي لها لغتها وأرضها، انما تكتمل خصائص الامة من تفاعل الناس مع الناس ومع الأرض وهذا الذي يخلق حصيلة مادية (انتاج زراعي.. انتاج حيواني.. أدوات انتاج.... الخ أي أن الحضارة وعند ذلك تكون أمة متميزة.

أخيرا فإن تعريف الامة: مجتمع ذو حضارة متميزة من شعب معين مستقر على أرض خاصة ومشتركة تكون نتيجة تطور تاريخي مشترك. ومهما يكن من اختلاف أو تعدد أن تباين أو تمايز في التعريفات الخاصة بالامة فتستطيع أن تقول أن هناك ثلاث عوامل موضوعية في تكوين الامة :

اللغة: عامل هام في تكوين الامة وصهر ابنائها في اطار ثقافي واحد، وهي اداة تعامل وتخطب بين الشعب الواحد، لذلك هي أداة تشكيل العقل الواحد.

الاقليم الجغرافى: أن الاقليم الجغرافى شرط ضرورى لتكوين الأمة، وأنصهار شعبيها على أرض محددة حيث توجد مساحة مشتركة من الارض ليس بينها عوائق أو فواصل طبيعية تساعد على النظام والفعل الارادى البشرى فى الارض المشتركة الناتج من المتغيرات الحادثة فى الظرف الموضوعى المعاش فى ظل هذا الإنقسام الجغرافى.

التاريخ: أى مجموعة الافعال والممارسات عبر أزمان متواصلة - الصادرة من البشر المقيمين على الأرض الواحدة لادارة تفاعلاتهم مع الطبيعة من أجل تحقيق استهدافاتهم، لذلك يأخذ عامل التاريخ اهمية فى تكوين الأمة، خاصة وأن التكوين لا يتم فى جيل أو جيلين بل أنه يتم عبر معاناة طويلة فى مراحل زمنية طويلة أيضا وهذا ما يجعله يشكل بعد ذلك خصائص وسمات مشتركة تصبح من خصائص الأمة بعد ذلك.

تلك هى العوامل الثلاث التى أجمعت مختلف المدارس الفكرية على توافرها فى تعريف الأمة ويأتى أهمية ذلك التعريف من أجل أن ندلل على وحدة الأمة العربية التى سوف يناضل أبنائها من أجل ثورة عربية واحدة على كل الارض العربية الواحدة.

ثورة عربية واحدة :

أنطلاقا وتسليما بوحدة الأمة العربية واكتمال تكوينها، فعلينا أن نؤمن بثورة عربية واحدة، وواحدية تلك الثورة نابعة من واحدية المشكل العربى والذى يتحدد ابعاده فى الاستعمار والصهيونية كبعد أول، حيث يتعرض الشعب العربى وتعرض بالتالى الأمة العربية لاستغلال واستنزاف ثرواتها وتعرض لعدوان دائم على كرامتها وكبريائها وذلك بإحتلال جزء من أرضها عن طريق العنصرية الصهيونية، كل ذلك يتم عن طريق الهيمنة والتسلل الاقتصادى والغزو الثقافى والفكرى والانقلاب واستخدام الرجعية وتسلط الحكومات وأخيراً اسرائيل اداة الاستعمار وشريكة فى نفس الوقت.

أما البعد الثانى :

التسلط:

وهو استئثار القلة بالسلطة السياسية واستئثار عملية صنع القرار وفرض هيمنة القلة من الطبقات المستغلة على الحكم وسيطرة النخبة والصفوة رجعية كانت أو تقدمية.. أن التسلط هو نقيض الديمقراطية وهى

ظاهرة مصاحبة منتشرة في الأمة العربية، تارة تحت شعار الحكم باسم الجماهير، وتارة باسم الأيديولوجية، وتارة بوجه سافر تعبيرا عن طبقات معادية للجماهير العربية العاملة وفي كلا الأحوال فإن السمة الرئيسية لظاهرة التسلط هي تقلص وانعدام المشاركة السياسية من قبل جماهير الشعب العربى العامل فى صنع القرار السياسى.

أما البعد الثالث:

التخلف والتفرقة الطبقية

وهى ظاهرة اجتماعية مركبة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونفسية وحضارية.. تؤدى إلى عجز الوطن عن الاستفادة بإمكانياته وذلك عن طريق عدم تمكنه من إدارة التناقضات المجتمعية لصالح تحقيق غاياته نتيجة التخلف فى اكتشاف القوانين الموضوعية المسيرة للتقدم والرقى فى ذلك يقول القائد المعلم جمال عبد الناصر فى تفسيره لظاهرة التخلف: "ما من شعب تراكمت عليه آثار الماضى وتبعاته.. بل وعقده النفسية مثل شعبنا. ما من شعب تأمر عليه المحتلون الغزباء ومشوا بالجبروت والطغيان عليه مثل شعبنا. ما من شعب وقع فريسة الاستغلال والتضليل والتخريب مثل شعبنا".

(١٩٥٧/٧/٢٢ مجلس الأمة)

"لقد تكابلت ظروف عديدة بمرور أحقاب طويلة من الزمن. على تهديد الثورة القومية لشعبنا.. لقد كان هناك استغلال المماليك على اختلاف دولهم.. وكان هناك استغلال الملوك والأمراء الدخلاء الذين لم تكن بلادنا تعنى بالنسبة لهم إلا كونها ملكا خاصة ينفقون خيراته حيث حلّى بهم" وكان هناك استغلال الحكم العثمانى والذين تحمل السلب والنهب لحساب أمير المؤمنين.... كما لأن السلاطين من آل عثمان يسمون أنفسهم. وكان هناك الاستنزاف المروع الذى تعرضت بلادنا له ذلك الاستنزاف الذى قام به عدد من أصحاب البنوك فى أوروبا.... وكانت هناك الحروب الصليبية.

(٩ يوليو عام ١٩٦٠)

"ان التخلف الذى تعاينه امتنا هو نتاج النهب الاستعماري طويل المدى الذى تعرضت له على يد غاصبين تعددت ألوان اعلامهم"
(٩ يوليو عام ١٩٦٠)

والفرقة الطبقية حيث استتار القلة بالثروة القومية على حساب الأغلبية مما يخلق طبقة تحتكر الثروة وبالتالي السلطة وهذا يعنى مصادرة حرية الشعب العامل فى الحرية السياسية والاجتماعية وتعريض التراب القومى لنهب والتفريط وذلك بحكم أن مصالح تلك الطبقات المستغلة مرتبطة بالاستعمار والصهيونية.. وفى ذلك يقول القائد المعلم: "لا نستطيع أن نقول أننا كنا نعيش فى مجتمع بدون طبقات.. كان فيه طبقة مستغلة... كان فيه طبقة مسيطرة.. كان فيه طبقة متحكمة.. وكان فيه طبقة تعمل وتبذل كل جهدها.. لتستغل تلك الطبقة التى تمثل أقلية هذا الشعب".

(١٩٦١/٧/٢٢)

"ان هذه الطبقة الرجعية المستغلة، انما وصلت الى مراكز القوى التى استطاعت منها مباشرة استغلالها للجماهير، تحت ظروف معركة الحرية الاجتماعية.. كانت الطبقة الرجعية هى الحليف الطبيعى للاستعمار الذى كنا نحارب الاحتلال الاستعماري، وهى فى رعايته وحماة.

(١٩٦١/١٠/١٦)

أما البعد الأخير:

**** التجزئة والاقليمية:**

والتجزئة هى تقسيم الأمة العربية بالحدود السياسية المصطنعة الى عدة دول ودويلات رسم حدودها الاستعمار قبل خروجه وذلك من أجل أن تظل الفتنة مشتعلة وتظل الأمة مقسمة ورسمها أثناء استغلالها حتى يتم تقسيم الكعكة بين الاستعمار وبين الحلفاء.

أما الاقليمية فهى الولاء الفكرى والنفسى لتلك الحدود المصطنعة التى فرضها الاستعمار وهى الضمان لتأصيل التجزئة الحدودية والجغرافية ولذلك هى بمثابة ايدىولوجيا التجزئة وامنها الطبيعى الذى يدعمها الاستعمار حتى يضمن سيطرته الكاملة عبر تحالفة مع الاقليمية التى تحافظ على التجزئة وتقوم بعرقلة ومقاومة الوحدة

* وفى ذلك يقول عبد الناصر:

"كان الاستعمار هو الذي فرض التجزئة وفرض ما هو فوق التجزئة عدد فرض تقسيم وطن من أقدس الأوطان العربية، وأقام في قسم منه حتى قدم له ورأس خربة.

وكانت أهداف الاستعمار من التجزئة والتقسيم..
صد العمل الواحد.. ومنع الأجزاء المقسمة من تحقيق وحدتها الطبيعية".

(١٩٥٦/٢/٢٤)

تلك هي المشكلة الواحدة ذات الأبعاد المختلفة في الأمة العربية، وواحدية المشكل الموجود في أمّة واحدة تفرض حل واحد له ذو أبعاد مختلفة، ذلك هو ثلوث الحرية والاشتراكية والوحدة، ذلك، الثلوث جدلي الحركة والاتجاه فهي حرية نى مواجهة الاستعمار والصهيوني والتسلط وهي الاشتراكية فى مواجهة التخلف والتفرقة الطبقية ووحدة فى مواجهة التجزئة والأقليمية وهي حرية وطن ومواطن معاً، حرية وطن من الاستعمار والصهيونية وحرية مواطن من التسلط بشتى ألوانه وحرية الوطن هي المقدمة المبدئية لحرية المواطن وحرية المواطن هي الحلقة الدفاعية من أجل حماية حرية الوطن والاشتراكية هي الجانب الاجتماعي من الحرية وهي نقيض التخلف وهي رغبة الخبز المقدمه لحرية تذكره الانتخابات وهي فى النهاية الكفاية فى الانتاج حيث المقدمة الفعلية للاستقلال وعدالة فى التوزيع حيث جوهر نفي الاستغلال والحرمان الذى عاناه الشعب العربى العامل.

أما الوحدة فهي نفي التجزئة وهي نفي التخلف وهي نفي سلب المواطن العربى حريته فى موطنه العربى الكامل على كل الأرض العربية وهي القضاء على كل ما يهدد الوطن داخليا حيث الرجعية والأقليمية وخارجيا حيث الاستعمار بشتى ألوانه.... والصهيونية العنصرية.

انن هناك أمة عربية بها مشكل عربى واحد ذو أبعاد متعددة له حل عربى واحد وأبعاد متعددة ذلك الحل لن يتحقق الا بأسلوب واحد.. انها ثورة عربية واحدة.

ثورة عربية واحدة:

ماذا نقصد بمعنى ثورة ؟ ولماذا هي واحدة ؟ وما هي مراحلها ؟ تلك هي أسئلة تكشف عن جوهر تلك الثورة العربية الواحدة وعند ذلك علينا أن نعرف ماذا قال القائد المعلم في تعريف الثورة ؟
* أن الثورة بالطبيعة عمل شعبي وتقدمي ؟

أنها حركة شعب بأسرة يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريد..
كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعويضا لما فات ووصولاً إلى الآمال الكبرى التي تبدوا خلال المثل الأعلى للأجيال القادمة.

من هذا فإن العمل الثوري الصادق لا يمكن أن يكمل بغير سمتين

اساسيتين :

أولاًها : شعبيته

وثانيهما : تقدميته

أن الثورة ليست عمل فرد والا كانت انفعالا شخصياً ذاتياً ضد مجتمع بأكمله..

والثورة ليست عمل فئة واحدة والا كانت تصادماً مع الاغلبية ..
وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ومدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة ومدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل ومدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياه ؟

والثورة تقدم بالطبيعة

أن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصاً من الملل وانما تطالبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقاً لحياه أفضل تحاول أن تترفع بواقعها الى مستوى أمانيتها.. ان التقدم هو غاية الثورة.. والتخلف المادي والاجتماعي هو المفجر الحقيقي لارادة التغيير والانتفاع بكل قوة وتصميم مما كان قائماً بالفعل الى ما ينبغي أن يقوم بالأمل".

(الميثاق - الديمقراطي السليمة)

"الثورة تغيير اساسى لنظام المجتمع" (٢٣ يوليو ١٩٦٥)
 "ان الثورة فى هدفها مهما تنوعت الاجتهادات هى حياة أفضل بالنسبة
 للجماهير العاملة"

(١٩٩٤/٥/١٢)

ان الثورة هى تغيير اساس للمجتمع وذلك عن طريق غير الطرق
 المختطة من قبل القانون وتقوم من أجل حل التناقضات القائمة فى حياتنا
 القومية واصحاب المصلحة فى حل تلك التناقضات القائمة هم الاغلبية اى
 جماهير الشعب العربى الحالمين بـ مستقبل افضل. ورغم ذلك المفهوم العلمى
 للثورة الا ان هناك سمة رئيسية لتلك الثورة وتميزها عن ثورات اخرى وهى
 شمولية الثورة اى عدم وجود ثورات مختلفة حتى تتم الثورة الشاملة، وهذه
 هى الاضافة الحقيقة فى فهم قانون الثورة العربية والثورة فى العالم الثلاث
 حيث لا انفصال بين البعد الاجتماعى والسياسى لقضية التحرر ولا انفصال
 بين طرد الاستعمار وتأمين مصالحه وبناء قاعدة إنتاجية قوية تكون ضمانه
 لاستقلال حقيقى للوطن حتى لا يقع فريسة للتدخل الاقتصادى. ورغم شمولية
 الثورة الا ان هناك مراحل متميزة فى داخل تلك الثورة الشاملة.

١/ مرحلة الاعداد الثورى :

وهى المرحلة التى تسبق "الثورة" والناجمة من تراكم المشاكل وعدم
 ايجاد حلول لها تستجيب لمقتضيات الحياة المادية المتطورة والضرورات
 الحياتية المادية والروحية ونتيجة لمحاولة المصالح والقوى المسيطرة
 والمستحكمة فى المجتمع، ان تحول دون قيام هذه الحلول تنبئنا لمصالحها
 وسيطرتها متصارعة فى ذلك مع القوى المقهورة بكل مصالحها وقيمتها
 وعاداتها وثقافتها، وعندما يبلغ التصادم والصراع أقصاه وذلك بتوفر تراكم
 تصادم المصلحة وتوفر الوعي والارادة الثورية فى استنفارها وتعبئتها
 وتنظيمها.. عند ذلك تتحرك الارادة الثورية الواعية لاقتلاع جذور الفساد
 والطبقية وتنتزع السلطة وهى الخطوة الاولى فى مشوار الأف ميل على
 طريق ثروة عربية واحدة.. شعبية وتقدمية.

"كيف السبيل إلى العمل، الثورة الشاملة.. واشتد التوتر حتى بلغ قمته
 وهنا بدأت معركة التجنبه الثورية" فلسفة الثورة.

أما المرحلة الثانية هي مرحلة الثورة السياسية الاجتماعية الحضارية :
وهي مرحلة تتلو مباشرة الاستيلاء على السلطة حيث يتم تجريد
الرجعية واعداء الشعب العربى العامل من كل اسلحته ثم يبدأ فى إعادة صنع
الحياة الجديدة حيث تقام العلاقات الانتاجية الاشتراكية والقيم الاشتراكية
والسلوك العربى الثورى والقيم العربية النابعة من حضارة أمتنا العربية..
_أنها صياغة تبدأ بالانسان وتنتهى بكل تفاصيل حياته وجزئيات واقعة ابتداء
من رغيف الخبز حتى تذكرة الانتخابات مروراً بالطراز المعمارى المتسق
مع تنوع الحضارة العربية.

"كانت الأمة تواجه مرحلتين من مراحل كفاحها، مرحلة التحرر
السياسى ومرحلة التحرر الاجتماعى وكانت مطالب كل مرحلة تختلف عن
مطالب المرحلة الأخرى.

لقد تخلفنا طويلاً عن العالم، ولا يمكن بأى حال من الأحوال ان
نفصل الثورة الاجتماعية عن الثورة السياسية. فبدون الثورة الاجتماعية
تصبح الرجعية ويصبح الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال ويصبحون
جميعاً دكتاتورية تتحكم فى الشعب وفى رقابة أبناء الشعب جميعاً "
(٢٢ فبراير ١٩٦٢)

ومن أجل أن تكون الثورة العربية الواحدة ثورة لها مقومات علمية
تعبر عن مصالح جماهير الشعب العربى العامل فى مستقبل أفضل لابد أن
تحتوى على ثلاث مقومات أساسية :

(١) وحدة النظرية :

أى وحدة النسق الفكرى الذى يحدد المبادئ والقيم فى فهم وتقييم الانسان
والمجتمع والتاريخ ويكون بذلك فهماً لحقائق وتناقضات الواقع العربى الراهن
وتصنيف القوى المتصارعة والمتناقضة فيه، ويقدم نصوراً للواقع الامل اى
حل المشكل بعلاقاته وقيمه وبالقوى صاحبه المصلحة فى تغييره.. انه النسق
الفكرى العقيدى الذى يحدد المشكل والحل والأداة والاسلوب فهو النسق الذى
يتسلح به المواطن العربى فى مواجهة مشكله من أجل الثورة عليها ومن
أجل ادارة التناقضات فى واقعة حسب رؤية موضوعية تساعد فى احداث
التطور المأمول. "لازم نعرف ما هو مفهومنا للاشتراكية وما هو مفهومنا

للحرية وما هو مفهومنا للوحدة.... على اساس ان يعد كده ما نجدش نفسنا داخلين فى تناقضات"

(مباحثات الوحدة الثلاثية).

(٢) نظرية الاسلوب :

ونعنى بها طريق الوصول الى الغاية أو الهدف وهو قيام دولة عربية واحدة وفى الحقيقة أن معاناة الفكر القومى بشموله وثراته تأتى فى ذلك الموضع حيث ظل الفكر القومى فترة طويلة من الوقت يعالج المبادئ والثوابت، يحاول أن يثبت الماهية العربية.. لماذا ؟ كيف ؟ حتى جاء عبد الناصر البطل القومى ودخوله معترك الفعل القومى بوسائل ووسائل وطرق ومقترحات لتنفيذ العمل فهو القائد القومى المسئول امام الجماهير والمطالب بأن يحول الرؤى الفكرية والشعارات إلى تطبيق وبالتالى لابد من أساليب وأدوات وأنطلاقاً من : "الانسان هو وحدة القادر على تغيير الواقع وأن الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته "الميثاق الباب السابق.. نجد الحلقة الأولى فى نظرية الأسلوب هو الانسان العربى الاجتماعى.. أو الانسان فى المجتمع.. العامل.. الفلاح.. المثقف.. فهو صاحب المصلحة فى ثورة عربية واحدة وهو المناضل فى سبيل دولة الوحدة فهو الوقود والغاية وهو الطريق والنهاية.

أ - تحالف قوى الشعب العربى العامل (الاطار السياسى)

أنها الحاضنة التى تجمع أصحاب المصلحة فى الثورة تلك الطبقات والفئات الاجتماعية المتعاونه معا من أجل تحقيق مجتمع الوحدة، مجتمع الاشتراكية والحرية. ذلك التحالف الاجتماعى والطبقى الذى يتم فيه التعاون والتكاتف وإدارة التناقضات الثانوية من أجل ادارة حوار ديمقراطى فيما بينهم وهو الاطار المنظم لأصحاب المصلحة فى الثورة حتى يستطيعوا مواجهة اعداء الثورة.

ب - الطليعة العربية

أنها بمثابة العمود الفقرى للاطار السياسى العام والذى ينتظم فيه كل طليعة ذلك التحالف الواسع تحالف قوى الشعب العربى العامل وهو وحدة

الكادر القومى على كل الساحة العربية المجسدة للعقيدة النظرية - نظرية الثورة العربية - والمعبره طبقيا عن مصالح التحالف وهى الضمانه لعدم الانحراف وهى القائد لادارة الجدل بين أصحاب التناقضات الثانوية فى الاطار الواسع.

وفى ذلك يقول عبد الناصر :

"فيه حاجتين : فيه الحزب وفيه المنظمات الشعبية، وده حاجتين لازم تقوم مع بعض اذا فهمنا ان الحزب هو المنظمات الشعبية تلاقى نفسنا بنقع فى غلط كبير.. النتيجة الوحيدة لهذا الفهم أن ينعزل الحزب عن الشعب ويضطر الحزب أن يمارس دكتاتورية الحزب.. لازم حاجتين يمشوا مع بعض، الحزب كطليعة - اذا اعتمدنا على الحزب على أنه هو الطليعة وهو القائد - وفى نفس الوقت المنظمات الشعبية التى تقودها هذه الطليعة "

(مباحثات الوحدة الثلاثية) ..

نخلص من ذلك أن هناك اطار عام واطار خاص، الاطار العام الشمولى يمثل المنظمات الشعبية أو الاحزاب الجماهيرية القومية فى الأمة مع الحفاظ بل ضمان وحدة النسق الفكرى، اما الاطار الخاص فهو الحزب الطليعى العربى، ذلك هو حزب الكادر وهو الموجه والقائد والمخطط للاطار العام والشمولى الذى يتحمل التعدد وذلك حسب ظروف الاقاليم المختلفة فى الأمة العربية.

أما المقوم الثالث :

* وحدة التخطيط القومى

أنها الاستراتيجية اى وحدة الهدف والغاية ووضح ذلك فى كل مرحلة عن طريق امكانية تطبيقه فى الواقع المادى المعاش. أنها الاستراتيجية العربية الواحدة التى لا بد أن تتحدد فى :-

١/ الغاية والهدف :

اى تحديد غاية النضال العربى ومستهدفة بالتاكيد دولة الحرية والاشتراكية والواحدة، تلك الدولة التى تسقط فيها الحواجز الاقليمية والحدود المصطنعه. وتلغى فيها التفرقة الطبقية والتسلط الموجودة على كل الاراضى العربية من

المحيط الى الخليج حيث يعيش عليها المواطن العربى ممتلكا لكل حقوقه السياسية والاجتماعية والعقيدية.

٢ / الأداة :

وهى الحركة العربية الواحدة.. تلك الحركة المؤمنة بنظرية الثورة العربية المناضلة من اجل تحقيقها والمجسدة لوحدة الشعب العربى العامل وطلبعته المقاتلة المتطهرة من كل السمات السلبية لواقع التجزئة والاقليمية وهى أخيرا وأولا اداة قومية التكوين، عقائدية الالتزام.

٣ / الخطة :

اى تقسيم الاستراتيجية الشامله الى مراحل خطية تستهدف الغاية بشكل عقلانى وعلمى يأخذ فى حسابه التخطيط للظرف الموضوعى والظرف الذاتى والامكانيات والزمن ومعايير قياسية لتحقيق الانجاز الخطى.

تلك هى العوامل الثلاثة المكونه لأى استراتيجية قومية لا بد أن تمتلكها حركة عربية واحدة تريد أن تصنع ثورة عربية واحدة ذو مقومات متعددة.. وتأتى أهمية تلك الاستراتيجية فى أنها المنظمة للجهد القومى من أجل تفاعل علمى مع الواقع من أجل تغييره الى الأفضل دوما وهى المجسدة للجانب التطبيقى من نظرية الثورة العربية اى أنها الفكر فى الواقع والحياة وهى أخيرا تجسد ادخال عنصر الزمن بالنسبه للنضال العربى بحيث يعى الطليعى العربى قيمة الوقت فى تحقيق أهدافه.. اما أهم صفات تلك الاستراتيجية فهى كالاتى :-

١ / استراتيجية عربية واحدة :

أنه الاطار الذى يتحدد فيه التناقضات داخل الأمة : التناقض العقائدى، والطبقى والقومى ونتحدد الهوية فى العلاقات الدولية، ولا تستبعد اى مساحة عربية من تلك الاستراتيجية حتى ولو لم يكن فى مقدور الحركة العربية الواحدة اعمال التنفيذ الآتى فيها فهى استراتيجية شاملة ومستقبلية.

٢ / استراتيجية عقلانية :

ونعنى بالعقلانية هى أن الغاية لا تتحقق مرة واحدة وبالتالي لا بد من المرحلية المخططة التى تعتمد على الامكانيات المتاحة من أجل تحقيق جزء مرحلى على طريق الغاية النهائية والعقلانية ايضا تعنى حسبان الواقع بكل مشكلاته

وتعقيداته، وتعنى حسابان العلاقات المتناقضة بين القطر والأمة وتعنى حسابان التنافر بين أقليم تحت الاحتلال واقليم فى مرحلة التحرر السياسى وآخر يعانى من تسلط نخبة طبقية أو عقائدية.... الخ

٣/ استراتيجية هجومية :

من حيث أن غاية الحركة العربية الواحدة هو بناء دولة الوحدة الدولية العربية الاشتراكية فعليها ان تهاجم دوما كل ما يعوق تلك الغاية حتى ولو كانت فى اطار من التحالفات والجهات والتعاونات لأن تحقيق دولة الوحدة يفرض ان تظل فى حالة هجوم حيث ان حالة الدفاع سوف تجعل الحركة معرضة للانكماش والتفوق والذبول والموت فى النهاية تحت ضربات الاقليمية وحلفها الطبيعى فى الصهيونى والاستعمار وتجعلها ايضا فى حذر ثورى ووسط مناخ غير ملائم لعقلها الثورى مما يؤثر على الظروف الموضوعى ويساهم ايضا فى عدم نضج الظرف الذاتى أى الحركة العربية الواحدة.

تلك هى المقومات الثلاثية.. وحدة النظرية الأسلوب وحدة التخطيط القومى - وعلينا بعد ذلك أن نتناول أداة الثورة العربية الواحدة بمزيد من الاسهاب حيث هى جوهر بحثنا.

الحركة العربية الواحدة:

الضرورة :

تأتى ضرورة الحركة العربية الواحدة من كونها الطريق الوحيد أمام الثورة العربية الواحدة فى حل التناقضات الاساسية والعنانية القائمة فى الامة العربية، وذلك بعد وفاة القائد المعلم الموجه والمنظم لجماهير الشعب العربى العامل والذى قال عندما سئل فى ٧ يناير ١٩٥٨ عما اذا كان يتوقع انهيار حركة القومية العربية فيما لو توفى فجأة فقال :

"لا أن القومية العربية هى التى خلقتنى، لست انا الذى حركتها بل هى التى حركتتى أنها قوة هائلة ولست أنا إلا أداتها المنفذه، ولو لم أكن موجودا لوجدت غيرى ليحل محلى. أن القومية العربية لا يجسدها رجل واحد أو مجموعة من الرجال أنها لا تتوقف على جمال عبد الناصر ولا على الذين يعملون معه أنها كامنه فى ملايين العرب الذين يحمل كل منهم قبسا من شعلة القومية، أنها تيار لا يقاوم ولا تستطيع أية قوة فى العالم تحطمها طالما

بقيت محتفظة بتقنتها في ذاتها هكذا تحدث عبد الناصر عن ملايين العرب الذين يناضلون في سبيل الأمة العربية وفي عام ١٩٦٣ يتحدث عبد الناصر عن الحركة العربية كحل وحيد لمواجهة الأزمة فيقول: "ان الحركة العربية الواحدة هي الحل الوحيد والسليم لمواجهة الأزمة ومواجهة التناقضات الكثيرة".

فما أحوالنا في تلك الظروف التي تمر فيها أمتنا العربية بأختلاط الثوابت حيث أصبح العدو صديق وأبن عم وأصبح هو القادر على إعطائنا الحق حيث يمتلك ١٠٠٪ من أوراق الحل وأصبحت الرجعية هي المهيمنة على الأمة العربية فهي الممولة للأنظمة الاقليمية التقدمية والرجعي منها. أنها المرحلة التي أفزرت الهيمنة الاسرائيلية على مقدرات الأمة فهذه هي اسرائيل توجه ضربة قوية للمفاعل الذري العراقي وها هي تحتل لبنان بمذابح بشعه لا يصنعها في تاريخ البشرية الا ذلك الكيان العنصري الاستيطاني.. وها هي اسرائيل تتجح في عزل مصر قلب الأمة العربية وعقلها القائد عن جسد الأمة فتخسر مصر والأمة العربية وتكسب اسرائيل فبعدما كانت مصر هي قائدة التحرر في العالم الثالث أصبحت اليوم مدافعة عن عملاء أمريكا وفرنسا وكل الاحتكارات العالمية وأصبحت ارضها مجالا مفتوحا لقوات الانتشار السريع (مناورات النجم الساطع المدافعة والموجهة ضد حركات التحرر في الأمة العربية.. وها هي مصر الوحودية التي جاء منها عبد الناصر العظيم ذلك البطل القومي تتحدث عن تكامل بينها وبين النظام في السودان. هكذا تحول شعار الوحدة العظيم الى ممارسات إقليمية بشتى أنواعها. ألا تكفى كل تلك المظاهر المعيرة عن الأزمة التي تمر بها الأمة العربية من أجل ان تكون مبررا كافيا وموضوعيا من أجل التشديد في النضال على وحدة الحركة العربية، تلك الوحدة التي أصبح ليس من الواجب فقط النضال من اجلها وانما أصبح التحدي الذي ليس فيه خيار.... تلك هي الضرورة من قيام الحركة العربية الواحدة ولكن ما هي الكيفية ؟

كيفية الحركة العربية الواحدة :

هنا فقط سوف نجد رؤى كثيرة وأختلافات وتباينات واجتهادات تستحق التأمل والحوار وهناك عوائق وصعوبات تستحق شرف محاولة تقديم

الطول، وليس المهم كشف التباين والخلاف بين رؤيتنا للحركة العربية الواحدة وبين الرؤى الأخرى - الجبهة - التعاون - التنسيق.... الخ و الأهم أن تبين ونكتشف أطر التعاون بين الحركة العربية وتلك الرؤى الواقع اليوم الذى أصبح لا يحتمل حدة الفرقاء.
ميثاق عربى جديد :

لابد من ميثاق عربى جديد يعبر عن النسق الفكرى الناص ويضعه كل المشاركين فى هم حركة عربية واحدة دون تحزب أو تعصبيق وذلك بعد حوار ديمقراطى واسع فى داخل أرضية الحركة العربية الواحدة على كل الأرض العربية، تلك هى الوثيقة التى سوف تحدد الميثاق العربى والحل العربى والأداة والأسلوب وأصحاب المصلحة فى ثورة عربية واحدة وأعداء تلك المصلحة فهى النسق الفكرى الذى سوف يتسلح به العربى فى مواجهة واقعية مع المشكلات والعوائق فيستطيع أن يدير التناقض الاجتماعى لصالح توجهاته من أجل مجتمع الحرية والاشتراكية والوحدة والمعطيات والأسس النظرية التى يجب أن يشملها الميثاق العربى

- ١/ أمة عربية واحدة. لماذا؟ وكيف؟
- ٢/ ثورة عربية واحدة.
- ٣/ حركة عربية واحدة.
- ٤/ طبيعة المرحلة التى تمر بها أمتنا العربية.
- ٥/ طبيعة التحديات الخارجية المتمثلة فى الاستعمار والصهيونية.
- ٦/ تحديد الطبقات والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الثورة العربية والمشكلة للحركة العربية الواحدة.
- ٧/ نظرية الأسلوب.
- ٨/ الثورة الطريق الوحيد للحركة العربية الواحدة.

شروط لابد منها :-

- ١/ من المحتم أن يكون الحوار حول الحركة العربية وبالتالى ميثاق العربى بعيدا عن أى دولة مهما كان موقعها المؤيد من ذلك اله وتلك الحركة وذلك لان القضية أكبر بكثير من رغبات حسن النية انما من التخوف من الاقليمية التى تعشعش فى مجمل النظم العربية.

٢/ لابد ان يكون هذا الحوار الديمقراطي ولا تمثل فيه أطر تنظيمية
أحزاب أو هيئات وأنما

مواطنين قوميين ناصريين.. حتى تكون هناك ضمانات لعدم التعصب والولاء
الضيق الذى يكرس بوجود الفشل فى الحركة العربية الواحدة.

٣/ لابد أن يراعى فى صياغة هذا الميثاق تفاعله لكل التجارب القومية
والانساق الفكرية القومية حيث المنطلق واحد والغاية واحدة وفى اغلب
الاحتمالات الطريق واحد أيضا.

٤/ على كل الموافقين على هذا الميثاق العربى التمسك بالقيادة الجماعية
للحركة العربية الواحدة فهى العاصم من جنوح الفرد وهى المعبر عن الروح
الجماعية للحركة العربية وهى الضمانة للتصحيح.

٥/ لابد أن يمر جميع من اتفقوا على ميثاق الحركة العربية الواحدة
بمرحلة صياغة عقائدية جديدة تخلق منهم الكادر الودوى ذو الولاء العربى
الخالص المتطهر من رواسب الاقليمية بشتى الوانها..

تلك هى مجموعة الضمانات التى تمثل حدا أدنى يجب توافره فى
الحركة العربية الواحدة حتى تضمن أن تكون معبرة عن الأمة العربية
الواحدة وتكون أداة النضال العربى فى سبيل تحقيق غاياته وأهدافه وتوفر
تلك الضمانات لا يعفى من أن تكون الحركة العربية الواحدة محصنة من
الاقليمية ومخاطرها وقدرتها على التكون والتواجد، ولذلك فان أهم ضمانه
فى تلك الحركة هو نظام الادارة الداخلى الذى عليه أن يثبت فى كل نضالاته
وتكتيكاته التفاعل الخلاق والديمقراطى الذى يؤدى إلى قرارات وممارسات
قومية خالصة ترفض هيمنة أى إقليم جغرافيا أو سياسيا أو نضاليا على
مقدرات الحركة العربية الواحدة.

وفى الحقيقة فهناك رؤى متعددة لبناء الحركة العربية الواحدة غير
تلك الرؤية المطروحة من قبلنا وعلى سبيل المثال صيغة الجبهة وهى أهم
تلك الرؤى والتى تنطلق من أن هناك عدة أحزاب وحركات شعبية فى الأمة
العربية ترفع شعار الوحدة العربية والاشتراكية والحرية ولذلك فلا بد من
إيجاد جبهة تجمع كل هؤلاء أما المنطلق الثانى هو أن الجبهة سوف تذيب
التناقضات الثانوية بين تلك الاحزاب والحركات الشعبية العربية وذلك عن
طريق وحدة النضال التى سوف تفرض على المجتمع بعد ذلك الوحدة.

وفى الحقيقة رغم أن تلك الصيغة تنطلق من الواقع واحترام نضالات وتواجدات حركات عربية فى الأمة العربية الا أنها تجسّد حى للاقليمية فاذا اتفقا على أن هناك أمة عربية واحدة وثورة عربية واحدة فلا بد أن نتفق على حركة عربية واحدة ولن تبنى تلك الحركة بالجمع الحسابى لبعض الحركات أو كل الحركات العربية التى تثبت من تاريخ النضال العربى الحديث أقليميتها والامثلة كثيرة فتلك الاحزاب والحركات الشعبية مختلفة فى التكوين ونقطة البداية والتاريخ النضالى والتخطيط الاقليمى وليس بغائب على أحد أن تلك الاحزاب والحركات والمنظمات التى هى بالعقيدة والمبادئ والاهداف الصريحة المعلنة منكره للمبادئ والقيم والحقائق الاولى.

وأكبر دليل على ذلك ممارساتها فى الواقع العربى ذاته وأخيرا فى الدليل الأخير فى ذلك هو حكم التاريخ والجماهير على تلك الحركات والاحزاب والمنظمات والذى كشف تزييف الشعارات وتناقض المواقف وأقليمية التكوين كل ذلك لا ينفى أن للحركة العربية الواحدة الحق كل الحق فى ممارسات التعاون والجهات والمواقف المشتركة وغير ذلك وهذا أيضا لا يصادر حق تلك الاحزاب والحركات والمنظمات فى أثبات براعتها من الاقليمية وعليها أن لا تقاوم حرية الحركة العربية وذلك من منطلق أثبات حسن النية.

وأخيرا فان صيغة الجبهة كفيلة بأن توفر أكبر قدر من التعاون وذلك تحت قانون الجبهة الشهير الوحدة والصراع ولكنها غير مؤهلة بالمرّة لقيام حزب عربى واحد حيث أنه لم يحدث قط أن افلّنت صيغة الجبهة من قانون الوحدة والصراع. الوحدة فى مواجهة العدو والصراع من أجل النمو وذلك فى مرحلة معينة ومن هنا فليست الجبهة هى الصيغة البديلة للحركة العربية الواحدة.

الصعوبات والعقوبات التى تقابل الحركة العربية الواحدة:

أنها كثيرة ومعقدة ونحن فى أحوج الحاجة الى تحديدها أولا ووضع الحلول ثانيا وذلك عن طريق الحوار الواسع داخل الحركة العربية الواحدة حتى تضمن الموضوعية العلمية فى التخطيط وحتى لا تتعرض لممارسة هواية القفز فوق الحواجز والذى سوف يسبب اصابة الحركة العربية بكسر فى العمود الفقرى مما يجعلها غير صالحة للحياة حيث أن هذه الحواجز

والثغرات قد سهلت وسوف تسهل لاعداء الأمة العربية مهمة ضرب الحركة العربية.

١- دور مصر فى الحركة العربية الواحدة :

فموقع مصر الهام فى مفرق المغرب عن المشرق وفى قلب الأمة وحجمها البشرى الحضارى، وامتلاكها لكل أدوات التقدم والتطور فكل تلك الأسباب تجعل لمصر دور رائد وبارز فى الحركة العربية الواحدة، وليس هناك خلاف على أهمية المشاركة الفعالة من قبل أصحاب عقيدة الحرية والاشتراكية والوحدة فى مصر فى تكوين الحركة العربية الواحدة ولكن كل الخوف من سقوط الحركة العربية فى هوة السيطرة المصرية على الحركة العربية أى فرض هيمنة حركة مصر العربية على الحركة القومية وعند ذلك تكون قد ساهمت بحسن نية فى فشل الحركة العربية الواحدة، وكل الخوف أيضا من سقوط دولة مصر فى يد الاقليمية مرة أخرى وذلك اذا افترضنا جدلا عونها الى موقعها الطبيعى فى الحركة العربية وهذا ما يعوض الحركة العربية الواحدة الى هيمنة الدولة الاقليمية عليها وسقوطها فى قبضة الرجعية بعد ذلك.

فكيف يتم وجود ضمانات كافية حتى لاتتعرض الحركة العربية للانتكاسة بسبب تلك الصعوبة ذات البعدين :

١-لابد من التمسك بالفهم القومى والتكوين القومى والقيادة القومية فى التعامل مع مصر فى الحركة العربية الواحدة.

٢- لابد من التمسك ببعد الحركة العربية الواحدة عن الدولة -أى دولة -حتى ولو كانت تلك الحركة فى رأس الدولة حيث أنه لابد من توظيف امكانيات الدولة لخدمة الحركة وذلك بواسطة أن يكون للقيادة القومية كل السلطة مهما كان حجم الدولة وثقلها.

٣- لابد من وجود واعى ومتعمد فى داخل الدولة المسيطر عليها من قبل أفراد الحركة العربية فى داخل حياة أفراد ذلك الاقليم فى الوزارة وأجهزة الدولة بعمومها والهدف من ذلك أحداث مزج طبيعى بين المواطنين العرب من أجل كسر حد الانتماء الاقليمى.

٤- لابد من الوعي من قبل الحركة العربية الواحدة أنه لابد من السيطرة من قبل مؤهلين في الحركة العربية الواحدة على مراكز القوة في الدولة الاقليمية وليس من الضروري أن تكون القيادات من نفس الاقليم بل يجب أن يحظر أعمال ذلك في المرحلة الأولى.

٥- أخيرا وهو الأهم لابد من توعية وأدلجة الجماهير العربية العاملة في داخل الاقليم المسيطر عليه من قبل الطليعة العربية أو الحركة العربية الواحدة بالإضافة إلى الأمة ككل حتى لا يكون جهل الجماهير سببا في انتصار الاقايمة ومدخلا في بث الفتنة بين الدولة الاقليم وبين الحركة العربية الواحدة

وفى داخل تلك الرؤية علينا أن نسجل حوارا دار بين المناضل اباد سعيد ثابت وبين القائد القومي جمال عبد الناصر - (الثورى العدد الخامس ١٩٧٤). حول المقياس الثورى السليم فى اختيار الكوادر الثورية للعمل فى الساحة العربية فيقول عبد الناصر الآتى:-

"أن الشخص الذى سيتم اختياره هنا بصورة مبدئية ووفقا لشروط ومواصفات معينة والذى ستقوم بارسالة الى احدى الساحات العربية المختلفة، وحتى يكون المقياس المطبق هناك فعالا بالنسبة له، فأننا لابد أن نجعله يخضع لظروف مشابهة تماما لتلك الظروف التى يعيشها المناضلون هناك. " وهذه المسألة تحتم علينا اتخاذ ما يلى :

أ- أن هذا الشخص الذى تم اختياره يجب أن يكون على جهل تام بالهدف الحقيقى الذى نقصده من وراء ارساله الى الاقليم، اذا _نه يجب أن ينفذ فقط الأوامر الصادرة اليه للالتحاق بالثورة، ولا شىء أكثر من ذلك.

ب- وعلينا أن نقطع جذورة من الارض المصرية، وأن نقطع كل صلة مباشرة بينه وبين أية قيادة سياسية هنا مهما كان نوعها. أنه يجب أن لا نتيح له الاحساس بأى تفوق أو امتياز له على الآخرين فى المنزل أو الخلفية - عليه أن ينتظم مع بقية الثوار فى صفوفهم.. يمارس كل ما تعطية له الثورة من حقوق، ويتحمل كل ما تفرضه عليه من واجبات واعباء.. فى هذه الحالة فقط سيصبح المقياس صحيحا، فعلى مقدار انضباطة، وعلى سلوكه ومدى استعدادده للصمود والتضحية سيتوقف كل مستقبله السياسى.

ج- ولكن ما الذى يدعونا لجعل مثل هذه الاجراء قاصرا على المصريين وحدهم ؟

لماذا لا نجعل منه مبدأ عاما يطبق بالنسبة لجميع المناضلين العرب ؟
اى لماذا لا نجعل الساحات العربية المختلفة تتبادل مناضليها بموجب قرارات صادرة من القيادة العربية العليا بعد انبثاق التنظيم العربى الواحد ؟ اننا لم طبقنا هذا المبدأ نكون قد حققنا غاية أخرى بجانب تحقيق المقياس السليم لاختيار الكوادر الثورية.. اننا سنساعد عن طريق تحقيق هذا الاسلوب النضالى فى تحقيق الانسجام بين المناضلين فى مختلف الاقاليم فكريا ونفسيا.. اذا لا شىء غير الممارسة اليومية للنضال المشترك طريقا لاذابة الفوارق الاقليمية.. لاشىء كالحوار اليومى المستمر من خلال النضال اسلوبا لتلاحم الثوار واذابة الترسبات الاقليمية الضارة ولاشىء كالمواجهة اليومية لتحديات النضال اسلوبا لتقارب النفسيات وانسجامها "

انه نموذج فريد يسجل لنا طريقة تفكير قائد قومى، تغلب على كل الترسبات الاقليمية، رغم رئاسته لأكبر دولة فى الأمة العربية. ومن تلك الروح القومية يجب أن نتصدى للصعوبات والمعوقات المواجهة للحركة العربية الواحدة - أما الصعوبة الثانية:
٢/ الموقف من التجزئه والحدود:

أنها المواجهة المباشرة بين الاقليمية والتجزئة وبين الحركة العربية الواحدة فهناك الحدود السياسية والتباينات فى الطبيعة والانتاج والثقافة والحضارة وهناك ضعف فى وسائل الاتصال السريع والسهل ولذلك فهذا الواقع يدفع بالمناضلين الى تبنى الطريق السهل والذى يجعلهم يناضلون فى مواقعهم الاقليمية بعيدين عن مشقة اختراق الحدود والحواجز والنفسيات المتعددة ويؤمن لمناضلى الاقاليم الاعتماد على مصدر ما أو دولة ما أو اقليم أو حزب ما فى الأمة العربية يكفل لهم قدر من الدعم المادى والاعلامى والحزبى.... الخ وعند ذلك تكون الاقليمية قد انتصرت والحركة العربية قد انتكست. وعلينا للتغلب على تلك الصعوبة العمل من اجل ايجاد :

١- وثيقة فكرية شاملة تكون هى المرجع لكل الاجتهادات الفكرية فى مختلف الاقاليم العربية مما يقلل من مساحة التباين الفكرى والعقائدى فيوحد الرؤية وبالتالي الموقف.

- ٢- لابد من العمل على اصدار مطبوع قومي يسمح لاعضاء الحركة العربية الواحدة في متابعة التحليلات والمعلومات والاخبار الخ
- ٣- لابد من اعطاء قدر من المرونة لحركة المنظمات الشعبية في الاقاليم العربية اى الاطار الجماهيرى الواسع فى أمثلاك ادواته الاعلامية والفكرية الملتزمة بخط الاطار الضيق اى الحركة العربية الواحدة.
- ٤- لابد من تبادل الكوادر فى الساحات المختلفة والنجاح فى عقد مؤتمرات قاعدية ووسيطية بين كل كوادر الساحة العربية حتى تتكسر كل الحواجز الاقليمية وتقرب من وجهات النظر والرؤى ويدعم مرونة القرار القومى فى المحصلة. واخيرا انها مجرد اقتراحات تستوجب النقاش حولها والحوار من اجل الاضافة عليها وهناك بالطبع كثير من الصعوبات علينا أن نتمسك من أجل التغلب عليها :
- أولا: بالحوار الديمقراطي فى داخل الحركة العربية الواحدة سبيلا للوصول الى حل لها.
- وثانيا: التمسك بحق الحركة العربية الواحدة فى معالجة مرنة لمبدأ وحدة الأمة فى مواجهة قطرية الاقاليم وفى حقها فى معالجة مرنة بين مبدئية تنظيم قومى واحد فى مواجهة حركات ومنظمات شعبية عربية وذلك بأساليب عدة منها الجبهة والتعاون والتنسيق الخ.

المهمة الاولى للحركة العربية الواحدة

استرجاع مصر الى الأمة العربية : لماذا هى المهمة الأولى ؟

فى الماضى كنا نقول فلسطين .. اما اليوم نقول استرجاع مصر .. ذلك أمر طبيعى فلا بد من خطوة للخلف فى سبيل خطوتين للامام، فلا يمكن الحديث عن فلسطين ومصر قلب الأمة النابض وعقلها المحرك والموجة أسيرة فى يد الاقليمية الخائنة فلا بد أولا من عودة الموتور الى السيارة العربية ولا بد ثانيا من ضربة قاسية توجه الى رأس الاقليمية اليوم التى لولاها لما جرأت اى اقليمية أخرى فى الصلح مع العدو الرئيسى للأمة العربية. فهكذا مصر الجغرافيا والتاريخ والدور والمهمة... عندما تكون دولة قومية تصير المعارك القومية ملء السمع والبصر، وعندما ترتد سلطة الدولة فيها تصبح قائدة لخط الخيانة والتجزئة، لذلك فالنضال من أجل استرجاع

مصر العربية سوف يكون بالتالى ضربة شديدة للاستعمار والأقليمية والصهيونية.

وهنا يأتى دور الحركة العربية الواحدة فى النضال من اجل استرجاع مصر فهى المناضلة ضد كل المواقف الخيانية الاقليمية وهى المكرسة لكل الثوابت النظرية المواجهة للاقليمية وهى المتحركة والمناضلة فى حشد جماهير الشعب العربى فى مصر من اجل عودة وحدة الحركة العربية وأهمية دور مصر فيها.

عند ذلك نستطيع أن نقول انها :

أمة عربية ——— ثورة عربية واحدة ——— حركة عربية واحدة
المهمة المرحلية استرجاع مصر لأمتها العربية
٢٥ يناير سنة ١٩٧٨م

المراجع

- ١/ خطب القائد المعلم جمال عبد الناصر من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٠.
- ٢/ موائيق الثورة (الميثاق - فلسفة الثورة - بيان ٣٠ مارس).
- ٣/ مباحثات الوحدة الثلاثية.
- ٤/ دراسة وثائق (الناصرية نظرية الثورة العربية) الاستاذ/ حمدين عبد العاط صباحى.
- ٥/ نظرية الثورة العربية د. عصمت سيف الدولة
- ٦/ وحدة القوى العربية التقدمية د. عصمت سيف الدولة
- ٧/ الطريق الى الوحدة العربية د. عصمت سيف الدولة
- ٨/ البيان القومى الاستاذ/ عبد الله الريماوى
- ٩/ الحركة العربية الواحدة الاستاذ/ عبد الله الريماوى
- ١٠/ الاقليمية الجديدة الاستاذ/ عبد الله الريماوى
- ١١/ فى سبيل الوحدة العربية معن بشور
- ١٢/ الشورى عدد ١،٩،٨،٧،٦،٥.
- ١٣/ مجلة الموقف عدد (٣) " مجلة ناصرية لبنانية"
- ١٤/ مجلة الشراع عدد ٧٤ " مجلة ناصرية لبنانية"
- ١٥/ ندوة المشروع الحضارى العربى المعاصر (ندوة نظمها الاتحاد الاشتراكى ف لبنان).
- ١٦/ نحو استراتيجية عربية جديدة (أكرم دبرى، المقدم الهيثم الايوبى)

من أجل بناء حركة عربية تقدمية جدلية الهدم والبناء*

ما تتعرض له أمتنا العربية في تلك المرحلة من مخاطر حاله، تهدد هويتنا في الصميم وتهدد جسد الأمة بالتشردم والاختراق والتفتت، في ظل عالم تهدمت فيه البيئة الناتجة عن موازين قوى الحرب العالمية الثانية، وهذا ما يجعلنا نتعامل مع دعوة المناضل عبد الغفار شكر الموجهة عبر جريدة "الاهالي" "من أجل تأسيس حركة تقدمية جديدة في مصر" بالجديّة الواجبة وبالاجتهاد المخلص، جديّة تتطلبها المرحلة والأخطار الحالة بأمتنا العربية، وبالاجتهاد المسنول الموفر لشرط الإبداع من أجل التفاعل مع متغيرات العصر وتأثيراته على ثوابت قضايانا وذلك بعد أن نجح الغرب الاستعماري والمشروع الرأسمالي الاحتكاري في دخول عصر الموجه الثالثة - عصر ما بعد الصناعة والذي عبرت عنه متغيرات كثيرة جاء على رأسها:.

* * أ- تفكيك الاتحاد السوفيتي وحل حلف وارسو، وانضمام روسيا الى حلف الاطلنطي.

ب- السيطرة التامة على مصدر الطاقة الرئيسي في العالم (النفط) وذلك بعد أن نجح تحالف الشمال الاستعماري في التخلص من بقايا القوة العربية (العراق) فيما اطلق عليه حرب الخليج الثانية وقبلها كان قد تم إخراج مصر اكبر الدول والقوى العربية من دائرة الصراع الاستعماري والصهيوني بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.

ت- تهميش العالم الثالث وذلك بعد أن نجح الاستعمار في السيطرة على حركات التحرر فيه وبعد أن سيطر عبر مؤسساته الدولية على اقتصاديات الضعيفة واخيرا بعد أن نجحت الموجه الثالثة في تخليق كثير من المواد البديلة للمواد الخام الموجودة في بلدان العالم الثالث، وايضا عبر السيطرة الكونية على عقول البسطاء من عالمنا الثالث عبر البث الفضائي

* هذه الدراسة الصغيرة كنت قد أعدتها للنشر في جريدة الاهالي. تفاعلا مع دعوة المناضل عبد الغفار شكر والتي نزلت على ثلاثة حلقات بجريدة الاهالي - لكن الرد لم ينشر لضيق المساحة.

وكافة وسائل الاعلام وما اطلق عليه البعض تعبير "تغريب العالم"، وهكذا تم تهميش دور العالم الثالث بعدما كان مؤثرا في حضارة الصناعة بالمواد الخام وفي الثنائية القطبية بعدم الانحياز والحياد وحركات التحرر العالمية.

ث- اختراق الوطن العربى. وذلك بعد أن نجح الاستعمار الغربى وحليفه الاستراتيجى الكيان الصهيونى (اسرائيل) فى فرض معاهدات واتفاقات ووثائق عملت على تفتيته وأضعاف قوته وتذويب هويته بدأت بمعاهدة كامب ديفيد التى تسببت فى خلل كبير فى ميزان قوى الصراع العربى الإسرائيلى وكانت سببا فى اتفاق غزه - اريحا اولا والذى كان اخطر من كامب ديفيد فى نتائجه حيث وجه ضربة شديدة لقضية العرب المركزية قضية الوحدة وتحرير فلسطين، واعطى شرعية لإغتصاب فلسطين العربية من قبل الكيان الصهيونى، ثم بعد ذلك الإتفاق الاردنى الاسرائيلى، وليس هذا فقط انما العمل على كسوة تلك المعاهدات والاتفاقات بحياة طبيعية عبر مشاريع متعددة لربط المنطقة (بإسرائيل) وفرض التقسيم على المنطقة العربية وذلك بالربط بين اوروبا والمغرب العربى عبر شبكة من المصالح والمشاريع الاقتصادية وربط الخليج العربى بالولايات المتحدة الاميركية عبر السيطرة على النفط والارتباط بالمعاهدات الأمنية ونشر القواعد الاميركية المتحركة والثابتة فى المنطقة الخليجية أما بلاد الشام بعد - اتفاق غزه - اريحا والاتفاق الاردنى الاسرائيلى، والاتفاق المحتمل بين سوريا (واسرائيل) سوف تصبح مجالا حيويا للدور الاسرائيلى. تلك أهم المتغيرات الحادثة فى خريطة ميزان قوى الحرب العالمية الثانية، اما الآن فهناك محاولة جادة لبناء خريطة جديدة للقوى فى عصر الموجة الثالثة من قبل الغرب برزت عدة ملامح رئيسية لها يأتى على رأسها:

١- انفراد الولايات المتحدة الاميركية بقمة العالم - مؤقتا .
٢- توظيف المنظمات الدولية (هيئة الامم المتحدة - مجلس الامن) لصالح استراتيجية الشمال ومصالحة.

٣- فرض نموذج الحضارة الغربى على بلدان العالم الثالث والحضارات الاخرى، وذلك عبر عولمة الاقتصاد والاعلام وخلق قضايا عالمية مثل حقوق الانسان والبيئة. ومن خلال تلك المعالم واللامح الرئيسية فى متغيرات ذلك العصر الجديد، نستطيع ان نرصد المخاطر الحالة بامتنا

العربية ويأتى فى القلب منها ادخال الامة العربية فى العصر الاسرائيلى وذلك عبر استراتيجىة بناء النظام الشرق اوسطى، والتى يدفع بشأنها الحلف الغربى الاسرائيلى عبر ثلاث مراحل تتجسد فى :

أ- إقامة تجمع اقتصادى ثلاثى (اسرائيل - الاردن - الكيان الفلسطينى)
ب- إقامة منطقة للتبادل التجارى (التجمع الثلاثى + بلدان الخليج + تركيا واثيوبيا)

ج- إقامة منطقة للتعاون الاقتصادى تشمل التجمع الاقتصادى + بلدان + الخليج + سوريا + مصر.

وما يتم طرحه من معاهدات ومشاريع ربط اقليمية يهدد أمتنا العربية بمخاطر حالة يأتى على رأسها

١- تذويب هوية الأمة العربية، وذلك عن طريق ادخال دول أخرى على النظام العربى مثل تركيا واثيوبيا وإن امكن ايران، وهذا بقصد خلق موزاييك من أجناس وأعراق وأقليات ولغات وربطها بشبكة من المصالح والمشاريع الحياتية، مما يساعد على خلق وقائع جديدة وشرائح اجتماعية تدافع عن تلك الوقائع الجديدة.

٢- سلخ الجزء الفلسطينى الأردنى عن الجسد العربى عبر الاندماج الاقتصادى الكامل ولقد عبرت وثيقة غزة - اريحا أولا والاتفاق الاردنى الاسرائيلى عن ذلك الغرض بوضوح وهذا بالاضافة إلى الدور الجديد المرسوم لهذا التجمع فى ان يصبح معبر (لاسرائيل) ولمنتجاتها داخل الوطن العربى

٣- الاختراق الشامل لجسد الوطن العربى عبر مشاريع الربط الاقليمى مثل مشاريع الطرق الرابطة بين بعض الأقاليم العربية و(اسرائيل) وتركيا وأولها طريق يربط بين تركيا ومصر ويخترق سوريا ولبنان واسرائيل، وثانيها طريق ينطلق من (اسرائيل) ويمر بفلسطين والاردن، وهناك ايضا مشاريع الربط الكهربائى بين (اسرائيل) وتركيا وبعض الاقاليم العربية، ومشاريع الربط السياسى مثل مشروع ريغيرا البحر الأحمر الذى يربط بين (اسرائيل) والسعودية ومصر واليمن والاردن وفلسطين واريترىا والسودان، وفى نفس الوقت يربط بين ساحل ايلات،العقبة وطابا، وتسيير خطوط ملاحية بين ميناء أشدود وميناء بورسعيد، وهناك مشاريع الربط

الاقليمى فى مجال الزراعة وذلك عن طريق إنشاء، مزارع نموذجية على بعض مناطق الحدود المشتركة بالخبرة الاسرائيلية، ومشاريع الربط الاقليمى فى مجال الطاقة عبر خلق مصالح مشتركة بين (اسرائيل) والدول العربية والشرق اوسطية التى تمر بها انابيب نقل البترول من منبعه الى مصبه، ويكفى لتوضيح ذلك مثالا واحدا:

"رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربى إلى غرب اوروبا عن طريق قناة السويس ١٨ دولار امريكى، بينما اذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب فى موانئ حيفا، أشدود - غزه يتم توفير من ٣ الى ٦ دولار امريكى فى الطن الواحد" وهكذا تستفيد (اسرائيل) وترتبط مصالحها مع مصالح بلدان وأقاليم المنطقة وهكذا يصنع الشرق الاوسط الجديد كما أطلق عليه (بيريز) ذلك هو العصر الجديد وتلك هى البيئة الدولية - بيئة القطب الواحد ولو مؤقتا - وذلك هو الطرف الذى يدخل العصر الاسرائيلى - عصر النظام الشرق اوسطى، وحتى نستطيع ان تكون على مسئولية تلك الحملة واستعمارية ذلك العصر، فلا بد من منطلقات صحيحة وغايات سليمة ووسائل وأدوات مناسبة، وقد كشف الجدل حول تلك المنطلقات والغايات والوسائل عن تيارين رئيسيين: تيار انطلق فى الاصل من مقولة الاشتراكية والقهر والظلم الاجتماعى، فاعتمد منهج التحليل الطبقي والمادية التاريخية، واعتمد الصراع الطبقي كأسلوب وتجسدت غائيته فى بناء المجتمع الاشتراكى ومن ثم الشيوعى، وانطلق الآخر من وحدة الوجود القومى، والايمان بوحدة الأمة العربية والعمل على نفي التجزئة المصطنعة وتطور ذلك التيار من خلال أفكار القائد عبد الناصر وتجاربه النضالية ومسيرته الثورية بإتجاه عدم الفصل بين الوحدة والاشتراكية، ولعل هذا التطوير قد حدث أيضا عند بعض فصائل الحركة الماركسية التى تبنت وأمنت بوحدة الوجود القومى.

وهنا لابد من مناقشة ما طرحه المناضل عبد الغفار شكر فى مقالاته الخمسة لأنه جاء تعبيراً عن تيار المادية التاريخية والتحليل الطبقي للمجتمع، وهذا ما جعله مضطراً أن يختم سلسلة مقالاته بتذكيرنا بأن مصر جزء من الوطن العربى عندما قال:

"لعل القارىء قد لاحظ أنني لم أشر الى البعد العربى للحركة التقدمية المصرية، رغم قناعتى أن مصر جزء من الوطن العربى وأن مستقبلها مرتبط بالمستقبل العربى، الأمر الذى يحتم ان يكون للحركة التقدمية المصرية دورها النضالى عربيا، وأن تتسق مع سائر أقسام الحركة التقدمية العربية، ولكننى اعتقد ان مسئوليتنا الأولى فى مصر هى إعادة تجديد الحركة التقدمية المصرية وتقديم نموذج مستقبلى ديمقراطى يصلح كأساس للحوار التقدمى العربى، ولعل الظروف تتضج مستقبلا لإنتظام اللقاءات الدورية بين القوى التقدمية العربية لتبادل الرأى والخبرة ومناقشة القضايا المشتركة"

وهنا علينا أن نتساءل عن الفرق بين تبادل الخبرة والرأى بين تلك الحركتين حركتى التقدم المصرية والعربية وتبادل الرأى والخبرة بين الحركة التقدمية المصرية وكل من حركات التقدم فى جنوب افريقيا أو فى فيتنام أو فى روسيا أو حتى مع انصار السلام فى (اسرائيل).

واضح لا فرق. وأنا لا ادعى كلام من عندى وإنما هو من سياق وختام مقالات الاستاذ عبد الغفار شكر فلا يكفى أن تعلن أن مصر جزء من الامة العربية ثم ترتب كل انساقك الاستراتيجية على أن مصر مقطوعة الصلة بما حولها، ولا داعى ان اتناول هنا وحدة الوجود القومى وماذا تعنى؟ للرد على ذلك حيث انى اعتقد ان تلك المعارك قد مضى زمانها والإا اصبحنا نعيش حالة فقدان الذاكرة، ولكنى لابد من أن اتناول تاريخ مسيرة تلك المعارك التقدمية عبر مسيرة حركة التحرر العربية والتي استخدمت ذلك المنهج المادى فى التحليل، اليس هذا المنهج هو الذى جعل الشيوعية العربية توافق على قرار تقسيم فلسطين فى عام ١٩٤٧، اليس هذا المنهج هو سبب وقوفهم ضد وحدة مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨ وايضا عندما تحرر العراق وطرحت قضية الوحدة الثلاثية عام ١٩٥٩ بين مصر والعراق وسوريا وهم الذين زعموا محاولات تنصيب منظمة التحرير الفلسطينية قائدة كحركة التحرر العربية بدلا من مصر الثورة بعد نكسة ١٩٦٧م، وهم الذين رفعوا شعار "توافق على ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية" وهم الذين وافقوا على الاتفاق الاردنى الفلسطينى الذى سقط بعدها بشهور، وهم الذين وافقوا على اتفاق غزه - اريحا اولاً، لكنهم للحقيقة رفضوا السوق الشرق اوسطية !! رغم معرفة الجميع أن اتفاق غزه - اريحا المرحلة الاولى فى السوق

الشرق أوسطية -، وهم الذين بادروا بفتح العلاقات والحوارات مع حركات
 انصار السلام فى (اسرائيل) رغم أنهم يحتلون فلسطين ويقيمون على
 ارضها، وهم الذين ساندوا، انفصال اليمن الجنوبي عن دولة الوحدة.
 والحقيقة أن كل تلك المسيرة ناتجة من قصور منهجى واضح فى
 منهج المادية الجدلية واسقاطه على المجتمع عبر المادية التاريخية، فالوطن
 ما هو إلا طبقات مستغلة، ومستغلة والحدود هى حدود الدولة القائمة - اى
 حدود سايكس - بيكو، متناسين ان امتنا لها حدودها الطبيعية والتي تبدأ من
 شاطئ البحر البيض المتوسط والاطلسى ومن جبل طارق الى نهر السنغال،
 ثم الصحراء الكبرى ومن نهر السنغال الى وادى النيل وتمر بالبحر الاحمر
 وبحر العرب والخليج العربى ثم جبال زاغروس وطوروس وكلها حدود
 طبيعية منبعا، ومن هنا كان اصرار الاستعمار والصهيونية على تمزيق تلك
 الحدود الطبيعية فزرعوا الكيان الصهيونى لكى يقطع الطريق البرى بين
 جناحى الأمة وليمنع الوحدة، وحاول الفرس اختراق تلك الحدود الطبيعية
 بالسيطرة على بعض اجزاء منها مثل الاحواز وساحل الخليج العربى،
 وحاولت تركيا ان تهدد الجناح الشمالى من الوطن العربى وذلك عبر
 احتلالهم ديار بكر ومرعش وميافارقين وجزيرة بن عمر ولواء الاسكندرون.
 هذا ما فعله الاستعمار والقوى الاقليمية الكبرى فى المنطقة، وهذا
 طبيعى ومنطقى لخلاف المصالح والصراع من اجل الامن فى المنطقة، ولكن
 الغريب ان تنطلق بعض القوى التقدمية من الايمان بواقع الحدود المصطنعة
 لتقنين التفاعل السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى بين الاقطار
 العربية والمدesh ايضا أن تتناسى القوى التقدمية قاعدة الأمن المصرى -
 حتى بمفهوم اقليمى - وارتباطه بالأمن القومى، فبوابة باب المندب على
 البحر الاحمر فى اليمن، وبوابة سيناء على اطراف فلسطين وسوريا وبوابة
 جنوب مصر فى السودان وبوابة غرب مصر فى ليبيا هى الحاكمة لأمن
 مصر، ولعل الغزوات التى اخترقت مصر قد جاءت من بعض تلك البوابات
 الامنية وبالذات بوابة فلسطين وسوريا، منذ الحثثيين والفرس والمغول
 والأتراك والرومان والفرنجة والغزوات الاوروبية الحديثة من البرتغاليين إلى
 الاسبان والانجليز والفرنسيين ثم الصهيانية ألا يكفى ذلك من اجل أن يعيد
 الرافد الماكسى تقويم نظريته ومنهجية عبر ما أفرزه من مواقف فى مسار

حركته ومن هنا تأتي أهمية تقويم مسارات حركة التقدم العربية على كافة الأصعدة، على صعيد الأيدلوجيا، حيث تغيب النظرية السياسية في الحركة التقدمية العربية، ولقد أدى ذلك الى ارتباط الانقسامات بين القوى التقدمية العربية بالظروف السياسية أكثر مما ارتبطت بصراعات فكرية، على صعيد الشرائح والطبقات الاجتماعية، فمن الملاحظ هناك إنابة من قبل القوى التقدمية في التعبير عن شرائح اجتماعية ولكن الشرائح والطبقات الاجتماعية نفسها غير موجوده، على صعيد التنظيم فمن الملاحظ إنه ليس هناك نظرية تنظيمية، بل يتم التعامل مع التنظيم ونظرياته من قبل قوى التقدم العربية على أنه كم مهممل ومحض مسألة تكتيكية لا علاقة لها لا بالايديولوجية والاستراتيجية.

تلك هي أولى مهام المرحلة وهي لقاء على عاتق المخلصين من ابناء هذه الأمة والمستوعبين لتلك المتغيرات العالمية والمتفهمين للثابت والمتغير في مشرونا الحضارى العربى والممارسين للمنهج العلمى فى تحليل الظاهرة الاجتماعية - اى ظاهرة اجتماعية، حتى لا نضيع فى الممارسة عبر التجربة والخطأ.

اما المهمة الثانية

تحديث الخطاب القومى

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية تغيرات هائلة فى الفكر الانسانى وفى الخريطة الاجتماعية وفى النظام الدولى، لذا فعلىنا مهمة تحديث قضايانا عبر تحديث مفاهيمنا، ويأتى على رأس تلك المفاهيم ووالاشكاليات:-

اشكالية الاستقلال: استقلال ما بعد الحرب العالمية الثانية وموازن القوى التى افرزتها من ثنائية قطبية وعدم انحياز وحياد ايجابى، كل ذلك عبر نوع من الاستقلال له مواصفاته اما بعد حلول عصر ما بعد الصناعة، عصر البث المباشر ووحدة السوق العالمى وتشكيل الذوق الاستهلاكي للعالم وسيطرة الصناديق الدولية - صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. كل ذلك سوف يجعلنا نتحدث عن استقلال له مواصفات مختلفة عن استقلال ما بعد الحرب الثانية، حيث أحدثت الموجه الثالثة اختراقات واسعة للاستقلال.

فكيف نحافظ على استقلالنا وامام المواطنين أجهزة الكمبيوتر المرتبطة بالشبكات الدولية ؟ وكيف نحافظ على استقلالنا في زمن حضارى لا يستطيع اى انسان أو قطر أو أمة أن تعزل نفسها عنه ومن هنا تأتى شرعية البحث عن فكرة الاستقلال المستوعب للمتغيرات. إما الاشكالية الثانية في التحديث.

اشكالية التنمية

في الخمسينات والستينات من هذا القرن، كانت خطط التنمية في بلدان العالم الثالث تستهدف دخول عصر الصناعة لذا ليس غريباً أن تركز خطط التنمية على الصناعات الثقيلة، أساس عصر الصناعة، اما اليوم في عصر الموجه الثالثة - عصر الاليكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء، تطرح علينا اشكالية التنمية وكيفية اللحاق بالعصر التكنولوجى وهل من الضروري المرور بالعصر الصناعى حتى نلحق بعصر ما بعد الصناعة؟، وهل شروط التنمية في العصر الصناعى نفس شروط التنمية في عصر ما بعد الصناعة ؟

كيف تحدث تنمية في ظل تدويل رأس المال، وتدويل الانتاج وتدويل الاستهلاك ؟

كنا في الماضى نتحدث عن الصناعة الثقيلة والصناعات التحويلية والصناعات الخفيفة، اليوم نتحدث عن الطاقة الذرية والاليكترونيات والكيمائيات، فيكفى أن نعلم أن مادة الصلب الخام وهى عامود الصناعة والعصر الصناعى أصبح يحل محلها بعد المعالجات والإضافات ما يطلق عليه اللدائن، ويعنى هذا تكلفة أقل وتحمل أكثر وقدرة على التشكيل أفضل والاستغناء عن المواد الخام المصدرة من بلدان العالم الثالث، والأهم من ذلك دخول عصر له ملامح مختلفة على اساسه يقاس التقدم والتطور فلم يعد الفحم والسكك الحديدية والفولاذ والسيارات وصناعة الآلات الصناعية وكانت عماد الصناعة والعصر الصناعى والتي أقيمت على مبادئ الكتروميكانيكية بسيطة، واستخدمت مكامن الطاقة العالية التركيز وأخرجت كثير من النفايات السامة، واتصفت بدورات انتاجية طويلة ومهارات منخفضة.

لذا عندما دخل الغرب الرأسمالى عصر الموجه الثالثة سمح بالتخلص من أنتاجية وادوات العصر الصناعى المختلف والملوث للبيئة لبلدان العالم الثالث، حيث يحل الآن محل تلك الأدوات المختلفة ادوات ومواد حديثة مثل الكمبيوتر ومعالجة المعطيات والفضاء الجوى والبتروكيماويات المعقدة وشبة الموصلات ووسائل الاتصال المتقدمة ومن المرجح لاربع صناعات أن تصبح الهيكلية لعصر الموجه الثالثة - صناعة الألكترونيات والتي تبلغ مبيعاتها ما يقرب من ٤٠٠ بليون دولار سنويا، وصناعة الجينات، وصناعة اللدائن، صناعة الفضاء. فكيف نطرح مفهوما للتنمية يشق مع العصر الجديد، ويتسق مع قدراتنا وإمكاناتنا.

وهناك بالتأكيد اسئلة أخرى ومجالات متعددة حول مسألة التنمية فى عالم الموجه الثالثة، لذا أصبح من الضرورى أن تهتم قوى التقدم العربية بأهمية تحديث خطابها القومى.

ولعل أحد القضايا الهامة ايضا بالنسبة لنا فى العالم الثالث والوطن العربى فى القلب منه.

اشكالية الثورة

ما مدى تأثير التغيرات الكونية تلك على قضية الثورة ؟ هل مازال متاحا إمكانية قيام ثورة عبر الأتقلاب العسكرى، كما حدث وسار بعد الحرب العالمية الثانية فى العالم الثالث ؟ هل هناك إمكانية للتغير الثورى بالنصالح المسلح ؟

هل نستطيع عبر الإختيار الديمقراطى المشوه الان فى بعض بلدان العالم الثالث ومنها مصر أن نحدث تطور ما ؟ هل نستطيع عبر الطريق الديمقراطى السليم ان نقفز على سلم التطور فى ظل اوضاعنا المختلفة ؟

ما هو نموذج التغير المعبر عن اصحاب المصلحة فى عالم اليوم ؟ هل تكفى حركة التقدم العربية بالنضال الديمقراطى عبر البرلمان والاحزاب الشرعية ؟ وما بعد تأثير ذلك. والأخطر من ذلك ان البيئة الدولية الجديدة لا تسمح بثغرات تمر منها حركات التحرر والإستقلال فى عالمنا الثالث، كما كان يحدث فى عصر الثنائية القطبية، لقد وصل عصر الموجه الثالث الى

التدخل فى الشأن الداخلى لأى دولة ويكفى التذكرة بحقوق الإنسان والبيئة والصناديق التمويلية الدولية.

ومن هنا فنحن أمام اشكاليات كبيرة تحتاج الى اجتهادات متعددة ومتفهمة لموازن القوى الدولية دون ان تقع فى التفريط فى أحلامنا فى العدل والرخاء والمساواه والتقدم، ودون ان تتنازل عن وحدة الأمة والهوية العربية الفاعلة والمساهمة فى الحضارة الإنسانية. وأخيرا اشكر لك ياسيد عبد الغفار دعوتك للحوار لتقويم الوقائع التى مرت على امتنا من ١٩٤٨ حتى الآن. بعدها تستطيع قوى التقدم العربية أن تحدد قائمة المهام وأجندة الأعمال وعلى رأسها قضية وحدة الحركة التقدمية المصرية وإعادة بنائها لإنهاء قضية القضايا فهى المدخل المهم للخروج من أجواء الأزمة الخائفة التى تمر بها أمتنا العربية وإنهاء قضية جادة نحتاج لكل المخلصين والمجاهدين من أبناء أمتنا العربية بشرط تقويم الأفكار والحركات التى مرت فى تاريخنا المعاصر.

قبل الحديث فى الحركة العربية التقدمية*

مهده

الى المناضل الراحل ميشيل كامل

الإهداء

إلى روح المناضل ميشيل كامل، الذى اعطى للوطن عمره، واعطى للشعب نضالا طويلا بين صفوفه واعطى للفقراء كل زاده العقلى والحركى. اليه اهدى تلك الاسئلة المتوترة والقلقة وتلك الاجابات المترددة والغير مكتملة.

ونأمل ان يحلق حولنا بنموذجه النضالى وقدرته الصلبة ومبادراته المتعددة لكى يعطينا زادا فى التقدم نحو التجديد والتحديث والحركة والايمان بالجماهير من اجل مجتمع أفضل.

قبل الحديث فى الحركة العربية التقدمية

يعيش الوطن العربى أزمة عنيفة ومركبة، جاءت نتيجة فاعلين رئيسيين: فاعل خارجى جاء تعبيراً عن مصالح قوى عظمى وإرادات دول كبرى، وطموحات للهيمنة تتصادم فى فضاء العالم، وأفعال حركة تهيمن على مجالات جاذبيتها، ومجالات اتسعت أو ضاقت حسبما تتوافر قوة وطموح وأسواق وهو اجس أمن.

ولقد كانت ومازالت أمتنا العربية بحكم استراتيجية الموقع، واستراتيجية المورد، سوف تظل فى بؤرة استهداف ذلك العامل الخارجى، وسوف تظل قلب فضاء العالم الذى تقع فيه تصادم الارادات والاحلام والادوار والطموحات.

* نشرت هذه الدراسة القصيرة فى مجلة الهدف الفلسطينية لسان حال للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. تصدر من دمشق وكنت قد اشتركت بها فى ندوة "اليسار العربى وقضايا المستقبل" من ١٢-٤١ يناير ١٩٩٦ المنعقدة فى مركز البحوث العربية.

وذلك ما كشفته لنا المسيرة العربية في العصر الحديث، حيث اخترقها العامل الخارجى عدة مرات، وكان ذلك عندما تحالفت القوى الأوروبية الكبرى ضد مشروع ودولة محمد على في مصر والشام، وفرضت عليه توقيع معاهدة لندن ١٨٤٠، وكانت تلك هي كامب ديفيد الأولى، بنفس شروطها وبنودها تقريبا.

وفى المرة الثانية عندما قررت انجلترا عام ١٨٨٢ غزو مصر بالسلاح، بعد أن أصابها تحديث وتزوير اسماعيل بالخطر وجاءت ديونه سببا وذريعة للأحتلال.

والمرة الثالثة، عندما اصدر بلفور وعدة بإقامة دولة اسرائيل على ارض فلسطين وتحول الخطر من خطر احتلال وغزو مؤقت إلى استيطان دائم يعيش بين جنبات الأمة ويؤدى إلى فصم شرقها عن غربها، يتكفل دائما بتعويق نهضتها وتقدمها.

وجاءت المرة الرابعة ضد مشروع جمال عبد الناصر. المشروع القومى، بعد أن ظهر جليا إمكانية عظمى للتقدم العربى. وكان رد الفعل هو العدوان الثلاثى فى حرب السويس ١٩٥٦ وتوالى رد الفعل فى دمشق عام ١٩٦١ عندما وقع الانفصال، ثم جاءت الضربة الشديدة والمكثفة فى ١٩٦٧. وجاءت الضربة الأخيرة - حتى الآن - عندما واجه العدوان الأتلسى العراق - الدور والقوة، وبعدها حدث ما نعيشه الآن.

لقد جاءت تلك المحطات الهامة جراء العامل الخارجى، ولم يكن ذلك سوى استثمارا وتوظيفا لعامل داخلى جاء نتيجة عجز الأنظمة العربية فى الرؤية الصحيحة للعالم وقواه، وجاء تعبيرا عن فشل فى ادارة الفعل الشعبى فى داخل أقطارهم، حيث سادت مفاهيم وأفعال الاستنثار بالسلطة، وقمع الحريات واعطاء الأولوية للخبز والسلاح قبل الكلمة والحوار.

وقد تجسد ذلك العامل الداخلى عندما تصور محمد على أن بناء الجيش يعنى بناء المجتمع والدولة ونسى ان المجتمع والدولة هم الحاضنة الطبيعية للجيش.

وظهر ذلك جليا عندما ظن الخديوى اسماعيل إن التقدم ممكن استيراده وإن تقليد الحضارة ممكن أن يساهم ويصنع التمدين الداخلى، ونسى ان التقدم والتمدن لابد أن يأتى عبر التفاعل الطويل والعميق بين مفاعيل

الموروث الداخلي وبين امكانيات التقدم الذاتى وبين احلام وطموحات ونموذج التقدم والتطوير.

وظهر ذلك أيضا، عندما ظن قائد ثورة ١٩١٩ إن الديمقراطية هي الحلم والغاية والهدف، وجعلها مجرد وسيلة للحكم، ونسى إن الديمقراطية بدون العدالة الاجتماعية. مجموعة من الفضاءات، وأن الديمقراطية لن تقوم ولن يكون لها فاعلية فى ظل احتلال الوطن. ونسى ايضا إن الديمقراطية لا بد أن تبني من طبقات وشرائع اجتماعية ناضجة بالمصلحة والوعى معا.

وظهر العامل الداخلى عندما ظن عبد الناصر ان طموحة ليس له حدود وأن احلامه ليس لها قيود وأن الفعل ورد الفعل والاحلام والواقع فى التاريخ فعل تراكمى. وإن الاحلام تحتاج إلى سواعد قوية تخلق بها، ولم يكن ذلك يستطيعه فى ذلك الزمن الوجيز.

اذن نحن الان ومن جراء إشتراك العاملين الخارجى والداخلى، امام مشهد درامى لخريطة الفعل العربى (الشعب والسلطة).

هناك احتلال بالقواعد العسكرية الأمريكية، وهناك هيمنه على الاقتصاد استتثار بالقرار من قبل مؤسسات التمويل الدولية، وهناك غزو ثقافى واسع وعلى جانب العامل الآخر فهناك انظمة عربية فقدت شرعية وجودها صراع طائفى وإثنى، ورؤى وقوعية سائدة فى الامة تساهم فى قتل حلم الناس البسطاء فى الوحدة العربية وتعمل على نشر الهزيمة بين الناس وهناك عصر اسرنلى يعيش فى قلب الوطن العربى ويفرض أجندة أعماله على المنطقة كلها ذلك هو المشهد وحتى يكتمل لابد أن نعترف إن ننا نعيش عصر بقايا ايدىولوجيات وعقائد وبقايا حركات وأحزاب، بعضها فى الحكم والبعض الآخر فى المعارضة.

من هنا نبدأ

لعل وضوح رؤية المرحلة التى تمر بها الأمة العربية ودور كل من العامل الخارجى والداخلى فيما وصل اليه الحال يجعلنا نستشرف مجموعة المهام الملغاه على عاتق القوى التى لها المصلحة فى القيام بواجبات العمل فى تلك المهام ويجعلنا ايضا نحدد سمات تلك المرحلة وامكانيات وملامح الدور الملغاه على عاتق قوى المواجهة. لذا لابد من طرح الأسئلة

وعلى سبيل المثال لا الحصر. هل المطلوب الان تأسيس ثورة عربية جديدة ؟

أو المطلوب تأسيس حركة تحرر عربى جديدة ؟
 أو المطلوب بناء الاشتراكية والنضال من أجلها ؟
 أو المطلوب مواجهة العصر الصهيونى والهيمنة الاستعمارية ؟
 وإذا كان كل ذلك مطلوب فهل خطابنا العقائدى والايديولوجى مهياً لذلك الدور فى ظل كل المتغيرات الدولية والحضارية التى وقعت ؟
 وهل قوى المواجهة هى نفسها قوى الخمسينات والستينات ؟
 وهل الخريطة الاجتماعية والطبقية فى الوطن العربى مازالت عند قراءة مشروع عبد الناصر لها ؟

لذا ففى اعتقادى انه من التعامل السهل ان نتناول مشكلات وطرق حلها وادوات الوصول لهذا الحل بنفس الطريقة السائدة فى عصر المشروع القومى متناسين اختلاف البيئة الدولية والاقليمية والقومية والمحلية.
 فلم يعد واردا ان نتحدث عن الاشتراكية، كما تناولناها فى الستينات ولم يعد واردا أن نتحدث عن الاستقلال كما كان سائدا فى عصر القطبية الثنائية والحرب الباردة الثنائية وعدم الانحياز والحياد الايجابي ولم يعد واردا أن نتحدث عن الوحدة العربية كما كان سائدا فى تنظيرات المفكرين القوميين.

وحتى اقترب اكثر من اثاره التساؤلات
 - فى عام ١٩٧٩، تناولت فى ورقة قمت بإعدادها تحت اسم "دعوة لحوار حول الحركة العربية الوحدة" ما أطلق عليه الان التناول السهل.
 فقد عالجت القضية من منظور ايدولوجى بسيط ومغلق فى نفس الوقت وتحت وهم ان المشكلة لها حل واحد صحيح فقد كتبت الاتى:
 أمة عربية واحدة. لابد لها من ثورة واحدة ولن تقوم بها إلى حركة عربية واحدة.

وبالطبع قمت بالحديث عن عروبة امتنا وعن مواصفات ثورتنا وعن قوانين حركتنا. محاولة واضحة ومريحة.
 والان وفى هذا العصر الجديد وفى ظل تلك الأزمة العربية الشاملة والتهديد الواسع لهويتنا. لم يعد واردا الحديث عن المشكلة التى لها حل واحد

صحيح حيث صار من الممكن وجود حلول كثيرة فى ظل بيئة معينة ولحظة زمنية محددة ولم يعد واردا الحديث عن ثورة عربية فى ظل الأخطار التى أصبحت تهدد قلب الأمة وقلب نسيجها الاجتماعى والطبقى فنحن الآن مهذبين بالتقسيم الطائفى والقبلى والأثنى ولم يعد واردا أن نتحدث عن حركة عربية واحدة ذات ايدلوجيا واحدة لبناء دولة واحدة ولم يعد واردا بناء دولة واحدة ولو على حساب الديمقراطية.

ولم يعد واردا الحديث عن العمال والفلاحين بمنطق الطبقات الثورية المقدسة فى وطن اصبح فيه العامل صاحب محل بقالة ومالك دش وفيديو ورغم ذلك يلبس الجلاباب وينظف اسنانه بالمسواك وينقل لنا قيم النفط.

بإختصار نحن امام مشهد مختلف

من هنا لابد من تحديد القضايا الرئيسية ومن ثم المهام المطروحة على أجندة القوى صاحبة المصلحة فى التغيير ويأتى على رأسها.

١- الديمقراطية وهى الشرط الابتدائى والضرورى من اجل فعالية العمل فى جميع المجالات.

٢- مقاومة التطويع والتطبيع

٣- العمل الشعبى ضد ذلك المخطط المعبر عن العصر الاسرائيلى ومن اجل القيام بتلك المهام لابد من:

تقويم مسيرة النضال العربى منذ هزيمة ١٩٤٨ حتى الان

حتى نتضح لنا مدى وعمق الهزيمة التى منبنا بها وتقويم الأفكار والمعتقدات والحركات والتيارات التى ساهمت فى ذلك.

ومن المعلوم لدينا ان عدة مشروعات فكرية وحركية قد تفاعلت مع قضايا ومشاكل الواقع العربى وفى القلب منها قضية فلسطين، وقد شملت الاتى:

١- المشروع الليبرالى وكل الأحزاب والحركات والمتقنين المنتمين اليه.

٢- المشروع الاسلامى وكل الأحزاب والحركات والمتقنين المنتمين اليه.

٣- المشروع الماركسى وكل الأحزاب والحركات والمتقنين المنتمين اليه.

٤- المشروع القومى وكل الأحزاب والحركات والمتقنين المنتمين اليه. ومن المؤكد أن ما سوف نذكره من أمثلة لا تكفى للتدليل على فشل أو على نجاح أى من التيارات والحركات السياسية من التيارات - الأربع السابق

ذكرها، وانما من المؤكد إنها سوف تعطى لنا مؤشرات لتبيان الفهم والدور، وسوف تكشف عن حجم السلبات والخسائر التي لحقت بمسيرة النضال العربى.

فيكفى أن نعلم أن حزب الوفد القديم المجسد للمشروع الليبرالى بالإضافة إلى تعبيره عن أغلبية الشعب المصرى كان لا يهتم كثيراً بالقضايا العربية وفى القلب منها فلسطين.

وحسب قول د. عواطف عبد الرحمن فى كتابها "مصر وفلسطين" الصادر فى سلسلة عالم المعرفة عام ١٩٨٠ "بالرغم من ثقافة سعد زغلول الازهرية، فقد كان الوفد فى عهده حزباً قومياً مصرياً ولم يول القضايا العربية اهتماماً كافياً، ولم يحاول أن يلتحم بالحركات الوطنية فى المنطقة العربية ليعمل من خلالها قوة فى مواجهة الاستعمار.

بل كان للوفد مواقف معادية للحركة الوطنية العربية وأبرز دليل هو رفض حكومة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ايواء اللاجئين الليبيين الوطنيين الهاربين إلى مصر من الارهاب فى ليبيا.

ولقد وقفت حكومة (محمد محمود) عام ١٩٢٩ ضد ثورة شعب فلسطين وكتبت صحيفة السياسية لسان حال الحكومة فى ذلك الوقت تهدد الوطنيين الفلسطينيين فى مصر بالطرد واتهامهم بإثارة الفتنة الطائفية لدى الشعب المصرى وتهيجهم للراى العام وقام اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ بإغلاق صحيفة الشورى الفلسطينية وكان صاحبها محمد على طاهر.. وأبقى على صحيفة اسرائيل التى انشأها البرت موصفىرى منذ عام ١٩٢٠ وكانت لسان حال الحركة الصهيونية.

وهناك أمثلة كثيرة عن موقف الوفد القديم من القضية الفلسطينية أما عن موقف الوفد الجديد فلا أحد يستطيع أن يحدد له موقف واضح من التسوية أو التطبيع أو حتى كامب ديفيد منذ أن ظهر على سطح الحياة السياسية حتى الآن وهذا ما تؤكد أى دراسة موضوعة للسان حالة "جريدة الوفد"

وعلىنا أيضاً أن نرصد ماكتبه المفكر الليبرالى سعيد النجار فى الكتيب المعنون "نحو استراتيجية عربية للسلام" والذى جاء فيه.

"قلنا إن توقيع اسرائيل على اتفاقية غزة أريحا تعكس تغيرا عميقا فى التفكير الاسرائيلى وفى موقفها ازاء حقوق الشعب الفلسطينى والبلاد العربية وأنها تعلن عن رغبتها فى بدء صفحة جديدة..
وأن تلك اليد الممدودة بالسلام لابد ان تقابلها يد عربية لنفس الغاية..
.. والمهم ان تتفاعل إيجابيا مع تلك التطورات وأن نشارك فى صياغة شرق اوسط جديدة.

"ان استعراض تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى يترك فى النفس مرارة شديدة فهو سلسلة متواصلة من فشل السياسات العربية منذ قيام اسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية غزة - أريحا.. اذا استعرضنا تاريخ حياة اسرائيل خلال نصف قرن منذ قيامها نستطيع بسهولة أن نتيين أين كانت الاخطاء الاستراتيجية المميتة التى ارتكبتها الانظمة الثورية.
أما الخطأ الاستراتيجى الأول فهو حين وضعت تلك الانظمة الثورية نفسها فى صف الاتحاد السوفيتى ضد العالم الغربى وسمحت بذلك لإسرائيل ان تكون حليفة الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية...
والغريب فى الأمر أن الوضع الطبيعى كان ينبغى أن يكون العكس فإن اسرائيل كانت حينذاك وقيمت إلى منتصف عقد السبعينات محكومة بحكومة اشتراكية وتتطلق من مفاهيم اشتراكية ومن الطبيعى ان تتخرط فى سلك المعسكر الاشتراكى ولكنها عبقرية الخيبة الثورية التى سمحت بأن تكون الدولة الاشتراكية حليفة العالم الرأسمالى...."

وبعد ذلك ألا يستحق المشروع الليبرالى واحزابه ومفكرية إلى تقويم.
وأمامنا المشروع الماركسى الشيوعى.. واحزابه ومفكرية.
اختلف الماركسيون والشيوعيون فى شأن القضية القومية وفلسطين فى القلب منها عدة مرات، وكان ذلك من أحد اسباب الانشقاقات المتعددة فى احزابهم وحركاتهم، كما كان من أسباب انحراف مسيرة الثورة الفلسطينية وحتى نتأكد من ذلك الاستنتاج لابد من العودة إلى مراجع هامة لتبيان ذلك الشأن مثل كتاب "الشيوعية والمسألة القومية العربية فى فلسطين ١٩١٩ - ١٩٤٨" الصادر عن مركز الابحاث ومنظمة التحرير الفلسطينية ومؤلفه هو د. ماهر شريف.

وكتاب عبد الله بلقریز والعربي مفضال وأمينة البقالی فی کتابهم " الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧ - ١٩٨٦ "

وكتاب "الماركسية والمسألة القومية" للمفكر الیاس مرقص

وهنا ايضا لابد من دراسة موقف حزب التجمع الوطنی التقدمی

الوحدوی فی مصر الذی تبني شعار " نوافق على ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية " وهو الذی وافق على الاتفاق الاردنی الفلسطيني واعلن عن موافقته على غزه اريحا اولاً.

ومن الماركسين من تبني وأخذ على عاتقه حوار بين انصار السلام من هنا وهناك مثل (احمد حمروش - سعد كامل - عبد الرحمن الشرقاوی).

ولعل ما نشره الكاتب لطفي الخولي فی كتابه " عرب نعم وشرق اوسطيون ايضا " يكشف لنا عن اهمية تقويم مسيرة النضال لمشروع مهم من المشاريع المتحركة على ساحة امتنا العربية حتى يتكشف لنا ثغرات الفكرة ومثالب الممارسة، ومدى تأثيرهما على المشروع الماركسي الشيوعي فی الواقع العربي.

وبالأحرى سوف يتم هذا التقويم مع المشروعات الأكثر اتساعاً وعمقا فی الشارع العربي المشروع الاسلامي والمشروع القومي اللذان يلحق بهما كثير من المثالب والسلبيات بعضها يعود إلى المشروع الفكري نفسه وبعضها يعود لبرجماتية الانفصال بين ما هو فكري وبين ما هو واقع.

وتأتى أهمية التقويم لصالح فرز المسيرة النضالية ومعرفة الاخطاء والخطايا حتى لا يقع ضرر على المستقبل.

والسؤال هنا من الذی يقوم بحمل تلك المهام (الديمقراطية، مقاومة التطبيع والتطبيع.. بناء لبنات جسد الوحدة العربية).

من المؤكد أن المرشحين لاداء تلك المهام هم القوى السياسية والاجتماعية المختبرة فی صنع الواقع وفي القدرة على خلق حقائق جديدة وذلك حسب القضية المطروحة للنضال.

فعلى سبيل المثال بشأن الديمقراطية سوف نجد كل الاحزاب الرأسمالية الليبرالية والاحزاب الماركسية والشيوعية والاحزاب القومية وبعض الفصائل الاسلامية مع النضال معا من اجل الديمقراطية وهي حلقة

رئيسية فى النضال اليوم. بل هى المقدمة الضرورية لإنتاج النضال على المحاور الأخرى.

وعلى هذه القوى محاولة التواصل عبر شرائح اجتماعية واسعة يكون لها مصلحة فى الدفاع عن الديمقراطية مثل عمال القطاع العام والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات، وحركات الفلاحين والروابط الأدبية والفئوية. وهكذا تتسع الفعالية المشاركة فى النضال من أجل الديمقراطية.

وفى اعتقادى أيضا أننا فى احتياج لتفكير جديد فى طرق وأساليب نضالنا من أجل الديمقراطية ومحاولة ربطها بالحياة الاجتماعية.

أما على مستوى مقاومة التطبيع فنحن أمام حالة وطنية متسعة سوف يشارك فيها كل من يرفض إسرائيل عقائديا ودينيا ومصلحة.

ومن هنا سوف نجد أنفسنا فى تحالف واسع مع شخصيات ليبرالية وبعض الفصائل الماركسية والحركة القومية والحركة الإسلامية.

وسوف نجد عدد واسع من النقابات العمالية والمهنية والاندية والروابط عندها استعداد كامل للتعاون من أجل وقف هيمنة التطبيع على واقعنا العربى.

والأهم من ذلك هو القدرة على تحويل المعركة من النخبة إلى القطاعات الجماهيرية الواسعة والحفاظ على حالة العداء مع الكيان الصهيونى وأيضا القدرة على ابداع سلسلة من القضايا واسعة الأهتمام التى نحافظ على ذاكرة الوطن فى مواجهة الاعداء مثل (القبلة النووية - الأسرى - التحالف الأمريكى الاسرائيلى).

أما على مستوى بناء لبنات فى نسيج الوحدة العربية وفى هذا الشأن أنا لا أقصر النضال من أجل وحدة الدول العربية كما كان سائدا فى فكرنا قبل ذلك وإنما النضال من أجل تحويل قضية الوحدة العربية من قضية حاكمية للحركات السياسية المناضلة إلى قضية الموطن العربى البسيط ولن يتأتى ذلك إلا بالتواصل بين الحركات السياسية والبسطاء من الناس على أساس مشروعات حياتية اقتصادية يقوم بأدوار فيها متقنين ورجال اعمال وحركات سياسية واكتتابات واسعة وسط الجماهير.

فلن يعد صالحا أن نتحدث عن الوحدة على أمل أن يعود الحكام العرب إلى رشدهم ولم يعد صالحا أن نتحدث عن الوحدة بإعلان الثورة في قطر مركزى ما.

ولم يعد صالحا أن نتحدث عن أداة واحدة (التنظيم القومى - الحركة العربية الواحدة) لتعميق الوحدة بنفس المنطق الرومانسى السابق. ففى الحقيقة ان كل الادوات تتكامل ولكن علينا فى هذه المرحلة أن نسهم فى بناء أداة الفعل الوجدوى من اجل بناء مؤسسات وحدوية جماهيرية. مثل جامعة الشعوب العربية، والبرلمان العربى الشعبى وجامعة العرب لعلوم المستقبل... الخ.

وليكن ذلك عبر المبادرات الشعبية والاكنتابات الشعبية الواسعة انها طريقة طويلة وشاقة لكنها ايضا ناجزة وثابتة.

وهنا ايضا سوف نكتشف أن رجال الاعمال من الممكن أن يكون لهم دورا كبيرا فى ذلك الانجاز وهذا عكس كل رؤانا التقدمية السابقة.

إذن نحن أمام مهمات واضحة كل مهمة لها قواها الفاعلة. على مستوى الوطن العربى كله، فالتهديد يشمل من أدناه إلى أقصاه، لذا فالحركة أيضا لا بد أن تشمل قواه الحية والفاعلة.

ومن وسط تلك المهام والقوى سوف يبرز خطاب سياسى جديد وكتلة تاريخية منجزة ومن المؤكد لن تخرج حركة النضال عن مطالب الأمة الرئيسية فى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة والهوية العربية.

وفى وسط خضم تلك الخريطة من الممكن أن تؤسس حركة تقدمية تأخذ على عاتقها أحداث التغيير وتكون رافعة الثورة القادمة بعد ان تكون قد نجحنا فى تقديم رؤية نضالية مشتركة على مستوى الخطاب والحركة فى كل تلك المهام الملقاه على عاتقنا وأخيرا أشعر بتزاحم الأفكار وقلق الاجابات وكثافة الأسئلة، ولعل ما يعذرنى هو حلمى بالتجاوز. تجاوز الأفكار والحركات. وذلك الحلم لم يكن تعبيراً عن موضوعة أو صرعة وما أكثرها فى هذا العصر ولكن الإحساس بثقل الازمة وضعف المواجهة وبالتالي ضعف القوى المرشحة لها.

هل يكفى شرف المحاولة. اتمنى ذلك

الجمهورية العربية المتحدة

تقويم اضافى ورؤية مستقبلية*

مقدمة

لقد تناول كثير من المفكرين والباحثين والمناضلين العرب، تجربة الوحدة المصرية السورية بالتقويم والتاريخ وبالرؤية والشهادة، ورغم كثرة الاجتهادات والروى والشهادات من قبل مشارب وعقائد وتنظيمات متعددة، ينتمى لها طلائع فى اقطار عربية عديدة، إلا اننى قد رأيت ان أبذل محاولة جديدة فى التقويم، واجتهاد لعله يكون مفيداً فى تنوير مساحات جديدة فى الوحدة والانفصال، وفى المستقبل والدروس المستفادة من حدث الانفصال لصالح الوحدة.

محاولة تؤمن بالوحدة وتنطلق من ضرورتها، وتجتهد فى رسم ملامح طريق جديد لبناء معمار الوحدة وتؤسس لدور محورى للمواطن العربى فى بناء الوحدة من أسفل، وتتاصر العصر بملامحه الرئيسية من ديمقراطية وحقوق انسان وحق فى المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا الراقية. وتأتى اهمية تلك المحاولة الاجتهادية - ان اصاب - فى مساهمتها فى فتح حوار جاد حول دور الطليعة الوجدانية فى بناء الوحدة من أسفل، وفى اهمية التكامل بين الأدوات المتعددة فى بناء الوحدة، وأخيراً فى الرؤية المستقبلية لكيفية بناء معمار الوحدة.

ومن المؤكد ليس من أهداف هذه المحاولة الاجتهادية، البحث عن ادانة لفرد أو قوى أو تنظيم أو نظام أو عقيدة، فلم يعد ذلك وارداً بعد أن أكلتنا الفرقة والتشرذمات، ولم يعد ذلك وارداً ونحن نعيش فى عصر المتغيرات الكبرى وبات من الحتم علينا بذل الجهود والتضحيات لمحاولة اللحاق بركبه، وأخيراً لم يعد ذلك وارداً بعدما أصبحت تلك الأدوار والمواقف

* هذه الدراسة قدمت فى ندوة أقامها "المركز العربى للدراسات الاستراتيجية" تحت عنوان القومى والقطرى فى الفكر والممارسة فى الوطن العربى - دمشق نوفمبر ١٩٩٦م.

والرجال فى ذمة التاريخ. وبعد.. رغم يقينى بالدور الهام والاسهام التأسيسى للمناضلين القوميين الأوائل فى نشر الفكر القومى، مما رتب التركيز على العوامل المكونة لامة، وتوسيع مدى التبشير الايدولوجى فى خطابنا القومى. وكان ذلك طبيعيا نظرا لخروج الفكرة العربية من صلب الانتماء الاسلامى المسجد فى الامبراطورية العثمانية، وقد تبلورت بعد ذلك مع عصر القوميات. ولكنها بقيت فكرة غير محددة وتبشيرية.

لهذا فقد صار من والواجب ان يضع الوجدويين على أجندة مهامهم طريق الوصول للوحدة دون مغالاة فى التبشير الأيديولوجى، مستفيدين من تكامل الأدوات والوسائل المحققة للوحدة ومعمارها معاشين منطق العصر ولحظات تطوره، ودور المواطن فى بناء الوحدة، فهو السبيل - فى اعتقادى - لفتح شبكة من الطرق للوصول إلى بناء معمار متين للوحدة وذلك عبر نجاحه فى جعل قضية الوحدة، قضية حياة أفضل بالنسبة له، وهو صاحب الماضى والحاضر والمستقبل.

لذا علينا كطليعة وحدوية ان نولى الجماهير عنايتنا، وبالذات بعدما اولينا السلطات العربية كل العناية والجهد، وقد ذهب ادراج الرياج.

رؤى واجتهادات متعددة فى تقويم الانفصال :

تعددت الرؤى والاجتهادات من قبل المفكرين والمناضلين الوجدويين فى تفسير دوافع وعوامل الوحدة، وأسباب الانفصال ولقد تنوعت تلك الرؤى حتى شملت مسئولين ومشاركين فى صناعة قرار الوحدة الانفصال معا، بالإضافة إلى المناضلين القوميين الذى ناضلوا من أجل الوحدة ودفعوا عنها وادانوا وحاربوا الانفصال.

ومما لا شك فيه ان تعدد الرؤى والاجتهادات جاءت تعبيرا عن تعدد الانتماءات والعقائد الايديولوجية للأفراد والحركات والتنظيمات، حيث شملت قائمة الذين شاركوا وساهموا فى تقويم تلك التجربة الوجدوية عبر المذكرات والمؤلفات والأبحاث والندوات العشرات من المهمومين بتلك القضية

والمناضلين من أجل الدعوة إليها والعمل من أجل استحضارها مرة أخرى،
بعد ان نكون قد استوعبنا الدروس والعبر.

ونستطيع ان نميز من خلال كثير من تلك الرؤى والاجتهادات
حزمتين من الأسباب التي أدت على الانفصال المشؤم:

- حزمة العوامل الخارجية : وهي التي تهتم بالعوامل المشكلة للبيئة للوحدة
عالميا وأقليميا وقوميا، وقد شملت مواقف كل من الغرب الاستعماري بقيادة
الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، تركيا وإيران واسرائيل
وأخيرا قوى الرجعية العربية المتعاونة مع الاستعمار.

- حزمة العوامل الداخلية : وقد تعددت تلك العوامل حيث شملت التعجل في
اتمام الوحدة دون التحضير الكفء لها - التسلط المصري - غياب
الديموقراطية ودولة المؤسسات، عدم ملائمة بعض الاجراءات للواقع
الاجتماعي السوري، انتشار الأجهزة الأمنية، الاجراءات الاستثنائية،
والعلاقة بين الناصرية والبعث.. الخ.

والذي يهمنا هنا على مستوى حزمة العوامل الخارجية هو البحث عن
إجابة للأسئلة الآتية:

- لماذا تكتلت تلك العوامل الخارجية ضد الوحدة؟
- هل كانت هناك تناقضات وتباينات بين تلك العوامل ام لا ؟ وهل تم
التوظيف الأمثل لها؟
- هل سوف تستمر تلك الحزمة من العوامل الخارجية معادية للوحدة؟ وكيف
يتم التعامل معها في المستقبل من قبل الوجدانيين؟*

* من الذين تناولوا تقويم تجربة الجمهورية العربية المتحدة كل من السادة :

- محمود رياض "مذكرات محمود رياض ٤٨-١٩٧٨" ج١ دار المستقبل العربي -
القاهرة.
- صلاح نصر "عبد الناصر وتجربة الوحدة" - دار الوحدة ١٩٧٦ - بيروت.
- عبد اللطيف بغدادى "مذكرات عبد اللطيف بغدادى" - الكتب المصري الحديث ١٩٧٧
- القاهرة. =

من المعروف ان قرار الوحدة جاء فى أوج الحرب الباردة بين القوتين الكبيرتين وجاء بعد صفقة الأسلحة الشيكية وبعد العدوان الثلاثى على مصر والذى وتميزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بموقف ساعد كثيرا على الانسحاب قوى العدوان الثلاثى. ومن المعروف أيضا ان الولايات المتحدة كانت تعمل على ازالة الاستعمار القديم عن مواقعه وانها قد بعدت مسافة كافية عن حلف بغداد. ومن التصريحات الصادرة فى تلك الأونة والمعلنة عن مواقف أصحابها يتأكد لنا ان هناك تباينات واضحة بين تلك القوى الخارجية.

فقد ذكر جون فوستر دالاس* فى مؤتمر صحافى بتاريخ ١١ شباط - فبراير ١٩٥٨ ان الولايات المتحدة تعترف بتطلعات الشعوب العربية لتحقيق درجة اعلى من الوحدة.

والمعنى نفسه نجده فى خطاب مطول لهنرى كايوت لودج، ممثل الولايات المتحدة فى ١٥ تموز - يوليو ١٩٥٨ حيث قال "لا يوجد دولة أكثر

-
- = - أحمد حمروش "قصة ثورة ٢٣ يوليو" - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٧٤ - ١٩٧٨ - بيروت.
 - عبد الله عبد الدائم "تجربة الوحدة المصرية السورية ٥٨-١٩٦١" شؤون عربية العدد ٤٣ سبتمبر ١٩٨٥.
 - عونى فرسخ "الوحدة فى التجربة" دراسة تحليلية لتجربة الوحدة فى ١٩٥٨ - دار المسيرة ١٩٨٠ - بيروت.
 - عبد المنعم للمشاط "ثلاثون عاما على الوحدة : أسس الوحدة المصرية / السورية واعادة اختيار لمقدمتها" - المستقبل العربى - العدد ٩٦ شباط - فبراير ٨٧
 - نديم البيطار "حدود الإقليمية الجديدة" معهد الانماء العربى ١٩٨١ - بيروت.
 - محمد حسنين هيكل "ما الذى جرى فى سوريا؟" الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢ - القاهرة.
 - مركز دراسات الوحدة العربية "الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها" بيروت ١٩٨٩.
 - * د. على الدين هلال "أمريكا والوحدة العربية ٤٥-١٩٨٢" مركز دراسات الوحدة العربية - اب - أغسطس ١٩٨٩.

صداقة للقومية العربية من الولايات المتحدة وأن الحكومة الأمريكية عبرت عن ذلك في أكثر من مناسبة.."

وفي أول شباط - فبراير ١٩٥٨، أرسل أيزنهاور إلى الملك سعود خطابا جاء فيه : "اننى اكتب إليك بخصوص الخطط المعلنه لإنشاء اتحاد بين مصر وسوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، ومع ان معلوماتنا عن هذا التطور والقوى التي تسانده مازالت ناقصة بل وأحيانا متناقضة فإنه يبدو واضحا ان الاتحاد المقترح سوف يرتب نتائج خطيرة للدول العربية الأخرى التي تحتفظ معها بعلاقات صداقة ولكن كى نستطيع ان نساعد اصدقائنا العرب فإنه من الضروري ان نتعرف إلى أرائهم ومواقفهم".

وفي ٨ شباط - فبراير ١٩٥٨ بدأت وزارة الخارجية فى اتخاذ الاجراءات القانونية للاعتراف بالدولة الجديدة عند اعلانها، وفي ٢٥ شباط - فبراير ١٩٥٨ اى بعد اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بثلاث أيام صدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية يعترف بالدولة الجديدة.

وفي يوم ٢٦ شباط - فبراير ١٩٥٨ صرح دالاس بان الوحدة المصرية - السورية تعطى الأمل فى أن تصبح الدولتان اكثر قدرة على عدم الوقوع فى قبضة الشيوعية الدولية.

ويكشف تحليل الوثائق البريطانية* عن التناقضات فى المفاهيم والمصالح بين الدول بشأن مسألة الوحدة عندما جاء بها : "كان هدف السياسة العراقية منذ عام ١٩٤٩ وما بعده، هو الأخذ بيد اصدقائه فى سوريا ومساعدتهم فى الوصول إلى الحكم فإذا تحقق ذلك اعلنوا الوحدة مع العراق وهذا ما لم ترغب فيه مصر والمملكة العربية السعودية كما ان فرنسا كانت معارضة له، وكانت لكل من هذه الدول أسبابها فى تلك المعارضة، أما بريطانيا ترغب فى تلك الوحدة التي كانت ستؤدى إلى امتداد نفوذها إلى سوريا ولما كان نفوذها فى الأردن قائما فإن تلك الوحدة كانت ستحقق لها السيطرة الكاملة على شرق البحر المتوسط برمتة وتخدم مصالحها خدمة كبرى، ومع ذلك كانت مترددة فى تقديم المعونة الفعالة فى هذا الشأن، أما

* نجدة فتحي صفوة "العرب فى ضوء الوثائق البريطانية" - دار الرئيس - لندن.

الولايات المتحدة فإنها لم تحبذ أى دمج بين العراق وسوريا مراعاة للمملكة العربية السعودية التى كانت لا تزال فيها مصالح نفطية كبيرة، وكذلك مراعاة لجمال عبد الناصر اما الأردن فإن الملك حسين كان يرى ان اتحاد سوريا مع الأردن والعراق خطوة عملية أكثر من اتحادها مع مصر لأنها أقرب الدول إليها جغرافيا وطبيعيا".

أما موقف الاتحاد السوفيتى من مسألة الوحدة وقضية القومية العربية فيتبين من خلال رسالة الزعيم عبد الناصر إلى الزعيم الروسى خرتشوف* "لقد كان من حقنا ان نتساءل عن حقيقة موقفكم من هذه الخطوة التى تضع حلما عربيا خالدا موضع التنفيذ بعد كفاح طويل مرير استغرق مئات السنين. كان من حقنا ان نتساءل والشواهد او مظاهرها تشير إلى ان الاتجاه الجديد إلى الوحدة لا يلائم ميولكم ورغباتكم. ولقد كان مما يشير إلى هذا تلك الأقوال والملاحظات والعبارات إلى صدرت عن أفراد سفارتكم فى دمشق وقد بعثت إليكم بنماذج مما جاءنا نقلا عن هؤلاء الأفراد... كذلك كان مما يشير إلى اتجاهكم من الوحدة ان الاتحاد السوفيتى بعد اعلان الوحدة فى أول فبراير من القاهرة ظل أكثر من اسبوعين حريصا على الامتناع عن ابداء رايه فيها سواء عن طريق رجاله الرسميين او عن طريق اذاعته وصحافته التى تنطق دائما بوجهة النظر الرسمية. وعلى اى حال فلقد كان لحكم الطبيعة وحكم التاريخ وحكم المستقبل ان يأخذ مجراه فتحققت الوحدة".

والماتمل فى بعض تلك الوثائق الكاشفة لتباينات المصالح والمواقف بالتبعية، سوف يتساءل عن كيفية تجميع تلك الجبهة الواسعة فى عدائها ضد الوحدة. وهل كانت هناك ادارة واعية لتلك التناقضات فى المصالح والمواقف وبالذات عندما نعرف أيضا ان فرنسا كانت فى تلك الأونة على خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية (ديجول - ايزنهاور) بشأن وجوب التنسيق بين السياسات الغربية على نطاق عالمى وانشاء هيئة تشمل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسمح بذلك.

*محمد حسنين هيكل "حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ - سنوات الغليان الجزء الأول - وثيقة رقم ٣١ مركز الأهرام للترجمة والنشر.

ورغم تشابك مصالح اعداء الوحدة من الخارج إلا انه ليس من "الحكمة جمع البيض في سلة واحدة" ولا بد من إدارة التناقضات التي كانت بينهم والعمل على ترتيب أولويات التناقضات، حيث لم يكن من المنطقي ان يساوى التناقض مع الاتحاد السوفيتي التناقض مع انجلترا والولايات المتحدة، وأن يساوى التناقض مع فرنسا التناقض مع انجلترا، والأردن مع السعودية والعراق مع السعودية... الخ فهناك فرق بين قطر عربى تحكمه عقيدة اسلامية ومصالح مع الغرب، وقطر اخر تحكمه عقيدة وحدوية قطاعية وادى النيل والمغرب العربى الكبير والهلال الخصيب).

المقصود من ذلك على مستوى تقويم تجربة الوحدة المصرية السورية وأسباب فشلها ان الطليعة الوحدوية فى القطرين تعاملت مع جبهة الأعداء وكأنها مفاجئة وغير متوقعة ذلك رغم ان ذلك كان من البديهيات بعد العدوان الثلاثى وتأميم القناة والاحتكاك المباشر ضد سوريا بحجة زيادة النفوذ السوفيتي.

وبعد ذلك لم تتعامل الطليعة الوحدوية وقيادة الوحدة مع جبهة الأعداء الخارجية بمنهج إدارة التناقضات فى تلك الجبهة والكشف عن تباين المصالح والبحث عن المشتركات بين دولة الوحدة وبعض دول الجبهة المضادة فى مواجهة فعل الوحدة.

بعد ذلك يأتى التناول لحزمة العوامل الداخلية ومدى تأثيرها فى حدث الانفصال؟ والذى لا شك فيه انها أثرت كثيرا فى صنع حدث الانفصال لكن من المؤكد أيضا أنها لم تكن تشكل كل الأسباب الواقعة خلف الانفصال.

فهناك عوامل كامنة فى المجتمع العربى ذاته وهى التى تفاعلت مع حزمة العوامل الخارجية وحزمة العوامل الداخلية مما كان سببا فى خلق حدث الانفصال. لكن قبل ذلك لابد من التناول النقدي لتلك الحزمة الداخلية من العوامل قبل التطرق إلى عوامل السلب الكامنة فى المجتمع العربى.

من الأحكام الشائعة التي تطلق على تجربة الجمهورية العربية المتحدة انها تمت على نحو متعجل دون دراسة متأنية وقد نتج عن ذلك الدستور المؤقت والصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية والغاء الأحزاب في القطر السوري وعدم المعرفة التفصيلية لسمات القطر السوري والخلط بين قرار الوحدة ومعمار الوحدة.

ورغم أن هناك دلائل وشواهد تشكل لنا صورة كاملة عن الوحدة وقرارها ومناخها وانه من الممكن أن تتم قراءة تلك الشواهد بالإضافة إلى دلائل أخرى تعطى انطبعا واستنتاجا بالتعجل وعدم النضج وإلا بماذا نفسر الآتى من الوقائع والشواهد:

١- إعلان دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة : وقد اعطى ومنح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية تنفيذية وتشريعية، فهو الذى يعين أعضاء مجلس الأمة ونواب رئيس الجمهورية والوزراء، وله حق اعفائهم من مناصبهم ذلك بالإضافة إلى اختصاصات واسعة فى حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها. وقد تجسد ذلك فى تعيين الرئيس عبد الناصر ل ٦٠٠ عضو فى مجلس الأمة (٤٠٠ عن مصر + ٢٠٠ عن سوريا) ذلك بالإضافة على التأخر ما يقرب عن سنتين ونصف فى وجود مجلس الأمة اصلا، حيث لم يفتتح المجلس إلا فى ٢٠ تموز / يوليو ١٩٦٠.

٢- فرض صيغة التنظيم السياسى الواحد على القطر السورى : دون دراسة لطبيعة الشعب ولا طبيعة الاحزاب الموجودة ولا التفكير فى امكانية الغاء واقع فعلى نشط بالقفز عليه والاكتفاء بالتعامل الامنى له. ورغم تخوفات عبد الناصر من احزاب سوريا ونشاطها فى الانقلابات وتأثيرها على الجيش. لكن من المؤكد ان فكرة إلغاء الأحزاب القائمة وفرض التنظيم السياسى الواحد لم تقدم معالجة صحية وذكية للتخوفات الامنية حيث حافظ الكل على ولائاته السابقة عقائديا وتنظيما ولم يسمح التنظيم السياسى الواحد بتفاعل الأراء والكشف عن المتناقضات مما ساهم فى تحويل الهمسات إلى انفجار، حيث لم تجد المؤسسات المعبرة عنها.

٣- **القصور الواضح في الهيئة التنفيذية لدولة الوحدة :** وقد تشكلت الهيئة التنفيذية بموجب الدستور المؤقت والذي لم يرد فيه ذكر لمنصب رئيس الوزراء وإنما جاء الذكر لرئيس الجمهورية الجامع لمنصبى رئيس الدولة ورئيس الوزارة وقد جاء فى الدستور فى المادتين ٥٨،٤٧ ان هناك وزارة مركزية ومجلس تنفيذى لكل إقليم يكون اختصاص الوزارة تنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية اما المجلس الاقليمى يكون من اختصاصه درس وفحص الموضوعات والمسائل التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم ورغم ذلك الحوار إلا ان الصيغة التى تم تنفيذها اولا الوزارة المركزية فى ٦ آذار / مارس ١٩٥٨ وبعد ذلك تم تعديل الصيغة بتشكيل مجلسين اقليميين وكان ذلك فى ٧ تشرين أول / أكتوبر ١٩٥٨ وفى عام ١٩٦١ شكلت وزارة موحدة مرة أخرى.

ويتبين لنا من تلك الوقائع والشواهد ان هناك قصورا شمل المشروع الحدودى واستراتيجية بنائه وأدوات تنفيذه وتحليل جوانب التقصير تلك يكشف لنا دروسا وعبر لصالح المستقبل :

١- **الثابت والمتغير فى جبهة اعداء الوحدة :** حيث ظهر واضحا ان طبيعة الوحدة لم تكن تملك خريطة متكاملة لطبيعة المصالح بينها ولا الاغراض والأهداف والتحالفات فى تلك المرحلة وهكذا جمعت تلك الجبهة نيرانها لدول الوحدة لذلك كان من الطبيعى ان نستخلص العبرة من هذا الدرس ونتعامل مع اعداء الوحدة بشكل علمى منظم، بعد ما تأكد لنا مرة تلو المرة أن اعداء الوحدة يمثلون ثابت نسبى سوف يستمر طالما هناك دعوة وعمل لصالح الوحدة ومشروعها ولم يعد من المقبول ان لا نعمل حساب تلك الجبهة من الأعداء ولا من المقبول ان نفاجأ بها مرة اخرى لذا علينا أن نؤسس للوحدة متعاشين مع تلك الجبهة مقاومين لمؤمراتها على الوحدة، فارزين الرئيسى من الثانوى.

٢- **الفرق بين قرار الوحدة ومعمار الوحدة:** لقد تعامل فكر الوحدة وتعاملت طبيعة الوحدة مع قرار الوحدة على أنه هو القضية المحورية الأساسية لذا كان خطاب الوحدة منصب فى غالبيته على مخاطبة ومناشدة الملوك

والرؤساء والزعماء العرب وارتكن خطاب الوحدة على ارادة قيادات الأنظمة العربية في العمل من أجل الوحدة، لذا كان من الطبيعي ان لا يهتم الخطاب الحدودى - استثناء حالات قليلة - بالتفرقة بين قرار الوحدة ومعمار الوحدة وقد كان من الطبيعي أيضا ان يواكب بتطيراته تجربة ثورة يوليو الحدودية وقيادتها الكاريزمية ودور الأقليم القاعدة.

لكن الان الوضع مختلف حيث نعيش عصرا من الردة على تلك الملابس والأحداث التقدمية وهنا لابد ان يفرق الخطاب بين القرار والمعمار حيث ان القرار يأتى تعبيرا عن ارادة وحدوية اما المعمار فيأتى تعبيرا عن مهمات وحدوية والقرار من الممكن ان يكون نقطة البدء فى معمار الوحدة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومن الممكن أيضا ان يأتى تعبيرا عن المرور بمراحل فى بناء المعمار والقرار يأتى تعبيرا عن إرادة طليعة وحدوية اما المعمار فيأتى تعبيرا عن تكامل أدوار جماهيرية ومساهمات نشطة من المواطنين. لذا وجب على الطليعة الحدودية فى تلك المرحلة ان تفتح مجالات جديدة فى خطابها الحدودى عن دور الجماهير فى تأسيس الوحدة من أسفل ووضع لبنات معمار الوحدة حتى تتوفر حاضنة صحية وطبيعية للوحدة كقرار، وحتى لا نعول كثيرا على الحالات الاستثنائية فى مسيرة الأمة (الثورة - الكاريزما - القائد الحدودى).

٣- الوحدة والاستثناء : لقد تعامل الخطاب الحدودى مع الاستثناء على انه قاعدة، فى مسيرة الأمة فنجده ينطلق من الثورة ويذهب إلى الثورة ولا يهتم كثيرا بالتمايزات القطرية وتعدد الرؤى والأحزاب ولا دولة المؤسسات، يعتمد فى كثير منه على مفهوم الكاريزما والبطل التاريخى، يسمح بالدستور المؤقت والمجلس النيابى المؤقت... الخ وإذا كان كل ذلك من المفاهيم والحالات الاستثنائية التى سادت فى فكر الوحدة وخطابها قبل واثاء تجربة الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه قد أصبح من الضرورى الان ان تكون هناك تصورات شاملة لدولة الوحدة من دستورها إلى المجلس النيابى والمجالس التنفيذية انتهاءا بالأحزاب ودولة المؤسسات. ومن الضرورى ان تعايش تلك التصورات المرحلة الحضارية المعاشة على مستوى العالم وان

تتخلص من كل الشوائب التي أثرت على خطابنا الوجدوى وان نقدم حلولاً لمشكلات العلاقة بين الأمة والقطر والعروبة والاسلام وقضية العام والخاص فى حق الدولة والمواطن، حيث لم يعد وارداً الحديث عن الغاء الحزبية أو المؤسسات المؤقتة أو الدستور المؤقت وقد تكشف لنا عبر مسيرة التاريخ فى مرحلته الأخيرة - الرابع الأخير من القرن العشرين - ان الديموقراطية ودولة المؤسسات وحقوق الانسان وتعدد الأحزاب والانتخابات الحقيقية هى الطريق الوحيد والأمثل - حتى الان.

تلك هى بعض العبر المستخلصة من تجربة الجمهورية العربية المتحدة من أجل المستقبل، لكن سوف يظل هناك سؤال يكشف لنا عمق أزمة الانفصال وعمق الأسباب الكامنة خلفها وهو سؤال افتراضى :

ماذا لو تم تجاوز حزمة السليبيات والعوامل الداخلية فى أزمة الانفصال؟؟

هل كانت الوحدة ستستمر لو لم يتم إلغاء الأحزاب وتم اعتماد دولة المؤسسات؟؟

هل كانت الوحدة ستجح لو لم يكن هناك تجاوزات من أجهزة أمنية وأفراد؟؟

هل كانت الوحدة ستعبر المأزق قانون الإصلاح الزراعى بالطريقة التى صدر بها؟؟

فى اعتقادى أن الانفصال كان لابد من وقوعه عوامل أخرى كامنة فى نسيج المجتمع العربى، تستحق منا الدراسة والتأمل لتقديم معالجات لها حتى لو لم تكن من أسباب انفصال الوحدة السورية بالذات وإنما من المؤكد أنها كامنة فى نسيج المجتمع العربى ويأتى على رأسها:

أ- دور الصحراء العربية فى أحداث القطيعة: تمتد الصحراء العربية فى أرجاء الوطن العربى لتشمل ٨٠٪ من أراضيها وهى مناطق غير مسكونة إلا فيما ندر، ومن المؤكد أن تلك المساحات الشاسعة من الصحراء بما تشمله من هضاب وجبال وتلال ومرتفعات مثل الهضاب المتوسطة الارتفاع التى تشمل الوطن العربى ويتراوح متوسط ارتفاعها بين ٥٠٠ - ١٥٠٠ متر ومنها هضبة شبة جزيرة العرب متوسط ارتفاعها ٥٩٠ متراً فى نجد، وأن كانت تظهر عليها الحوائط الجبلية الشديدة الانحدار وهناك صحراء النفود التى

تتشر فيها الكثبان الرملية فى مساحات واسعة وبحر الرمال العظيم على حدود مصر مع ليبيا وكذلك العرق الشرقى الذى يمتد فى صحراء الجزائر جنوب شط ملغيز والعرق الغربى جنوب أطلس الصحراوية وهناك هضبة حمادة الحمراء فى ليبيا التى يبلغ حجمها ١٠٠٠٠ كيلو متر مربع ويتخلل هذه الهضاب الكثيرة منخفضات مثل المجموعة الممتدة فى الصحراء الكبرى من خليج سرت فى ليبيا إلى منخفض القطارة فى صحراء مصر الغربية كذلك الحال فى شبه الجزيرة العربية كمخفضات بريدة وعنيزة وحائل وحيزين والهفوف.

وذلك بالإضافة إلى المرتفعات التى تظهر فى الأطراف الجنوبية للجناح الأفريقى وهى عبارة عن مجموعة من الجبال تطلو على ١٠٠٠ متر وتصل قممها فى بعض النقاط إلى ٢٩١٨ متر، وهناك أطلس الداخلية وتتكون من أطلس الصحراوية وهى عبارة عن سلسلة جبلية تتحدر انحدارا شديدا نحو الصحراء ثم تمتد فى دولة المغرب حيث تعرف بأطلس العظمى وتنتهى شمال أغادير وهناك هضاب الشطوط التى يصل متوسط ارتفاعها إلى ٧٠٠، ٩٠٠ متر* ويتبين لنا من تلك الصحراء الشائعة بما تحويه من جبال وهضاب وتلال أن الخريطة العربية أشبه بجلد النمر من كثرة القواطع والقواصل والحواجز الصحراوية، ورغم علمنا بأن التكنولوجيا الحديثة تغلبت على ذلك إلا أنه من المؤكد أن تلك القواطع والحواجز قد أثرت بالسلب على تواصل البشر والتواصل عبر امتداد الأرض العربية ولم تكن قطيعة إنما ترتب عليها قطيعة بين العمران السياسى والثقافى والاقتصادى والاجتماعى داخل الوطن العربى مما أثر على تواصل الحياة وترتب على ذلك عدم أحداث تراكم طبيعى على محور التاريخ العربى فى مجالات الإبداع الحقيقية. وقد أفرزت تلك الصحراء نمط حياة ونمط تفكير ونمط قىمى وسلوكى عند المجموعات البشرية التى كانت تعيش فيها، مختلفة كلية عن أهل الحضر والمدينة والزراعة وقد سبب ذلك الاختلاف فى ظهور صراع بين أهل البادية وأهل الحضر، ذلك بالإضافة إلى أن تلك المساحات الشاسعة من الصحراء أصبحت حاجزا عن التفاعل مع الحضارات القائمة مما سبب

* دكتور محمد عبد الغنى سعودى "الوطن العربى" المكتبة النموذجية - القاهرة ١٩٨٤.

كثير من التراجع والتخلف عن التقدم، بل وكانت عاملا مساعدا في دخول الغزوات إلى قلب المدن العربية دون مقاومة من الأطراف وما يهنا هنا هو تأثير تلك الصحراء على وحدة الأمة وانقطاع تواصلها ومساهمتها في إفراز أهل البادية بسلوكياتهم وطريقة تفكيرهم ونمط حياتهم وتأثير ذلك على حضارة الحضر وبشرها.

(ب) الطوائف والأقليات والتأثير السلبي على الوحدة: رغم أن الأغلبية العظمى من سكان الوطن العربي مسلمين على المذهب السني إلا أن هناك أقليات أخرى مثل الشيعة الاثنا عشريون والزيديون والعلويون والخوارج والدروز والإسماعيلون واليزيديون وكل طائفة من تلك الطوائف تعتبر أقلية بالنسبة للإسلام السني والذي يحتوى بداخله على أربع مذاهب هم الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، ومما لا شك فيه فقد أثرت تلك المذاهب المتعددة والطوائف الإسلامية العديدة على نفسية وسلوك المواطنين المنتمين إليها مما رتب حدوث ثغرات في النسيج البشري العربي ولعل أوضح مثال على ذلك هو الصراع بين الشيعة والسنة في الحياة اليومية وطريقة التفكير ويكفي أن نعلم أن هناك ما يقرب ١١ مليون من الشيعة الاثنا عشريون في العراق ولبنان والكويت والبحرين وهناك ما يقارب ٤ مليون زيدي في اليمن ومليون ونصف علوي في سوريا، ذلك بالإضافة إلى مليون من الدروز في سوريا ولبنان وفلسطين.

وبعد ذلك تأتي الأقليات الغير مسلمة (المسيحيون واليهود) فهناك ما لا يقل عن ثلاثة عشر طائفة مسيحية تضم حوالى عشرة مليون مواطن في مصر والأردن ولبنان والسودان وسوريا وكردستان، وتوزع الطوائف المسيحية على أغلبية من الارثوذكس في مصر، ونتجت تلك الطوائف نتيجة خلافات لاهوتية حول طبيعة المسيح وترتب على ذلك خلافات سياسية عميقة بين بيزنطة والفرس ثم بعد ذلك بين بيزنطة والدول التي ارجاع روما عاصمة للامبراطورية اللاتينية وتركزت الخلافات في هذه المرحلة حول الروح القدس وأسفرت عن شقاق واسع المدى بين الكنيسة الارثوذكسية الشرقية والكنيسة الكاثوليكية في الغرب، ويتبين من تلك الخلافات التي يحاول أن يستثمرها دائما الأطراف الخارجية مدى التأثير على مسألة الوحدة داخل الأقطار والوطن ككل ولنا في لبنان عبرة.

أما الطوائف اليهودية والتي كانت مزدهرة في مصر سوريا والعراق واليمن والمغرب، قد أصيبت بانتكاسة كبيرة نتيجة زرع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية، ولم يتبقى منهم سوى عدة آلاف منهم ٢٠ ألف في المغرب وخمسة في تونس، وقد كشفت لنا تلك الانتكاسة كيف أن طائفة اليهود العرب أصبحوا فاعلين ومشاركين في احتلال فلسطين وتأسيس ذلك الكيان العنصري الاستيطاني على أرضنا العربية.

ذلك كان عن الطوائف داخل الوطن العربي أما عن الأعراق الأخرى غير العربية والأقليات ذات العدد المحدود والتي توجد في أطراف الجغرافيا العربية مثل الأكراد والتركمان والفرس على الطرف الشرقي في الغرب، حيث تظهر التوترات والاضطرابات من ١٤ مليون من البربر في الشمال الأفريقي حيث يعيش ما يقرب من خمسين مليون عربي بالإضافة إلى قبائل القل والمزابيون والطوارق والشلوح)، وهناك ما يقرب من ٣,٧ مليون كردى في العراق وما يقرب من ٠,٨ من المليون في سوريا بالإضافة إلى إيران وتركيا وقد كشفت حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت من مساهمة الأكراد في لعب دور مخطط له من قبل الولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى لتمزيق العراق. أما أهالي جنوب النيل في السودان فهي تتكون من ١٩ مجموعة عرقية على الأقل يتحدثون حوالى مائة لهجة، وقد سبب ذلك حرب أهلية في السودان ظلت ما يقرب من أربعين عام حتى الآن. تلك هي خريطة الموازيك الطائفي والعرقى في الوطن العربي، ورغم يقيني بأننا أفضل حالا من مجتمعات أخرى، وأنه ليس هناك مجتمع منصهر تمام الانصهار، ذلك بالإضافة إلى أن عالم اليوم ليس من الضروري أن تكون إقطاره ومجتمعاته من نسيج واحد.

ويكفي أن نتعرف على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأفغانستان ويوغوسلافيا سابقا لكي نتأكد من ذلك إلا أنه من الضروري أن يتم تدارس تلك الخريطة بعمق حتى يتم فتح قنوات تفاعل بينها من أجل خلق المشترك ومن أجل اتباع الأنظمة التي تساعد على التعبير الذاتي في إطار الكل الواحد وفي ظل نظم ديمقراطية تعطي الحقوق وتأخذ الواجبات وهذا هو طريق الوحدة أما غير ذلك فهو بالتأكيد طريق التشرزم والانفصال ولنا عبرة في أحداث العراق.

(ج) أهل اليسر وأهل العسر: منذ أن ظهر البترول في الصحراء العربية ويعيش المجتمع العربي فراقاً بين أهل اليسر وأهل العسر، ومن قبل ذلك كان النفط وراء رسم الخريطة السياسية للجزيرة العربية، بما يضمن استمرار الهيمنة على النفط من قبل الغرب الاستعماري بما يؤمن عدم التواصل بين أقطار المنطقة عن طريق زرع المشاكل الحدودية المتبادلة وقد ساهم ظهور النفط في بروز الفروقات والصراعات الطبقيّة الرئيسية بين الأقطار العربية، هذا بالإضافة إلى الصراعات الطبقيّة الأفقية داخل القطر الواحد، وهكذا صارت الخريطة العربية الاجتماعيّة والطبقيّة منقسمة بين أقطار غنية قليلة السكان هشة الحدود، ضعيفة البنيان الاجتماعيّ حديثة العهد بالدولة مازالت القبليّة هي النمط الاجتماعيّ السائد فيها وعلى الضفة الأخرى أقطار عربيّة فقيرة الموارد كثيرة العدد ذات نسيج اجتماعي أكثر تماسكاً وقدم الدولة فيها واضح.

هكذا برز التناقض الرأسي على التناقض الأفقي ومعنى ذلك أن ظهور النفط العربي أدى إلى تجاوز تناقضات التركيب الطبقي في داخل حدود الدولة الواحدة وأصبحت هناك طبقيّة على مستوى الأمة العربيّة، لم تكن وليدة نهضة زراعيّة أو صناعيّة وإنما جاءت وليدة الصدقة مما حملها بكل سمات التخلف الاجتماعيّ لعصور ما قبل الزراعة والصناعة في السلوك والتفكير وأماط الحياة حتى ولو كانت هناك قدرة على الحصول على مظاهر وأدوات الحضارة الحديثة، وقد سارعت قوى الاستعمار والصهيونيّة إلى تنمية الطبقات وفي يد الطبقات المالكة للثروة النفطية ولقد ترتب على ذلك أنه العناصر القادرة وطلّاع الشعوب العربيّة المطالبة والمناضلة من أجل الوحدة أصبحت معطلة المفعول وبعيدة عن مواقعها الميدانيّة، ويرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصاديّة الطاحنة التي أمسكت بخناق الأقطار العربيّة من أهل العسر، ولناخذ حالة مصر مثلاً* أن هناك ما يقارب مليونين من المصريين من يعتبرون صفوة الصفوة وهذه العناصر كان من الممكن أن تلعب دوراً مؤثراً داخل وطنها مصر سحبت إلى الخارج.. وهذا

* الوحدة العربيّة والمجتمع العربي (مقالة) محمد حسنين هيكل - المستقبل العربي
عدد ٢٩ - ١٩٨٢.

مظهر تحديثي جيد.. ولكن وجه العملة الآخر في أن "قوة الضغط" التي كانت داخل المجتمع المصري قد تم "تفريغها".

فضلا على ذلك فلقد جاءت تلك الاعداد بعد عمل شاق وغربة طويلة إلى أقطارها مرة أخرى لكي يحل محلها آخرين من الساعين للرزق وقد جاوز مؤلفات الجن والعفاريت وعذاب النار مع الجلبات والمسواك وتوظيف الأموال في وقت واحد وقد وصلت الفجوة بين أهل السراء وأهل الضراء إلى أن دخل المواطن في السعودية سنويا يقترب من ٦ آلاف دولار والمواطن في الإمارات ما يقترب من ١٨ ألف دولار سنويا أما في مصر حوالي ٥٥٠ دولار سنويا وفي السودان ٣٥٠ دولار والصومال ١٢٥ دولار.

وهذا على مستوى الفروق بين دخل المواطنين من أهل السراء وأهل الضراء لكن على المستوى الأقطار العربية فيكفي أن نعلم أن الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية في ١٩٩٠ كان ٤١٩ مليار دولار وإذا قمنا بتقسيم هذا الناتج على عدد السكان ٢٣٠ مليوناً نحصل على ١٨٢٢ دولار كمتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو يعادل نصيب الفرد في الجزائر من الدخل السنوي وإذا انتقلنا إلى الواقع القطري نجد في بيان الدول الأعلى دخلاً في سلم البنك الدولي دولتين عربيتين لا يتجاوز مجموع سكانها ثلاثة ملايين شاملة نسبة ملحوظة من غير العرب ونجد بين الدول ذات الدخل المتوسط العالي دولتين مجموع سكانهما ١٨,٤ مليون نسمة. أما باقي الأقطار العربية فأنها موزعة بين دول ذات دخل منخفض وأخرى ذات دخل معقول أما المتأملون الآخرون فهم في أقطار يتراوح الدخل فيما ما بين ٥٣٠ دولار (موريتانيا) و ١٨٤ دولار (الجزائر).

وترتب على ذلك هوة واسعة بين أنماط وأنساق القيم في كلتا الصفتين مما أثر كثيراً على التماسك الاجتماعي العربي وعلى طريقة التفكير وقد بدا ذلك حلياً في حقبة النفط (كما أطلق عليها الكاتب الأشهر محمد حسنين هيكل).

والتي وقعت ضرراً بالغاً بالوحدة على مستوى الانقسام الذي حدق رأسياً وتعميق الانقسامات داخل القطر الواحد عبر المدد الخارجى

* إسماعيل صبرى عبد الله "وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة" مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥ - القاهرة.

والتشوهات التي حدثت في بنية المجتمع العربى وبتفريغ النخبة والصفوة المنوط بها النضال من أجل الوحدة وقد شكلت كل تلك الخريطة من العوامل الذاتية والموضوعية نفسية كيانية وقطرية ومصالح طبقية وطائفية وقبلية مقبلة.

(د) ثنائية البادية والحضر وتأثيرها على الوحدة: مازالت الولاءات القبلية والعشائرية هي من أكثر الولاءات السائدة في المجتمع العربى والنافذة في نسيجة مما ساعد كثيرا على صنع تمزقات أصابت الجسد المجتمعي للعرب، وأسست تعارضات في مواجهة الوحدة، ورغم أن المدن وحضارتها تزداد يوما بعد يوم في وطننا العربى. إلا أن البداوة كطريقة للتفكير كحاضنة للبداوة ومخزن للقيم والسلوكيات مازالت مؤثرة بشدة في العقلية العربية.

وقد أفرز الولاء القبلى والعشائرى مجموعة من إنساق القيم الفردية والخشونة وعدم الاستقرار* "فدفت الطبيعة بالإعراب في كل مكان من أمكنة الجزيرة حتى زاد عددهم على الحضر، والصفة الغالبة عليهم أنهم لا يرتبطون بالأرض ارتباط المزارع بأرضه ولا يستقرون في مكان إلا إذا وجدوا فيه الكلا والماء فإذا جف الكلا وقل الماء ارتحلوا إلى مواضع جديدة. وهكذا حياتهم حياة تنقل وعدم استقرار لا يحترفون الحرف على شاكلة أهل الحضر، لذلك صارت حياتهم حياة قاسية يتمثل مجتمعهم في القبيلة. فالقبيلة هي الحكومة والقومية في نظر البدوى".

ومازالت هناك أقطار تلعب فيها البداوة الدور الحاكم في كافة انسقتها مما جعل كاتباً مثل محمد الرميحي يصف إدارة الدولة في مجتمعات الخليج على أنها إدارة "بدوقراطية" بمعنى أنها تستخدم المفاهيم والانسقة القديمة في الإدارات الحديثة.

وقد شكلت البداوة منذ أقدم العصور بسبب البيئة الصحراوية - جزءاً أصيلاً من المجتمعات العربية وقد تم توظيف أمثل من أجل الاستفادة بهم والعمل على إدماجهم في العصور الإسلامية الأولى عندما تم اختيارهم كجند ومجاهدين في الفتوحات الإسلامية. وإذا كانت مجتمعات البداوة تعيش بداوة خالصة، فإن المجتمعات الحضرية شملت تركيبة مزدوجة متوترة ما بين

* د. جواد على "المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام" الجزء الأول - دار العلم للملايين - مكتبة النهضة - بيروت - بغداد ١٩٧٦ - الطبعة الثانية.

القيم البدوية والقيم الحضارية في الحضر وإذا استطاع المجتمع الحضري أن يعتمد مخططاً لصهر تركيبتها المزودة عبر الزمن وتنمية حضارية شاملة، سوف يظل للرابطة العصبية والقبيلة عميق الأثر من حيث القيم والإعراف وطرق التفكير.

ويقول د. محمد جابر الانصاري* "أن العرب على عمق تأثرهم بالدعوة الإسلامية في مختلف نواحي الحياة لم يستجيبوا بدرجة مرضية لمثل الإسلام الداعية إلى نبذ العصبية القبلية، حيث نجد أن منافستهم السياسية وحروبهم الأهلية وفرقهم الدينية ونقائضهم الشعرية - بعد الإسلام - مازالت متأثرة أساساً بالدافع القبلي. وذلك ما بقي معهم حتى بعد طول تحضر في بيئة أوروبية مثل أسيان (لأندلس) وما نشهده فيهم إلى يومنا هذا في مجتمعات عربية قديمة التحضر من شام وعراق ويمن وحتى مصر بطالعتها الريفي والمديني مازال الصعيد المصري ينطوى على كثير من الإعراف القبلية ولعلها ليست مبالغة قول بعض الباحثين أن المدينة العربية ما هي إلا قبيلة عربية استقرت".

ورغم اعتقادنا في إمكانية توظيف أمثل لعلاقة البادية والحضر لصالح الوحدة ومشروعها إذا تم ذلك في إطار مخطط تنموي شامل وإرادة وحدوية صلبة إلا أننا يجب أن نعترف بتأثير تلك الثنائية على الوحدة بالضرورة الآن.

هكذا تناولنا حزمتين من الأسباب الخارجية والداخلية التي أجمع عليها دراسي وحدة الجمهورية العربية المتحدة، وحاولنا إضاءة مساحات جديدة في تلك الأسباب، واجتهدنا معتقدين أن هناك عوامل أخرى كامنّة في المجتمع العربي - إذا تركت كما هي - سوف تؤدي للانفصال وهنا حان وقت السؤال التاريخي ما العمل؟

* د. محمد جابر الانصاري "تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية - مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي" - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤ - طبعة أولى.

استراتيجية بناء الوحدة من أسفل

يعرف أحد البارزين في علم الاجتماع الحركة الاجتماعية بأنها ذلك النشاط الاجتماعي الذي يأخذ غالبا شكل التصورات والمشاعر غير المنتظمة والذي يعبر عنه تدريجيا بأشكال جديدة من السلوك الجمعي، التي لا نجد منافذ للتعبير عنها فتتحول إلى حركة منظمة تهدم الأنماط الاجتماعية الموجودة وتستبدلها بأخرى* في إطار هذا الفهم لابد أن نتوجه حركة الطلائع الوحدوية من أجل أحداث تغيير اجتماعي واسع في وسط قطاعات وطبقات اجتماعية واسعة عن طريقهم أيضا وعن طريق مصالحهم يتم خلق حاضنة طبيعية للوحدة ويتم بناء الوحدة من أسفل وهذا هو المعمار الوحدوي المنتظر القرار الوحدوي عندما يحين وقته، وعندما يتحول المعمار إلى حالة من الضغط لصنع القرار.

فلسفة بناء القوة الوحدوية من أسفل

بناء القوة الوحدوية يبدأ في مرحلته الأولى بتجسيد الطليعة الوحدوية والتي تعمل في المرحلة الأولى على امتلاك تصور نقدي لمسيرة النضال القومي وتعمل على فتح حوار واسع داخل صفوف الطليعة وانصارها لامتلاك استراتيجية عمل وبرنامج مهام وهنا لابد من الوعي بأن المطلوب ليس تكرار التجارب في الماضي ولا حتى لبعض أفكار ماضوية وإنما المطلوب مهام تخرج من الناس وتكون وظيفة الطليعة ترتيبها وعمل دراسات بشأنها، المطلوب أفكار جامعة ليست مفرقة وفارزة. المطلوب خطاب بسيط غير معقد لا يفرق بين اتجاه قومي وآخر وقد يتطلب ذلك أن تقوم الطليعة الوحدوية بمهمة فتح حوار قومي بين الفصائل القومية، المطلوب خطاب يمد جسور مع التيارات الفكرية الموجودة في المجتمع العربي.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تفاعل الطليعة الوحدوية مع المجتمع ويتم ذلك عبر امتلاك تصور لمشروعات مكملة لبعضها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والاجتماعية، المهم في تصميم تلك

* BLUMER HERBERT "COLLECTIVIOR" IN ALFRED, (ED) PRINCIPLES OF SOCIOLOGY, BARNES AND NOBC. NEW YORK 1964, P171.

المشروعات أن تعمل مع قطاعات واسعة من الجماهير وتعمل بهم أيضا فهم المساهمون في تلك المشروعات وهم المستفيدون.

ومن أجل إعمال ذلك لابد من إدخال مهام جديدة للطليعة الوجودية يأتي على رأسها تشكيل مجموعات عمل متخصصة في السينما والتعليم والصحة والتكنولوجيا والزراعة والرى والطرق... إلخ وتكون مهمة تلك المجموعات المتخصصة تقديم مشروعات وحدوية بدراسات الجدوى لها وتقديمها لمشاركات جماهيرية من أجل تنفيذها. الغرض من ذلك هو المساهمة في معمار الوحدة من أجل أن نكون مهياين لاستقبال قرار الوحدة وضاعطين من أجله.

ومن أجل أحداث تلك المتغيرات على مسيرة الفكر الوجودي وكافة التجارب التنظيمية الملازمة له، لابد من توفر عدة شروط تعتبر بمثابة فاتحة صحيحة وصحية لهذا الطريق.

(١) لابد أن يحكم تفكير الطليعة الوجودية منطق تكامل الأدوار في تجسيد معمار الوحدة وهنا تتكامل أدوار متعددة مثل التنظيم القومى والإقليم القاعدة والكاريزما والقاعدة الاقتصادية للوحدة وبناء المؤسسات الحياتية المتخصصة في مجالات شتى مثل التعليم والثقافة والصحة والطرق والتكنولوجيا.

والمقصود بتكامل الأدوار هو فتح المجال لمشاركات جماهيرية وعدم انتظار إرادة الحاكم حيث تبين لنا من خلال الواقع المعاش والتاريخ القريب أن إرادة الحاكم - تقريبا - ليست فى صالح الوحدة وأن القيادة الكاريزمية الوجودية حالة استثنائية وأن الإقليم القاعدة يشكل قاعدة للوحدة عندما تحكمه إرادة وحدوية.

وهنا كان لزاما على الحركة القومية أن تتجه انظارها وحركتها صوب الجماهير من أجل تأسيس معمار الوحدة.

(٢) الأوهام ومسيرة الوحدة: حان وقت التخلص من أوهام كثيرة تأثر بها الفكر القومى فى بداية مسيرته التأسيسية وكانت فى بعض أفكارها متسقة مع ملامح عصر الاستقطاب الدولى والحروب الباردة ومن الأوهام تلك: إن الوحدة من الممكن أن تحدث بالقوة العسكرية أو بسحر القيادة الكاريزمية أو بمركية الدولة وهيمنة الأجهزة الأمنية أو بسيطرة حزب طليعى واحد على دولة الوحدة.. إلخ لم يعد ذلك واردا فى عالم اليوم لذا لابد من التناول

التفصيلي لمشروع الوحدة من أول الدستور وهل هو تعبير عن دولة عربية واحدة أم اتحاد بين دول عربية أم شئ آخر. لابد من تقديم معالجة لعلاقة القومى بالقطرى بما يحافظ على التنوع داخل الواحد.. حتى طبيعة النظام السياسى والاقتصادى والسماح بالتنوع داخله. علينا أن نتعامل مع مشروع يتعامل مع الطبيعى والدائم فى احتياجات البشر المتجددة، ولا يفلت منه الاستثنائى، لكن لا يقوم على الاستثنائى فالثورة استثناء والقيادة الكاريزمية استثناء والحزب الواحد استثناء.

(٣) الأفكار والنظريات لا يمكن أن تكون معلقة بعيدا عن أرض الواقع فالمشروع الليبرالى والمشروع الإسلامى يمثلان نموذجين للحياة عند المواطن العادى من السلوك والقيم حتى الربح والتجارة، الليبرالية مذهب يؤسس على فكرة الحرية الفردية فى السياسة الاقتصادية والفكر والدين ومن ناحية أخرى فهى فلسفة قائمة على الأسس الذى لا خلاف عليه بين المذاهب وهوان "الإنسان كائن اجتماعى" وهى ترتب على ذلك فهما خاص لعلاقة الفرد بالمجتمع والذى يستند إلى "القانون الطبيعى" وفاقليته التلقائية التى كانت سببا فى جعل المواطن كائن اجتماعى فى النظم الليبرالية، مواطن مشارك يدافع عن مصالحه ويعمل من أجلها بعيدا عن الدولة وأحيانا فى مواجهتها، وعلى الأغلب فارضا عليها عدم التدخل فى شئونه إلا فى حدود العقد الاجتماعى الرابط بينهما، أما المشروع الإسلامى فقد استطاع هو الآخر أن يجسد أفكاره فى ممارسة يومية لدى المواطن، الذى صار مؤمنا بأن تسع اعشار الرزق الحلال فى التجارة وصار مؤمنا بارتداء الجلبات وتحريم التدخين وصار مؤمنا بأن وضع الأموال فى بنوك الدولة حرام.. إلخ وقد جسدت حركة الإخوان المسلمين نموذجا فريدا لقوة النفوذ والبناء من أسفل فنحن نعلم جميعا بأنها أصبحت مالكة لسلسلة من المدارس والمعاهد حتى قيل أنها وزارة تعليم صحة فى الظل.

وامتلكت مجموعة من مشروعات الرعاية الاجتماعية حتى قيل أنها وزارة شئون اجتماعية فى الظل وامتلكت مجموعة من شركات توظيف الاموال على الطريقة الإسلامية حتى قيل إنها وزارة مالية ظل. والمهم فى كل ذلك إن الإنسان ذلك الكائن الاجتماعى هو الذى قام بذلك مستفيدا من مناخ بشروط معينة.

أما المشروع القومي فلم يستطيع حتى الآن أن يجسد نفسه في تفاصيل الحياة العادية للمواطنين، ويرجع ذلك إلا أنه ما زال في مرحلة البسطاء، لذا كانت الجماهير دائما في انتظار من يأتي ليحقق لهذا هذا الحلم. ولقد حان الوقت لكي تضع الطليعة الوجدانية على أجندة مهامها مهمات تفصيلية تكون بمثابة لبنات في معمار الوحدة، حان الوقت لكي ندعو الجماهير في المساهمة والاكنتاب لتشكيل شركة زراعة تأخذ على عاتقها زراعة أراضي السودان بالقمح والذرة، حان الوقت لكي يدعو مجموعة من علمائنا الوجدانيين، الجماهير إلى الاكنتاب لبناء "جامعة العرب لعلوم المستقبل" وهكذا يتم بناء معمار الوحدة يتم ربط مصالح الناس بالوحدة ويتم تجسيد الوحدة في الواقع.

مهام وحدوية - مجرد نماذج : على المستوى السياسي:

أ- جامعة الشعوب العربية: وغرضها الدفاع عن مصالح الشعب العربي في الوحدة، والتخطيط والإشراف على تنفيذ وتنفيذ المشروعات الوجدانية المساهمة في تجسيد وبناء معمار الوحدة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية الثقافية والعلمية والاقتصادية وتكون بمثابة الإطار المجمع لكافة فاعليات الأمة العربية على كافة الأصعدة - شرط أن تكون مؤمنة بالوحدة - ومن هذا الإطار تخرج مجموعات العمل المتخصصة في شتى مجالات الحياة وتتطلق منها الجمعيات والروابط والمنظمات الوجدانية على كافة أصعدة نشاطات المجتمع العربي وتمثل في مؤتمرها وتكون هيئتها القيادية بالانتخاب الحر المباشر من أجل المصادقية.

ب- على المستوى الاقتصادي: ويتم ذلك بواسطة جماعة اقتصاد عربية تحت إشراف جامعة الشعوب العربية وتعمل من خلال ثلاث طرق مدروسة:
١- العمل على دفع المواطنين العرب على التشارك في كافة المؤسسات الاقتصادية المطروحة للبيع في بعض الأقطار العربية (الخصخصة) وذلك عبر توجيه النداءات وتنظيم المساهمات العربية وتكوين الشركات لشراء حصص في تلك المشروعات لصالحها.

العمل على القيام بجهد تنظيري لتجميع المؤسسات الاقتصادية في الأقطار العربية، كلا حسب مجال عمله مما يزيد من الربح وتوسيع سوق السلعة المنتجة أو المباعية، وتحسين السلعة.

القيام بجهد تأسيسي لمشروعات اقتصادية وحدوية في كافة مجالات الحياة والدعوة لمساهمة الرأسمال العربي منها والنقابات، الروابط والجمعيات والمواطنين ويتطلب ذلك تشكيل غطاء سياسى تقنى بأخذ على عاتقه الدعوة للاكتتاب والمساهمة في تلك المشروعات.

ج- على المستوى الثقافى والتربوى: وذلك باستهداف وحدة ثقافية وتعليمية وتربوية ويتم ذلك في تصورنا عبر التركيز على عدة مجالات في هذا المستوى وتستهدف تأسيس قناة تليفزيون عربى، وتقديم تصورات لدمج مشروعات النشر الصغيرة حتى تستطيع التواصل مع الوطن العربى كله، والعمل على تبني جامعة العرب لعلوم المستقبل والذي يتم الجمع فيها لنخبة من علماء المستقبل فى التكنولوجيا والكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء.

تلك بعض النماذج التى من الممكن أن تعطىها الطلائع الوحدوية المتخصصة ذات المصادقية عند الجماهير والنخب - كل الجهد من أجل أن يتشارك المواطنون في كل أرجاء الأمة ويقانون الريح الطبيعى.

ومن المؤكد أن ذلك يجعلنا نقرب من الوحدة ونؤسس لمعمارها.

أخيراً..

حاولت في تلك الورقة أن أقدم اجتهاداً لعله صائباً، محاولاً أن اكشف الثغرات والسلبات والمعالجات التى ساهمت فى الانفصال الذى حدث فى تجربة الجمهورية العربية المتحدة، والنسب من الممكن أن تكون من أسباب الانفصال والقطيعة بين أقطار الوطن العربى، وحاولنا بعد ذلك أن نجتهد فى تبني الطليعة الوحدوية لطريق جديد يتكامل مع الطرق الأخرى فى بناء الوحدة - طرق بناء من أسفل.

الناصرية واشكالية الديمقراطية*

القسم الأول

مقدمه:

تباينت الرؤى وتعددت الاجتهادات حول قضية الديمقراطية، فالمسألة لم تصبح فقط حكم الشعب بالشعب وللشعب، كما نفهم من الأصل اللغوي اليوناني لتعبير الديمقراطية وإنما أصبحت مسألة متشابكة تعنى طبيعة الدولة وطبيعة النظام الاجتماعى والسياسى ولذلك حق عليها التباين فى الاجتهادات بشأن اشكالياتها وأصبح تاريخ تطورها هو تاريخ تقنين الاستبداد ما بين استبداد متخلف مثل رب الأسرة وهو نوع من الاستبداد الفردى المطلق الذى يتعامل مع المجتمع على أنه مطابقا لصورة الأسرة الى استبداد المتأله الذى يستمد سلطاته من تمثيله للآلهة عن طريق الوحي والالهام والاستبداد بالحق الالهى أى الحاكم بأمر الله والاستبداد المتحضر مثل استبداد البرلمان واستبداد النخبة والحزب الواحد.. الخ، فالمسألة فى نسبه رؤيه النظام لمصالح من يعبر عنهم فالديمقراطية المباشرة الذى يضرب بها المثل بين المتقنين لم تكن مباشرة وإنما كانت صورة من صور الاستبداد الذى يتفق مع طبيعة الحكم فى ذلك الوقت فلقد كان (الحاكمون هم القواد العشرة) الذين يعنون بشئون الحرب والسياسة. ثم ضابطوا المدينة (العشرة) الذين يحفظون النظام فى المدينة وضابطوا السوق (العشرة) الذين كانوا يراقبون الأوزان. ثم يأتى بعدهم مجلس الشيوخ وكان يتكون من عشر مجموعات كل منها خمسون شيخا ولم يكن العدد (عشرة) ضرورة فنية للحكم بل كان تقسيما "للمناصب" السبادية فيما بين حلف القبائل (العشرة) التى كانت تملك أثينا فعلا. تحت كل هؤلاء جميعا كان يأتى دور المواطنين الذين لهم حق الحضور فى الاجتماع الشعبى وهم قلّة فلقد كان الذين لهم حق الاجتماع حوالى ٤٣٠٠٠ من جملة السكان وعددهم حوالى ٣١٥٠٠٠ ولم يكن يحضر الاجتماع فعلا أكثر من

* قدمت هذه الورقة للحوار داخل صفوف الحركة الناصرية عام ١٩٨٠، ولكنها جوبهت بمعارضة واسعة إلا أنه مع مرور الوقت تبنى الكثيرون من الحركة تلك الرؤية.

ثلاثة الاف أما المستبعدون لأنهم ليسوا مواطنين فكان من بينهم ١٥٠٠٠ من الرفيق وجميع النساء وجميع العمال وجميع المستوطنين الغرباء وعددهم ٢٨٠٠٠ وعدد كبير من الذين يمارسون التجارة (الاستبداد الديمقراطي د. عصمت سيف الدولة) تلك هي سمة الديمقراطية المباشرة وبعدها تنامي الاجتهاد من ديمقراطيه شبه مباشرة حتى الديمقراطية النيابية والديمقراطية الشعبية وكلها مراحل مختلفة تحاول أن تقنن طرق مشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار وطرق الحوار حول المشاكل والحلول ولذا فالديمقراطية تمر بمأزق على مستوى العالم جنوبه وشماله وعلينا أن نعي أننا لا نقدم حلا لمأزق واشكالية الديمقراطية وانما نجتهد في اطار توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار وتصويب الأخطاء وفضح المثالب واعطاء الثقة للجماهير في مستقبل أفضل فمن المثالية واليوتوبيا أن يتصور أحد أن يشارك شعب في اتخاذ القرار رغم مصداقية القرار لصالح الأغلبية الا أن أشكال اتخاذ القرار معروفة اما حزب أو برلمان أو رئاسة أو نخبة ولذلك فعلى أن نجتهد في تلك الدائرة التي لها اليد العليا في كل مراحل التاريخ منذ الأسرة والقبيلة حتى الاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية. ومن ذلك المنطلق علينا أن نتابع تطور المفهوم المصطلحي في الممارسة والواقع من أجل أن نسبح قليلا في تاريخية الأزمة والمأزق لمسألة الديمقراطية ومحاولات الخروج منها وقبل هذه السباحة لابد أن نحدد الهدف من تلك الدراسة القصيرة لمسألة (الناصرية واشكالية الديمقراطية) فليس هناك هدف أكثر من دعوة أفراد الطليعة الناصرية في حوار حول تلك الاشكالية مسترشدين بمشاكل التطبيق في كل النماذج وعلى الأخص بلدان العالم الثالث محاولين الفكك من السياج الحديدي التي تفرضه الايديولوجيا على العقل فلا يستطيع أن يتعرف على مشاكل واقعه المختلفة والجديدة التي تواكب عصر جديد وبالتالي فلا بد من ابداع جديد يقدم تزاوجا.

بين ثوابت الايديولوجيا ومتغيرات الواقع، وبعد تلك المقدمة يحق لنا أن ندخل في تاريخية المأزق الديمقراطي.

الديمقراطية الليبرالية:

لقد ظهرت الديمقراطية الليبرالية متلازمة لمرحلة (السوق الرأسمالية) وصعود البرجوازية ولذلك فهي تعتبر الأساس الفلسفي للديمقراطية الغربية، ويمكن اعتبار الكشوف الرياضية والفيزيائية التي قام بها (اسحق نيوتن) قاعدة للفكر الليبرالي، والتي اكتشف من خلالها هو وزملاء فكره (أن الانسان كائن اجتماعي لكنه حر) وكان بعد ذلك القانون الطبيعي الذي حوى مضمونه (أن مصلحة المجتمع ككل تتحقق حتما من خلال عمل كل فرد على تحقيق مصلحته الخاصة). ولذلك فعلى الدولة أن تكون وظيفتها هي حماية ذلك القانون عن طريق عدم السماح بالتدخل فيه وجعل أعماله بكامل الحرية، وذلك كانت البداية وبعد ذلك جاءت المساندة من قبل فولتير، لوك، جوتيه، هيوم، آدم سميث، مالتس ريكاردو، جيمس مل... الخ. وانطلاقا من قاعدة عدم التدخل في القانون الطبيعي تأسس الفهم الليبرالي لمشكلة الديمقراطية حيث أصبح الشعار هو حرية الاختيار بين الأحزاب بالنسبة للمواطن، وهكذا تحرك المجتمع اقتصاديا وسياسيا على قاعدة الحرية الفردية، وولدت بالتالي الليبرالية مع النظام الرأسمالي وتجسدت الديمقراطية الليبرالية بعد تاريخ طويل في عدة أسس:

- ١- التعددية الحزبية
- ٢- تداول السلطة وإمكانية التغيير السلمي
- ٣- الفصل بين السلطات
- ٤- صوت انتخابي واحد لكل مواطن
- ٥- مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرار.

ورغم أهمية تلك الأسس على المستوى النظري إلا أنها تعرضت لانتقاد واضح عبر فترات طويلة ذلك على مستوى المبدأ والتطبيق وأنصبت تلك الانتقادات على القانون الطبيعي الذي يعظم منافع الأفراد فيوزع المنافع حسب القدرة الاقتصادية للفرد وليس حسب قدرة عمله واحتياجه مما جعل المجتمع يعيش حالة انقسام ثنائي (أقلية تمتلك كل شيء وأغلبية لا تمتلك شيء إلا قدرة العمل عند الأقلية). وهكذا اشتدت الأقلية جهد الأغلبية وأصواتهم الانتخابية أيضا، بعد أن نجحت الأقلية في صياغة الرأي العام بوسائلها الاعلامية التي تدافع عن مصلحة الاحتكارات الكبرى التي جاءت تعبيراً عن وحدة المصلحة الاقتصادية للأقلية ورغبتها في المزيد من المكاسب وفتح

الأسواق الجديدة حتى ولو بالقوة ومن هنا جاء التحالف بين قوى الرأسمالية وقوى السلاح احتكارات الصناعة والسلاح فى الولايات المتحدة الأمريكية لقد جاء كل ذلك من القانون الطبيعى دعه يعمل دعه يمر مما جعل مفكر مثل س. رايت ميلز يعلن أن (التعددية السياسية فى النظام الرأسمالى تخفى ورائها وحده فى المصالح) وهكذا بدأت الليبرالية بمفهوم حق الاختيار وحرية الفرد وانتهت بسيطرة الأقلية الاحتكارية فى كل مناحى الحياة وظهرت المانيا النازية وإيطاليا الفاشية وأخيرا الامبريالية الأمريكية وكان من الطبيعى أن يكون هناك رد فعل مساوئ للقهرة الاجتماعى والسياسى الواقع على انسان الأغلبية واجتهد الانسان فى نموذج آخر للديمقراطية وفلسفة أخرى تعالج مطالب الليبرالية وكانت الديمقراطية الشعبية وتلك حكاية لا بد من سردها.

الديمقراطية فى المنظور الماركسى :

انطلاقا من التفسير الطبقي للتاريخ المؤسس على المادية التاريخية، يدور الصراع بين طبقتين فى كل مرحلة من مراحلها، فالمرحلة الاقطاعية يكون الصراع دائر بين الاقطاع والفلاحين الأجراء وفى المرحلة الرأسمالية يدور الصراع بين الرأسمالية والبروليتاريا (عمال الصناعة) وبالتالي فالدولة ونظام الحكم السياسى والاجتماعى وكل الأبنية الفوقية تكون لصالح النظام الرأسمالى أما فى الدول الاشتراكية فلا بد أن تجسد طبقة العمال المقهورة، والتحالف بين العمال والفلاحين بقيادة طبقة العمال التى تعمل من أجل الوصول بالمجتمع الى المرحلة الشيوعية التى تنتقى فيها الدولة كأداة للقهرة فى كل مراحل التاريخ المختلفة تقريبا. وتتبع الفهم الثنائى للتاريخ، فهم الطبقة القاهرة والمقهورة، كان من المحتم أن تقدم معالجة لاشكالية الديمقراطية، تعتمد على تعظيم الجانب الاجتماعى للديمقراطية ذلك الجانب المهدور فى الليبرالية حيث أنه لا حرية لمواطن لا يملك رغبة عيشن أما الجانب السياسى فى المسألة الديمقراطية تأسس انطلاقا من مفهوم سيطرة طبقة العمال على الحكم كطبقة ثورية تعمل من أجل المقهورين والمستضعفين فى سبيل انتفاء وجود الدولة كأداة قهر والوصول بالمجتمع الى المرحلة الشيوعية وبالتالي فالسيطرة على الحكم من قبل حزب الطبقة العاملة

من أجل فرض دكتاتورية البروليتاريا فى مواجهة دكتاتورية البرجوازية، أنها ديمقراطية الحزب الواحد بدلا من التعدد الحزبى ولذلك فنحن أمام معالجة تعتمد على الفهم النقيض للبيرالية وتقوم على هذه الأسس:

- ١- مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد.
- ٢- السلطة تعبر عن قهر طبقة وبالتالي لامكانية لتداول السلطة.
- ٣- الحزب الواحد بدلا من التعدد الحزبى.
- ٤- كل السلطات فى سلطة واحدة ولا مكان لفصل السلطات.
- ٥- مبدأ الأغلبية فى اتخاذ القرار داخل الحزب الواحد.

وهكذا انتهت الليبرالية بدكتاتورية الأقلية وجاءت الماركسية لنفرض دكتاتورية الطبقة العاملة وإذا كانت اشكالية الديمقراطية الليبرالية فى توزيع الموارد فى المجتمع فإن الاشكالية المقابلة فى الديمقراطية الماركسية تتمثل فى الحريات الشخصية والسياسية، وغلبة مفهوم الحشد والتعبئة فى صناعة القرار بكل أنواعه وليس المشاركة فى اتخاذ القرار وهى مطلبها أساسيا من خلال الايمان بأن الجماهير العاملة هى صاحبة المصلحة فى اتخاذ القرار وهى المصدر لكل السلطات ومنبعها وأساس الشرعية فيها. وهكذا صارت الديمقراطية فى النسق الماركسى تعبيرا عن دكتاتورية طبقة تجسدت فى حزب ثورى، وتجسدت فى نخبة قيادية لها كل الصلاحيات ولها كل الحقوق فى تسييد الرأى المعبر عن معتقداتها وتوجهاتها فى الخط السياسى للحزب، ومن خلال تعبير الأغلبية الحزبية، هى الأغلبية المنقذة للقرارات النخبوية فى الحزب الثورى، يعهد عن روح المبادرة حيث أن قيادة الحزب تحتكر نشاطات الحياة العامة وتهيمن على الاختيارات الكبرى. وظلت الأزمة الاشكالية فى مسألة الديمقراطية من حيث أنها المساواة بين أفراد الشعب على مستوى العدالة الاجتماعية والحقوق السياسية.

الديمقراطية الشعبية والعالم التابع :

لبلدان العالم التى اتفق على أن يطلق عليها بلدان العالم الثالث - ظروف خاصة تستحق التوقف عندها قبل الدخول فى نماذج الممارسة الديمقراطية عند بعض من بلدانها:

أ- لقد فرضت على بلدان عالم التبعية أشكال ومؤسسات الدولة الغربية الحديثة من قبل الاحتلال الاستعماري ولم تأت تلك المؤسسات نتاج التطور التاريخي للنسق الاجتماعي عند الشعب نفسه، ولا عن تطور للتاريخ ولا عن خصائص المجتمع وتكوينه الحضاري.

ب- عدم البلورة الطبقيّة ولذلك فهناك اختلاط واسع المدى وتشابك شديد التعقيد بين الطبقات في بلدان العالم الثالث مما ينتج عنه تشابك واختلاط وتشوش في مفهوم الدفاع من المصلحة لكل طبقة ومما يخلق شوائب كثيرة في الأدوات والوسائل والأساليب الموصلة للهدف، ناهيك عن تشوش الهدف ذاته.

ج- التناقض الحاد الذي تشهده بلدان العالم الثالث بين ارادة التنمية وتحدي التطور والحق بالعصر - وبين الاختراق الاجنبي المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية والتدريبات العسكرية المشتركة والقواعد والآحلاف والشروط المنصوص عليها عند كل اتفاقية للتعاون بين دولة من دول العالم الغربي ودولة من بلدان العالم الثالث وهيمنة الامبريالية الغربية على بنوك التمويل الدولية، وأخيرا الغزو الثقافي والعمل الدؤوب على تخليق نموذج استهلاكي خاضع وتابع للسوق السلعي الغربي مما يؤثر أشد التأثير في محاولات رفع الإنتاجية وحد الاستهلاك.

د- أن دائرة الشك تحيط بشرعية الدولة في بلدان العالم الثالث حيث أنها فشلت في تحقيق الأهداف الرئيسية لوجودها، فلا هي أفلحت في مواجهة الغزو والتدخل الخارجي بكل أشكاله ولا هي أفلحت في سد احتياجات الجماهير الاقتصادية والسياسية ولا هي أفلحت في تطوير النسق الحضاري الخاص ببلدانها.

هـ- أن لبلدان العالم الثالث بدوله المختلفة تراثات عميقة ومتعددة وأنسقة حضارية متنوعة تجعل من الصعب بل من المستحيل أن يحدث التعايش بين أنسقة الديمقراطية الغربية-الليبرالي والاشرأكي- وبين الشعوب في بلدان العالم الثالث، ولعل تجاربنا على مدى النصف قرن الاخير، تصلح لأن تكون دليلا على تأكيد ذلك، فالأمة الصينية مثلا ذات الحضارة العريقة والموروثات

والقيم منذ قديم الزمان لاتستطيع أن تجد تطابقا حقيقيا بين ما هو مستقر فى ضمير انسانها ومجتمعها وبين الحل القادم من الغرب اذا جاء غريبا عن تلك الموروثات والقيم والتقاليد.

ل- ان كثير من بلدان العالم الثالث ما زال يناضل من أجل بلورة قوميته والتنام الصدع فيها وذلك يخلق تناقض بين خصوصية التمزق القومى ووجود كيانات اقليمية تمتلك بعض مقومات الدولة من ناحية والدعوة الى الوحدة والقومية وانتفاء الدولة الاقليمية من ناحية أخرى. تلك كانت ظرفية العالم الثالث التى تجسد اشكالية أعمق فى مسألة الديمقراطية، حيث أنها تتطلب حلا ذهبيا للمشكل يجب على تساؤلات من أهمها:

- كيفية وجود ديمقراطية فى اطار دولة تابعة اقتصاديا وسياسيا ؟
- كيفية التواصل الحضارى بين عالم الديمقراطية اليوم وبين تراث الأمم والشعوب ؟

- كيفية تداول السلطة فى بلدان تعمل من أجل توجيه وحشد وتعبئة كل الشعوب من أجل التنمية؟

- كيفية خلق نموذج مشاركة فى صناعة القرار يعتمد على التوظيف التكاملى لفعاليات المجتمع السياسية والاجتماعية؟

تلك المشكلة وذلك هو التحدى ولقد كانت اجتهادات من قلب الديمقراطية الشعبية وديمقراطية الحزب الواحد، تمثلت فى تجربة الصين الذى جسدها زعيمها العظيم ماو فيما اطلق عليه بالديمقراطية الجديدة أو دكتاتورية الشعب الديمقراطية (عمال وفلاحين وجنود ومتقنين ورأسماليات صغيرة) وهى دكتاتورية تعبر عن مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية. وتمثلت التجربة الثانية فى شهر يوليو ١٩٥٢ بقيادة قائدها العظيم "جمال عبد الناصر" فيما أبدعه من تحالف قوى الشعب العامل أى ديمقراطية الشعب العامل صاحب المصلحة فى الحرية والاشتراكية والوحدة والنموذج الأخير هو نموذج ثورة ليبيا نموذج اللجان الثورية واللجان الشعبية. تلك كانت اجتهادات على ضفاف الديمقراطية ولعل من المفيد أن نتذكر النتائج الأخيرة

لذلك الاجتهادات. فتجربة ماو جاءت بالخليفة الانفتاحى دينج هسياوينج وذلك بعد أن نجح ماو فى بناء حزب ثورى حقيقى من خلال محكات فرز حاده ومختلفه فى مراحل نضال طويلة بداية بحرب الأفيون حتى الثورة الثقافية التى اجتهدت فى تعميق مبادئ الثورة ومفاهيمها داخل جماهير الشعب ضد كل المفاهيم البرجوازية المعادية ومن ذلك المنطلق لا يستطيع أحد أن يدعى أن الصين لم تكن ممتلكة لحزب ثورى يستطيع أن يفرز الأصدقاء من الأعداء ولذا فمن المستغرب أن لا تحدث المقاومة محدودة للخط المختلف مع ماو ومن قبل حزب الثلاثين مليون كادر فى المعركة المشهورة "بعصابة الأربعة" أما تجربة الحكم الناصرى ذلك الحكم الذى خاض كثير من المعارك تحت رايات الثورة والتقدم مدعوما بتأييد جماهيرى حاشد ودون أن ينجح فى بناء حزب طليعى مقاتل قد كانت نتيجته أيضا مجيء السادات ذلك الرجل الذى سار على درب عبد الناصر "بأسطيكه" كما قالت الجماهير فى نكاتها المتداولة ولم تقاوم الجماهير أيضا ذلك النهج بل قد خرجت فى بعض المسيرات مؤيدة له فيما اصطلح على تسميته من قبل الثورة المضادة بثورة ١٥ مايو (الانقلاب الذى تخلص فيه السادات من بعض رجال دولة عبد الناصر) وأيضا المسيرات التى خرجت تأييدا لزيارة الخيانة والعار إلى القدس.

أما النموذج الأخير نموذج ليبيا الثورة فندعو الله أن يطيل عمرها ولا تنتهى بمجرد نهاية رمزها الأول، تلك هى النتائج وذلك هو السؤال ذات الشقين لماذا تاهت الجماهير بين الثورة والثورة المضادة وبالتالي لم تعلن المقاومة ؟ والشق الثانى لماذا لم تقاوم الطليعة الواعية الثورة المضادة ؟ وأجابه الشق الأول تتطلب الأمانة والدقة، فنحن لانستطيع أن نتحدث عن بعض صور النضال السلبي أو الايجابى خلال بعض الفترات داخل مصر والصين على سبيل المثال هذا هو غاية المنى حيث أننا سوف نجد فى المقابل جريان سرطان الرده وسوف نجد أيضا بعض المواقف المؤيدة لذلك السرطان من قبل الجماهير ونحن نعلم أن الظاهرة الاجتماعية لايفسرها سبب

واحد وانما عدة أسباب متداخلة يأتى فى مقدمتها الظرف الدولى والاقليمى وسيناريو واخراج الانقلاب من قلب المؤسسات الحاكمة وطبيعة وسمات شخصية القيادة وأخيرا مسألة الديمقراطية تلك المسألة التى تعنى بوضوح هل من المفيد أن يكون التفاعل مع الجماهير بالحشد والتعبئة أم المشاركة والحوار، فى ظل ظرفية التحدى الخارجى ومشروع التنمية المستقل. الخ، بلا شك هناك مكاسب عديدة قد تحققت للجماهير من أول فرصة العمل حتى السيطرة على وسائل الانتاج ولكن كل ذلك - عرض للضياح - نتيجة لاختلاط الاوراق فى ذهن الجماهير فلقد استطاع نظام الردة أن يستخدم نفس اسلوب الحشد والتعبئة من خلال السلطة ومن خلال سيناريوهات انقلابية من أجل تأييد خطواته فى ضرب طريق الثورة والتقدم وهذا هو نتاج درس الحشد والتعبئة والاجابة عن الشق الثانى تجعلنا أمام نفس المأزق ولكن بعمق أكثر فطليعة الجماهير هى التى ذهبت ضحيه الدرس الأول وذلك بعد أن انسحبت الجماهير من دائرة الصراع حيث أنها لم تكن مهياه لمعرفة ابعاد الصراع الذى جاء من داخل مؤسسات الحشد والتعبئة وب نفس الأسلوب تقريبا صارت الطليعة بلا جماهير وبل وصل الأمر إلى حالة ضباب قد تكثفت على عقول البعض منهم فوق فى نفس مصيده الحشد والتعبئة فكان مع نظام الرده أما الذى بقى بعيدا عن ذلك فكان بلا أذرع وفقد الحركة والتوازن. تلك هى التجارب التى يجب أن نضعها تحت المجهر من أجل أن ننجح فى استخلاص الدروس والعبر، حيث أنها هى المعبر الذى عن طريقه نستطيع أن نبلور وندعم الايديولوجية الفكرية للتيار الناصرى بدلا من أن تصبح الايديولوجية ستارا حديديا لا يستطيع الصمود أمام تحديات الواقع فيغرق فى وحله. او امام المتغيرات الدولية والحضارية فيغرق فى النسيان.

الديمقراطية فى النسق الناصرى:

كما قلنا سابقا فلقد اختار عبد الناصر مدرسة الديمقراطية الشعبية التى تعطى الأولوية للجانب الاجتماعى والاقتصادى فلا يمكن لمواطن لا يجد قوت يومه أن يكون حرا فى اعطاء صوته الانتخابى ولذلك فكثيرا ما كان

عبد الناصر يتحدث عن رغبة الخبز وارتباطه بذكره الانتخابات ومن تلك القاعدة انطلق ليحدد من هو الشعب وبالتابع لصالح من تكون الدولة فكان تحالف قوى الشعب العامل ذلك التكتل التاريخي صاحب المصلحة في التغيير الثورى والمستقبل - الذى طبقه ماو وعبد الناصر وساهم فى التطوير له جرامشى - وكان لابد من سيطرة الشعب العامل على أدوات الانتاج وأن يراقب أجهزة الدولة عبر المجلس الشعبى والمحلية وهو أيضا صاحب الحق فى التشريع عبر المجلسى التشريعى المنبثق من التنظيم الواحد ديمقراطية البلدان الاشتراكية تعاني من سيطرة نخبة وصفوة الحزب على كل الشعب العامل، وها هي بلدان العالم الثالث لايرحل زعيم من زعمائها إلا بالقتل أو بالموت أو بالانقلاب، انها اشكالية تستحق التشكيك فى كل المسلمات المبدئية عند أصحاب العقائد والايديولوجيه وذلك فيما يخص مسألة الديمقراطية. أننا فى احتياج ابداعي جديد لمسألة الديمقراطية يستوعب أهمية الربط بين رغبة الخبز وتذكره الانتخابات فى اطار الاختيار النابع من التعدد السياسى المستمد وجوده عبر أصول تراثية مستتيره وتقدمية معالجا لجدلية الجغرافيا والتاريخ بالنسبة للأمة والقطر، معالجا لمشكلة التنمية والتواصل الحضارى مع العصر المعاش، عاملا من أجل توفير ثقة جماهير الشعب فى القيادة، وذلك عن طريق ضمان دور الشعب فى تغيير القيادة، وكل ذلك على أرضيه الحرية والاشتركية والوحدة فذلك الاجتهاد المطلوب فى مسألة الديمقراطية لن يتأتى الا بعد أن نكون وبالذات القوى المرشحة لذلك "القوى والتيارات القومية" قد وجهنا أسئلة مواجهة مع النفس من الطراز:-

- هل تجربة الحزب الواحد أو التنظيم الواحد أصبحت صالحة لبلدان العالم الثالث وذلك بعد أن تعرفنا عن قرب على النتائج السالبة لها ؟

- أم أن هناك احتياج لدى الجماهير فى أن تمارس حقها فى المشاركة فى اتخاذ القرار وأن تمارس مجمل حقوقها فى النشر والتظاهر والعقيدة وتداول السلطة..الخ

- هل يصلح نموذج التربية السياسية للجماهير عن طريق التلقين عبر تكريس نموذج واحد ؟ أم أنه من الأفضل أن تتدرب الجماهير عبر التعرف على أكثر من وجهة نظر فى المشكلة ولاداعي لحضانات الرأى الواحد والحزب الواحد لأنه ثبت أنه من الممكن تزييفه والغائه والانقلاب عليه.

كيف يتم التعدد السياسى فى داخل بلدان باحثه عن الاستقلال والتنمية والوحدة ؟ فهل يكون صالحا التعدد الليبرالى كما النموذج الهندى ؟ النموذج الذى فشل فى حل مشكلة العدالة الاجتماعية والطائفية.. داخل الهند، أم يكون التعدد السياسى فى اطار قوى الثورة العربية قوى الحرية والاشتراكية والوحدة أى القوى المتفقة على اطار سياسى يحدد أهمية رغيف الخبز وتذكره الانتخابات وأهمية المشروع التنموى المستقل للوطن وأهمية مواجهة الاستعمار والصهيونية وأهمية الوحدة العربية تلك محددات لابد من الانطلاق منها كنسق اتفاقى بين قوى الثورة التى عند ذلك يبقى من حقها أن تتداول السلطة أما السؤال الحائر الأخير هو عن دور النقابات فى المجتمع العربى فهل تظل النقابات تقوم بوظيفة المسئول عن الجانب الخدمى للشرائح والطبقات الاجتماعية المنتمية اليها ؟ أم يكون للنقابات دور جماعات الضغط فى المجتمع ذلك الدور الذى يتباين مع دور المؤسسات التنفيذية الحاكمة. انها أسئلة حائرة تستحق عناء البحث والإجابة ولعلى أنال شرف المحاولة وانطلاقا من الإيمان لتحالف قوى الشعب العامل أى صاحب المصلحة فى الثورة والتغيير من أجل وطن الحرية والاشتراكية والوحدة علينا أن نجتهد فى تقديم اجابات لتلك الأسئلة فمن العبث التعامل مع تحالف قوى الشعب العامل بتخيل مثالى لا أحد يضمن تحقيقه وهو أن الديمقراطية لكل الشعب العامل فى اطار تنظيمى واحد تحكمه المركزية وعندها سوف يكون الحوار حول القرار السياسى خلافا وفى الحقيقة علينا أن نعترف بأنه لديمقراطية الا اذا كان الاختيار بين البدائل متاحا فطرق حل أى مشكل قابلة للتباين والخلاف وهنا ليست المسألة فى معرفة المشكل بينما المسألة فى معرفة طرق الحل ونوعيتها ومشاركة الجماهير فى الاتفاق بشأنها ومن هنا يمكن أن يكون هناك رأى معارض داخل التنظيم ولايجد مساحة يتعامل فيها مع الجماهير من أجل اقناعها بأنه الأصوب طالما كان خلافا على أرضيه الحرية والاشتراكية والوحدة ذلك بالإضافة أنه من الخيال أن يتصور البعض أن التنظيم بكل أعضائه يشارك فى صناعة القرار ولكن الأصوب أن يقال أن قيادة التنظيم تستشعر آمال ومواقف الجماهير تجاه المسألة التى سوف يصدر بشأنها القرار ومن هنا فالقرار قرار نخبه ولو كانت تلك النخبه منتخبه من قبل أعضاء التنظيم حيث تظل المسألة فى نخبه القرار والعمل على حشد

وتعبئة الجماهير لمساندة القرار سوف تكون بالتأكيد مع ذلك القرار حيث أنه لا بديل أمامها غيره. فليس هناك حل واحدا لمشاكل الجماهير فالمسألة ليست إضافة حامض إلى قلوى يساوى الطرف الآخر من المعادلة ولكن المسألة أعقد كثيرا فيما يخص البشر ومشاكلهم وبالتالي فليس من المقنع أن يتصور البعض أن مشاكل الجماهير محددة وبالتالي طرق حلها ومن هنا لاداعي لتعدد وجهات النظر حيث لا توجد اجتهادات أخرى. وذلك خطيئة ما بعدها خطيئة نعم هناك اتفاق على المحددات الكبرى، الحرية والاشتراكية والوحدة لكن كيف يتم الوصول إليها ؟ تلك هي المشكلة التي تتراوح فيها الاجتهادات طالما هناك اجتهادات في داخل تلك الأرضية فمن الواجب أن تعطى حق مخاطبة الجماهير وتكثيلها وتمثيلها عبر انتخابات ديمقراطية وعندها فقط تشعر الجماهير أن في يدها اتخاذ القرار وذلك بتتحيه حزب وانجاح حزب آخر على نفس الأرضية ولكنه يطرح برنامجا للتطوير وحل مختلف المشاكل بعد أن يكون قد تم اختباره بالفعل في خلال مدة دستورية وعندها أيضا سوف تكون الجماهير مؤمنة بالإقناع وليس بالتسلط وعندها سوف تدافع عن اختياراتها ولا تشعر بالعزلة عن مشاكلها .

الحركة الناصرية وأهمية الممارسة الديمقراطية :

تأتى أهمية الديمقراطية بالنسبة للحركة الناصرية كأهمية السدواء بالنسبة للمريض ذلك لأن ظروف نشأة الحركة الناصرية قد جعلتها فى أشد الحاجة الى تفاعل ديمقراطى واسع داخل صفوفها بعد أن عانت كثيرا من :
أ- انقطاع التواصل الجيلى لأسباب قهرية:

فى ١٥ مايو ١٩٧١ حدث انقلاب مايو الذى كان سببا مباشرا فى اعتقال بعض رجال دولة عبد الناصر المعتقدين فى خطه ومشروعه واستتبع ذلك بالضرورة أن ينشأ الجيل الناصرى الشاب فى وسط أهوال وتحديات

* فى عام ١٩٨٠ وقبلها بسنوات قليلة كانت تلك رؤيتى فى مقابل رؤية التنظيم الواحد المعبر عن تحالف قوى الشعب العامل : أما الآن فانا من المقتنعين بأهمية الحوار وتعدد الرؤى وتداول السلطة حتى ولو عبر ذلك عن قوى معادية لمشروع الحرية والاشتراكية والوحدة.

السبعينات عبر سياسات اعلامية وسياسية واقتصادية مضادة للثورة، بلا أى قدر من التواصل بينه وبين الجيل الفائق تنتقل عبره الخبرات والمحددات النظرية والسياسية، ولذلك كان من الطبيعى أن يقع الجيل الناصرى الشاب فى فخ التجربة والخطأ فى الممارسة الحركية من أجل أن تتم البلورة النظرية للناصرية وإبداع أساليب وأدوات ورؤى حركية جديدة دون معين من كتاب ناصرى أو قيادة ناصرية الا الاستثناءات القليلة (المناضل كمال رفعت، وعبد الكريم أحمد) فهذا هو الجيل الذى كان عليه أن يواجه الدعاية المضادة بقاء ناصر الفكرى السنوى بعين شمس وكان عليه أن يواجه عدم تبلور الفكر الناصرى بإنشاء أندية الفكر الناصرى بالجامعات المصرية وكان عليه أن يحافظ على دلالة قومية الحركة الناصرية فى اشتراك اخوة غير مصريين فى اللجنة العربية لتخليد القائد الخالد جمال عبد الناصر وكان عليه أن يحدد موقفا من نظام الرده والخيانة نظام ١٥ مايو فكانت وثيقة يوليو بالزقازيق تلك الوثيقة التى أعلنت لأول مرة خيانة النظام المصرى وكان عليه أن يبلور ويقوى ويهيكل الحركة الناصرية فى مصر العربية فأنشأ لجان العمل الناصرى مجسدا فيها كل محافظات مصر تقريبا. انها معركة على كل الجبهات من جيل بلا أساتذة ولاتواصل خلاق مع الماضى الا تجربة عبد الناصر وبعض أفراد من مؤسساته مثل منظمة الشباب وبعضا من أفراد التنظيم الطليعى (جامعة عين شمس).

فكانت معركة هذا الجيل دائرة فى حقبة السبعينات ورغم ما شابها من أخطاء وخطايا الممارسات البرجمانية لكنها أخطاء العمل فهكذا علمنا عبد الناصر - من يعمل خطأ-

ب- اعتماد الحركة على المبادرات الفردية المركزية:

كان من الطبيعى فى ظل غياب استراتيجية واضحة ومحددة للحركة الناصرية فى السبعينات وفى ظل سيادة منهج التجربة والخطأ والممارسات البرجمانية وفى ظل غياب قيادة جماعية للحركة أن تزدهر المبادرات الفردية فى داخل التيار الناصرى وكان من أهم سمات تلك المبادرات انها منطلقة من

مساحة وعى زائدة عن الجيل نفسه من قبل فرد أو مجموعة أفراد إلا أنها تفتقد الرؤية الجماعية المبادرة، ويندرج تحت هذا الفهم، كل المبادرات السياسية والنظرية والحركية فى داخل السبعينات وكان ذلك سببا كافيا لعدم قدرة التيار على المبادرة ككل وفى ازدهار الفردية والذاتية ومركزية المبادرة (القاهرة - اسكندرية).

ج- الافتقار لقيادة جماعية للحركة:

جيل واحد - مساحات واعية متقاربة، ومخزن خبراته واحد تقريبا وموروثاته محمله بالموجب والسلب، يفتقد لإستراتيجية واضحة المعالم، كان من الصعب عليه أن يبلور قيادة جماعية للحركة نظرا لتقارب الوعي والخبرة وكان ذلك ظرف صعود جيل بأكمله على خشبة المسرح بلا ترتيب سابق لذا كان لابد أن تحدث تعارضات وتقاطعات وكانت تلك محصلة التجربة والخطأ دائما.

د- غلبة التفكير الطلابى على الحركة الناصرية:

سيطرت الحركة الطلابية الناصرية على حركة وعقل التيار الناصرى عبر لقاء ناصر وأندية الفكر الناصرى، مما غلب الاتجاه الطلابى فى الحركة وغلب أيضا الفكر الطلابى الذى لم يستوعب أن هناك فرق كبير بين أنماط الشعب العامل، وأن هناك فرق بين لغة التخاطب مع الطلاب كشريحة اجتماعية لها بعض الصفات التى تجعلها أكثر قدرة على ممارسة النشاط وذلك بحكم توفر قدر من الوعي والثقافة وبحكم عدم المسئولية الاجتماعية أى عدم الارتباط بمسئولية عن أسرة أو عمل ما فى المجتمع، كل تلك الصفات تجعل لغة التخاطب المباشر معها تحقق عائدا أكبر وأفضل من الشرائح والطبقات الاجتماعية الأخرى وبالتالي فإن سيطرة الحركة الطلابية على الحركة الناصرية خلق صعوبات فى التواصل بين الطلاب وبين قوى الشعب العامل تلك القوى صاحبة المصلحة فى الثورة والتى من المفروض أن تكون هى المدافع عنها ضد أعدائها، لكن الطرف الموضوعى المعاش فى المجتمع الانفتاحى فى السبعينات جعل تلك القوى تهاجر الى بلاد النفط من

أجل القدرة على الحياة وفي نفس الوقت كان الظرف الذاتى للحركة الناصرية هو غلبة الطلاب وطرق تفكيرهم على الحركة الناصرية، ساعد كل ذلك على عدم التفاعل الواسع بين طليعة الوعي وطلبة المصلحة فى الدفاع عن الثورة. وبعد استعراض كل الأخطاء فى تاريخ السبعينات من الحركة الناصرية يستوجب أن نتحدث عن ضمانات أفضل للحركة ويأتى على رأسها:

١ - النقد الذاتى داخل الحركة الناصرية:

أن ممارسة النقد والنقد الذاتى فى داخل الحركة الناصرية هو المعبر لطريق الحركة عبر سلسلة التجارب التى تمر بها، وكل تجربة لها الجانب الايجابى والجانب السلبى، وكما قلنا سابقا العمل وحده هو الذى يجلب الأخطاء، وتلك الأخطاء لابد من معالجتها بالنقد والنقد الذاتى، وللقدر فى الحركة الناصرية أهمية خاصة تأتى من وجود الناصرية فى أجهزة الدولة من بداية ثورة يوليو ٢٣ عام ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٠ ومما استتبع ذلك من تجاوزات من فى تطبيق بعض الشعارات الثورية أى التناقض الحادث دائما بين الشرعية الثورية وشرعية الدولة. ومن ذلك المفهوم على الحركة الناصرية أن تقدم نقدا ذاتيا لجماهيرها العربية يخلصها من تبعات تلك الأخطاء مما يسهل عليها التواصل مع الشعب، وفى تصورى أن هذا النقد سوف ينحصر فى:

أ- العجز عن تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة:

فلقد عجزت الثورة عن القيام بمهمة من أهم مهامها على الإطلاق وهى مهمة تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة فى الثورة والتغيرات التى حدثت أى العمال، الفلاحون المثقفون الثوريون وذلك تحت مبرر أنها لم تستطع أن تقوم بالفرز وهى فى مؤسسات الدولة وفى اعتقادى أنه مبرر غير كافى ومبرر غير موضوعى حيث أنه كان فى تاريخ الثورة بتحدياتها

الخارجية والداخلية ما يكفي لأن يعتبر ذلك مناخا لصالح الكادر وتفاعله مع الجماهير ومع التحديات بكل أنواعها. ولقد جاءت كثير من الفرص لثورة يوليو تجعلها تبدأ أولى الخطوات فى بناء تنظيم حقيقى يعبر عن الثورة وجماهيرها ويكفى أن نذكر محك حرب الشعب فى ١٩٥٦ وانفصال وحدة مصر وسوريا ونكسة ١٩٦٧ وإنفاضة الشعب فى ١٠،٩ يونيه ١٩٦٧ وهذا غير كثير من الأدوات التى ضربتها الدولة لإنهاء فعاليتها مثل لجان المواطنين من أجل المعركة ومنظمة الشباب الذى صدر قرار بتعيين المشير عامر مشرفا عليها. وفى الحقيقة لا يمكن أن يصدق المرء أن دولة عبد الناصر التى استطاعت أن تتجزأ الكثير من المهام تفشل فى اختيار عناصر نضالية لصالح التنظيم الناصرى، ولقد حان الوقت لكى نعترف بأن النظام الناصرى لم يعط الأهمية الكافية لمسألة التنظيم الثورى للجماهير وأكتفى بأن يتم التعامل مع الجماهير بواسطة أجهزة الدولة التى كانت توفر له الجهد والوقت فى ظل تغيرات كثيرة ومتعددة ولكن الأداء الغير صالحه جعلت الجماهير غير مهينة للدفاع عن المكاسب التى حققتها الثورة لها بعد ذلك فى زمن الردء، وعندما بدأ النشاط فى التنظيم الطليعى حدث الاندماج بين أجهزة الدولة وبين التنظيم. فدخل الوزير والمحافظ وسكرتير المحافظ وكل رجال الدولة فى المستويات تقريبا وبدلا من تثوير جهاز الدولة عن طريق التنظيم، تم تضخيم جهاز الدولة بمزيد من مسئوليات التنظيم وبقرطه التنظيم فمن الأهمية أن توجه مهام النقد الناصرى لتلك المسألة حتى تتضح وتتعى لأنها سبب رئيسى فى كل المسالب الأخرى التى جاءت بعد ذلك علينا أن نراعى كل المسببات والمبررات الموضوعية التى كانت وراء ذلك وعلى سبيل المثال التحديات الاستعمارية الصهيونية الاجتماعية وتوقيئاتها وحرب الرجعية الشرس ضد دولة عبد الناصر وأخيرا علينا أن نغير الإطار الجامع لفكرتنا عن الديمقراطية والتنظيم الواحد، فلابدل سوى التعدد الحزبى ولابدل عن تداول السلطة ولابدل من تعليم الجماهير الاختيار بين خيارات مختلفة.

ب- أما المسألة الثانية :

تجاوزات دولة الحكم الناصري في بعض من حقوق الانسان، فليس من الصواب أن ندافع عن تجاوزات بمنطق أنها حدثت في كل الثورات تقريبا، بل أن تجاوزات ثورة يوليو ضئيلة بالنسبة لتجاوزات الثورات الأخرى، فالتجاوز بين وعلى الحركة الناصرية أن تشير اليه وتتخلص منه وذلك بربط التجاوز بإطار الظرف الموضوعي الذي حدث فيه حتى لا يكون النقد ليبراليا يفصل الظواهر عن بعضها وتلك شأنه لايجب أن تقع فيها الحركة الناصرية، وهذا يعنى أن نقر ونعترف بالتجاوز ونقدم كل البراهين من خلال خطنا السياسى لتجاوز تلك الأخطاء التى وقعنا فيها آخذين فى الحسبان الفرق بين الحملات الموجهة من قبل الاستعمار الأمريكى وأعدائه فى شأن حقوق الانسان وبين النقد الذاتى الناتج عن بعض تجاوزات فى التعامل مع بعض أفراد قوى سياسية على رأسها الاخوان والماركسيين فى ظل ظرفية ثورة تريد تغيير ثورى على كل المستويات.

ج- أما المسألة الثالثة:

وهى مسألة هامة جدا حيث أن أثارها ما زالت قائمة وهى ليست بين أجهزة الحكم وزر أخطاء وقعت من جهاز دولة مملوء بالسلبيات، ومن هنا تأتى أهمية نقد ذاتى واضح للجماهير عن تقصير الحكم الناصري فى أداء مهمته فى حماية الوطن وكان الزعيم الخالد (جمال عبد الناصر) قد أعلن عن مسئوليته الكاملة فى ذلك، ولذلك فعلى الحركة الناصرية اليوم أن تعى الدرس وتتخلص من تلك الشائنه بإرجاعها الى الظرف الموضوعي الذى كان سببا رئيسيا فى تلك الهزيمة حيث أراد الاستعمار الأمريكى الصهيونى أن يوقف مد ثورة يوليو العربية فى الداخل عن طريق وقف التنمية وفى الخارج عن طريق وند مشروع الوحدة قطع مساندة حركات التحرير... الخ كل ذلك لايعنى أنه ليس هناك تقصير على المستوى الذاتى فى داخل دولة عبد الناصر فها هى القوات المسلحة تصبح دولة داخل الدولة دون رادع

ولارقيب وها هي أخطاء المشير عامر تتكرر أكثر من مرة منذ الانفصال ولا رادع ولا رقيب حتى جاءت النكسة الخطيئة الكبرى.

ذ- المسألة الرابعة:

وهي مسألة تخص الجماهير والحركة الناصرية نفسها، تلك هي مسألة فقدان الدولة الناصرية من أيدي رجال دولة عبد الناصر في ١٥ مايو ١٩٧١، كيف حدث ذلك؟ ولماذا لم تقاوم ضد قوى الثورة المضادة؟ كيف تسرق الدولة في وضع النهار؟

فلا يمكن أن تقبل الجماهير الأعذار عن موقف نتج عنه تبعية دولة مصر العربية لأعدائها التي ظلت تعلنه الحرب عليهم ثمانية عشر عاما، سيطر فيها الحكم الناصري على مقاليد الحكم وأدوات القوى وفي لمح البصر تسرق الدولة من بين أيدي رجال عبد الناصر دون أدنى مقاومة الايستحق ذلك نقدا ذاتيا، اذا كان هناك رغبة في ذلك من قبل الذين كانت كل المقاليد في أيديهم من أول القوات المسلحة حتى لجنة الحى فى اصغر شارع فى مصر. مرورا بالأمن الداخلى والإعلام وكافة أجهزة الدولة، وحتى يكون النقد موضوعيا.

لابد من الحرص على:

- ١- أن يكون النقد ايجابيا بناءا وليس تحريضا وسلبيا.
- ٢- أن يكون أسلوب النقد رصينا وغير انفعالى ولا مرتجل.
- ٣- أن يكون النقد مرتبط بالغاية من أجله وينتهى بانتهاء الغاية.
- ٤- أن يكون النقد خاضع لمصلحة الحركة العليا وليس لمصلحه فصيل أو رافد بعينه* .

* تلك الرؤية النقدية تعبيراً عن عام ١٩٨٠، لكن الآن أصبحت ممتلكا لرؤية نقدية أشمل وأعمق وذات تناول منهجى.

٢- قيادة جماعية للحركة الناصرية:

تأتى أهمية القيادة الجماعية للحركة الناصرية لتجاوز متناقضات المنشأ والتربية المتباينة لروافد التيار الناصرى وتأتى أهمية جماعية القيادة لرسم استراتيجية كاملة لمستقبل التيار والحركة الناصرية وذلك بالإضافة الى :

- أن جماعية القيادة تكرر المسئولية الجماعية عن الحركة بكل السلبيات والايجابيات.
- أن جماعية القيادة تفرض تعدد الرؤى مما يثرى خط الحركة السياسى والفكرى وهذا يجعلها تمتلك تحليل للواقع وتحليل للمراحل التاريخية المختلفة للوصول الى نسق استراتيجى متكامل لتحقيق غايات الحركة الناصرية.
- القيادة الجماعية تمتلك بشكل أفضل تحديد الأساليب والطرق الكفيلة بتحقيق المهمات مع ما يتعلق بذلك من تحديد لأشكال التنظيم والعمل.
- القيادة الجماعية هى التى تمتلك التعبير عن رؤية جماهير الحركة طالما جاءت معبرة عن اختيار تلك الجماهير لها وبالتالي فإن مصداقيتها فى الواقع يتطلب التعبير بأمانة وثورية عن تلك الجماهير

مواصفات القيادة الجماعية:

- ١- قيادة تكون نابعة من الجماهير ومستمدة ثقتها وتواصلها عبر المسيرة من تأييد الجماهير لها.
- ٢- أن تتميز بأخلاق رفيعة أبعد ما تكون عن الشبهات والسلوك المجافى لإرادة المجتمع وراثته.
- ٣- تمتلك القدرة على استشفاف تبنى الجماهير والتواصل معها.
- ٤- أن تكون القيادة بعيدة كل البعد عن الأداء البيروقراطى فى التعامل مع الحركة وجماهيرها حيث أن القيادات البيروقراطية تحاصر الابداع وتقتل الخبرات الحركية والنضالية.

- ٥- القيادي هو الذي يأتي بالانتخاب الحر المباشر من أسفل الى أعلى، أى من الوحدات الرئيسية الحركة حتى المستوى القيادي للحركة، ذلك حتى تشعر الجماهير فى الحركة بأهمية الدفاع عنه كقيادة وبأهمية وجودها ذاته حيث أن القيادة تتطابق فى تلك الحالة مع جماهير الحركة
- ٦- يجب أن تكون متميزة بالاطلاع الواسع لأحوال الجماهير والوطن، حتى تكون قراراتها على دراية واسعة كاملة بالظرف الموضوعى المعاش ومن هنا تأتى أهمية تنوع الآراء فى داخل القيادة الجماعية حيث يتم تشكيل رؤية ثرية تساهم فى صناعة القرار.
- ٧- يجب أن تمتلك القيادة الجرأة فى اتخاذ قرارات والاجراءات فى الوقت المناسب لصالح تطوير الحركة وتخليصها من أزماتها ولصالح جماهير الحركة والدفاع عن مصالحها فهي قادرة على كشف الغث من السمين فى العناصر وهي القادرة على توجيه دفعة الأحداث كلما كان ذلك مطلوباً.
- ٨- يجب ان تمتلك القيادة حساً تاريخياً ثاقباً من اجل ادراك التغييرات والتحويلات الطارئة ويجب أن تكون القيادات واسعة الاطلاع والثقافة ومحبة للجماهير ومتهمة بفهم قوانين التاريخ الموضوعية وكيفية تحركها فى مراحل التاريخ المختلفه للوطن. أنها البصيرة التاريخية القاندة للمراحل المختلفة للتطور.

٣- الانتخاب من القاعدة للقمة :

تأتى أهمية الانتخاب من القاعدة للقمة كأسلوب ونهج تكريس للديمقراطية داخل الحركة الناصرية مما يخلق فرز جماعى وجماهيرى، وانتماء أكثر، وتضحية أكبر، وذلك نتيجة احساس الجماهير بمصداقية التمثيل عنها فى كل المستويات المختلفة لهيكل الحركة وتأتى أهمية الانتخاب الحر المباشر باحساس الجماهير بأهمية صوتها الانتخابى فعن طريقه سوف يتم انتخاب قيادة الحزب وعن طريقه سوف يتم رسم الخط السياسى للحزب وتعديله اذا روى ذلك، ومن خلال حيوية الصوت الانتخابى يتم ممارسة مبدأ

الرقابة القاعدية على القيادة والتي عن طريقها يتم محاسبة المقصرين وكشف عورات الهيكل وانحرافاته. وهكذا نجد أن مبدأ الانتخابات من القاعدة للقمة هو المبدأ الذى يغذى الجسد ويطهر الجروح فى نفس الوقت.

وأخيرا:

دور هاتم يبحث عن بطل:

وأخيرا فهناك دور هاتم يبحث عن بطل داخل الحركة الناصرية، وبلا شك البطل فى هذه المرحلة لن يكون بابا للحركة الناصرية ولا قائد ملهم ولا جماعة مخلص تأخذ على عاتقها أحداث ليلة الانقلاب إنما البطل فى تلك المرحلة لابد ان يتجسد فى تيار ثورى ناصرى ذو بصيرة تاريخية نافذة ممثلا نسقا فكريا يرشده فى العمل ويبعده عن التجربة والخطأ، وهو الذى يكون قد نجح فى كشف وتعريه أخطاء تجربة عبد الناصر واستوعب دروسها واجتهد فى تقديم ابداعات جديدة تتسق مع المهمة وهى مهمة اشراك الجماهير فى التغيير القادم ولهذا يأتى له النجاح فى التواصل مع الجماهير بإشراكها فى المهام المختلفة لعملية التغيير أى ان تكون فى قلب المسألة الكبرى. أى الدفاع عن مصالحها فى التغيير والتطور. فذلك التيار الثورى هو المنوط به أعمال استراتيجية تستهدف تحقيق الغايات المرحلية من التغيير وكيفيته والتي تحتاج الى حوار ديمقراطى بين صفوفه حتى يضمن الموضوعية والقتال من اجلها عند الاتفاق عليها وأعمالها، وهى استراتيجية لابد ان تنطلق من تباينات الحركة وتناقضات الواقع حتى تستطيع أن تغرس أقدامها فى واقع صلب لايلين ولاينهزم انها امكانيات الواقع التى يتحتم تطويرها بالنضال اليومى من قبل ذلك التيار الثورى والذى عليه أن يفرق بين مرحلة الاصلاح وأدواتها ومرحلة التغيير وأدواتها، وعند ذلك سوف يتحقق للتيار الذى وعى التاريخ النصر بإذن الله.

الأحزاب المصرية بين التهميش والانفجار*

المتابع للحياة الحزبية المصرية، سوف يتيقن من الأخطار المحدقة بالديمقراطية، فهناك تهميش لدور المعارضة، كشفت عنه الانتخابات التشريعية الأخيرة، وهناك تقلصات وتوترات تصل إلى حد الانفجار في حياة الأحزاب الداخلية. وفي الأونة الأخيرة جاء حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجالس الحكم المحلي، كاشفا الطريقة الفاسدة لصناعة قوانين تحوز على شبهة مصلحة للحزب الحاكم، مما يساهم في إفساد المناخ الصحى الديمقراطى ونهميش أحزاب المعارضة، ذلك بالإضافة الى اصابة مصداقية الحياة الحزبية المصرية لدى الشعب.

وتكشف ايضا الصراعات والتوترات فى داخل الناصرى فى أزمة لجنته المركزية الأخيرة، والوفد فى مواجهة احرار الوفد والمنشورات الصادرة بأسمهم فى مواجهة قيادة الوفد وأستثارها بالسلطة ذلك بالإضافة الى استقالة د. أحمد ابو اسماعيل عضو اللجنة العليا للوفد وحزب التجمع واتهام جناح داخله لقيادة الحزب بالتهاون مع السلطة، وحزب العمل والصراع المكتوم بين جناح ابراهيم شكرى وجناح عادل حسين ذلك بالإضافة الى فصل أمين اللجنة التنفيذية لحزب العمل تكشف كل تلك التوترات عن أزمة داخلية شديدة فى ديمقراطية الأحزاب الداخلية، ومن المؤكد إن هناك علاقة بين القيود التى تكبل مسيرة الأحزاب المصرية وبين الأزمة الداخلية الناشئة داخل أطر الأحزاب نفسها، مما شكل ما يطلق عليه أزمة الحياة الحزبية المصرية وقبل أن نفصل وندرس تلك الأزمة، ملامحها، ومظاهرها، والمعوقات التى تسببت فيها، لابد من التعرض اولا لبعض العوائق المتأصلة فى الواقع المصرى ومتسببة فى عرقلة

مسيرة التطوير الديمقراطى بشكل عام :

* هذه الدراسة انتهيت من اعدادها ١٨ / ٦ / ١٩٩٦ - اثناء أزمة الحزب العربى

الديمقراطى الناصرى ونشرت فى جريدة السفير البيروتية

طبيعة جهاز الدولة المصرية :

من المتعارف عليه، إن جهاز الدولة المصرى من أقدم أجهزة الدولة فى العالم، مما شكل له مصالح معقدة ونفسيات مركبة وهيكليه تراثية تنتظر التعليمات الصادرة من اعلى دائما، ويتصف هذا الجهاز بالتعقيد الروتينى، والهروب من المسئولية وتبعاتها، خشية من الوقوع فى التجربة والخطأ، وخشية من الثواب والعقاب ويسود هذا الجهاز مناخ الفساد والنفاق.

ولعل ذلك سببا قويا فى تعويق مسيرة التطور الديمقراطى فى مصر، حيث يمارس الحزب الحاكم دوما - التطابق مع جهاز الدولة، مما يعطيه السرعة فى التواصل مع الجماهير الشعبية، ويعطيه ايضا الحق فى استغلال إمكانيات الدولة لصالح وجوده فى الحكم، ويكشف ذلك استمرار رئيس الدولة المصرية فى موقع رئيسى الحزب الحاكم، ولقد كشف السادات ذلك بوضوح، عندما قرر الغاء حزب مصر - وكان رئيسه - وتشكيله للحزب الوطنى الديمقراطى، عندها تمت هرولة كل الأعضاء المنتسبين لحزب مصر الى الحزب الوطنى وتم نقل المقرات الحزبية والأموال والصحف إلى الحزب الجديد.

وتأتى خطوة تطابق الحزب الحاكم مع جهاز الدولة، من عدم وجود مكانية لأن يصبح هذا الحزب فى يوم من الأيام حزبا خارج أجهزة الدولة بطريقه ديمقراطية، ذلك بالإضافة الى وقوع ظلم فادح على احزاب المعارضة، حيث لاتمتلك مقرات، كما يمتلكها الحزب الحاكم، ولا تمتلك من ادوات القوة - اموال. صحافة. السلطة بكل مشتملاتها - حيث يسيطر عليها الحزب الحاكم، ذلك بالإضافة الى اليقين الموجود داخل الجماهير بأنه لامصادقية للحزبية فى مصر، حيث لا أمل من تغيير فى أصول وشروط المباراة الحزبية.

الأزمة الاقتصادية وضرب الطبقة الوسطى :

لقد كشفت دراسة للعالم المصرى رشدى سعيد فى مجلة الهلال المصرية تحت عنوان الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر، بتاريخ

(يناير ١٩٩٥) : أن ٨ ٪ من مجمل سكان مصر، نحصل على أكثر من ثلثي الدخل القومي، ٨٦ ٪ من جملة السكان تحصل على ربع مجمل الدخل القومي، وبتفصيل أكثر يتناول ما يطلق عليه "كتلة البشر الغاطسة" حيث تبلغ الخمسين مليوناً من البشر تنظم في حوالي ٨,٥ ٪ مليون أسرة يتراوح دخلها الشهري بين ١٠٠ و ٥٠٠ جنيه مما يجعلها تحصل على حوالي ٢٦ ٪ من جملة الدخل القومي على الرغم من أنها تمثل ٨٦ ٪ من جملة سكان مصر، ويسكن ٥٦ ٪ من أسر هذه الشريحة الريف ويسكن الباقي في المدن سواء في أحيائها الشعبية أو على أطرافها في مناطق عشوائية.

أما كتلة البشر الطافية ١٤ ٪ من باقى السكان، تحصل على ٧٤ ٪ من مجمل الدخل القومي، وتستخدم كل عدد الحضارة، وتتفاوت دخول هذه الكتلة الطافية، فعلى قمتها تقع شريحة بالغة الثراء، تقدر بحوالى المليون فرد ينتظمون في مائتى ألف عائلة ممثلون أقل من ٢ ٪ من جملة سكان مصر ويحصلون على أكثر من ٤٠ ٪ من مجمل الدخل القومي. وفى أدناها تقع شريحة أخرى تقدر بحوالى ٣,٥ مليون فرد ينتظمون فى حوالى ٧٠٠ ألف عائلة يعيشون على دخل بين ٢٠٠ و ٧٠٠ جنيه شهرياً بمتوسط ٤٠٠ جنيه ويحصلون على ٢٥ ٪ من مجمل الدخل القومي على الرغم من أنهم يمثلون ٦ ٪ من إجمالى سكان مصر.

ويتبين من ذلك ان حجم الطبقة المتوسطة (عماد المجتمع) قد تقلصت بشكل كبير، وتضررت من الازمة الاقتصادية، فمن غير المعقول والمنطقى أن يمارس العمل الحزبى ذات الدخول المتدنية (٨٦ ٪ من جملة السكان . دخلها يتراوح من ١٠٠ و ٥٠٠ جنيه للأسرة)، وذلك لبحثها الدائم عن أعمال أخرى من أجل توفير قوت يومها، ولعدم قدرتها على شراء الجريدة اليومية على الأقل، ناهيك عن نسبة الأمية والجهل المتفشى فى تلك الشريحة. لذا يعتبر ممارسة العمل الحزبى نوع من الرفاهية لا تقدر عليه تلك الكتلة. وهى المنوط بها التغيير لإنها صاحبة المصلحة فيها.

ومن هنا كان دوماً فى تاريخ مصر عبء التعبير وحرّاك الافكار والتغيير تتحمله الطبقة الوسطى الباحثه عن تحسين وضعها الاجتماعى

والسياسى، وهى الآن فى حالة معاناه شديدة تجذبها الى اسفل السلم الاجتماعى والطبقى وتقلص بشدة من نفوذها وآمالها. ولقد ساهم ذلك فى اضعاف الحياة الحزبية المصرية.

سلفية الصفوة السياسية :

يحكم الصفوة السياسية فى مصر، مجموعة من الأفكار والمشروعات السلفية بعضها يستمد من النموذج الاسلامى للخلفاء الراشدين وبعضها يستمد من الثورة البلشفية، والبعض الآخر واقع تحت سلفية مراحل تاريخيه وظرف تاريخى معين، وهنا لابد من التفرقة بين ثوابت المشروع السياسى المميز عن اى مشروع سياسى آخر وبين جمود التفصيلات وعدم مواكبتها للمتغيرات وللحظة الحضارية المعاشة، وجمود الأدوات والأساليب وعدم تمشيها مع العصر. فمن غير المنطقى ان نجد صفوة العمل السياسى فى مصر مازالت واقعة تحت أسر ادوات العمل التقليدية (الصحيفة.المؤتمر)، وما زالوا متوجهين بكل نشاطهم صوب السلطة وليس الجماهير اصحاب المصلحة اوانهم ما زالوا يطرحون افكار من قبيل مناشدة الحكام العرب بالوحدة. هكذا يصبحون أسرى الشعارات دون البرامج التفصيلية ومن هنا يقعون فى الجمود والسلفية فى ظل عالم يعيش المتغيرات الكبرى.

تلك بعض من عوائق فى مسيرة التطور الديمقراطى فى مصر، الا انه يظل الإطار الحاكم للأحزاب فى مصر من دستور وقوانين هى المحددة لفعالية تلك الأحزاب، وتظل ايضا القوانين الداخلية للأحزاب والأفكار والرؤى الحاكمة لتلك الأحزاب، هى بمثابة الأزرمة الحقيقية فى مسيرة الأحزاب المصرية، وسوف يتبين لنا ذلك من استعراض:

١- الإطار القانونى المنظم للحياة الحزبية المصرية :

يرسم الدستور وقانون الأحزاب والانتخابات والصحافة وقانون الطوارئ وقوانين اخرى مقيدة للحريات، ملامح الإطار المحدد لكيفية تأسيس الأحزاب وكيفية حركتها وحدود تلك الحركة وهنا ينص

أ - الدستور :

فى الحادى عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٧١، أعلن عن قيام دستور دائم لجمهورية مصر العربية، وفى جلسة لمجلس الشعب المصرى فى ٣٠ أبريل عام ١٩٨٠، أدخلت عليه

بعض التعديلات، ورغم تلك التعديلات، ظل الدستور الصادر فى ١٩٧١ فى جوهره هو السائد، ويهنا هنا أن نذكر نصوص المواد التى تحدد ملامح نظامنا الحزبى حيث جاء فى الباب الأول : الدولة :

مادة ١ - للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون.

مادة ٢ - يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم.

مادة ٣ - تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور.

وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على جميع المواطنين وتمثيلهم سياسياً.

مادة ٤ - يشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى ما يلى :
اولاً : عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع :

١- مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع.

٢- مبادئ ثورنى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ١٥ مايو ١٩٧١.

٣- الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى
الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية.

مادة ٥ - يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على
أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع
المصرى المنصوص عليها فى الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية،
فهناك القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ -

ثانيا : تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا
ظاهرا عن الأحزاب الأخرى.

ثالثا : عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجيه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار
قيادته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة
١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، أو على أساس طبقى
أو وطنى، أو فئوى أو جغرافى، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو
الأصل أو الدين أو العقيدة.

رابعا : عدم إنطواء وسائل الحزب على إقامة أى تشكيلات عسكرية أو شبه
عسكرية.

خامسا : عدم قيام الحزب كفرع الحزب أو تنظيم سياسى فى الخارج وعدم
ارتباط الحزب أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى
سياسية تقوم على معاداة أو مناهضة المبادئ أو الأحكام المنصوص عليها
فى البند التالى.

سادسا : عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه
مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص
عليها فى البند اولا من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أو للمبادئ
التي وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة
بتاريخ ٢ أبريل لسنة ١٩٧٩

مادة ٨ - تشكل لجنة لشئون الأحزاب السياسية على النحو التالى :

١- أمين اللجنة المركزية رئيسا

٢- وزير العدل

٣- وزير الداخلية

٤- وزير الدولة لشئون مجلس الشعب

٥- ثلاثة من غير المنتمين الى حزب سياسى من بين روساء الهيئات القضائية السابقين أنوابهم أو وكلائهم يصدر بإختيارهم قراق من رئيس الجمهورية.

ومن المعروف إنه قد تم ادخال بعض التعديلات على مادة ٨ والخاصه بتشكيل لجنة شئون الاحزاب وبالذات فى رئيسها حيث صار فى التعديل الجديد رئيس مجلس الشورى.

ذلك بالإضافة الى التعديل الذى شمل قانون الأحزاب رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ بالقانون رقم ٣٦ لعام ١٩٧٩ بحيث تضمنت المادة ٤ منه قيودا وشروطا صارمة على تأسيس الأحزاب، وقد استهدفت تلك المادة التأكيد على أن السلطة التنفيذية لها سلطة الحجر على حق المواطن فى المشاركة السياسية، والشروط والقيود تلك كانت تستهدف الناصريون والايوان والشيوعون. وقد أدت تلك القوانين الى تهميش الرأى الآخر، وتضييق الخناق عليه وبدأت الصورة قريبة من الحزب الواحد.

وإذا كان الرئيس مبارك جاء بما يؤكد مسار التعددية الحزبية الا ان الاستمرار فى ممارسة تلك القوانين والمشتملة أيضا على قانون الطوارئ والذى يحدد العمل به كلما انتهت مدته التى وافق عليها مجلس الشعب، مما يفرض قيودا شديدة على حركة الأحزاب خارج مقارها. ويحظر عليها عقد المؤتمرات الجماهيرية وسط الشارع.

وحتى تكتمل صورة الاطار القانونى. الدستورى المنظم للحياة الحزبية فى مصر، فلا بد من التعرف على صلاحيات رئيس الجمهورية فى الدستور التى تكشف عن عدم وجود مساحة تشارك فى الرأى والمسئولية ولا وجود توازن بين مؤسسات الدولة وسلطاتها (السلطة التنفيذية - السلطة التشريعية - السلطة القضائية).

يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ايضا، وله حق دعوة مجلس الوزراء للإنعقاد وحضور جلساته، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء.

ويعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم، كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين. ويصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو أعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها، ويصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط والقرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة، وله الحق في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير في غيبة مجلس الشعب ويكون لها قوة القانون، يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون، ولرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة وتخفيفها، ولرئيس الجمهورية حق اعلان الحرب بعد موافقة مجلس الشعب وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله حق إبرام المعاهدات وبلغه لمجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها. ولرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا، ولرئيس الجمهورية ولمجلس الشعب حق إحالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها. ومن حق رئيس الجمهورية تشكيل مجالس متخصصة على المستوى القومي تكون مهمتها معاونته في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي وتكون هذه المجالس تابعة له، ويرأس رئيس الجمهورية مجلس أعلى لشنون الهيئات القضائية، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة مجلس الدفاع الوطني ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومن سلطاته ايضا تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى والذي يصل عدده الى (١٣٢) عضوا، ومن حقه ايضا حل مجلس الشورى عند الضرورة، ويرشح رئيس الجمهورية المدعى العام الاشتراكي للتصديق عليه من مجلس الشعب، ذلك بالإضافة الى سلطته في تعيين ١. من أعضاء مجلس الشعب.

وتكتمل القيود على النشاط السياسى والحياة الحزبية بقانون سلطة الصحافة.
لا تصدر الصحف فى جمهورية مصر العربية إلا عبر ثلاث طرق :
الاولى منها تصدر من حزب شرعى، والثانية صحيفة تصدر عن جمعية
مرخص لها من وزارة الشؤون الاجتماعية، والثالثة صحيفة تصدر عبر
تشكيل شركة مساهمة بشرط ينظمها قانون مصلحة الشركات.

ويكشف ذلك عن أنه لاصحافة بدون أحزاب، ولأحزاب دون موافقة
السلطات، أما صحافة الجمعيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية
ولأغراض خاصة من حق الوزارة أن تلغى الترخيص لو خرجت الجريدة
عن المعالجة التى قامت من أجلها، كما حدث لجريدة صوت العرب.

أما الصحف الصادرة عن الشركات المساهمة - ذات الشروط
التأسيسية الخاصة - فلا وجود لها، حيث لا تعطى مصلحة الشركات
التصديق على أى شركة لغرض الجريدة، كما حدث مع (جريدة يوليو) والتى
تقدم بتأسيسها جماعة من الناصريين، وقامو بوضع الأموال من ما يقرب
أكثر من عشر سنوات فى البنك - حسب الشروط - لكن مصلحة الشركات
لم تعط الأذن بها حتى الآن، وما زالت الأموال فى البنك ولا يمتلك
المؤسسون حق التصرف فيها دون الغاء الشركة.

ولم تكتمل السلطات المصرية (الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم)
بذلك، ولكنها أصدرت القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ فى شئون الصحافة، وما
زال هناك محاولة لتخفيف بعض القيود على الصحافة.

ولم تكن تلك هى مجموعة الروادع الحاكمة للفعل السياسى على أرض
مصر، وإنما كان وما زال هناك قانون المدعى العام الاشتراكى، وقانون
العيب، وقانون الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وقانون الطوارئ... الخ.
أذن هناك ترسانة من القوانين المقيدة للحريات، مما يضيق الفعل
السياسى ويضعف من تواجد فى الشارع المصرى. وإذا أضفنا الى تلك
الترسانة من القوانين، ملكية الدولة لكل وسائل الاعلام تقريباً (صحافة.
اذاعة. تلفزيون). فسوف نجد إن كل ذلك يؤثر لدرجة تهميش الحياة الحزبية
المصرية، ونتبين من ذلك، أن السلطة التنفيذية هى المهيمنة على الوضع

السياسى، وان الضعف يلحق بالسلطتين التشريعية والقضائية من جزاء تلك الهيمنة التنفيذية.

وبالطبع ليس هذا هو العامل الوحيد فى تلك الأزمة الخائقة للحياة الحزبية المصرية، انما كان ذلك هو الإطار المحدد للمباراة السياسية الحزبية داخل مصر، والفائز فيها دائما هو الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم - وهناك عوال اخرى تفسر لنا الأزمة البنيوية فى الأحزاب المصرية :

٢- اشكالية التنظيم : والغرض من تلك الاشكالية، هو غياب الابداع التنظيمى المواكب للخريطة الاجتماعية الطبقيّة فى الواقع، ومواكبة الابداع لقيم وسلوك المواطنين المعبرة عن شخصياتهم الايجابية.

والمتابع للحياة الحزبية المصرية، سوف يكتشف الوقوع فى أسر النظريات التنظيمية الجاهزة والمعبرة عن بيئة حضارية مختلفة، وعقلية مختلفة، وظروف تاريخية صاحبت نشأة تلك التنظيمات والأحزاب المختلفة. مما يتسبب فى وجود حالة اغترابه بين الكادر والعلاقات التنظيمية داخل حزبه، وبين الحزب ككل وجمهوره المستهدف.

ويتبين لنا من خلال متابعة الحياه الداخليه للأحزاب فى مصر، ولهاكلها التنظيمية ومستويات القيادة اليومية وصناعة القرار - إنها مصابة بعطب وعوار متعدد الجوانب، يجعلها بعيدة عن التواصل اليومي مع الواقع المعاش ومع الجماهير - صاحبة المصلحة - ومن خلال أطرها التنظيمية المعبرة عنها، وغير قادرة على المبادأة والتكتيك، والحشد والتعبئة.

النظر لإشكالية التنظيم على إنها مجرد تقنيات لا أكثر ولا أقل، يجعل من قضية التنظيم مجرد أداء تنفيذية منفصلة عن الهدف والغاية الذى قام وتأسس من أجلها التنظيم - الحزب، ويفصل نفسه عن مجموعة القيم السائدة داخل المجتمع الذى يتحرك فيه وينشط الحزب بغرض التعبير عنهم وتأطيرهم للدفاع عن مصالحهم.

ومن هنا جاءت الأحزاب فى مصر معبرة عن تصورات تنظيمية وهيكلية مليئة بالأمراض، فهناك احزاب ايدلوجيه (قومية - ماركسية)

اعتمدت المركزية الديمقراطية وهرمية التنظيم مما أفرز بيروقراطية وندت مبادرة الأفراد الأعضاء، وأفرزت ديكتاتورية فى اتخاذ القرار، ذلك بالإضافة إلى تعالى نخبوى فصلها عن جماهير الأنصار وجماهير المصالح.

وهناك أحزاب تاريخية (الوفد)، اعتمدت على سلطة ونفوذ القيادة التاريخية التى التقت حولها دوائر من المخلصين لها، مما نتج عنه الممارسة الديكتاتورية فى اتخاذ القرار، ووندت مبادرات الأعضاء.

وهناك أحزاب أقرب الى مفهوم العائلة منها الى الحزب، وبالطبع من الظلم أن تحملها مفاهيم الديمقراطية والتسلسل الهيكلى.. الخ.

ويتبين من خلال متابعة الفعل الجماهيرى ونشاط الأحزاب الداخلية، والحراك داخل الأحزاب، انها جميعا تعاني من سوء فى تقسيم العمل، وانعدام المبادرة، وضآلة حجم الحراك الداخلى فى الأحزاب، وعدم وجود وضوح فى دور الاعضاء القاعديين ومهامهم وهم المفترض أن يكونوا حلقات الوصل والارتباط والتماس المباشر مع الجماهير - صاحبة المصلحة - مباشرة.

ومن أجل أن نتناول ذلك بالتفصيل الكافى لابد من التعرض للآتى.

أ - عدم وضوح فكرة الحزب :

من خلال الممارسة الواقعية للأحزاب المصرية يتكشف، أنه ليس

هناك وضوح كاف وتحديد دقيق لفكرة الحزب ووظيفته.

فهل الحزب هو مجموعة الأفراد المتفقين على رؤية لمشاكل المجتمع وطرق حلها، ومن أجل تحقيق ذلك يتم تقديم مرشحين فى الانتخابات ؟ ام أن الحزب تعبير عن مجموعة من الأفراد ذوى الانتماء والوعى الطبقي الواحد، ويمتلكون رؤية تغييرية ويناضلون من أجل تحقيقها عبر ترشيح مجموعة من أعضائهم فى الانتخابات، تكون مجرد نموذج لشعارات وملامح التغيير القادم، وعاملين من أجل كشف النظام الحاكم فى وسط الجماهير.

أما أن الحزب هو تعبير عن مصالح شرائح اجتماعية متعددة، وتعبيراً تنظيمياً عنهم، ومدافعاً عن مصالحهم، ومناضلاً من أجل الوصول الى السلطة عبر صناديق الاقتراع.

أو أن الحزب مجرد تعبير عن مرحلة وسطى مابين هدف التغيير والواقع المعاش، ولذلك يختار طريق التعبئة والحشد والتعبير عن المصالح حتى يقوم بدور المهيأ للتغيير الشامل والجذرى.

أم أن الحزب هو عبارة عن جماعة ضغط تريد أن تؤثر على صانع القرار السياسى من أجل تحقيق مصالحها.

وبالطبع كل تلك التعريفات واشتقاقاتها تعبر عن مرحلة تاريخية معينة وبيئة معينة وبالذات عندما نتحدث عن وظائف الأحزاب فى مجتمعات متخلفة من حيث البنى الاجتماعية، وبلورة الطبقات ووعيها، ومن حيث اختلاط درجات متعددة للانتماء (القبيلة - العشيرة - الطائفة - الاقليم - الامة)، ومن حيث اختلاط انساب متعددة للقيم المعبرة عن درجات متعددة من مراحل التطور الاجتماعى.

وقد أكد على تعدد تعريف الحزب ووظيفته، د. أسامة الغزالى حرب، فى كتابه "الأحزاب السياسية فى العالم الثالث" والصادر فى سبتمبر ١٩٨٧ م عن سلسلة عالم المعرفة.

وفى مقدمة تلك التعريفات، تعريف "لاسويل وكابلان" والذى ينص على أن الحزب السياسى هو مجموعة من الأفراد، تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين فى الانتخابات"، وهناك تعريف "سيجموند نيومان" الذى يرى أن الحزب هو "تنظيم للعناصر السياسيه النشيطة فى المجتمع يتنافس سعياً إلى الحصول على التأييد الشعبى - مع جماعة أو جماعات أخرى تعتقد وجهات نظر مختلفة. ويلقى "كاى لاوسون" الضوء على جانب آخر فىرى "أن كل حزب يسعى الى الدعم الانتخابى"، اما "جاندا" فيعرف الحزب بأنه تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية أما "جوزيف شليزنجر" فيرى أن الحزب هو "التنظيم السياسى الذى يشارك بنشاط وفاعلية فى التنافس من أجل المناصب الانتخابيه".

ويحدد "لابالومبارا" و "وينر" عناصر مفهوم الحزب فى أربعة :

١- استمرارية التنظيم - أى وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمرى المتوقع له على المدى العمرى للقادة المنشئين له.

٢- أمتداد التنظيم إلى المستوى المحلى مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

٣- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلى والقومى للقيام بعملية صنع القرار وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.

٤- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين فى الانتخابات أو السعى بشكل أو بآخر للحصول على التأييد الشعبى. تكشف تلك الاتجاهات المتعددة فى تعريف الحزب عن عدم اتفاق على وظيفة، وينتج عن ذلك تخطيط وعشوائية فى حركة الأحزاب، وإلى عدم وضوح استراتيجيات الحزب ونضالاته وسط الجماهير، وإلى غياب لفكرة التكتيك وعلاقتها بالاستراتيجية. وتكشف لنا متابعة الحياة السياسية الحزبية المصرية، عدة مشكلات متنوعة أخرى منها:

ب - عدم قدرة الأطر الحزبية على استيعاب الشرائح الاجتماعيه المعبرة عنها :

حيث تعاني كافة الأطر التنظيمية الموجودة من تصلب وعدم مرونة ناجمة من النقل الحرفى للتسلسل الهرمى والهيكلية المعقدة التراتبية، مما يخلق فجوات واسعة بين الكادر والجمهور الطبقي المعبر عن الحزب، وهناك ايضا عدم قدرة على الابداع التنظيمى المرتبط بتأطير الجمهور العادى من الأنصار الحزبيين والرموز الاجتماعيين والطبقيين للشرائح الاجتماعيه المعبر عنها الحزب فى رؤاه النظرية.

ورغم ان الواقع يكشف لنا عن غنى فى المنتديات والجمعيات والروابط الأهلية، الصادرة عن جماعات من الفعل الجماهير المباشر، بغرض تنظيم الجهود، وتجميع الامكانيات الأهلية للقيام بأعمال خيريه اقتصادية واجتماعية ودينيه ذلك بالإضافة الى الخدمات الانسانية. ويتبين من العدد الضخم لتلك الجمعيات والروابط، القدرة الجماهيريه المباشرة على ابداع الشعبية، ومن جانب آخر يتبين لنا أن الأحزاب السياسية المصرية والقوى السياسية - غالبا ماتكون بعيدة عن منطق تفكير الجماهير من البسطاء، بالإضافة الى فشلها حتى الآن فى الارتباط بشبكة من الأدوات

بمؤسسات المجتمع الأهلى المنتشرة على ارض مصر. ولعل جماعة الاخوان المسلمين هى الجماعة السياسية الوحيدة التى مدت شبكة من الخيوط للارتباط بتلك المؤسسات الأهلية، بل وقامت بجهد كبير فى تأسيس عدد كبير من تلك المؤسسات.

ت - أزمة الديمقراطية فى حياة الأحزاب الداخلية :

تعيش الأحزاب المصرية أزمة شديدة فى ممارسة الديمقراطية الداخلية، والمقصود بذلك تفصيلا - المشاركة دون تفرقة - فى اتخاذ القرار، ويسمح بالرأى الآخر وحركته داخل الأطر الحزبية، واعطاء الحق للأقلية فى بث آرائها عبر قنوات الحزب التنظيمية والأعلامية من أجل أن تكون الأغلبية، وأخيرا تدوال السلطة الحزبية بطريق ديمقراطى.

فما زالت تلك الأحزاب أسيرة لمفاهيم المركزية الديمقراطية، وديمقراطية "رب العائلة" والقائد التاريخى والزعيم والمجاهد الأكبر، فهى احزاب الرجل الواحد او العائلة واتفاق المصالح بين من جاء بالترخيص الحزبى والممول اى السلطة والثروة - ولذلك ليس غريبا أن لا يتغير قادة تلك الاحزاب بعد مرور ما يقرب من عشرين سنة على تولى أغليبتهم لقيادة تلك الاحزاب، ورغم مطالبتهم لرئيس الدولة المصرية بتداول السلطة إلا ان احزابهم غير مسموح تداول السلطة فيها إلا فى حالة الموت.

وإذا سمحت بعض القيادات الحزبية بحرية الاختلاف عند مناقشة بعض القرارات فغير مسموح بالحركة داخل أطر الحزب من أجل تباين الرؤية المخالفة لقيادة الحزب، وغير مسموح بالاعلام فيها فى وسائل الحزب الاعلامية. وبالطبع غير مسموح بظهور منابر متحركة أو ثابتة أو تكتلات واضحة داخل الحزب، وكل تلك الممارسة الغير ديمقراطية تتم تحت شعار وحدة الإرادة الحزبية وهى أحد أحجار الزاوية فى مفهوم المركزية الديمقراطية، وفى الحقيقة يتم ذلك عن فهم دوجمانى لوحدة الارادة، حيث من الطبيعى أن تكون وحدة الإرادة نتاج فعاليات الاتفاق والخلاف على مستوى الرأى والحركة، ذلك بالإضافة الى أن وحدة الإرادة الحزبية هى بمثابة تكامل للدوار والفعاليات وهى محصلة طبيعية لجدل الرأى والرأى الآخر،

والتوظيف الأمثل للقدرات المعارضة قبل الموافقة إلا أن أصرار قادة تلك الأحزاب على سيادة المفاهيم الدوجمانية والممارسة الأحادية راجع إلى عدم القدرة على التجديد، أو عدم الرغبة فيه، حيث يكون من مصلحة بقائهم أن تستمر تلك المفاهيم والرؤى. ذلك بالإضافة إلى سيادة الروح التقليدية، وتدنى الوعي السائد داخل تلك الأحزاب نتيجة التربية الأيديولوجية المغلقة وليست التربوية الفكرية النقدية.

وكل ذلك يساهم في صناعة القرار بطريقة فردية - تقريبا - حيث صار من الطبيعي والأمر الواقع أن تأخذ كل القرارات الهامة والسيادية دون مشاور أو مشاركة مما يخلق حالة من الاغتراب والتباعد بين كواثر الحزب القاعدية والوسيطه.. وبين فعل الحزب اليومي، ويتولد عن تلك الحالة حالة من عدم وجود أعمال وتكليفات واضحة للعضو، وهذا ما يفسر دخول أعداد كبيرة من العضوية في بداية ظهور الحزب ثم يتم تهميش دورها وتقليص فعاليتها حتى تسلك طريق الخروج الفردي الصامت والمتوالى.

ومن هنا تصبح دائرة الحراك الداخلى في الأحزاب شبه متوقعة، وذلك بعدم تحديد مددا محددة للمستويات القيادية لاثيا، والعدد المحدد لدورات ترشيحهم، حيث يحق لهم الاستمرار في مواقعهم القيادية الى مدى العمر، طالما ليس هناك تحديد لعدد دورات الترشيح لا يحق لهم بعدها الاستمرار حسبما يكون من الطبيعي، إن القدرة على العطاء لن تكون في أفضل حالاتها أكثر من دورتين (من ٦ الى ٨ سنوات) بالذات إن مفهوم العطاء يشتمل ايضا على الابداع والمبادرة والقدرة على الهجوم، وهذا يتعارض مع الاستقرار الروتيني وثبات المستويات التنظيمية التى تهدد مسيرة الحزب بالإنهيار وعدم تجديد دمانه وتوسيع الهوة بينه وبين الجماهير والشرائح الاجتماعية المعبر عنها.

٣- نمطية وضيق الفعل الجماهيرى :

والفعل الجماهيرى هو الفعل المباشر والمخطط من الطليعة السياسية والحزبية فى بيئة الجماهير، وفى حالتها العينية، والمتابع لفعل الأحزاب الجماهيرية فى مصر، سوف يكتشف أولا : ضيق وانحسار ادوات العمل

الجماهيرى، حيث تركز الأحزاب على التواجد بواسطة اعلامها مما يجعل تأثير الحزب ونفوذه ينحصر فى دائرة محددة من المهتمين بالشأن السياسى والثقافى ويعزلها بالتالى عن القطاعات الاجتماعية الواسعة، ولما كان العمل الجماهيرى فى الأساس هو تعبير عن علاقة مخطط لها من قبل (القيادة أو الطليعة أو الحزب أو التنظيم) بإستهداف ضم الأفراد والجماعات فى مختلف الوحدات والأشكال والتنظيمات الانتاجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمهنية والفكرية، ويشمل العمل الجماهيرى طرفين المشكلين لفعل العمل الجماهيرى لابد من توفر شروط لصحة ذلك التفاعل، فالحزب من دون ارتباط حى بالجماهير هو مجرد زمرة من المنقذين وقلة من العمال منفصلة عن القاعدة الشعبية وبالتالي عاجزة عن تحويل المجتمع تجاه تحقيق أهدافه فى التقدم.

ومن هنا علينا أن نرصد بدقة وموضوعية طرفى المعادلة تلك حتى نتعرف على المعوقات الواقعة فى طريق ذلك التفاعل الخلف.

الجماهير :

تعانى الجماهير من المشكل الاقتصادى وازدياد العبء الحياتى على فقراء مصر، مما زاد تفرغ الناس لحل مشاكلهم الحياتية دون الأهتمام بأى مشاكل اخرى، فهناك ٨٦٪ من مجموع السكان تحصل على ربع الدخل القومى تقريبا (متوسط دخل الأسرة حوالى من ١٠٠ إلى ٢٠٠ جنية تقريبا) فى الشهر وهذا ما يجعل الراشدين منهم يعملون فى اكثر من وظيفة لمحاولة الحصول على دخل يوفر لهم قوت يومهم، بالإضافة إلى ذلك فهناك التضيق الديمقراطى وكثافة القوانين المقيدة للحريات مما يحد بشكل كبير فى نشاط الجماهير ويحرم الجماهير من حرية الحركة والانتماء، ويزيد من الفعل اليائس الانتحارى والارهابى وسطهم وسيادة التفكير الأسطورى الخرافى، أخذين فى الاعتبار زيادة الأمية فى ذلك القطاع الواسع من البشر، وعدم وجود أمل فى تغيير عن طريق الممارسة الديمقراطية، فيوما بعد يوم يتأكد للجميع عدم قدرة الأحزاب على فعل شىء ما لصالح هؤلاء الفقراء والمهمشين، لذلك فمن الطبيعى أن يكون خيارهم التفرغ لمشاكلهم الحياتية

لعل الحلول الفردية تأتي بنتيجة ما، وبالذات بعد ان تم تكريس ذلك المنهج في عصر السادات الانفتاحى وفى ظل سيادة قيم النفط.

الحزب : تعاني الأحزاب المصرية فى تفاعلها مع الجماهير من فقدان المصداقية والقدرة على المبادرة والتخطيط طويل الأمد ومركزية القرار مما يفقد القواعد المرتبطة والمتناسه مع دوائر الجماهير القدرة على المبادرة والألتحام، بالإضافة الى تصلب الأطر التنظيمية مما يعوق انضمام أعداد كبيرة من المواطنين للحزب.

ولكن يظل هناك عاملان أساسيان فى عدم قدرة الحزب لقيادة عمل جماهيرى مؤثر هما:

عدم قدرة الحزب على الربط بين العمل السياسى والإجتماعى، حيث لم يعد العمل السياسى مجرد انتخابات أو مؤتمرات أو بيانات وتظاهرات، وإنما اصبح العمل السياسى هو القدرة على ربط هموم المواطن الحياتيه بخطط نضالات الحزب، لذا بات من المحتم أن يتحول الحزب بأعضائه ومقراته فى عموم الوطن الى وحدات صحية بسيطة، وفصول تقوية، ومدارس مهنية، ومكاتب خدمة قانونية، ووحدات خدمة اجتماعية، وروابط لأسر منتجه، وروابط للمستهلكين، وجماعات لنظافة البيئة وتجميلها، وجمعيات ثقافية.

ورغم أن حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى تمنع الأحزاب من النشاط الأقتصادى والتجارى إلا أنه قد حان الوقت لكى تتبنى الأحزاب استراتيجية لتأسيس مؤسسات أقتصادية صغيرة تهدف الربط بين شبكة من المصالح الشعبيه الصغيرة بالحزب مثل (فصول تعليمية، وحدات علاجية، دور نشر، معارض، تعاونيات، صناعات بدوية، صناعات بيئية).

عدم أملاك الحزب الخريطة طبقية واجتماعية جديدة للواقع المصرى :
لقد تأثر الواقع الاجتماعى المصرى بعدة عوامل كان على رأسها ظهور الحقبة النفطية فى بعض الأقطار العربية حيث ذهب ملايين من فقراء

مصر (عمال - فلاحون - مهنيون - موظفون) للعمل فى تلك البلدان مما عاد عليهم بقدر من رأس المال وكثير من القيم والعادات، وقد أثر ذلك على النسق القيمى فى المجتمع ذلك بالإضافة الى الحراك الطبقي، حيث انتقل بعض العمالة من طبقتهم الى شريحة اجتماعية اخرى (أصحاب ملكيه ولو صغيرة) ومنهم من أمثلك كل ادوات الحضارة الاستهلاكية مثل (التلفزيون - الفيديو - السيارة - الثلاجه) ومنهم من اشترى بعض الأقدنه الزراعية، ومنهم من امثلك منزلا ومحل تجارة.

ومن المعروف إن مصر تعيش ايضا عصر التحول نحو النظام الرأسمالى بعدما كانت تعيش من ١٩٦٢ - ١٩٧٠ عصر التحول الاشتراكي، وقد تسبب ذلك فى سيادة أنماط الاستهلاك وتركز الرأسمالى وتوسع الملكية، ومعروف أن المجتمع الرأسمالى يزيد فيه عدد من يعملون فى الخدمات والسمسرة والعمولات على حساب من يعملون فى الانتاج..

مثال قطاع القطن حيث يزيد من يعملون فيه عملا ذهنيا وغير خديما عن ٨٠٪ من العاملين والذين يعملون بالانتاج ودخولهم محدودة عن ٢٠٪ من العاملين، وهكذا ظهرت أنماط جديدة وتداخلت مع أنماط قديمة، ولحقت بالطبقات الاجتماعية العريضة عند أسفل السلم الاجتماعى تطورات هامة عند (صغار المزارعين وأرباب الحرف والصنائع وأشباه البرولتارياء) لذا لم يكن عامل الستينات او فلاحها هو نفس عامل التسعينات وفلاحها.

نخلص مما سبق أن خريطة الواقع الطبقي والاجتماعى فى الخمسينات والستينات غير خريطة الواقع فى التسعينات وترتبطا على ذلك لابد أن تحدث مراجعة لقوى التغيير والطبقات الاجتماعية من حيث مكوناتها وحدود فاعليتها ومحددات تعريفها وقدرتها على العطاء ومدى التغيير الذى طرأ على قيمها نتيجة المتغيرات التى شملت حقبة النفط وتطور وسائل الاتصال وعولمة الاقتصاد...الخ.

ويتمد جدل السالب فى طرفى معادلة العمل الجماهيرى مما يؤدى الى عزل الحزب عن البيئة الحاضنة (الجماهير) ويحوّله إلى مجرد نخبة أو صفوة، وهكذا تختنق مجالات العمل الجماهير.

ونقودنا مظاهر السلب السابقة في طرفى المعادلة الى الحديث عن النفوذ السياسى وبناء القوة من اسفل لصالح الأحزاب فى مصر، والتى يجب أن يتوافر لها غاية قريبة وغاية بعيدة، على أن تكون الغاية الأولى وسيلة ومقدمة ضرورية فى تحقيق الغاية الرئيسة (الهدف) وتتجسد الغاية الأولى فى نجاح الحزب فى زرع أعضائه فى شبكة من الموقع التنظيمية والاقتصادية والنقابية والعمالية والخدمية على أن يكون هناك اهتمام بتقل تلك الوحدات ووزنها الاستراتيجية. والغاية الأولى تتحقق عبر تعدد فى ادوات العمل الجماهيرى والاجتماعى والثقافى والخدمى - أما المرحلة الثانية وهى الغاية والهدف النهائى - أى احداث التغير لصالح أصحاب المصلحة من أغلبية الشعب، وهو تغيير شامل يحتاج الى حزمة من البرامج والقوى والتحالفات والتكتيكات.

ويتشكل النفوذ السياسى لحزب ما عبر مجموعة من الأسس والعوامل يأتى على رأسها:-

١- خطاب سياسى مبسط لا يتصادم مع القيم السائدة ويعطى الحلم والأمل فى التغير ويركز على رفع المعاناة فى الموقع الميدانى، والمهم أن يتحول ذلك الخطاب إلى شعارات بسيطة تتناول الموقف من قضايا الجماهير، وتتنوع أدوات توصيل تلك الشعارات عبر الملصق والكاسيت والفيديو والشعارات...الخ

٢- الرمز والقوة : لابد من توفر جماعة ما من البشر لهم صفات قيادية يتميزون بالسلوك القدوة، غير مغتربين عن الواقع وغير متعالين عليه، وغير منبطحين له ايضا متواضعين فى خدمة الجماهير. رجال حق ونزاهه وشرف، تحترم كلمتهم وأحكامهم ومواقفهم.

٣- التركيز على القضايا الصغرى والجزئية، وهو ما يؤدى لتأكيد ارتباط النشطاء بالواقع، كما أن تكرار نجاحهم فى حل العديد من المشاكل والقضايا الصغرى يؤدى الى تزايد قدرتهم على التأثير فى الموقع ويصبحون قادة ميدانيين، ويكون ذلك بمثابة نموذج وقدوة تقدم لقطاع

عريض من الجمهور وتجعله يؤمن بإمكانية التغيير فى القضايا الكبرى؛
عبر تلك النوعية من الكوادر والنشطاء.

٤- التدرج فى مستويات الحركة والنشاط الذى يبدأ فى العاده من مستوى الخطاب المباشر والبسيط فى العدل والرخاء - وينهى بالمواجهه المباشر من أجل التغيير الشامل، ويستدعى ذلك التدرج الى تفهم نشطاء الحزب لأهدافه واستراتيجية حركته ودورهم فى التغيير، ويحدث ذلك دون القف على قدرات النشطاء من الحزب او الواقع المستهدف تغييره.

٥- خلق الدوافع الحماسية المحفزه والضامنة للإستمرار، حيث ينضم البعض الى حزب بواعز العدل الاجتماعى او الحفاظ على الهوية أو خدم الآخرين أو التخصص العلمى والمهنى، ويظل من أجل توفر الحماة الأستمرار فى حث النشطاء من الأعضاء على العمل وإعطائهم نموذ وقوة فى الفاعلية والنشاط.

٦- الأنصار فى أهمية اعضاء الحزب :
وحتى لايتحمل الحزب فوق طاقة إمكانياته فلابد من تسكين الأنصب والأعضاء فى الموقع على سلسلة من قنوات الحركة والنشاط ذو الصبغ الأهلية (مؤسسات المجتمع الأهلى)، وذلك من أجل توزيع القوة وسيا نفوذ الحزب فى داخل الموقع.

٧- التركيز على تجميع المدخرات البسيطة وتأسيس مؤسسات صغيرة على أسس ربحية صغيرة، وذلك من أجل الربط بين الأنصار والأعضاء اقتصاديا، وفى نفس الوقت توفير التمويل للحركة بجانب الدور الاجتماعى والدعائى، انطلاقا من قاعدة "القروش القليلة من القاعدة الواسعة تصنع الثروة والنفوذ"

هكذا يتم بناء القوة من أسفل والتغيير من أسفل بعدد قليل من الكوادر وبفهم واضح، وبممارسة مرحلية محددة، مما ينتج نمو واسع لعدد الكادر وزيادة فى النفوذ الحزبى ولخطابه السياسى ويأتى على رأس أسباب "أزم الحياة الحزبية المصرية" نوعية الخطاب السياسى المطروح من قبل الأحزاب، والذى أصبح سلفيا لايتواكب مع روح العصر.

٤ - جمود الخطاب السياسى :

ما كان صالحا لم يعد كذلك : أفكار سادت وعقائد سيطرت فى وطننا العربى، بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت إفرازا طبيعيا للبيئة الدولية والإقليمية، حيث تصارع نموذجان، نموذج لبيرالى رأسمالى ونموذج اشتراكى ماركسى، ومن الطبيعى أن تقع بلدان العالم الثالث بين رحى النموذجين من أجل تحقيق استقلالها ومنال تنميتها، وأجتهدت طلائعها فى تبنى تصورات لمشروع النهضة.

إلا أن عالم اليوم قد مر بتغيرات عظمى على محور البيئة الدولية حيث تفكك وأنهار الاتحاد السوفيتى القطب الثانى فى عالم ما بعد الحرب الثانية، وعلى محور النموذج فقد أنهار الحلم الشيوعى والاشتراكى المغلق، وعلى محور الحضارة، نعيش لحظة حضارية جديدة تميزت بثورة التكنولوجيا والهندسة الوراثية، والكيمياء الحيوية.

وحتى نتسق مع روح العصر وحضارته، التى أصبحت تعيش معنا، فى عملنا وفى منزلنا ونادينا. ومن أجل تحقيق دقيق لطبيعة مشاكلنا والبيئة التى نتحرك فيها، دون أن نتقافز فى فضاءات الأحلام، وأوهام المعارك الدون كيشوتيه والأساطير المخترقة لعقولنا، فلا بد من مراجعة لخطابنا السياسى المطروح من قبل الأحزاب والقوى السياسية، بما يحويه من عقائد وايدلوجيات وبرامج سياسية، وذلك من أجل أن يعيش فى بيئة جديدة، تعطى له مزيد من الفاعلية والنشاط والمصداقية، ولا يعنى تحديث الخطاب السياسى عدم التمسك بالثوابت الصحيحة منه، وإنما نعنى تجديد شامل فى الأساليب والادوات ورؤى البرامج السياسية، حيث لم يعد صالحا ما كان مطروحا من أفكار فى ما بعد الحرب العالمية الثانية (الحرب الباردة)، فى عصر الانفراد القطبى المؤقت.

واستناد الى ما سبق يمكن القول بأن هناك مظاهر لأزمة الخطاب السياسى الحزبى المصرى تتجسد فى :

١- الخلط بين الثوابت والمتغيرات والأساليب والأدوات، حيث بات من المؤكد أن فكرة الوحدة لا تقبل الجدل لا من حيث التعريف أو العوامل (اللغة - العادات - السوق - الأرض..)

ولا من حيث الأمن القومى وارتباط الاقليمى بالقومى ولا من حيث الجغرافيا والتاريخ ولا من حيث المصلحة المشتركة فى المستقبل.

وانما الذى يقبل الحوار والجدل، بل والمطلوب أن يكون هناك حوار حول كيفية تحقيق وحدة الأمة بأساليب وأدوات تتسق مع روح العصر ومعادلات القوة فية، وبعد أن ساد الخطاب العربى مناشدة ومخاطبة الرؤساء العرب بالوحدة وأهميتها، او بعد أن ساد ايضا الحديث عن أهمية البطل التاريخى والأقليم القاعدة، واعتقد البعض إنه من الممكن قيام الوحدة بالقوة، أما اليوم وفى تلك المرحلة نحن أشد الاحتياج الى تقويم لكل تلك الأفكار، والأهم من ذلك أن يقدم الخطاب الوجدوى افكار عملية حياتيه تضع المواطن البسيط الفرد فى بؤرة اهتمامها وأن يكون أيضا الفاعل صوب تحقيق تلك الغاية - المستقبل.

٢- تركيز الخطاب السياسى للأحزاب على الثوابت والأهداف الكبرى الاستراتيجية، دون الاهتمام الكافى بالأدوات والأساليب والمراحل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فعندما يتناول الخطاب السياسى فى الحركة الاسلامية شعار تطبيق الشريعة الاسلامية، لا يذكر فى اى مرحلة وما هو برنامجة فى ذلك وما هى تلك الأدوات والأساليب المتسقة مع روح العصر المعاش، وكيف سوف يعالج حقوق الآخر ؟

٣- الإدراك المشوه للإخر، مازال الخطاب السياسى لدى الأحزاب المصرية يعانى من الادراك المشوه للآخر، مما يعرقل طريق التطور الديمقراطى، ويتسبب فى خسائر متبادلة بين الأحزاب على مستوى وحدة الموقف تجاه قضايا الوطن، وتكشف تلك النقيسة أيضا عن نوع من تصلب فكرى وسياسى كان طبيعيا فى عصر الحتميات والصحة المطلقة، ولما كنا نعيش فى عصر نسبى، لا تتناسب معه تلك الافكار

وجب على القوى والأحزاب أن تنتظر للآخر بإمكانية الموجب في افكاره واختيار التعايش معه مما يعطى زادا قويا للطريق الديمقراطي.

٤- الأفتقاد الى نظام الأولويات - أى عدم وضوح المراحل فى الوصول الى الهدف والغاية، مما يرتب تداخل فى المعارك والصدمات بين خطاب وآخر، ويرجع ذلك الى غياب الاتفاق السياسى بين القوى والفاعليات السياسية والحركية على قواسم مشتركة فى مرحلة معينة، مما يخلق تصادم فى الحركة وهدر فى الأمكانيات، فعلى سبيل المثال ما زالت الحركة الاسلامية المتشددة توجه جل اسلحتها ضد السلطه فى مصر رغم اتفاقها مع كل القوى السياسية على خطورة العلاقة مع العدو الصهيونى والعلاقات التطبيعيه معه، وما زالت بعض القوى المثالية فى علمانياتها ترى ان خطر الأصولية الإسلامية بكل روافدها، حتى ولو قدم رافد منها على حزب شرعى وقبيل أن يدخل فى مساحة الفعل الدستورى والديمقراطى، ذلك بالإضافة الى انها تتغاضى عن الاسلام كمكون من مكونات الأمة.

تلك هى بعض مظاهر الخلل فى خطاب الأحزاب المصرية، وبعد أن تناولنا ما هو ثابت وما هو متغير حان وقت طرح بعض القضايا الكبرى التى حكمت الخطاب الساسى المصرى لفترة طويلة ويأتى على رأسها :

١- الاشتراكية :

مصطلح ساد وطننا فى الخمسينات والستينات وما زالت ترفعه بعض احزاب مصر (الحزب الناصرى - حزب التجمع التقدمى الوحدوى) وما زالت تجرى حوله معارك ما بين الماركسيين الذين يرون ربط الماديه بالاشتراكية، والقوميون الذين يربطون بين الاشتراكية والقومية وبعض الاسلاميين الذين يربطون الاسلام بالاشتراكية ولقد حان الوقت لكى نتعرف على الاشتراكية نفسها.

حيث قد عرفها البعض بإنها الغاء الملكية الخاصة، لأدوات الانتاج او إنها الغاء الاستغلال الناتج من الملكية.

وهنا لابد من شرطين ضروريين للموقف على وظيفة الاشتراكية بالنسبة لنا:
اولا :

إننا نعانى من التخلف (التواجد فى اللحظة الحضارية المعاشة على مستوى العالم المتقدم) من حيث مقاييس متعددة دخل الفرد، حجم الانتاج ونوعيته، استقلال القرار، ادوات الاستهلاك - انتشار الثقافة - تقريب الفوارق بين الدخول، توفر حد ادنى لحياة كريمة - الحفاظ على الهوية... الخ) وانطلاقا من ذلك لابد من الإجابة على سؤال ما هو الطريق الأمثل والأسرع فى تخطى حالة التخلف بكل معانيها ومقاييسها التى نعانى منها ؟ وهل الطريق الرأسمالى يحقق تلك القفزة، ونحن نعلم إننا لا نملك الثروات ولا الخيرات الموجودة فى الدول الرأسمالية ولا نملك قدرة استعمار آخرين كما حدث من تلك الدول الرأسمالية ولا نملك الهيمنة على أسواق العالم كما تهيمن تلك القوى ولا يوجد كشوف جغرافية جديدة تسمح لنا باكتشاف ثروات جديدة.

والأهم من ذلك لانملك رفاهية اعطاء كل الحقوق والثروات للأقلية على حساب الأغلبية المقهورة والكادحة والعاملة فى نفس الوقت.
ثانيا.

إننا فى عصر يتميز بكونه قرية صغيرة يتحكم فى اقتصادها شركات متعددة الجنسيات وتخطيط مركزى للسلعة وذوق عالمى كونى للإستهلاك واقتصاد أهم اركانه الآن المعرفة والمعلومات حيث لم يعد الاستغلال كما كان فى عصر الثورة الصناعية الاولى فى فائض القيمة ولم يعد العامل هو المرتدى للبدلة الزرقاء، بل أصبح هو صاحب المعرفة فى ادارة الروبوت والكمبيوتر والليزر، تفاصيل كثيرة تغيرت، تحتاج جدل مع واقعنا المتخلف حتى نستطيع أن نخرج من تلك البؤرة الركودية (التخلف)، فلقد كان من الطبيعى فى تجربة

التحول نحو الاشتراكية التى أدارها جمال عبد الناصر أن يتم الحديث والتطبيق ايضا حول بناء قاعدة التصنيع الثقيل كمنطلق للنهضة الصناعية وكانت الدول الكبرى الرأسمالية ترفض مساعدتنا فى ذلك، أما الآن فهى لا

تُمانع في ذلك لإنها تخطتها لمرحلة حضارية جديدة نتطلب منها التخلص من الصناعات الملوثة مثل صناعة الحديد والصلب، والأسمنت والسيارات، والألمونيوم.. الخ

ولن يكون التأميم طريق إحداث تراكم لرأس المال ومن جانب آخر تقرب الفوارق بين الطبقات. فهل التأميم صالحا الآن؟، وما الذي سوف يتم تأميمه في ظل ان ثروة اليوم التي أصبحت عبارة عن بنكنوت دائر في بنوك العالم، وفي ظل ان كبار الاستثمارين في البلد عليهم ديون ضخمة لدى البنوك.

وهكذا في ظل الشرطيين السابقين لابد من تناول تأثير تلك المتغيرات الكونية على الاشتراكية كطريق للتقدم، ذلك بالاضافة إلى معرفة الاشتراكية من جانب العدل الاجتماعى، حيث كان ذلك الجانب هو السبب الجوهرى والمستمّر في بروز فكرة الاشتراكية منذ ان كانت مثالية طوباوية منذ أكثر من قرن، وطبقت نظاما منذ أكثر من نصف قرن أى منذ أن اعلن سان سيمون في خطابات جنيف : أن لجميع الناس الحق في العمل، وأن حق الملكية باقى في صورة واحدة فقط هي الحق في التصرف في الممتلكات بقدر ما يستطيع المالك استخدامها في أغراض طيبة"، وبعده اقتراح أوين إنشاء مستعمرات صغيرة يملك أهلها فيما بينهم أدوات الانتاج ويتمتعون بثمار عملهم بصورة مشتركة، أم وليام تومسون، فقد قدم تصورة في عام ١٨٢٥ في كتابه "بحث في أصول توزيع الثروة التى تحقق أكبر قدر من السعادة" وفيه يشترط شرطان أساسيان للسعادة التى هي هدف الانسان والمقياس الذى يختبر على أساسه نجاح الانظمة من فشلها (الانتاج الوفير - التوزيع العادل).

وبعد ذلك جاء ماركس مفندا ومحللا للرأسمالية وتطورها ومثالبها، وأكد على ان الصراع الطبقي هو جوهر التاريخ البشرى، وأن الدولة نظام يعبر عن ادارة الطبقة المسيطرة إقتصاديا، وتعددت الاجتهادات في كثير من البلدان وبالذات الثالثة المتخلفة، وكان من بينها تجربة التحول الاشتراكي في مصر الناصرية.

وما يهمنا في تلك المسيرة الآتى :

ان الاشتراكية جاءت ردا على الاستغلال البشع للنظام الرأسمالى،
وانها جاءت كطريق للتنمية لاسبيل دونه لإحداث التقدم السريع (حرق
المراحل).

إن الاجتهادات المتعددة لنفى علاقات الاستغلال جاءت من بلدان
متعددة وبأساليب متعددة لتحقيق العدل الاجتماعى. لذلك حاول البعض من
المفكرين العرب أن يبتعد عن لفظة الاشتراكية بإستخدام تعبير آخر هو
التنمية المستقلة، لكن من الواضح أن استخدامهم لذلك المصطلح لم يعفهم من
نفس الاشكاليات : أى تنمية يقصدون فى عالم اليوم ؟ واى استقلال وما هى
حدوده فى عالم تشابكت فيه المصالح، وأصبحت المؤسسات الدولية للتمويل
هى القاعدة، وأصبحت الشركات المتعدية الجنسيات هى الأصل فى النظام
الأقتصادى العالمى، واصبح الاستقلال له معنى آخر غير الكائن منذ زمن
الاحتلال وبعد زمن التحرر، وما حجم المتغيرات التى لحقت به جراء هذه
المتغيرات.

اسئلة كثيرة كلها تؤكد أهمية أن يدور حوار جاد بين الأحزاب
والطلائع الفكرية لتقديم خطاب سياسى جديد يتسق مع الواقع ويعيش
متغيراته، دون أن يكون واقعا فى دائرة التبعية وقانون القوى المهيمنة على
العالم والتى تريد تحقيق مصلحتها دون مصالح الآخرين، فمع اعترافنا بأن
هناك تطورات عظمية لحقت بالنظام الرأسمالى على مستوى تطور أدوات
الانتاج فى العصر ما بعد الصناعى، ورغم ايضا التطورات العظمية فى
المكاسب الإجتماعية المحققة لصالح المجتمع ككل، إلا إن مظاهر الاستغلال
ما زالت واقعة وبالذات على بلدان العالم الثالث، بل أصبحت مركبة على
مستويين المستوى الداخلى بين الطبقات والشرائح الإجتماعية، حيث تستأثر
الأقلية بمعظم الثروة، وتقع الأغلبية فى وهدة الفقر والبؤس، أما المستوى
الثانى فبين النظام الرأسمالى العالمى المجسد فى الدول الكبرى ومؤسسات
التمويل الدولية من جانب والدول الثالثة من الجانب الآخر وتكفى المديونية
لكى تكون مؤشرا على تلك العلاقة الاستغلالية.

وليس الاشتراكية فقط هي التى تحتاج حوار فى خطابنا السياسى، وانما هناك ايضا قضية الديمقراطية التى صار من المؤكد لدى معظم القوى ان التعدد هو السبيل لإعمالها وتطبيقها إلا أننا حتى الان فى احتياج موضوعى لإدارة حوار جاد حول علاقة الديمقراطية بالتنمية والعدل الاجتماعى، فلم يعد صالحاً أن يعيش العالم ثالث "هايدبارك" بين النخبة والغالبية من شعوبة تعيش الفقر والجهل والمرض، كيف يتم الربط بين حرية الكلمة والتنظيم وريغيف الخبز دون أن يقع ضرر على احدهما فى سبيل تحقيق الأخرى، وكيف يتم تأسيس قنوات للعمل الديمقراطى تتماشى مع شخصية الشعب حتى لا يغترب عنها ؟ وهناك ايضا القضية القومية.

فبعد التقدم المذهل فى المواصلات والاتصالات والطباعة والتعلم، زادت مساحة التأثير على العلاقات والولاءات المحلية والعشائرية والقبلية والعائلي، وكان ذلك لمصلحة الشعور بالإنتماء الى مجتمع أكبر يتزايد فيه التفاعل والاعتماد المتبادل، ويبدو أن هذا التآكل والشروخات التى حدثت فى تلك الولاءات شملت بعض الأسس التى قامت عليها الدولة الحديثة ايضا، ويشير تقرير نادى روما إلى "أن الدولة بالمعنى النظرى الذى نشأ منذ ثلاثة قرون فى الفكر السياسى دخلت فى أطوار متتالية تنقص فيها سيادة الدولة وتنقل هذه السيادة جزئيا الى منظومة عالمية".

وهنا لابد من دراسة عميقة تكشف عن العوامل التى حددت شكل العلاقة بين الدولة الحديثة والمسألة القومية، وتكشف ايضا الموروث والتاريخى لهذه الدولة، وماهى أسس ومرتكزان المسألة القومية لحظة بزوغها، وما علاقة الاستعمار بتلك الدولة الحديثة ؟ وما علاقة البنى الاجتماعية - قبل الأمة - بالقومية ؟ وما هى مساحات الصدام بين الدولة الاقليمية والقومية ؟

ولعل ذلك يكشف لنا مساحات التوافق بين العالمى والقومى وبين الاقليمى والقومى.

وبعد أن تناولنا ببعض التشريح أهمية تحديث الخطاب السياسى للأحزاب المصرية ، لابد من الحديث عن تحديث قضايا وأدوات التربية الفكرية فى الأحزاب :

حيث تنفشى فى الحياة الحزبية المصرية حالة من عدم الأكثرث بالتربية الفكرية والعقائدية للأعضاء مما يزيد من مساحة البؤس الفكرى وفقر الابداع، ومما يزيد من اتساع بيئة الديكتاتورية الفردية وتيبس الحزب وأطره التنظيمية، ويتسبب ذلك فى وئد مساحة التفاعل الديمقراطى.

أما الأحزاب التى يحدث بها قدر من التربية الفكرية والعقائدية فتبنى البناء الكلاسيكى للخطاب السياسى وتعتمد على التلقين المباشر للعضوية دون نهج نقدى لتلك الأسس ولهذا البناء لبكلاسيكى، ومن الطبيعى أن يكون عائد تلك التربية الدوجمائية، عقليات غير نقدية وغير مبدعة، تتعامل مع الآخر كأنه شيطان دوماً، وتلك هى مغبة التفكير بالطريقة الايدلوجية التى تفرض حتميات وتلقى بظلال الافكار على الواقع.

وهنا لابد ايضا من تحديث للتربية الفكرية داخل أحزابنا المصرية، حيث تشتمل على محاضرات فى علم الادارة والتكتيك والاستراتيجية، وأساليب العمل مع الجماهير، وطرق الحشد والتعبئة عبر الحوار والاقناع، وطرق التفاوض، والقدرة على تخليق المبادرة، والسيناريوهات المتعددة فى حل المشكلة، وادارة الازمات.

وكل ذلك من أجل بناء كادر قادر على التفكير بطريقة تتسم بالعملية وبالاعتراف بحقائق الواقع دون الوقوع فى قوانينه المتخلفة.

وأخيرا يتأكد لنا من خلال الاطار القانونى والدستورى الحاكم للحياة الحزبية المصرية والأشكاليات الواقعة فى التنظيم والخطاب السياسى المطروح فى الساحة وعدم تلبيتها لإحتياجات الجماهير الموضوعية فى خطاب سياسى يقدم رؤى جديدة تتسق مع عالم اليوم فى حل مشاكل المجتمع، وفى أطر وقنوات تنظيمية قادرة على استيعاب مبادرات الجماهير وفاعلياتها الميدانية.

ذلك كله يطرح على الأحزاب والقيادات الفكرية والسياسية فى
الساحة المصرية أهمية الحوار الجاد والخلق للخروج من مأزق الأحزاب
المصرية الواقعة بين التهميش الناتج من قيود السلطة الحاكمة وغربة
الأحزاب عن الجماهير من جانب والأنفجار الناتج من تسلط الفرد وتخلف
المؤسسة الحزبية من جانب آخر.

مصادر البحث

- ١: إيمان محمد حسن - وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة : دراسة حالة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦ - ١٩٩١ - كتاب الأهالي رقم ٥٤ / أكتوبر ١٩٩٥ م
- ٢: حسين محمد محمود معلوم - قراءات في نقد اليسار العربي التجربة الحزبية - مسابقة د.سعاد الصباح للابداع الفكري بين الشباب العربي / ١٩٩١ م
- ٣: د. مصطفى كامل السيد وآخرون - حقيقة التعددية السياسية في مصر : دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية - مركز البحوث العربية - الناشر مكتبة مدبولي ١٩٩٦
- ٤: مجموعة من الباحثين - دراسات في الحركة التقدمية العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - جامعة الأمم المتحدة - منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط - طبعه اولى ١٩٨٧
- ٥: د. وحيد عبد المجيد - الاحزاب المصرية من الداخل - كتاب المحروسة - ١٩٩٣ م
- ٦: د. أسامة الغزالي حرب - الأحزاب السياسية في العالم الثالث - عالم المعرفة - سبتمبر ١٩٨٧
- ٧: مجموعة من الباحثين - أزمة الديمقراطية في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٨٤
- ٨: د. صلاح سالم زرنوقة - المنافسة الحزبية في مصر ١٩٧٦ - ١٩٩٠ كتاب المحروسة سنة ١٩٩٥
- ٩: مجلة الدراسات اللبنانية والعربية - أبعاد - " الحركات القومية في العالم العربي - المركز اللبناني للدراسات - العدد الثالث أيار - مايو ١٩٩٥
- ١٠: د. رءوف عباس حامد وآخرون - الأحزاب المصرية ١٩٩٢ - ١٩٥٣ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - أغسطس ١٩٩٥

حول الخط السياسي والنضالي للحزب العربي الديمقراطي الناصري*

عالم اليوم

متغيرات هائلة، عصر جديد في مسيرة التاريخ، حقائق جديدة في مجالات العلم والثقافة والإعلام، حقائق بارزة في مجالات القوة والإقتصاد والحرب، من قوة البارود إلى الموجهات الالكترونية في آلات التدمير والشر.

لقد كان يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٩ - يوم سقوط حائط برلين - تعبيراً عن إسدال الستار على أحداث وقوى وموازين وصراعات مابعد الحرب العالمية الثانية. وكان تعبيراً عن غبار وعواصف ورياح غطت وجه عالم اليوم، فلم نعد ننتبين الملامح المحددة دون تدقيق شديد، ودون تأمل ودراسة، ودون وإجتهاد.

لقد روج الإعلام وكبار المنظرين السياسيين والإستراتيجيين أوصاف غير محددة وغير دقيقة عن المتغيرات في عالم اليوم، ولعل عدم الدقة والتحديد جاء تعبيراً عن الضبابية وعدم وضوح الرؤية في الواقع، وأظن أن نسبة ليست صغيرة من تلك الضبابية كانت متعمدة حيث كان ترويج تلك الأوصاف المتعددة لـ هدف وغرض وتعبير عن مصالح لـذا تعددت الأوصاف لعالمنا اليوم وما يجري فيه من تغيرات كبرى فشملت النظام العالمي الجديد ولقد كان ذلك على لسان الرئيس بوش - كيسنجر طارحاً ذلك عندما كان مهندس الوفاق بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي خضم غبار عملية التحول، وعواصف التغيرات الحادثة في موازين القوى، بين برق أضواء الطائرات العملاقة في سماء الخليج ورعد

* هذه الدراسة كنت قد قمت بإعدادها أثناء أزمة الحزب الناصري، وتم بتوزيعها على كثير من أعضاء اللجنة المركزية للحزب وكان ذلك عام ١٩٩٥.

اصوات الدبابات والمجنزرات على أرضة أعتقد البعض أنه النظام العالمي الجديد وتلك ملامح بداياتة لكن الجميع قد نسوا أن جدة النظام لاتأتى من حادثة واحدة إنما تأتي من تراكم طويل يحدث تغيرات على المستوى الحضارى ويلبس العصر أثواب جديدة ولعل دراما التحولات التى حدثت كانت تعبيراً عن ميلاد عصر جديد لة ملامح حضارى متميز .

فلم يكن أنهيار الإتحاد السوفيتى تعبيراً عن خيانة زعيم، كما ظن البعض، ولم يكن تعبيراً عن إختراق الجينز والبييسى لنموذج التنمية الإشتراكي، ولم يكن تعبيراً عن هزيمة السلاح الشرقى فى مواجهة السلاح الغربى، إنما كان تعبيراً عن عدم إتساق تجربة مع مرحلة جديدة لها مواصفات مغايرة، ولامح متغيرة، ما حدث أن الإتحاد السوفيتى لم يكن مستوعباً للثورة الصناعية الثالثة، والتى أطلق عليها البعض الموجة الثالثة، تلك الثورة التى تحكم فى العقل الانسانى وبذلت جهودها لتنمية الانسان، وتميزت بالاستثمارات الضخمة فى مجال البحوث العلمية المكثفة، وتميزت باعتمادها على مصادر متجددة للطاقة بعد ما كانت الثورة الصناعية الأولى والثانية تعتمد على مصادر غير متجددة مثل الحديد والنفط واليورانيوم والفحم.. عن التدفق اللامتناهى للمعرفة والأفكار، محاولات دوؤبة لإعادة ترتيب خريطة الفعل الإجتماعى بما يحتوية من مفاعيل وموازن إقتصادية ومالية وثقافية وإجتماعية داخله فلم يعد الفرد مجرد رقم وسط أرقام وأعداد عمال المصنع وإنما صارت الفردية سمة للمشاركة فى العملية الإنتاجية، ولم يعد الإنتاج فى الدول الكبرى عبارة عن دخان المصانع المعبأ للسماء، الأعداد الضخمة من العمال فى الورديات المتعددة للإنتاج والعمل، ولاعدد الساعات والأرهاق البادى على العمال لقد غلبت على العملية الإقتصادية فى البلدان المتقدمة قطاعات الخدمات بما تشمله من خدمات مالية وصحية وتعليمية وإنسانية وبحثية. وفى وسط الغبار والعواصف وبعد أن برز دور الأمم المتحدة فى إعطاء شرعية للتدخل "الثلاثينى" فى حرب الخليج ظن البعض ان العصر هو عصر الأمم المتحدة التى سوف تأخذ دور الحكومة العالمية ولقد نسى هذا البعض أنه مازالت الشرعية تعبر عن القوة وموازنها والقوة تعبير عن المصالح والحياة ورفاهية بشر على حساب آخرين لا يمتلكون قوة الدفاع عن مصالحهم فلقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية

والغرب عامة هما المهيمنان على الأمم المتحدة فى أداء دورها، بل هما الذين رسموا لها ملامح هذا الدور وذلك الأداء. ولم تكن الأمم المتحدة فى يوم من الايام جهاز مستقبل يعبر عن رؤية منطقة من وحدة العالم ولم تكن الا تعبيراً عن إرادات ناقصة وسيادات غير متكاملة وموازين لقوى المشاركين فيها. أما البعض الآخر فقد رأى من خلال الضباب والغبار والعواصف التى لازمت مرحلة التحول تلك أن هناك نظام عالمى جديد بقيادة قطب وحيد - الولايات المتحدة الأمريكية - بعد أن سقط القطب الآخر نتيجة عدم إتساقه مع العصر الجديد عصر الموجة الثالثة. لعل تلك الرؤية كانت تقترب بدرجة ما من الصواب وذلك لان القطب الآخر قد إنهار بالفعل ويحتاج لسنوات عدة حتى يجمع اشلاء نفسه ويستعيد دوره، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على قمة العالم الآن بمعيار القوة العسكرية والإقتصادية وبمعيار قدرتها على إمتلاك زمام القيادة فى هذه المرحلة ولكن أصحاب تلك الرؤى لابد أن يضيفوا إن تلك القيادة مؤقتة لان هناك مشاكل عديدة فى قوة الولايات المتحدة الأمريكية وأن العالم ملئ بالمشاكل والمتناقضات التى لاتستطيع الولايات المتحدة بمفردها أن تديرها. والأهم من ذلك إن هناك قوى متعددة بازغة فى سماء النظام الدولى مثل أوروبا بعد وحدة المانيا ومثل اليابان وجنوب شرق اسيا ومثل الصين وحتى روسيا بعد أن تعيد جمع الأشلاء فهؤلاء يمتلكون قوى إقتصادية بارزة والبعض منهم يمتلك أيضاً قوى عسكرية بارزة والبعض الآخر يستطيع إمتلاك هذه القوة عندما يقرر ذلك مثل اليابان.

وبالتوازي مع تلك الرؤى الصادرة من خلال الضباب والعواصف شاعت مقولات جاءت من قلب الترويج الايديولوجى فقد رفع "فوكوياما" شعار "نهاية التاريخ" عند النموذج الديمقراطى الليبرالى، ولم يكن "فوكوياما" هو الوحيد، فمن قبلة كان ماركس يرى أن ديكتاتورية البوليتاريا هى التى سوف تصل الى الشيوعية وهى نهاية التاريخ، ومن قبل ماركس كان هيجل ومن قبل هيجل كان هناك اخرون فالتاريخ معبأ بالرغبات والامنيات. ولكن حقيقة التاريخ هى التى تستوعب تلك المصالح والرغبات والتناقضات

والهزائم والإنصارات وبكل ذلك ومع ذلك تسير مسيرة التاريخ حاضنة لإرادة البشر وفعلهم المستمر دوما نحو المستقبل.

ما زالت الحيرة موجودة وما زال السؤال مطروحا وما زالت إجابته هي التي سوف تتبر لنا طريق المستقبل ما هي طبيعة المرحلة التي يعيشها عالم اليوم ؟ وبالأذات من وجهة نظر أمتنا العربية. مما لاشك فيه، أن هناك إدراكين للمرحلة المعاشة فى عالمنا اليوم، إدراك يرى الإنطلاق من تثبيت الواقع وليس المتصور والممكن فى المستقبل القريب، وإدراك ينطلق من عدم تثبيت الواقع ورؤية من خلال المستقبل المنظور.

إدراك تثبيت الواقع : ينطلق اصحاب هذا الإدراك من التسليم بأن عالم الأمس أى عالم الثنائية القطبية قد ولى وأن الصديق لنا فى النظام الدولى الذى ولى قد إنهار وترتبيا على ذلك لابد أن نكون واقعيين ونعترف بتلك الحقيقة أولا وبعد ذلك لابد أن نعترف بواقعية ايضا أننا لانمتلك أدوات العصر الجديد ومن أجل ذلك لابد من اللحاق به عبر إتباعنا للسياسات والآليات الآتية من اصحاب الشأن الجدد أى اصحاب النظام الجديد أى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولابد من أن نعترف بواقعية ايضا أننا لانمتلك القوة التى تعيد لنا الحق فى الأرض المغتصبة فى الجولان وفلسطين والجنوب اللبناى لذا لابد من قبول الولايات المتحدة الأمريكية كحكم ومرشد وموجة فى مفاوضات للتسوية وبين (إسرائيل) وبناء على هذه الواقعية، لابد من الاعتراف ايضا بانه فى عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى لادور إلا عبر هذه التكتلات وانه لامجال لرفع شعارات ديماجوجية مثل الوحدة العربية وغير ذلك من شعارات المرحلة المهزومة، لذا لابد من القبول بنظام جديد للمنطقة يأخذ نصيبه من التنمية والازدهار، حتى ولو كان الذى يطرحه علينا هو عدونا السابق فنعم للنظام الشرق اوسطى لأنه لابد أن نكون واقعيين وحتى يتحقق لنا الرخاء والسلام معا لابد أن نعطي الأولوية للازدهار الاقتصادى وهذا الازدهار لن يتم إلا باستبعاد مناخ الحرب والصراع وفرض التبادل الإقتصادى على المنطقة ومن هنا فنعم للتطبيع.

ولا يفوت اصحاب ذلك الإدراك التشدد أحيانا أو إعادة الترتيب داخل نفس السياق أو عدم التركيز على فصل ما من فصول ذلك الإدراك فنجد أحيانا البعض منهم يتحدث عن أهمية تنشيط النظام الإقليمي العربى قبل الدخول فى الشرق الأوسط ونظامة الجديد ونرى البعض الآخر يرفض التطبيع قبل حل المسائل السياسية فى الصراع ونرى البعض الثالث يتحدث عن تماس بين دائرتين ومشروعين للفعل فى المنطقة وتفاعلها لصالح الشعوب والسلام ويقصد بالطبع تفاعل المشروع العربى مع المشروع الصهيونى ذلك هو ملخص لإدراك يعيش بيننا. بل ويحكم ويتحكم الآن فى حياتنا كلها.

أما الإدراك الثانى : فيعرف أصحابه حقائق ومتغيرات عالمنا المعاصر، والأهم من ذلك يعلمون النتائج التى وصل إليها اصحاب الإدراك الأول فهم يعلمون حقيقة إنهيار الإتحاد السوفيتى القطب الأول، ويعرفون قوة الولايات المتحدة ومحاولتها المستميتة من أجل الحفاظ على قمة العالم، وفى سبيل ذلك حشدت الحلف الأطلسى كلة من أجل التدخل فى الخليج العربى حتى تتمكن من ثروة النفط ومن جانب آخر تتمكن أن تعيق التقدم اليابانى والأوروبى وتؤكد لهم أنها ما زالت القوة الأولى فى العالم.

ويعلمون أيضا أن هناك بزوغا لقوى متعددة تنتظر لحظات الصراع فهى تمتلك القوة والقدرة منها اليابان التى كان ناتجها يمثل ٧,٦٪ من الناتج القومى الأمريكى فى عام ١٩٥٠ والتى وصلت إلى ٦٢٪ من هذا الناتج فى عام ١٩٩٢، رغم أن سكان اليابان فى هذا العام أقل من نصف سكان أمريكا ورغم أن اليابان تستورد ٩٩٪ من إحتياجاتها من البترول و ٩٢٪ من الحديد و ١٠٠٪ من النحاس ولو نجحت اليابان فى قيادة إتحاد أسيا لتكوين جماعة إقتصادية يغلب عليها التعاون فليس هناك شك فى أن الكيان سوف يجاوز الولايات المتحدة الأمريكية..

وما هى أوروبا الغربية تتزاحم من أجل القمة (المانيا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا) فقد ارتفع الناتج المحلى الإجمالى فيها فى عام ١٩٩٢ إلى ٨٨٪ من الناتج المحلى الأمريكى بعد أن كان بالكاد يصل الى ٥٣٪ مئة عام

١٩٥٠، ولو اضفنا الى هذه الدول الأربع باقى دول الإتحاد الأوربى فإن الناتج الإجمالى لهذا الكيان الإقتصادى يجاوز فى عام ١٩٩٢ الناتج الإجمالى الأمريكى بحوالى ٢٠ ٪.

أما الصين فرغم العواصف الداخلية لكنها استطاعت أن ترفع من نصيبها من الناتج الإجمالى العالمى ٣,١ ٪ فى عام ١٩٦٠ ثم ٤,٥ ٪ فى ١٩٨٠ ويتفق الإقتصاديون على أن ناتجها الإجمالى قد إستمر فى التزايد ووفقا لحسابات البنك الدولى فقد أرتفع معدل النمو فى الصين إلى ٩,٢ ٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٢ (مقابل ٢,٧ ٪ للولايات المتحدة الأمريكية و ٢,٦ ٪ لمانيا و ٤,١ ٪ لليابان فى الفترة ذاتها) ونمت صادراتها خلال هذه الفترة ايضا بمعدل ١١,٩ ٪ سنويا (مقابل ٣,٨ ٪ للولايات المتحدة و ٤,٦ ٪ لمانيا و ٤,٦ ٪ لليابان) أما روسيا فعلى الاعتراف بإنها ذات الثقل من حيث القوة والقدرة فى الإتحاد السوفيتى السابق وأنها من المؤكد سوف تدخل مضمار السباق على القمة فى وقت قريب وبالذات بعدما وصلت الإهانة الحادثة نتيجة هذا الانهيار الى ذات الأمة الروسية.

ويعلم أصحاب الإدراك الثانى إن قوة وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن فى يوم من الأيام أقل وأضعف من تلك الواقعة الآن وهى أعظم قوة إقتصادية فى العالم، حيث كان إجمالى الناتج المحلى الأمريكى فى عام ١٩٥٣ يصل إلى ٤٤,٧ ٪ من الناتج الإجمالى للعالم كلة، وإنخفضت هذه النسبة الى ٣٩,٢ ٪ فى عام ١٩٧٠، ثم إلى ٢٥,٧ ٪ فى عام ١٩٩٢ وبين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٣ تقلص نصيبها من إحتياطيات الذهب فى العالم غير الشيوعى من ٦٨ ٪ إلى ٢٧ ٪ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تصدر من السلع أكثر مما تستورد وتحقق عن طريق ذلك فائضا فى ميزانها التجارى، لكن بدءا من عام ١٩٧١ وحتى الان اصبح العجز فى الميزان التجارى الأمريكى يصل الى ١٥٩,٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٧ وهناك تقديرات لدى صندوق النقد الدولى تؤكد أن حجم الدين الأمريكى سوف يصل فى عام ٢٠١٠ إلى درجة أن فوائده وحدها تزيد عن حجم الناتج الإجمالى الأمريكى فى ذلك العام.

ويعلمون أيضا أن كل المتغيرات المعبرة عن حقائق في موازين القوى تأتي من خلال نقلة حضارية جديدة تتميز بمعرفة واسعة في ثلاثة مجالات رئيسية : الالكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية، وتطبيقات علوم الفضاء وقد ساعدت تلك البيئة على بزوغ التكتلات الإقتصادية العالمية (الجماعة الأوروبية - شمال أمريكا للتجارة الحرة - التجمع الإقتصادي الباسفيكي).

ويعلمون كذلك أن تهميش العالم الثالث أصبح سمة ومظهرا للعالم الجديد وان هذا يهدد ملايين البشر بالفناء.

وأخيرا والأهم من كل تلك الحقائق والوقائع تبدو معرفة نتائج الإدراك الأول مخيبة للأمال رغم مرور مايقرب على عشرين عاما على إعماله في الواقع هذا من جانب ومن جانب آخر فلقد كشف لنا الواقع عن إمكانية لمقاومة تلك المعادلة المفروضة ذات القطب الواحد فهي امريكا في الصومال تدخل تحت شعار (إعادة الأمل) وتخرج تحت سواتر الظلام حاملة معها جثمان ثمانية عشر جنديا امريكيا ومن قبل الصومال كانت لبنان التي اجبرت أمريكا على الانسحاب بعد العمليات الإستشهادية من قبل القوى الوطنية في لبنان العربي.

ولقد تجسد الإدراك الأول (الواقعية) بمعنى تثبيت الواقع - في أزهى صورة - في إتفاقية كامب ديفيد بين النظام المصري والدولة الصهيونية والتي تم الترويج لها على أساس عودة الأرض المحتلة وعودة السيادة عليها، والرخاء الذي يأتي ملازما للسلام.

ولأن تلك الصورة مثلت (دليلا) لمسيرة الواقعين من ساسة العرب وحلما محلقا في سماء التسوية فإن السؤال هنا هل كانت كامب ديفيد على المستوى العسكري تعبيرا عن عودة السيادة الكاملة. يشيرد. عبد المنعم المشاط في مقالة عن : "الأبعاد الاستراتيجية لاتفاقيات كامب ديفيد، (الفكر الاستراتيجي العربي، أبريل / يوليو ١٩٨٥) إلى ذلك موضحا تقسيم سيناء إلى أربع مناطق أ، ب، ج، د.

(أ) وهى الواقعة شرق القناة وخليج السويس وتمتد داخل سيناء بين ٥٧ إلى ٧٠ كم وتصل حتى المداخل الشرقية لممرات "متلا" و"الجدى" ويسمح فيها بتواجد قوات عسكرية مصرية تتألف من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشأتها العسكرية وتحصيناتها الميدانية وتضم تلك الفرقة : ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية + لواء مدرع + ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض جوو حتى ١٢٦ مدفعا مضاد للطائرات عيار ٢٧ ملم فأكثر + حتى ٢٣٠ دبابة + حتى ٤٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع + حتى ٢٢ ألف فرد.

(ب) وهى الواقعة شرق المنطقة "أ" لمسافة ١١٨ كلم فى أقصى شمال سيناء حيث تبعد عن الحدود الدولية بحوالى ٢٠ كلم ولمسافة نحو ١١٢ كلم فى جنوب شبه الجزيرة فى مواجهة "إيلات" كما تمتد من "العريش" شمالا حتى "رأس محمد" جنوبا نحو ٣٧٠ كم ويسمح للقوات المصرية التالية بالتواجد : ٤ كتائب من حرس الحدود مزودة بأسلحة خفيفة وعربات بعجلات لايزيد عدد أفرادها عن ٤٠٠٠ فرد ومهمتها معاونة الشرطة المدنية فى المحافظة على الأمن والنظام فى المنطقة + يمكن إقامة نقاط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى، ذات قوة منخفضة لوحداث الحدود على ساحل هذه المنطقة تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية للكتائب حرس الحدود الأربع المذكورة.

(ج) وهى المنطقة الواقعة شرق المنطقة (ب) حتى الحدود الدولية وساحل خليج العقبة وتمتد من رفح شمالا حتى شرم الشيخ جنوبا، وتتمركز فيها قوات الأمم المتحدة فى معسكرات فى نطاق ٢٠ كم. بالإضافة إلى الشرطة المدنية المصرية بأسلحة خفيفة.

(د) وتقع إلى الشرق من الحدود الدولية لمسافة ٣ كيلو متر تقريبا (داخل فلسطين المحتلة) وتتواجد فيها : ٤ كتائب مشاة إسرائيلية ومنشأتها العسكرية وتحصيناتها الميدانية ومراقبو الأمم المتحدة. تضم العناصر الرئيسية للكتائب الأربع المذكورة حتى ١٨٠ مركبة أفراد مدرعة لايزيد عددها عن ٤٠٠٠ فرد ولا يتضمن تسليح الكتائب الأربع المذكورة دبابات أو مدفعية أو

صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض - جو وقد اضافت الاتفاقية قيودا عديدة على حق مصر فى إنشاء قواعد واستخدام قواتها الجوية فى المناطق (أ) و(ب) وقيودا مماثلة فى إنشاء قواعد بحرية وإستخدام القوة البحرية وقد حدا ذلك ببعض الإسرائيليين ولم تعد تلك مهمة سهلة.

تلك هى الاتفاقية التى عبرت عن واقعية التفكير السياسى، والتى يضرب بها المثل اليوم من قبل بعض الكتاب وبعض الحكام كنموذج يحتذى والنضال فى المفاوضات من أجل الحصول على مايقترّب منها أو يشابهها، أما كامب ديفيد وأثارها الاقتصادية على شعب مصر فيكفى ما أورده المفكر المصرى رشدى سعيد فى مقالة المنشور بمجلة الهلال المصرية بتاريخ (يناير ١٩٩٥) تحت عنوان "الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر" حيث يقول :

"يتميز المجتمع المصرى ببزوغ نخب جديدة قليلة العدد باللغة الثراء خرجت من بين كتلة البشر الهائلة التى تركت وحالها فى فقر وتخلف مهين - وتشكل هذه النخب البازغة حوالى ٨٪ من مجمل السكان وتحصل على أكثر من ثلثى الدخل القومى وتعيش فى عالم يختلف إختلافا بيننا عن ذلك الذى يعيشه جموع الشعب المصرى التى تصل ٨٦٪ من جملة سكانه وتحصل على ما لا يزيد عن ربع مجمل الدخل القومى وهؤلاء هم الذين سنطلق عليهم كتلة البشر الغاطسة أما النخب فسنطلق عليهم وصف "كتلة البشر الطافية".

أولا : كتلة البشر الغاطسة : تبلغ الخمسين مليونا من البشر تنتظم فى حوالى ٨,٥٪ مليون أسرة يترواح دخلها الشهرى بين ١٠٠,٥٠٠ اجنية مما يجعلها تحصل على حوالى ٢٦٪ من جملة الدخل القومى على الرغم من أنها تمثل ٨٦٪ من جملة سكان مصر ويسكن ٥٦٪ من أسر هذه الشريحة الريف ويسكن الباقي فى المدن سواء فى أحيائها الشعبية أو على أطرافها فى مناطق عشوائية استستها بنفسها دون تخطيط ولا يحتاج المرء الى خيال لكى يرى ان هذه الكتلة الكبيرة من البشر تسكن مساكن بدائية تعاني من تدنى الاشتراطات الصحية التى تتمثل فى سوء التهوية والإضاءة وتدنى المرافق الصحية وأحيانا إنعدامها كما جاء فى تقرير مجلس الشورى الذى نشر ملخصة فى

الاهرام الإقتصادى بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٤ وتزداد الحالة سوءا فى حالة مساكن الريف لوجود حظيرة المواشى والدواجن داخل المسكن ولوضع مخلفات المحاصيل فوق اسطحها ويشكل سكان هذه الكتلة حوالى ٧٠٪ من جملة سكان المدن والأحياء العشوائية التى تعيش فيها لانتقل سوءا عن مساكن الريف كما جاء فى تقرير وزارة الحكم المحلى عن هذه المناطق (١٩٩٣). وفى تقرير أعدته محافظة القاهرة عن حالة الاسكان فى القاهرة الكبرى وجاء ملخصا فى مجلة المصور بتاريخ ١٤/١/١٩٩٤ ان ٨٤٪ من جملة أنشاءات المساكن فيها قد تم بطريقة غير رسمية وأن ٤٥,٦٪ من جملة سكان القاهرة الكبرى والذين يبلغ عددهم ١٢,٩ مليون نسمة يعيشون فى المناطق العشوائية على النحو التالى:

٢,٨٥٠,٠٠٠ يسكنون فى ١٢ تجمعا عشوائيا حول القاهرة
٦٥٠,٠٠٠ فى مناطق بالقلوبية، ٢,٣٨٣,٠٠٠ فى الجيزة بمجموع
٥,٨٨٠,٠٠٠ نسمة، وتشغل هذه المناطق العشوائية ربع مساحة القاهرة
الكبرى بكثافة سكانية قدرت بثلاثة وسبعين ألف فرد لكل كيلو متر مربع
منها.

والحالة الصحية لهذه الكتلة البشرية الغاطسة من السوء لدرجة أن ٥٥٪ من أطفالها يعانون الانيميا (نقص كرات الدم الحمراء) و ٤٠٪ منهم يعانون سوء التغذية (تقرير مجلس الشورى المشار إليه سابقا) والمنشآت الصحية شبة المجانية التى اقيمت فى الريف وأطراف المدن فى الخمسينات والستينات أصبحت تعاني اليوم من نقص استعداداتها وهى غير قادرة على تقديم الخدمات العلاجية.

ثانيا : كتلة البشر الطافية : الأربعة عشر بالمائة من باقى السكان يشكلون كتلة البشر الطافية التى تحصل على ٧٤٪ من مجمل الدخل القومى وتستخدم كل عدد الحضارة فهى التى تملك جميع السيارات الخاصة وهى التى يوجد بمساكنها كل التليفونات المستخدمة فى المنازل وهى التى تظهر اسمائها فى صحيفة الإجتماعيات والوفيات وهى التى تشكل طبقة المستهلكين التى يسعى إليها المستثمرون الأجانب لبيع منتجاتها الاستهلاكية فهم الذين يأكلون هامبورجر مكدونالد ودجاج الكنتكى ويشربون الكوكاكولا

ويذهبون الى مدن الملاهى ويلبسون الجينز وأحذية أديداس - وهم الذين جندت الحكومة أجهزاتها لخدمتهم.

وتتفاوت دخول هذه الكتلة الطاقية فعلى قممها تقع شريحة صغيرة بالغة الثراء تقدر بحوالى المليون فرد ينتظمون فى ألف مائتى عائلة يمثلون أقل من ٢٪ من جملة سكان مصر ويحصلون على أكثر من ٤٠٪ من مجمل الدخل القومى، وفى أدناها تقع شريحة أخرى تقدر بحوالى ٣,٥ مليون فرد ينتظمون فى حوالى ٧٠٠ ألف عائلة يعيشون على دخل بين ٢٠٠٠ و ٧٠٠٠ جنيه شهريا بمتوسط ٤٠٠٠ جنيهه ويحصلون على ٢٥٪ من مجمل الدخل القومى على من أنهم يمثلون ٦٪ من إجمالى سكان مصر.

ذلك بالإضافة إلى أن ديون مصر عام ١٩٧١ - أى بعد عام من وفاة عبد الناصر - كانت تقدر بمليار و ٣٠٠ مليون دولار حيث يقدر الدكتور الجريتلى ما تلقت مصر بالفعل من مساعدات وقروض خلال الفترة الممتدة من يونيو ١٩٦٥ بما يعادل ٨٠٠ مليون جنيه مصرى أما عند وفاة السادات كان إجمالى ديون مصر الخارجية، العامة المدنية طويلة ومتوسطة الأجل ١٤,٣ مليار دولار، أما الآن فإن هيكل المديونية الخارجية لمصر فى منتصف ١٩٨٦ قد آل إلى (٣٠ بليون دولار).

تلك كانت الأبعاد الاستراتيجية لكامب ديفد وآثارها الإقتصادية، وذلك كان فضحا وهنكا لأستار الزيف المروج من قبل اصحاب الإدراك الواقعى، وأصبح من حقنا أن نطلق عليهم الوقوعيين خاصة عندما نلاحظ أنه بالإضافة إلى إختلال التوازن العسكرى بين مصر واسرائيل، حيث قدمت مصر لها تسهيلات عسكرية فى منطقة رأس بناس وسمحت بإجراء المناورات العسكرية المشتركة بين دولتين فيما عرف بمناورات "النجم الساطع" وأخيرا تقليص دور مصر فى الصراعات والتفاعلات العربية.

العرب ودول الجوار :

١ - العلاقات العربية الإيرانية :

فى ما يتعلق بالعلاقات العربية الإيرانية، فقد عاشت اضطراب كبير، وصل إلى حد مقاطعة كثير من الدول العربية لإيران، وكان ذلك نتاج خشية أنظمة الخليج العربى من المشروع الطموح لإيران والذي بمقتضاه توسع من مجال حركتها الحيوى وتهدد أمن الخليج وكانت إيران قد شرعت إعتباراً من مارس ١٩٩٢ فى تغيير الوضع القانونى لجزيرة أبو موسى عن طريق تفريغها من سكانها العرب من مواطنيها وكان ذلك بالإضافة إلى إحتلال جزيرتين أخرتين طناب الكبرى - طناب الصغرى منذ عام ١٩٧١ من جانب إيران.

وعلى صعيد آخر شهدت العلاقات العربية الإيرانية توتراً على جبهة العراق - إيران أكثر من مرة، ومازالت كثير من القضايا معلقة فيها هى إيران تخترق المجال الجوى العراقى من أجل قصف قواعد منظمة مجاهدى خلق وهامى تثير قضية الأسرى مرة أخرى.

ويمكن القول أن مظاهر التوتر تلك تريد إيران منها تحقيق مجموعة من الأهداف، يأتى على رأسها أنه لا أمن فى الخليج العربى دون مشاركة منها فيه وإنها موجودة كقوة اقليمية كبرى فى المنطقة وهى لا تقل عن تركيا فى طموحها من أجل دورا اقليمى لها فى المنطقة.

ومن الغريب أن إيران - الشاه كانت تقوم بدور الحارس الأمريكى فى المنطقة وكانت تمد إسرائيل بكل الدعم، وكانت أيضاً لها مشاكلها مع بلدان الخليج العربى، وزاد طموحها الاقليمى مما هدد العراق أكثر من مرة.

إلا عندما جاءت ثورة خومينى وقطعت العلاقات مع إسرائيل وناصرت قضايا العرب فى فلسطين، ظلت مهددة للأرض العربية فى العراق وفى بلدان الخليج العربى ويتخذ من الخطاب العقائدى للثورة الإيرانية غطاءاً لتلك الإنتهاكات مما خلق صداماً بين الرؤية القومية والرؤية الإسلامية وكان سبباً فى ذلك أيضاً الصدام الغير مبرر بين العراق وإيران ومحاوله إيران تصدير الثورة لبعض الأقاليم العربية.

لكن من المؤكد ان العلاقات العربية الإيرانية من الممكن ان تسير نحو الأفضل إذا ما قرر العرب ان يتبينوا الرئيسى من الثانوى فى التناقضات الحاكمة للمنطقة، حيث ان التناقض الرئيسى هو مع العدو الإسرائيلى وليس مع إيران وان إيران وسوريا قد أجادت فى صنع سياسة كانت لصالح قضايا العرب وإيران معاً، ولعل ذلك يؤكد أهمية فتح حوار جاد مع دول الجوار الجغرافى إيران - تركيا - أثيوبيا -

ومن المؤكد أن قراءة تلك العلاقات من جانبنا كحركة ناصرية يجب أن يضع على أجندة أعمالنا، قضايا الحوار القومى الإسلامى وقضايا حركة الثورة العربية والحركات الإسلامية العروبية.

٢- العلاقات العربية - التركية :

ليس غريباً من تركيا رغبته فى لعب دور كبير فى مخططات الشرق الأوسط الجديد حسب تعبير "شيمون بيريز" ويساعدها على ذلك موقعها الجغرافى الذى يطل على أوروبا وأسيا وأفريقيا، ذلك بالإضافة إلى إطلالها على المضائق المهمة فى العالم وقربها من مخزون النفط العالمى فى الخليج العربى وإملاكها لثروة مائية ضخمة، وهى كذلك الجناح الهام للحلف الأطلسى ولها خبرة كبرى فى معرفة المنطقة العربية، حيث حكمتها فى ظل الأمبراطورية العثمانية لمدة أربع قرون متوالية.

لذا من الطبيعى أن تعمل أمريكا وإسرائيل حساب الدور التركى فى رسم ملامح المنطقة فى الفترة القادمة أثناء التسوية وما بعدها.

أما تركيا فهى تحاول عبر شبكة من التحالفات والمشروعات أن تتغلغل فى المنطقة لأجل تثبيت دورها وتوسيعه ويأتى على رأس الشبكة تلك:

التحالف التركي الإسرائيلي :

بعد الإعلان عن قيام إسرائيل مباشرة قامت تركيا الدولة الإسلامية بالإعتراف بها - لذا لم تكن العلاقات التركية الإسرائيلية حديثة العهد فهناك تقارب وتشابه في المصالح وهناك أدوار محددة لكل منهما في الإستراتيجية الأمريكية الكونية.

ويروج المسؤولون الأتراك عاملين يعتبرونهما أساس للتقارب بين تركيا وإسرائيل، الأول أنهما البلدان الديمقراطيان في الشرق الأوسط والثاني العلاقة التاريخية بين تركيا واليهود منذ إستضافة اليهود عند الدولة العثمانية أثناء محاكم التفتيش الأسبانية في أوائل القرن ١٥، وبدوره يؤكد جاك قمحي (المعروف بـ"روتشيلد استانيبول" أن اليهود أسسوا وطناً قومياً لهم في تركيا - دون عناء قبل تأسيسه في فلسطين.

وتركيا ترى في التقارب مع إسرائيل فوائد عديدة توسع من مجال المناورة إزاء الدول العربية، ويسمح لها بلعب دور حلقة الإتصال بين إسرائيل وبعض الدول العربية التي تعمل على الإتصال السري بإسرائيل، تحاول تركيا الإستفادة من الرأسمال اليهودي للإستثمار في أراضيها، وتحاول أيضاً الإستفادة من الدعم التكنولوجي والعسكري والإستخباري، يمكن لتركيا أن تتعاون مع إسرائيل للإستفادة ببنترول أنزبيجان وقازقستان عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط مما يعود على إسرائيل وتركيا بالفائدة، ويكون ذلك في مواجهة المانيا التي تريد أن يمر عبر إيران، ذلك بالإضافة الى تقوية الدور التركي اقليمياً وعالمياً في إطار الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وفي مقابلة أجرتها صحيفة "شالوم" التي تصدر في استانبول، وقد أجرى المقابلة مع شمعون بيرس "ليزي بهمو أراسي، بأسم مجلة "نقطة" التركية الأسبوعية صرح: تحمل تركيا لنا أهمية كبيرة لموقعها الإستراتيجي في المنطقة ولغناها بموارد المياه، كما أنها تستطيع ان تكون عنصر توازن سياسى ومساعدة للسلام أنها مفتاح حل مسألة المياه في المنطقة... إن تركيا هامة من زاوية كونها مسلمة وذات إقتصاد حديث.. إن تركيا تشكل نمودجا مواجهها للنمودج الإيراني في العالم الإسلامى.

وعلى ضوء تلك العلاقة، يجب أن نتناول دور تركيا فى الشرق الأوسط :

النظام الشرق اوسطى : مما لاشك فيه، أن النظام الشرق اوسطى المستهدف بنائه هو أحد أساسيات البناء للنظام العالمى الجديد، ويأتى على رأس أولويات الولايات المتحدة الأمريكية. وتعمل تركيا على مختلف الصور من أجل أن تكون ذات دور بارز فى هذا النظام الجديد، وهى فى سبيل تحقيق ذلك لاتفوت فرصة إلا واقتنصتها من حرب الخليج الثانية، ودورها فى إطار الإستراتيجية الأطلسية، إلى دورها فى الجمهوريات الإسلامية الخارجة من الإتحاد السوفيتى السابق، إلى إستخدام ورقة وفرة المياه لديها وتوظيف ذلك من أجل الدخول فى الشرق الأوسط الذى يعانى من ندرة المياه.

ذلك بالإضافة الى أن الإستراتيجية العسكرية الجديدة لتركيا ستجعل من تركيا قوة عسكرية كبرى فى المنطقة.

ويدرك المسؤولون الأتراك، أنه يستحيل بناء نظام شرق اوسطى جديد دون وجود تركيا بداخله، حيث تنهياً للعب دور الوسيط الاستراتيجى بين اسيا الوسطى ودول البحر المتوسط وأوروبا والشرق الأوسط.

ولكن من المؤكد إن تركيا لن تأخذ الدور الأقليمى رقم واحد فى منظمة الشرق الأوسط الجديد وذلك لإن الدور الأقليمى الأول محجوز لإسرائيل وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تكشفه المشاريع المطروحة على المباحثات المتعددة الأطراف، والمشاريع التى عرضت فى قمة الدار البيضاء وقمة عمان ايضا.

ذلك بالإضافة أن هناك كثير من المشاكل والمصاعب التى تعانى منها تركيا على المستوى الداخلى والأقليمى ، تبعتها عن حق التربع على قمة النظام الإقليمى الجديد، فهناك تضخم إقتصادى يتجاوز نسبة السبعين فى المائه، وهناك ديون خارجية تصل الى حوالى ٦٠ مليار دولار، ذلك بالإضافة الى صراعها المريع مع الأكراد والذى يجعلها فى حالة استنزاف

مستمرة، وبروز الغضب الأسلامي المعبر عن حالة ازدواج الهوية والذي تعيشه تركيا بين العلمانية والانتماء للغرب. وبين الإسلام والحركة في مجاله. ومن المؤكد أن هذه الصعوبات المتعددة سوف تعوق تقديم دورها في النظام الإقليمي الجديد، ورغم ما تبذله من جهود في بناء السدود المائية على نهري الفرات ودجله ورغم المشروعات التنموية الكبرى.

رغم كل ذلك يبقى لتركيا سياستها الشرق اوسطية والتي تتمثل في :

* ضمان أمن حدودها الجنوبية مع سوريا - العراق.

* التأثير على شمال العراق الكردي، واللعب مع الأقليات في العراق لتحجيم الدور العراقي.

* تأمين مكاسب إقتصادية نفطية، عبر التلويح بإمكانية لعب دور لتتجيم النفوذ الإيراني والنفوذ العراقي، وعبر التلويح بورقة المياه مقابل النفط.

تدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، حتى تضمن وجودها في رسم خريطة جديدة للمنطقة.

ويأتى مشروع "أنابيب السلام" ومشروع "قناة السلام" ومشروع "نهر منافعات" وأخيرا مشروع الـ"غاب GAP" على رأس المشروعات التي تدخل تركيا في الهندسة الجديدة لتصميم شرق اوسط جديد.

ومشروع "أنابيب السلام" جاء بعدما رفض الشعب المصري مد إسرائيل بمياه النيل وذلك حسما اقترح الخبير الإسرائيلي أليشع كالي وخبير الري شارون أرلوزوروف، وقام الرئيس التركي تورغوت أوزال بتبنيه على حساب المياه التركية، وقد كلفت الحكومة التركية المستشارين الأمريكيين براون ودوت للقيام بدراسة الجدوى، ويتم استثمار مياه نهري سيحون وجيحون اللذين ينبعان من شرق الأناضول ويتجهان إلى البحر الأبيض المتوسط بين مرسين واسكندرون ويقوم المشروع على مد خطين من الأنابيب "غربي" بطول ٢٦٥٠ كلم يمتد من نهر جيحون الى مكة وجدة عبر سوريا والأردن وإسرائيل "وشرقي" يطلق عليه خط الخليج بطول ٣٩٠٠

كلم، يمتد من نهر سيحون مروراً بالكويت والسعودية والبحرين وقطر وعمان والإمارات وسوف ينقل الخطين نحو ٣٩ مليون م٣ من المياه للمنطقة يوميا. وهناك ايضا مشروع قناة السلام وهو مشروع بديل لمشروع انابيب السلام في حالة عدم الموافقة عليه ويقضى هذا المشروع الذى أعده معهد الدراسات الإستراتيجية فى نيويورك بمد أنبوبين ينقلان المياه من بحيرة أتاتوك - خلف سد أتاتوك على نهر الفرات - إلى هضبة الجولان السورية، حيث تشكلان هناك شبه بحيرة مستطيلة (طولها ٦٠ كم وعرضها متر) وتشكل حاجزا مائيا بين سوريا وإسرائيل، ثم يتفرغ عنه أنبوبان : وتأخذ باتجاه الغرب نحو بحيرة طبريا لصالح إسرائيل والأردن، وثان باتجاه نهر اليرموك خلف سد الوحدة لمصلحة سوريا والأردن.

أما مشروع الغاب والذى يعرف باسم "مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول" وقد وصفه الرئيس التركى تورغوت أوزال بأنه خطوة مهمة على طريق تركيا القوية والقادرة على إحتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة - فضلا عن أن هذا المشروع لن يغطى حاجات تركيا فقط، بل أن سيسد أيضا جميع حاجات منطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية.

وهذا المشروع هو تجسيد للتعاون الإسرائيلى التركى ومن خلال كل المشروعات السابقة يتبين لنا - أن تركيا تريد أن تقوم بدور رئيسى فى منطقة الشرق الأوسط وذلك عبر إستخدامها لمصدر المياه كسلعة إستراتيجية وللعلاقة الممتازة بإسرائيل، وقد تبين لنا من خلال التوترات الواقعة فى العلاقات السورية التركية والعراقية التركية أن تركيا تقوم بدور واضح فى الضغط على كل من سوريا لأجل المفاوضة مع إسرائيل وذلك عبر فتح جبهة لسوريا على الحدود التركية، ذلك بالإضافة الى إحتلالها المتكرر لحدود العراق الدولية بحجة شن حرب وقائية ضد الإرهاب الكردى.

وتعيش بعض الأنظمة العربية وبعض القوى العربية على أمل أن يجسر حزب الرفاه الإسلامى خط تواصل تركى - عربى وبالذات بعدما أعلن زعيمة أكثر من مرة أنه يريد تحسين العلاقات مع العرب والدول

الإسلامية، وأنة يريد تحجيم العلاقات مع إسرائيل ولعل هذا يتطلب الإهتمام بالحوار القومى الإسلامى

٣- العلاقات العربية الأثيوبية - الأرتيرية مابين الانفراج والتوتر ومن المؤكد أن هناك شواهد على دخول اسرائيل على خط تلك العلاقات. وقد وضع ذلك فى إحتلال أرتيريا لبعض الجزر الإستراتيجية على مدخل البحر الأحمر (حنيش الكبرى)، ومن المعروف أن رئيس أريتريا وثيق الصلة بإسرائيل.

ومن المعروف ايضا أنها دولة صغيرة حديثة الإستقلال، وكان للعرب مع تياراتها السياسية المناضلة من أجل التحرير والإستقلال مواقف تعاون كثيرة.

ولم تكف أريتريا بإحتلال حنيش بل ودخلت ارض جيبوتى اكثر من مرة وتبين لنا تلك الوقائع الدور الأرتيرى والمستخدم من قبل اسرائيل للعب دور فى بوابة البحر الأحمر مما يهدد أمننا العربى.

أما أثيوبيا، فلقد كانت العلاقات بينها وبين بعض الأنظمة العربية وبالذات مصر منفرجة إلا ان فى الفترة الأخيرة تعلن أثيوبيا العزم على بناء مجموعة من السدود لحجز ماء النيل ومن المؤكد أن ذلك سوف يخلق خلفا واسعا بين مصر والسودان وأثيوبيا وبالذات ونحن مقبلون على أزمة شديدة فى المياه مما يجعل البعض من خبراء الإستراتيجية يعتقدون ان الحرب القادمة هى حرب المياه.

عرب اليوم

تعانى الأمة العربية أزمة مستحكمة متعددة الإبعاد جاءت نتيجة تفريط فى الإرادة القومية وفهم خاطئ للمتغيرات الدولية وخريطة القوى العالمية، وعدم مسايرة العصر وطرائق تفكيره

وتظهر أبرز المخاطر التى تهدد الإستقلال الوطنى فى تصاعد التدخل الأجنبى المباشر، فهناك إحتلال فلسطين وأراضى من سوريا ولبنان

وفقد العراق سيادته على أراضيه، وتعانى ليبيا حظر الطيران وحصارا جزئيا. وهناك الوجود العسكرى المباشر فى عدد من بلدان المنطقة فى إطار إتفاقيات بين حكوماتها والدول العربية وفى مقدمتها القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء فى إطار إتفاقية السلام المصرية الإسلامية وقوات التحالف.

الغربى فى الكويت والسعودية وبعض دويلات الخليج وتعانى بعض الأقطار العربية من غياب الإستقرار الداخلى "الحرب الأهلية" (السودان - الصومال - جيبوتى - الجزائر).

وتنتشر اعمال العنف فى (مصر - العراق - اليمن).

ورغم الموارد الضخمة الكامنة لإقتصاديات الوطن العربى فإنها فى مجموعها تعانى مشكلات التخلف الإقتصادى وضعف التنمية والتبعية، كذلك تعانى البلدان العربية من نقص شديد فى موارد المياه والمنازعات حولها مما يهدد بالصراع والحرب وتعتبر من بين الدول الأكثر مديونية عالميا حيث تعادل ٨٠ بالمئة من الناتج القومى.

وعلى سبيل المثال فإنة فى الربع القرن الأخير بلغ مدخول الأمة العربية من مواردها المتعددة - وأهمها البترول - كما يشير محمد حسنين هيكل فى كتابه "مصر والقرن الواحد والعشرون" ١٩٩٤ ما يقدر بأربعة تريليونات دولار ويمكن أن يقال إجمالا إن تريليونا منها توجهت لبناء مشاريع بنية أساسية فى البلاد العربية إلى جانب بعض مشروعات الخدمات والإنتاجية ويمكن وفق نفس التقدير الإجمالى أن يقال إن تريليونا ثمانية ذهبت فى مشتريات سلاح يعلم الله ما يفعل بها - لكن نصف المدخولات العربية - ٢ تريليون دولار تحتاج إلى من يبحث عنها.

وربما يساعدنا أن النظام البنكى العالمى تدور فية الآن :

٤٣٠ بليون دولار تقريبا من أموال مواطنين سعوديين (لا تشمل الملكية العقارية أو الزراعية) ١٢٢ بليون دولار تقريبا من أموال مواطنين مصريين.

٧٤ بليون دولار تقريبا من أموال مواطنين جزائريين

٦٥ بليون دولار تقريبا من أموال مواطنين سوريين .

ونعلم أن حصة الدين الخارجى طويل الأجل وهو ما يمثل الشق الأعظم من الدين العربى العام (حوالى ٨٦٪) وذلك فى مقابل حصة الدين قصير الأجل (حوالى ١٢٪) وحصة صندوق النقد الدولى (٢٪) فى عام ١٩٩٠ وفى نفس العام إرتفعت خدمة الدين العام الخارجى الى ١٦,٨ مليار دولار كما إرتفعت تسديدات الأقساط الى ١٢ مليار دولار.

ومن أجل الإحاطة الشاملة بحالة الإقتصاد العربى ومدى تحقيقه للعدالة الإجتماعية لمواطنيه يمكن الإشارة الى أن عدد سكان الوطن العربى قد تجاوز ٢٣٠ مليون نسمة، أى أن الزيادة بمعدل ٣٪ سنويا وشهد حجم القوة العاملة عام ١٩٩١ زيادة قدرها ١٦ مليون نسمة مقارنة بعام ١٩٨٥ حيث وصل إجماليها إلى ٦٧ مليون نسمة ويرجع ذلك الى إرتفاع معدل النمو السكانى وزيادة مساهمة المرأة فى النشاط الإقتصادى فضلا عن زيادة نسبة المتسربين من مراحل التعليم المتوسط والثانوى.

ويكفى أن متوسط دخل الفرد فى مصر كمثال قد تدنى حتى وصل إلى ٥٤٠ دولار سنويا وبالرغم من طرح إقامة سوق عربية مشتركة منذ عام ١٩٥٧ إلا أنها لم تخرج لحيز التنفيذ وقد بلغ حجم التبادل التجارى العربى اقل من ٨٪ من إجمالى التجارة العربية مع العالم، وقد وصلت قيمة الصادرات السلعية للعالم العربى إلى ١٣٥,٤ بليون دولار بما يقرب من ٣,٧٪ من إجمالى الصادرات العالمية.

ولم يكن التعبير عن أزمة الأمة العربية إقتصاديا فقط إنما كانت هناك عوامل متعددة كانت سببا ومظهرا فى نفس الوقت للأزمة، وكان على رأس تلك العوامل والمظاهر : الصراع بين الدولة والأمة.

ففى واقعنا العربى الأمة أقدم من الدولة، حيث وجودها قائم بالعوامل المتوافرة فى كل أمة (اللغة والثقافة المشتركة، التاريخ المشترك، الأرض الواحدة) والأمة العربية ذات تاريخ طويل هو تاريخ اللغة العربية وتاريخ الأقوام والحضارات العربية منذ الأكاديين حتى اليوم.

ولقد شهد تاريخ الأمة العربى صراعا مريرا بين الوحدة والتجزئة وبالذات عندما تلبست التجزئة ثوب الدولة القطرية، التى حاولت أن تؤسس

إقليمية عوضا عن الوحدة وكان ذلك تعبيرا عن الخضوع من قبل بعض الأمراء وكبار الملاك والأعيان للمخطط الاستعماري لتجزئة المنطقة ذلك بالإضافة إلى الدفاع عن مصالحهم في مواجهة مصالح الأمة ككل، ومنذ ذلك الحين والدولة القطرية المعبرة عن شرائح إجتماعية ضيقة وفي القلب منها طبقة الحكام، تحاول تقوية نفوذها وسلطانها في مواجهة الأمة، وذلك عن طريق ترسانة القوانين المقيدة للحريات وأجهزة القمع وترسانة الأسلحة والعمل على إحياء الهويات القديم التي إندثرت هذا يوضح أن الدولة المعبرة عن التجزئة والإقليمية فإنها تمثل فئات محددة لها مصالح متناقضة مع مصالح الأمة وتخدم مصالح أعدائها حيث تحافظ على ضعف القطر في المعادلات الإقليمية والدولية وتحد من إمكانياته المادية الواقعية، وتفسح المجال أمام مخاطر العدوان الخارجي. من هنا نجد أن أحد جوانب الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع العربي تتركز في الصراع بين الدولة والأمة فلقد حاولت الدولة لفترة طويلة ان تقوم بدور التحول والتغيرات وتقديم الخدمات.

إلا أنها في العقدين الأخيرين صارت الدولة القطرية التي عبرت عن الصراع بين الأمة الباحثة عن دولة، والدولة المعبرة عن جزء من الأمة وهكذا أصبح المجتمع في واد والدولة بأجهزة قمعها وأيدولوجياتها التبريرية في واد آخر. ولقد نتج عن هذا الصراع بين الدولة والأمة، عدم القدرة على تنفيذ حلم الوحدة وفتح الثغرات الواسعة في ثوب الأمن القومي العربي، وهدر إمكانيات الأمة في والنهضة، ذلك بالإضافة إلى تحول الدولة إلى أداة قمع وتسلط واستئثار بالثروة والسلطة معا.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك التحولات الكبرى التي شهدتها العالم، التي تأثر بها كثيرا النظام العربي، نجد إن الإطار المعبر عن هذا النظام الإقليمي (الجامعة العربية) لم يعد قادرا على مواجهة أي من تلك المستجدات اليومية الحاصلة في وطننا العربي من صراعات عربية - عربية أو من صراعات عربية مع دول الجوار أو صراعات عربية - دولية.

وترتيباً على ذلك تعرض الأمن القومي العربي لضربات شديدة كان على رأسها إتفاقيات كامب ديفيد : حيث ترتب عليها عزل مصر عن دائرة الفعل العربي الموجه لصالح الأمة أيضا هناك الغزو العراقي للكويت وماتبعه

من تشكيل قوات التحالف الدولي بما فى ذلك القوات العربية مما نتج عنه أن قتالا قد وقع بين عرب وعرب وأن الخليج اعتبر العراق العربى مصدر الخطر الرئيس وليس أحد آخر.. كذلك تداعيات التسوية السلمية بين الأطراف العربية وإسرائيل مما فتح ثغرات واسعة فى الأمن القومى العربى، حيث تعرضت بوابات الأمن لإختراقات إسرائيلية وأمريكية واسعة ووصل التهديد إلى العمل لتأسيس نظام إقليمى آخر هو النظام الشرق أوسطى وأخيرا بروز تهديد جماعات الإسلام السياسى كتهديد داخلى تعطيه الأنظمة العربية كل أولوياتها متغافلة عن المخاطر الخارجية. وهكذا أصبح الأمن القومى العربى معرض للإندثار وتلك هى إحدى سمات حالة العرب اليوم.

ولم يكن ذلك فقط بل هناك أزمة شرعية، حيث تعاني معظم الأنظمة فى وطننا العربى من إنعدام مبرر وجودها فاصبحت تحكم بقوة الأمر الواقع ثم إن أزمة الشرعية لا تقتصر على السلطة وإنما تمتد ظلها الى مشروعية الثروة، فهناك ثروات كبيرة وكثيرة فى العالم العربى لا تبدو مبررة أو مستندة الى حق طبيعى بالإرث أو مكتسب بالعمل ذلك بالإضافة الى الإحساس لدى المواطنين بعدم الجدوى فى الإصلاح مما يرتب فقدان الإنتماء وعدم المسؤولية.

مصر اليوم :

الحركة الناصرية والحزب العربى الديمقراطى الناصرى يستند الى رؤية بديلة ونقيضة لسياسة الإنفتاح الإقتصادى والخصخصة التى تتفهدا حكومة الحزب الوطنى - الحزب الحاكم تلك السياسية التى جاءت بالتبعية والمديونية والخراب الإقتصادى الشامل على مصر المحروسة وكان من أفراسها الطبيعى حالة العنف المنتشر فى كل ربوع الوطن.

ولم تكن الرؤية الناصرية فى حل المشكلة الإقتصادية، مجرد رؤية نظرية، بل جاءت تعبر عن تجربة تم تطبيقها فى مصر أثناء الحكم الناصرى وكانت واضحة نصب اعينها أولا : إستقلال مصر - وثانيا : نهضة شاملة

وتتمية مركزية وثالثا : فى عدالة إجتماعية وحق الأغلبية من العاملين الكادحين فى نصيب عادل من ثروة المجتمع .

ولقد تم ذلك عبر القطاع العام وتقنين الإستغلال وعدالة التوزيع والضريبة التصاعدية على الدخل الكبيرة وتحديد الملكية العامة لوسائل الإنتاج الإستراتيجية.

وعندما حدث الإنقلاب على خط الثورة جاءت الخصخصة والإفتتاح الإقتصادى وحرية السوق ونتج عن ذلك تدنى فى دخل الفرد وتركز المال فى أيدى فئة قليلة لا تتجاوز ٢٪ من المجتمع وعاد الوطن مرة أخرى إلى عصر الباشوات من رجال المال والأرض ومن أصحاب التوكيلات والسماسة.

وأصبح من سمات الإقتصاد المصرى العجز والغلاء، حيث يتزايد العجز عاما بعد عام فى موازنة الدولة.

كذلك تعكس الأرقام الرسمية ضعف معدل الإستثمار وتكتمل صورة العجز الشاملة بعجز فرص العمل الجديدة عن إستيعاب الشاب وبصفة خاصة الشباب المتعلم.

ولقد وصلت ديون مصر الى حد خطير رغم الإعفاء الذى الذى حدث لجزء من الديون بعد موقف مصر المتحالف مع الحلف الاطلسى فى العدوان على العراق، ولقد كانت ديون مصر فى نهاية ١٩٧٣ وبعد تكاليف المجهود الحربى لا تتجاوز ٢,٣ مليار \$ وقد وصلت الان الى ما يقرب من ٣٦ مليار \$ مع الإعتبار أن ديون القطاع الخاص الإفتاحى من الخارج غير محسوبة على تلك المديونية.

ورغم الإفقار الشديد لكل الطبقات والشرائح الإجتماعية للشعب العامل إلا أن الحكومة مازالت سائرة فى طريق التبعية والخصخصة وبيع القطاع العام وتسليم اراضى الإصلاح الزراعى الى باشوات الماضى واسرهم وفتحت باب ملكية الأراضى على مصراعية، ولقد ساهم هذا الخيار بشكل رئيسى فى إنتشار الفساد والغلاء المستمر يوما بعد يوم حتى وصل بالطبقة الوسطى وهى العمود الرئيس فى الحراك الإجتماعى أن تنقلص

وتتهمش لدرجة أفقدت الحياة السياسية والثقافية كثير من حيويتهما، وينتشر الفساد فى المجتمع كله ولا يقتصر على الفئات التى صنعته بسياساتها. وقد أوضحت أحدث دراسة عن الدخل وتوزيعه فى مصر أن نسبة الفقراء فى تزايد مستمر وقد عبرت مرحلة نسبة الـ ٦٠٪.

وقد قدم النظام نفسه للجماهير على أنه نظام ديمقراطى، وفى الحقيقة فهو غير ذلك على مستوى حرية الرأى فمازالت هناك صحف تغلق ولم تسمح السلطة حتى الآن بحرية إصدار الصحف سوى للأحزاب الشرعية، ونحن نعيش فى الظاهر فقط نظام تعدد حزبى لكن فى جوهره نظام حزب الواحد وجواره مجموعة من صحف المعارضة فغير مسموح بتداول السلطة وغير مسموح بإنتخاب رئيس الجمهورية وغير مسموح بإنتخابات نزيهه ولقد أثبتت الإنتخابات الأخيرة ذلك وبعدها قد تم تهميش كل أحزاب المعارضة فى المجلس النيابى.

ومازالت الحكومة تضع قيودا شديدا على مؤسسات المجتمع المدنى، وما زالت تنتهك سلطاتها حقوق الإنسان كل يوم لدرجة وصلت أن تعدت حالات الإعدام فى الخمس سنوات الأخيرة فقط اعداد حالات الأعدام من ١٩٥٢ حتى ١٩٩٠.

ذلك بالإضافة إلى القوانين سيئة السمعة، قانون الأحزاب وقانون المدعى العام الإشتراكى وقوانين الصحافة والعيب والجمعيات.. إلخ. هكذا ترى الحال فى بر مصر يسير من سيئ الى أسوأ، ولعل ذلك يؤكد لنا أن خيار الناصرية مازال هو البديل الصالح لبناء مصر.

البديل :

مما سبق شرحه فى حال العالم وحال العرب وحال مصر يتبين لنا عمق الأزمة وعلى المناضلين أن يتحاوروا من أجل ما العمل ؟ والسؤال من هم هؤلاء المناضلين ؟

بالتأكيد نحن نقصد أولا الحركة الناصرية، لأنها تمتلك الرؤية القومية للواقع ومشاكله المتعددة وهي صاحبة تجربة كانت ناجحة في نهضة مصر والأمة العربية ومازالت الأفكار الرئيسية المشكلة لمجمل أفكارها هي القدرة على متطلبات الواقع ومشاكله وهي القدرة على تجسيد الأحلام الجاهيرية في أمة عربية واحدة على أسس الحرية والإشترابية والوحدة .

والحركة الناصرية تمتلك حساسيتين واضحتين في معالمهما :

مدرسة البيروقراطية الناصرية : أى المدرسة التى شاركت فى إدارة الدولة أثناء حكم عبد الناصر وهي محكومة بأفق الإنجازات والشعارات الرئيسية التى طرحها الزعيم عبد الناصر وفى فترة حكمه ويتميز رجالها بأنهم ذو كفاءة فى المناورات وأغلبهم لم يشارك فى أى تجربة سياسية خارج السلطة، لذا فإنهم أقرب الى روح جهاز الدولة وتسلسل الوظيفة وحلمهم الرئيسى والمحورى هو العودة مرة أخرى الى دائرة النفوذ والأضواء.

وقد تسببت تلك المدرسة فى تقزيم الحركة والحزب لعدم إمتلاكها لمشروع أو تصور يجيب عن سؤال ماذا تريد وماذا تحلم ؟ هذا بالإضافة الى إختيارها أسلوب الحوار مع السلطة فى كل الأوقات.

أما المدرسة الجديدة والحساسانية الثانية فهى التى خرجت ضد عباءة السلطة والنظام فى مصر وأغلب كوادرها من الشباب وتهتم بالتربية العقائدية حيث ترى الناصرية نظرية الثورة العربية ونظرية التغيير وهى البديل لما هو مطروح فى الساحات العربية من أقطار أقليمية قطرية كانت أو إسلامية.

وقد ناضلت تلك المدرسة من بداية السبعينات حتى الآن ضد السلطة وممارستها وعرف الكثير من قياداتها وكوادرها طريقهم للسجن ونجحوا فى أن يخرجوا الناصرية من أجهزة الدولة بعد وفاة عبد الناصر إلى الشارع فى حزن الجماهير والقطاعات الإجتماعية صاحبة المصلحة فيها.

وحملت تلك المدرسة راية تشكيل حزب ناصري مستقل وكان ذلك مع المرحوم المناضل كمال رفعت ثم مع كمال أحمد ثم مع فريد عبد الكريم وأخيرا في الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

وتحملت تلك المدرسة عبء النضال بأشكال متعددة من طليعية وجماهيرية، وكان لها شرف قيادة المشاركة فى أهم الأحداث التى مرت بمصر من مقاومة (إنتفاضة الجماهير فى ١٨، ١٩ يناير - مقاومة التطبيع - تشكيل لجان جبهودية متعددة) مثل اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر والحركة الشعبية لمواجهة الصهيونية ومقاومة (اسرائيل) واللجنة القومية للدفاع عن مسجونى الرأى.. إلخ).

وقد تساءل البعض عن أهمية رصد تلك النفرقة بين المدرستين فى هذه الورقة وبالذات فى قسم البديل.

ذلك لأننا لا بد أن نمثل إجابة واضحة ودقيقة عن من نحن ؟ حتى نتعرف على أنفسنا وبالتالى على عناصر قوتنا وعناصر ضعفنا وبالذات عندما تتحول عناصر الضعف الى معوقات فى مسيرة النضال.

ومن المؤكد أن الحركة الناصرية اوسع كثيرا من أطراً ومؤسسات الحزب العربى الديمقراطى الناصرى وذلك لعدة أسباب :

- ١- الحزب مجرد تعبير عن الذين وافقوا على الإنضمام الية.
 - ٢- هناك كثير من الفاعليات الناصرية والمنتمية الى تجربة عبد الناصر لا يجسد الحزب أحلامها عن الناصرية وعن عبد الناصر.
 - ٣- هناك قوى إجتماعية واسعة (عمال - فلاحون) لها مصلحة مباشرة فى الدفاع عن الناصرية ولكنها لاتجد الحزب مجسد لذلك.
 - ٤- هناك كثير من الفاعليات التى تتفق مع الخطوط العامة للتجربة وللمشروع دون أن ترى فى ذلك وجوب الإنضمام للحزب.
- تلك هى الحركة، أما الحزب فذلك قصة أخرى.

أولاً : ماهو الحزب ذات الشروط الصحيحة فى بناءة ومشروعه
والمحقق لذات الحركة ولحلمها فى البديل.

للحزب فى تصور المدرسة الجديدة عدة شروط لابد من توافرها
حتى يتحقق له شرط الفاعلية والتاريخية، من حيث تأثيره فى الواقع وقدرته
على قيادة المبادرة والفعل ونجاحة فى التعبير عن قطاعات إجتماعية واسعة
من العمال والفلاحين وقدرته الذكيه فى تأطير الكوادر والأنصار عبر شبكة
تنظيمية متسقة مع قيم الواقع المحلى وغير معقدة وقدرته الخلاقة فى إدارة
حوار وجدل فى صفوفه حول مختلف القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية،
ونجاحه فى إعطاء حق المبادرات لأعضائه ومواقفه.

أما عن التاريخية فالمقصود بها ان تكون فاعلية الحزب ونشاطاته
داخل سياق متكامل الحلقات يوصل الى طريق التغيير، حيث من المؤكد أن
التغيير فى بلدان العالم الثالث لن يتأتى عبر البرلمان فقط أو المجتمع الأهلى
أو حتى الإنقلاب فى ظل تلك البيئة العالمية. وإنما التغيير سوف يمر
بال جماهير وتنظيمها والعمل على خلق مؤسسات المجتمع الأهلى والنضال من
أجل حقوق للمواطن فى كافة المجالات والنضال مع العمال والفلاحون
والطلاب وذلك من أجل إدخال أوسع مساحة ممكنة من الجماهير والمجتمع
حتى تستطيع طليعة النضال بعد ذلك خوض الكفاح عبر اساليب وأدوات
العصيان المدنى (المظاهرات - الإضرابات بكافة اشكالها - المؤسسات
البديله.. الخ).

نعود مرة أخرى الى الشروط الواجب توافرها من خلال رؤية
المدرسة الحديثة :

الشرط الأول : شعبية البناء، والمقصود هو نجاح الحزب فى أن يمد
شبكة من الأدوات الكثيرة فى المجتمع حيث لا يكفى أن يدعى حزبنا تمثيله
للعمال فى خطابه السياسى من بيانات وخطب، ولا يكفى عقد المؤتمرات
تحت شعار عدم بيع القطاع العام، وإنما الأهم من ذلك أن تتضافر كل
الأدوات والأساليب من أجل ان ترسم ملامح استراتيجية للتعامل مع العمال
وهكذا الفلاحون.

فلايد أولا : من تشكيل مكتب عمال قوى - بعمال حقيقيين من حيث الإنتماء والوعى.

ولابد ثانيا : من تشكيل نويات عمالية نابعة للحركة والحزب فى داخل المواقع الصناعية الإستراتيجية مثل حلوان - المحلة - كفر الدوار.. إلخ

ولابد ثالثا : من التفكير بعمق فى السيطرة او التواجد المؤثر فى إتحاد عمال مصر بعد أن صارت الخصخصة هى الملمح الرئيسى فى الإقتصاد وأصبحت قوانين السوق هى المستحكمة.

ومن هنا فلايد ان يناضل العمال من أجل أن النقابة هى التى تفاوض صاحب العمل فى الأجر وكل الحقوق الأخرى.

ومن أجل أن يحدث ذلك لابد أن تتخلص النقابة من قبضة سلطة الحزب الحاكم. وهنا المسألة ليست وحدة الطبقة العاملة. أى وحدة تلك ؟ إلا إذا كان المقصود هو وحدة الطبقة العاملة من أجل أن تكون فى أيدى سلطة الحزب الحاكم، ذلك بالإضافة ان الوحدة الحقيقية هى وحدة النضال القومى والطبقى والموقف المناضل من قضايا الأمة ولابد

رابعا : من ربط الحزب بقضايا العمال والتعبير عنهم بشكل مستمر ومتواصل عبر المحامين الناصرين وعبر العمال اعضاء الحزب وعبر تبنى سلسلة من المؤتمرات والندوات حول مشاكلهم وعبر تبنى وتشكيل لجنة للدفاع عن القطاع العام، ولابد

خامسا : من أن يدير الحزب وأن تدير الحركة حركة استكتاب واسع من أجل اشتراك العمال فى تملك بعض من المصانع والمؤسسات المبيعة تحت شعار الخصخصة وتقديم نموذج جديد يتمثل فى الربط بين النضال السياسى عبر ربط كتل جماهيرية بمشاريع إقتصادية.

هذا نموذج مبسط لشرط الشعبية وهناك الكثير على مستوى الفلاح والطالب وإستصلاح الأرض الزراعية وخلق روابط ثقافية وإجتماعية واستهلاكية.

الأدوات والأساليب كثيرة المهم أن يتكامل النخبوى مع الشعبوى وأن يتم الإهتمام بالشعبوى.

أما الشرط الثانى : ديمقراطية الحزب :

ومسألة الديمقراطية ليست مسألة شكلية لأنه تبين للجميع من الأحداث الكبرى فى مسيرة الثورة أو أى ثورة. أن أخطاء الديمقراطية أهون كثيرا من أخطاء حكم الفرد بأسم المجموع مهما كانت ثوريتها لذا فبناء الحزب والحركة ايضا على أساس ديمقراطى يجعلنا نؤسس بناء صلب يعتمد الجدل والحوار ويتعود على سماع رأى الآخر ولا يدين أى جماعة تتحرك لصالح وجهة نظرها.

ومن أجل ديمقراطية البناء، لابد من اعتماد قاعدة الإنتخاب الديمقراطى الصحيح مهما أفرز فى مرحلة الإبتدائية ولابد من التخلص السريع من حالات العضوية الورقية، فأفضل لنا أن ندير إنتخابات بين خمسة كوادر على أن نديرها بين ١٠٠ على الورق فى الحالة الأولى سوف يطرح المرشح بصورة ويتم جدل حوله وسوف يكون هناك مرشحا آخر لمنافسته اذا اراد احد الأخوة والنتيجة الاحتكام الى الحوار العقلى والتعرف على برامج ورؤى وخطط والمنتصر فى النهاية الحزب وديمقراطيته أما فى الحالة الثانية قلن يكون سوى مرشح وحيد هو القادر على حشد وتعبئة الأقارب والأصدقاء ولن يكون هناك حوار ولن تكون هناك رؤى وبرامج وسوف ينتصر فى النهاية حكم الفرد وتسلطة وهكذا يتم تهيمش الحزب وعضويته.

ومن أجل ديمقراطية البناء لابد من مراجعة شاملة لفكرة الديمقراطية المركزية تلك الفكرة التى سيطرت على الأحزاب الثورية فى العالم الإشتراكى والعالم الثالث والتى نتج عنها حكم الفرد وتسلطه ونتج عنها ديكتاتورية الأمين العام وفى أفضل الأحوال ديكتاتورية المكتب السياسى.

فلم يعد صالحا التمسك بفكرة الإرادة الواحدة للحزب، حيث المطبق لتجسيدها يعنى إرادة رئيس الحزب أو الأمين العام أو القابض على مفتاح مالية الحزب. إنما الإرادة الواحدة تعنى تكامل ادوار الفاعليات والمستويات الحزبية حتى ولو كان اغلبية وأقلية وتعنى اعطاء الحق للأقلية مهما تعددت

فى التعبير عن رؤيتها والنضال من أجل تسيدها داخل الحزب وفى وسائل إعلامه فليس من الضرورى أن يكون رأى الأغلبية هو الصائب دائما ومن المؤكد أن إعطاء حقوق للمختلفين سوف يثرى الحزب ويثرى الحوار داخله ويحافظ على الحزب ووحدة أرائته المتكاملة ومن هنا فلا بد أن يتم تقنين تلك الحقوق لاثيا والأهم من ذلك النضال من أجل تطبيقها، لذلك فهناك أهمية قصوى ان يتم الحوار حول حق الرؤى المتعددة فى ممارسة المنابر المتحركة للدعوة لرؤيتها، بل هناك أهمية اعلان منابر ثابتة داخل الحزب الواحد يكون لها حق الصراع داخل اطر الحزب من أجل تسيد وجهة نظرها على أن يتوفر لها الشروط المادية من إعلام وحركة ومال من داخل مؤسسات الحزب، هذه مجرد أمثلة فى حياة الحزب الداخلية وهى الطريقة الوحيدة لوحدة الإرادة الحزبية وتكامل أدوار الفاعليات داخلها لصالح إستراتيجية واحدة فليس عيبا أن يكون داخل الحزب الناصرى أكثر من رؤية وأكثر من حساسية وأكثر من مدرسة ولكن العيب فى هيمنة مدرسة أو مجموعة على مدرسة أخرى ومجموعة أخرى بحجة الحيثية التاريخية أو الخبرة أو حتى بحجة أنهم اصحاب الشرعية والتمويل لان ذلك يساوى نفى الرؤية الأخرى والإحتفاظ بقدرات هزيلة لحزب من الممكن يكون حزبا فاعلا وتاريخيا.

أما الشرط الثالث : فهو قومية الحزب : حيث تستند حركتنا وحزبنا على أساس عقيدة قومية تؤمن بوحدة الأمة وتتاضل من أجل تجسيد تلك الوحدة ومن هنا لا يصح أن ندعى القومية فى خطابنا السياسى ولا تجسد ذلك فى حركتنا النضالية والسياسية ولا يجوز ان لانضع على أجندة أعمال الحركة والحزب. العمل القومى ووحده وذلك لأننا مناضلين من أجل وحدة الأمة وعاملين من أجل وحدة التنظيم القومى ذلك بالإضافة الى وجود أكثر من حزب ناصرى فى بعض الساحات العربية وترتيبنا على رؤيته الواحدة للمشاكل التى تعانى منها امتنا واتفاقنا على رؤية واحدة لحل تلك المشاكل وجب علينا النضال من أجل وحدة إستراتيجية الفعل القومى وهذا يرتب على حزبنا وحركتنا - إنطلاقا من قيادة مصر ودور مصر فى الساحة القومية - أن يقود إستراتيجية واضحة المعالم لتأسيس الحركة العربية الواحدة ولن يتم ذلك عن طريق خلق المحاور والإنتماءات الخاصة، بل لابد من فتح حوار

بين كل الفاعليات الناصرية من أجل الإتفاق على رؤية نظرية تحدد طبيعة المشكلة وطبيعة الحل والأساليب والأدوات ولا بد من الحوار على برنامج العمل ثم الإتفاق على قيادة تدبر النضال وتوجهه بطريق ديمقراطى صحيح.

غير ذلك لايجدى خداع الناصريون فى الساحات العربية لايفيد بل يضر ويضر بحركة النضال، التصارح اولا الحوار ثانيا الإتفاق ثالثا على ان يتم كل ذلك داخل صفوف المناضلين الناصرين بكافة إنتماعتهم التنظيمية الحالية على أن يراعى المستقبلية فى التكوين والبناء وحتى النماذج البشرية.

بعد ذلك تأتى مهمة فتح حوار قومى - قومى من أجل الإتفاق على برنامج مشترك للعمل حسب الاتفاقى على المرحلة بكل أبعادها.

تلك هى الشروط الواجب توافرها من جانب المدرسة الجديدة للحزب الناصرى والحركة ايضا بروافدها المختلفة والسؤال الآن إذا كان هؤلاء هم الناصريون فماذا يريدون ؟ ومن أجل أية أهداف يسعون ؟

الناصرىون على المدى الطويل يسعون ويناضلون من اجل الدولة العربية الواحدة على أسس الحرية والإشتراكية والوحدة.

ومن أجل أن يتم ذلك فلا بد من إعادة تأسيس شاملة للحركة الناصرية فى مصر وكافة الساحات العربية على أسس الشعبية والديمقراطية والقومية إنها استراتيجية البناء من أسفل الذى تعتمد على تأسيس روابط وجمعيات وأندية ومنشآت اجتماعية وثقافية وذلك التأسيس لابد من أن يمتلك القدرة والكفاءة لإعادة توزيع الكادر على المواقع الإنتاجية والاجتماعية الهامة فى المجتمع وأن يرتبط بالمجتمع الأهلى عبر شبكة من العلاقات الحياتية وتلك هى المرحلة الأولى للوصول الى المرحلة الأخيرة.

أما المرحلة الوسطى وهى نجاح الحركة فى بناء التنظيم القومى وتأسيس شبكة من الروابط بين المواطنين العرب منها ما هو اقتصادى وما هو ثقافى وما هو سياسى وما هو إجتماعى.

والسؤال الآن على أى أساس يتم فرز القوى والكوادر من قبل الناصريين وفيما بينهم ؟

وهنا لابد من تناول أسس ثلاثة لهذا الفرز آخذين في الاعتبار اختلاف المراحل واختلاف ماتحمة كل مرحلة من مضامين ومواصفات. الأساس الأول : الإلتواء النظرى وليس المقصود به أن يتم حفظ للناصرية أو التعرف الدقيق على كل ثوابتها وفروعها وإنما المقصود أن يكون هناك قدر من الوعى المؤسس على رؤية قومية فى فهم مشاكل الواقع والإتفاق عليها ثم رؤية واحدة لحل تلك المشكلات ورؤية تكاملية فى الأساليب والأدوات.

الأساس الثانى : الإتفاق على برنامج للحركة يتم فيه تحديد واضح لطبيعة تلك المشكلات والحلقة المركزية للنضال والشعارات الرئيسية لبرنامج سياسى وبرنامج مهام نضالية والإتفاق على الأدوات المخصصة لتلك النضالات ذلك بالإضافة الى الإتفاق على خريطة واضحة للأصدقاء والأعداء. الأساس الثالث : تحديد إجتماعى وسياسى دقيق للحلف الطبقي الإستراتيجى المكمل لمسيرة النضال من أجل تحقيق حلم الدولة العربية الواحدة.

بعد ذلك لابد أن ننقل للإجابة على سؤال ماهية القضايا المطروحة فى تلك المرحلة على المواطن العربى وبالتالى على المناضل الناصرى وبالذات فى المجتمع المصرى ؟

- ١- قضايا مقاومة الصهيونية والتطبيع.
- ٢- قضايا مقاومة بيع القطاع العام.
- ٣- الدفاع عن مستأجرى الأراضى الزراعية ومقاومة طرد الفلاحين من أراضى الإصلاح الزراعى.
- ٤- قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان
- ٥- قضايا العروية والدفاع عن الهوية
- ٦- قضايا العدل الإجتماعى والإشتراكية.
- ٧- قضايا التنوير والتحديث فى إطار القيم العربية والحضارة المعاشة.

تلك هي القضايا المثارة فى الواقع والمنتشرك حولها غالبية القوى السياسية، وهنا علينا أن نرصد خريطة القوى السياسية فى المجتمع المصرى والعربى من أجل أن نتعرف على مساحات التلاقى والمشاركة ومساحة الإعتراض والمواجهة.

خريطة القوى السياسية :

* الحركة الإسلامية بفصائلها المتعددة.

* الحركة القومية بفصائلها المتعددة.

* الحركة الليبرالية بفصائلها المتعددة

* الحركة الماركسية بفصائلها المتعددة.

وهنا لابد من الحديث عن التحالفات الإستراتيجية والتحالفات
المرحلية

التحالف الإستراتيجى :

هو التحالف بين القوى والحركات المتفقة على برنامج طويل الأمد وفى الغالب تكون منطلقاتهم وأهدافهم متقاربة بل أحيانا متوافقة مثل الحركات والقوى القومية ومثل العلاقات التى من الممكن أن تؤسس بين فصائل الماركسية القومية والقوى القومية وبين فصائل القوى الإسلامية القومية والقوى القومية.

التحالف المرحلى : هو التحالف بين القوى حول قضايا بعينها مثل الديمقراطية ومثل العدل الاجتماعى وهنا يكون التحالف على سبيل المثال بين القومية والليبرالية حول حقوق الإنسان والتعدد الديمقراطى.. إلخ كل القضايا الديمقراطية.

وأن يكون بين القومية والماركسية مواقف مشتركة حول خطط مواجهة بيع القطاع العام والخصخصة.. وهكذا.

وبين القوميين والإسلاميين مواقف مشتركة فى مواجهة التطبيع والصهيونية وذلك بالإضافة الى مواقف مشتركة بين الجميع حول قضايا متعددة تتفق عليها رؤية الكل.

خط الحركة فى هذه المرحلة :

المهمات العاجلة الآن والواقعة على عاتق الحركة الناصرية والحزب الناصرى (الواعية بالمرحلة والممتلكة لإرادة العمل) أن تبدأ فى إعادة تأسيس للحركة الناصرية لماذا ؟

أولا : لأن المتغيرات الكونية الحادثة تصيبنا بكثير من الرزاز، مما يوجب علينا الأهتمام بتطوير الخطاب الناصرى والتركيز على الثوابت المركزية وإدخال عناصر جديدة على خطابنا السياسى حتى تعود المصادقية لخطابنا ولحركتنا.

وهنا لابد من مثل لتوضيح الفكرة، فهناك قضية التنمية المستقلة كهدف من أهداف المشروع الناصرى.

أولا : ماهو مفهوم التنمية فى عالم اليوم ؟ وهل التنمية تعنى ما تم فى الستينات ؟ وماموقع التصنيع الثقيل فى التنمية، وكيف يتم تجاوز الفجوة بيننا وبين المتقدمين فى عالم اليوم ؟ واى استقلال نتحدث عنه فى ظل اختراق واسع للحدود عبر تدمير الإستهلاك وعبر تدويل كثير من القضايا وعبر هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وصناديق التمويل الدولية تلك أسئلة تحتاج الى اجابات واضحة فلم يعد كافيا ان نتحدث عن التنمية المستقلة دون الأخذ فى الاعتبار البيئة المحيطة بنا والمتغيرات الحضارية الواسعة.

ثانيا : أن الحركة القومية وبعد رحيل القائد عبد الناصر، وفرض خط التسوية بشأن الصراع العربى الصهيونى والإختراق الواسع من الصهيونية للوطن العربى يفرض علينا مهام جديدة ويواجهنا بتحديات مستجدة ويفاجئنا يوميا بأحداث إنقلابية كبرى تستوجب منا إعادة ترتيب الصفوف والبدء فى تأسيس استراتيجية للمواجهة.

ثالثا : دوائر الاستعمار العالمى كانت قد درست بعمق الحركة القومية ومارسب ضدها كل عوامل الفرقة وتقليص الفاعلية والنفوذ وذلك عبر تعاونها مع الأنظمة الإقليمية المعادية للحركة القومية والناصرية

ونجحت تلك الأجهزة الاستخباراتية فى زرع الفرقة والقضايا المفتعلة مثل المواجهة بين العربيين والإسلاميين والتي حان الوقت لإعادة نسج العلاقة الصحيحة بينهما.

رابعا : لقد تعرضت الحركة الناصرية والقومية فى الوطن العربى لعبث أجهزة الدولة الإقليمية ورجالاتها مما انتج كثير من التشرذم الإنقسام حيث سادت المدرسة البيروقراطية والتي نسجت علاقاتها مع أجهزة الدولة فى فترة عبد الناصرى وبعدها نسجت العلاقات مع كل أجهزة الدولة الإقليمية فى البلدان مدعية القومية وهذا اضر اضرار بالغ بالحركة الناصرية وبقوانين التفاعل الصحى داخلها مما انتج تهميش للقوى الثورية فى صفوف تلك الحركة.

ولعل هذا يستوجب إعادة التأسيس بشرط إعلان فراق واضح ومخطط له بين تلك المدرسة البيروقراطية وبين المدرسة الجديدة. لكل تلك الأسباب من المهم إعادة تأسيس الحركة الناصرية والآن وقبل الزوال.

مهمات فى إعادة التأسيس :

الحزب العربى الديمقراطى الناصرى : لابد أولا من تحديد الثوابت الرئيسية بين كافة الناصرين فى مسألة الحزب.

أ - الحزب بحالته تلك الموجود عليها لايحقق حلم الجماهير الناصرية ولا الوطنيه ولا القومية، حيث كانت تأمل فى وجود حزب قوى وفعال فى الساحة المصرية وقادر على قيادة الفعل الناصرى فى الساحات العربية، ولقد تأكد الجميع عبر التجربة ان الحزب القائم مسخ لاتصو له ولادور فاعل إنما حزب من ضمن الأحزاب القائمة

ب - أن الحزب كإطار شرعى مهم وجوده وإستغلاله من أجل العمل بين الجماهير.

ج - ان هناك مدرستين داخل هذا الحزب - مدرسة تقليدية تمتلك الشرعية وتمتلك المال ولا تمتلك أى شيء آخر ومدرسة حديثة تمتلك الكادر والتصور والمشروع والصراع بين المدرستين لابد من إعادة تنظيمية وذلك عبر الاعتراف المتبادل وعبر تقنين سبل الصراع فى ظل البقاء للأتنين فى الحزب أو إعادة تنظيمية لقوى المدرسة الجديدة بحيث أن تتعامل مع الحزب على أنه قنوات للعمل مع الجماهير ومع أعضاء الحزب فى المحافظات المختلفة وبالتالي تحية جانب الصراع فى المستويات الأعلى والأهتمام بالقواعد.

د - أن تطور الحزب مرتبط بتطوير الحركة الناصرية ككل وتطوير الحركة مرتبط بتطوير حالة المدرسة الجديدة من حيث توزيع قوتها وقدرتها على تقديم حلول لمشاكل كثيرة تخص الحركة على مستوى العلاقات الناصرية فى الساحات العربية على مستوى الخطاب السياسى على مستوى خلق وتأسيس بؤر نشطة فى وسط الجماهير والمجتمع الأهلى وأن الفشل فى تحقيق تلك المهمات يجعلنا نقع فى المحذور وهو إقتران التهميش بالفكرة الناصرية وللمشروع الناصرى كحام لهذه الأمة مع الحفاظ على حزب صغير مهمش فى الحياة السياسية المصرية.

ومن أجل تحقيق تلك المهمات لابد من ربط الحزب بالحركة الناصرية بالقوى الإجتماعية المعبر عنها المشروع الناصرى وذلك من أجل إبداع تصور لإعادة تأسيس الحركة ومن أجل البناء والتأسيس من أسفل وفى وسط القوى الإجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير حيث لم يعد واردة الحديث عن اصلاح الحزب كوحدة منفصلة عن بقية الحالة ولم يعد واردا عدم توظيف كل القدرات فى المدرسة الجديدة لصالح ذلك - مهما كانت التباينات، ولم يعد واردا الصدام بين الأدوار والمهام والإمكانات بل الوارد الوحيد هو تضافر المهمات داخل الحزب وخارجة.

ومن هنا فلابد من توزيع مهمات إعادة التأسيس فهناك مهمة تحديث الخطاب الناصرى وهناك مهمة تأسيس مؤسسات للعمل الأهلى وهناك مهمة تأسيس أندية ومنتديات قومية وهناك مهمة الحوار العربى الإسلامى وهناك مهمة تطوير الحزب وهناك مهمات عديدة وسط العمال والفلاحين مهمات

على سبيل المثال لا الحصر مثل الروابط العمالية والروابط الفلاحية ولجان الدفاع عن مستأجرى الأرض الزراعية ولجان الدفاع عن القطاع العام وفى القلب من تلك المهام ايضا فهناك مهمة مقاومة التطبيع ومقاومة الفساد. مهمات كثيرة منها ما يخص الحزب والحركة ومما ما يخص الجبهات الوطنية الواسعة.

ولعل ذلك يتطلب إمتلاك جريدة وتأسيس مننديات ومجموعة من الشركات ويتطلب وجود مجلة فكرية فصلية لتطوير الخطاب الناصرى وأشياء اخرى كثيرة يأتى على رأسها تنظيم فاعلية الكوادر وتقسيمها عبر المهمات المختلفة.

البديل القومى

فى مواجهة النظام الشرق الأوسطى*

- البيئة الدولية :

لعل الترويج لفكرة النظام الشرق الأوسطى الآن لم تكن مصادفة وأيضا لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة فى حلقات وموجات الصراع بين أممتا العربية والاستعمار والصهيونية. لماذا طرحت فكرة النظام الشرق الأوسطى الآن وبشكل واسع ومدرس ومخطط ؟ بعدما نجحت قوى الاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى أن تهدم البيئة الناتجة عن موازين قوى الحرب العالمية الثانية وذلك عبر مجموعة من المتغيرات يأتى على رأسها:-

أولا : نجاح الغرب الاستعمارى والمشروع الرأسمالى الاحتكارى فى دخول عصر الموجة الثالثة"عصر الثورة الصناعية الثالثة"التي تميزت على خلاف ما سبقها باعتمادها على مصادر متجددة وفى القلب من تلك المصادر ثورة المعلومات والتدفق اللامتناهى للمعرفة والأفكار فى ثلاثة مجالات رئيسية: الإليكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية، وعلوم الفضاء. ولقد فرضت تلك الموجة الثالثة، وذلك العصر التقنى، على النظام الدولى الذى ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واستند إلى ما عرف بالثنائية القطبية وانقسام العالم إلى معسكرين متنافسين اشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى من خلال حلف وارسو، ورأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحلف الأطلسى تصدعات كثيرة فى بنيان النظام الدولى. ولعل تلك البيئة التنافسية بين القوتين الأعظم هى التى سمحت ب بروز كتلة عدم الانحياز والحياد الايجابى بقيادة مصر والهند ويوغسلافيا فى محاولة للدفاع عن مصالح العالم الثالث المتحرر حديثا والأمل فى النمو

* نشرت هذه الدراسة فى مجلة المنابر اللبنانية عدد (٧٥). حزيران - تموز ١٩٩٤ وكنت قد تقدمت بها إلى المؤتمر العام للحزب العربى الديمقراطى الناصرى. المنعقد تحت شعار "البديل القومى فى مواجهة النظام الشرق الأوسطى"- وفى حينها كنت عضو مكتب سياسى ومسؤول تنفيذ مركزى.

والتنمية من أجل حياة أفضل لمواطنيه فى ظل الموجة الثانية العصر الصناعى.. ولكن دخول عصر الموجة الثالثة صدع خريطة تلك القوى والآن يتم بناء وتأسيس خريطة جديدة للقوى ويأتى على رأس قائمة التصدعات تلك:

أ- تفكيك الاتحاد السوفيتى وحل حلف وارسو.

ب- السيطرة التامة على مصدر الطاقة الرئيسى فى العالم (النفط) وذلك بعدما نجح التحالف الغربى الاستعمارى فى التخلص من القوى العربية المتبقية (العراق) فيما أطلق عليه حرب الخليج. بعد خروج مصر أكبر دولة عربية من الصراع مع الاستعمار والصهيونية بعقد اتفاقية كامب ديفيد.

ج- تهميش العالم الثالث وذلك بعد أن خلقت الموجة الثالثة بدائل كثيرة للمواد التى تنتجها البلدان النامية وبعد أن زاد الاندماج داخل النظام الرأسمالى العالمى وعبر أقاليم وتكتلات تعطى مساحة أكبر من تكامل الإمكانات ولعل هذا ما يفسر تراجع العالم الثالث فى التجارة الدولية وأيضاً نجاح المشروع الرأسمالى الاحتكارى فى السيطرة الكاملة على إيرادات بلدان العالم الثالث عبر الصناديق الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وفى محاولة جادة لبناء خريطة القوى فى عصر الموجة الثالثة برزت عدة ملامح:

أولها : انفراد الولايات المتحدة بقمة العالم مؤقتاً.

ثانيهما : توظيف المنظمات الدولية - هيئة الأمم المتحدة - مجلس الأمن - لصالح استراتيجية الغرب الاستعمارى ومصالحه.

ثالثهما : فرض نموذج الحضارة الغربية على العالم وذلك عبر عولمة الإقتصاد والإعلام وخلق قضايا يلتزم بها العالم كله مثل حقوق الانسان والبيئة.

ومن هنا فإن طرح النظام الشرق أوسطى لم يكن مصادفة لأنه جاء فى سياق بناء خريطة قوى عصر الموجة الثالثة عصر ما بعد الصناعة ولصالح الغرب الاستعمارى وعبر ابراز قوى إقليمية كبرى حاكمة فى بعض المناطق المضطربة والقلقة.

الصراع بين المشروع القومي العربى والاستعمار والصهيونية

لقد جاء طرح النظام الشرق أوسطى فى هذه المرحلة بعد أن تم تمهيد المنطقة لذلك النظام بخروج مصر من دائرة الصراع العربى الاستعمارى الصهيونى وضرب قوة العراق العسكرية والعمل على اشغال المنطقة بالفتن والقتال ولعل ما يحدث فى اليمن والخليج والسودان والجزائر لهو دليل كاف على ذلك وأيضا بعد أن نجحت أمريكا فى اجبار منظمة التحرير الفلسطينية لدخول شرك غزة - أريحا وإعلان مبادئ اتفاق بينها وبين الكيان الصهيونى المحتل لأرضنا العربية فى فلسطين تعترف فيه بشرعية احتلال العدو الصهيونى لأرضنا العربية الفلسطينية وتصبح بعدها المنظمة فاقدة لشرعية وجودها. ومن هنا فإن طرح هذا النظام جاء فى موعده بعد أن مهدت الأرض له لكى يحقق النظام فى تلك البؤرة المشتعلة فينفى عنها ويسلب منها عوامل الوحدة ويسترد عوامل الفرقة، ويسلب فكرة القومية العربية ويهدد الهوية العربية وذلك عن طريق تذويبها فى كيان أكبر يجمع كل عوامل الفرقة وهو النظام الشرق أوسطى الحاوى لإسرائيل مع تركيا وبعض البلدان العربية أو ما يطلقون عليه الشرق أوسطية. وفى الحقيقة لن تكون تلك المؤامرة الأخيرة فى صراعنا مع الاستعمار الغربى والصهيونى، فلقد مرت أمتنا العربية بموجات متلاحقة وجولات متعددة ودامية، فما زالت سبّية ومليلة خير شاهد على الاستعمار الأسبانى الذى عانت منه أمتنا العربية فى القرن الخامس عشر، وما زالت الجولات الدامية للحروب الصليبية فى العصور الوسطى وقبلها أيضا فى العصور القديمة حيث الاستعمار اليونانى والرومانى وبالتالى فالاستعمار الأوروبى الحديث يكمل مسيرة العدوان على أمتنا العربية وبدءا بوقوع الجزائر فى قبضة الاستعمار الفرنسى ١٨٣٠م وعدن فى يد الاستعمار البريطانى ١٨٣٩م ثم بدأت المرحلة الثانية من هيمنة هذا الاستعمار الأوروبى على أمتنا العربية باحتلال مصر عام ١٨٨٢م واحتلال تونس ١٨٨١م وأخيرا تجسدت المرحلة الثالثة فى احتلال إيطاليا لليبيا ١٩١١-١٩١٢م وسقوط المشرق العربى

(الهلال الخصيب) تحت الاحتلال فاستولت فرنسا على سوريا ولبنان وبريطانيا على فلسطين والأردن والعراق. واستطاع الاستعمار الأوروبي بوعيه المكثف لأهمية تلك المنطقة وتأثيرها على مصالحه أن يزرع فيها الكيان الصهيوني قاصما بين عرب آسيا وعرب أفريقيا وذلك من أجل الدفاع الدائم عن مصالحه في المنطقة. وفي ظل السياق الراوى للصراع بين أممتنا العربية والاستعمار والصهيونية نستطيع أن نضع النظام الشرق أوسطى فى سياقه الطبيعى كمرحلة من مراحل هذا الصراع المستمر-حتى يستطيع عضو حزبنا العربى الديمقراطى الناصرى أن يعى مسار الصراع وبعده الزمنى وترتibia عليه أن يتسلح بالنفس الطويل فى مقاومة تلك المؤامرات ومن خلال مسار ذلك الصراع بين أممتنا العربية والاستعمار العالمى بقديمه وحديثه يتضح لنا أن هناك تناقضا شاملا بين مشروعنا القومى العربى التحررى التتموى وبين النظام الشرق أوسطى المطروح الآن فالمشروع القومى يستند إلى فكرة وجود أمة عربية واحدة تريد أن تتوحد بعد أن جزأها الاستعمار وتريد أن تسيطر على ثرواتها لصالح شعبها بدلا من استغلال الاستعمار لتلك الثروات وتريد أن تحرر الأرض العربية المحتلة حتى تتمكن من التعبير عن حريتها وحرية مواطنيها وحتى تتمكن من التعبير عن هويتها والمساهمة فى الحضارة الانسانية دون تشوهات أو عقد. ولما كان حزبنا العربى الديمقراطى الناصرى فى مصر -الاقليم القاعدة للأمة العربية - مؤمنا بعقيدة القومية العربية ومناضلا من أجل السعى لهدم التجزئة والاقليمية وبناء الوحدة ودولتها، كان واجبا نضاليا على أعضائه وجماهيره أن يكشفوا ويفضحوا المخططات الاستعمارية الصهيونية والرجعية التى تحاول أن تعوق وتعرقل المشروع القومى لتحرير ارادة هذه الأمة ولتجسيد وحدتها والتعبير عن هويتها. لذا لم يكن من الصدف أن النظام الشرق أوسطى يستهدف تذويب ومحو الهوية العربية واعلان الحرب على المشروع القومى العربى وذلك بإدخاله فى كيان سياسى واسع تتعدد فيه الهويات والقوميات والأديان والعرقيات حتى يتم اعطاء شرعية للوجود الصهيونى وفى نفس الوقت نفى شرعية الوجود العربى، ذلك الوجود المعبر عن حضارة متميزة صنعها شعب مستقر على الأرض وعبر التطور التاريخى وعوامل التفاعل المميزة لذلك الشعب اللغة والعادات والتقاليد والثقافة، يتم بلورة تلك الأمة ومميزاتها

الحضارية. ومن هنا فإننا لم نكن أمة عربية اعتباطا وإنما كان ذلك من خلال معاناة تاريخية طويلة للبحث عن حياة أفضل ننجح عبرها في التعبير عن هويتنا وعن مصالحنا الواحدة في وطن واحد في وسط غارقة من المصالح المتصارعة وبأدوات ووسائل منبثقة من طبيعة مشروعا القومي ونظامنا العربي ويكفي أن ننظر للأطر التنظيمية التي واكبت النظام العربي من اتحادات وروابط وجمعيات ومؤسسات عربية تجسدت في اتحاد المحامين العرب واتحاد الأطباء العربي واتحاد المعلمين العرب واتحاد الصحفيين العرب واتحاد الصيادلة العرب إلى الاتحاد العربي للسكك الحديدية والاتحاد العربي للنقل البري والاتحاد العربي للنقل الجوي والاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية كإطار عام لهذا النظام العربي بعد الحرب العالمية الثانية حتى نتأكد من أهمية اتساق الأدوات والوسائل والأطر مع المشروع القومي العربي حتى تستطيع تلك الأدوات والأطر أن تعبر عن مصداقية غايات ذلك المشروع القومي في العمل من أجل الوحدة العربية والدفاع عن مصالحها في مواجهة مصالح الغير مع اعترافنا بجوانب تقصير متعددة في تلك الأدوات.

النشأة التاريخية للنظام الشرق الأوسطي :

منذ الحرب العالمية الثانية وهناك اصرار من جانب الغرب في استخدام وزرع مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على منطقتنا وذلك بعد ما اختفى تعبير الشرق الأدنى الذي كان يستخدم من قبلهم أيضا في الماضي بعد القرن الخامس عشر قرن الاكتشافات الجغرافية ولعل السمات المميزة لهذا الشرق الأوسط في مفهومهم هي :

- ١- إن هذا المفهوم تعبير عن علاقة الغير بالمنطقة ولا يعبر عن خصائص وطبيعة المنطقة.
- ٢- إن تعبير الشرق الأوسط هو تعبير سياسي يترتب عليه ادخال دولا غير عربية إلى المنطقة ويخرج أيضا دول عربية من المنطقة.

٣- إن الشرق الأوسط يضم خليطا من القوميات والعرقيات والأديان واللغات والشعوب. القاعدة فيه التعدد والتنوع وليس الوحدة والانسجام. وقد ارتبط هذا المصطلح بالفكر الاستراتيجي الانجليزي، حيث استخدم أول مرة عام ١٩٠٢م بواسطة الكابتن الفريد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، كما أشار إليه لورد كيرزون حاكم الهند عام ١٩١١ حيث تحدث عن الشرق الأوسط باعتباره مدخلا للهند. وفي عام ١٩٢١م أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني إدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم فأنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط وأضيفت إليها إيران عام ١٩٤٢م وأخرجت أريتريا منها في عام ١٩٤١م وأضيفت بعد خمسة شهور من اخراجها.

والبعض يرى أن النظام الشرق أوسطى يمتد من غرب مصر إلى شرق إيران، أما معهد الشرق الأوسط بواشنطن فيحددها من المغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان، بينما المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية يعرفها بأنها تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص وتعرفها الجمعية الاسرائيلية للدراسات الشرقية والتابعة لمعهد شلواح للأبحاث بأنها تضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوبا ومن إيران شرقا إلى ليبيا غربا. ويعبر أبا ابيان في كتابه "صوت اسرائيل" أن العرب عاشوا دائما في فرقة وإن الوحدة كانت تتم بقوة السلاح ومن ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار وأن روابط الثقافة والتراث لا يمكن أن تكون أساسا للوحدة السياسية.

والمطالع لأوراق الخارجية البريطانية والخاصة لمحاولة نيل مصر استقلالها سوف يكشف عن رسالة السير "رالف ستيفنسون" السفير البريطاني في مصر لوزير الخارجية البريطاني وفيها يعلن عن نصيحته للحفاظ عن مصالح بريطانيا في المنطقة.

"إن النظام الدفاعي للشرق الأوسط ينبغي أن يتركز في منطقة الشمال الشرقي لمصر حيث تلعب إسرائيل ودول الشام أدواراً هامة، ويكون للأولى وضع رئيسي ومحوري".

وفي حديث بين "كيرميت روزفلت" مندوب الرئيس الأمريكي ترومان إلى جمال عبد الناصر سأل كيرميت روزفلت جمال عبد الناصر عن تصور القيادة المصرية الجديدة (في بداية الثورة وأثناء المفاوضات بشأن اخراج الاحتلال الانجليزي من مصر" للدفاع عن الشرق الأوسط بعد الفراغ الذي سوف ينشأ في المنطقة إذا ما جلت القوات البريطانية عن مصر. وفي مقابلة بين محمد حسنين هيكل والجنرال "أولمستيد" المشرف على برامج المساعدات العسكرية الخارجية الأمريكية في بدايات عصر الرئيس أيزنهاور، طلب الجنرال من هيكل أن يبلغ جمال عبد الناصر أهمية إقامة حلف عسكري إسلامي تنضم إليه مصر وباكستان وتركيا للدفاع عن الشرق الأوسط وفي خطاب من جمال عبد الناصر إلى السلطات الأمريكية عبر السفير المصري بأمريكا أحمد حسين تحدث فيه عن:

١- إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي تقترحها الدول الغربية غير مقبولة بالنسبة لمصر.

٢- إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغي له أن يركز على ميثاق الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية. وفي عام ١٩٥٣م شهدت واشنطن نمو "مجموعة الشرق الأوسط" تحت عباءة المخابرات المركزية الأمريكية وقد رأسها المستر "فرانسيس راسل" المنسق السابق بين المخابرات الأمريكية والاسرائيلية وكان أهم تكليف لتلك المجموعة هو اقتراح خطوات تؤدي إلى تحقيق الصلح بين العرب واسرائيل.

مراحل رئيسية في النظام الشرق الأوسطى

١- مرحلة الأحلاف والنظام الشرق الأوسطى:

اتسمت الدعوة للنظام الشرق الأوسطى فى الخمسينات من هذا القرن ١٩٥٥-١٩٥٦م باقترانها بصيغة الأحلاف ويأتى على رأسها حلف الشرق الأوسط (الميدو) والحلف الاسلامى وحلف بغداد أو الحلف المركزى (السننوتو) وقصة حلف بغداد لها دلالة ومغزى تكشف مخططات الغرب فى المنطقة، حيث وجد نورى السعيد فى نظرية دالاس الخاص "بالدفاع الجماعى عن القطاع الشمالى" والمعروفة بنظرية ملء الفراغ، فرصة لإدخال طرف من خارج النظام ليقوى ويتدعم به داخل النظام العربى، وعلى أثر ذلك قام نورى السعيد بالتوقيع على ميثاق حلف بغداد فى زيارة لتركيا وأعلنها هو ورئيس وزراء تركيا عدنان مندريس بياناً مشتركاً عبر توجيه الدعوة لدول أخرى للانضمام للحلف. ويكشف لنا البند الخامس فى ميثاق حلف بغداد - أهداف الحلف وهى: أن يعمل الأعضاء جميعاً على قدم المساواة لإقرار السلم والأمن فى الشرق الأوسط والدفاع ضد العدوان والأعمال التخريبية. وقد انضمت للميثاق بعد إعلانه إيران وباكستان وإنجلترا، كما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مراقبين لها لحضور الاجتماع، والغريب أن حجة الغرب المروجة لفكرة أحلاف الشرق الأوسط فى تلك الآونة هى الدفاع عن الشرق الأوسط فى مواجهة التغلغل الشيوعى فى المنطقة، وإقرار السلم والأمن أيضاً. وما زال الهدف المروج لما يسمى النظام الشرق الأوسطى هو إقرار السلم والأمن رغم اختفاء المعسكر الشيوعى.

٢- هزيمة ١٩٦٧ والنظام الشرق الأوسطى:

بعد هزيمة ١٩٦٧، اتضحت خريطة التوسع الصهيونى، وذلك باحتلالها كل فلسطين ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء. عندئذ وصلت إسرائيل إلى مصادر المياه والنفط، ومفترق طرق المواصلات فى المنطقة العربية. وكان لابد أن تعبر تلك التوسعات فى الأرض والمواد الأولية ومصادر الطاقة فى سياسات التوسع الاقتصادى. فبدأت بسياسة احتواء اقتصاد

الأراضي المحتلة وربط تلك الاقتصادية بالاقصاد الإسرائيلي وبالأذات اقتصاد الضفة وغزة، وتم استخدام هذا القدر الأسير من اقتصادات الضفة وغزة معبرا إلى الأقطار العربية الأخرى وبخاصة سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن والتي تم الاتفاق بشأنها بين الأردن وإسرائيل، وعن طريق سياسة الجسور المفتوحة تمتعت الصادرات الآتية من الضفة الغربية إلى الشرقية بحرية التجارة والاعفاء من السوم الجمركية والقيود الادارية وهكذا غزت إسرائيل الضفة الشرقية بالمنتجات وذلك من خلال اعتماد منتجات التصدير العربية في الضفة الغربية على المواد الأولية والخدمات الاسرائيلية والأسمدة والكيماويات والطاقة الكهربائية. ومن خلال إحلال واردات الضفة الغربية من إسرائيل محل الصادرات من الضفة الغربية إلى الأردن. وفي الحقيقة فقد كانت سياسة الجسور المفتوحة مختبرا لدور إسرائيل في المنطقة وقياسا مبكرا وعمليا للفائدة العائدة على إسرائيل من علاقتها بدول المنطقة. وبعد ١٩٦٧ أعدت إسرائيل مشروعا باسم "السوق المشتركة للشرق الأوسط" وذلك عندما لاحت في خيالات قادة إسرائيل امكانية للسلام، وكان القصد من تلك الفكرة خلق كتلة اقتصادية واحدة في المنطقة تتحرك فيها التجارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بحرية، وتزدهر فيها المشروعات المشتركة، ووضعت إسرائيل المشروع على أساس أن يحتوى على خمسة مجالات أساسية هي: تعمير الصحارى، والاستخدام الكفء للمياه، وتحسين وسائل المواصلات وطرق الاتصالات، والغاء الحواجز الجمركية وتطوير مصادر الطاقة. ونقطة البدء في هذا المشروع كانت الغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل.

٣- مرحلة كامب ديفيد والنظام الشرق أوسطى :

لم يكن توقيع رأس النظام المصري في مارس ١٩٧٩م. اتفاقية كامب ديفيد مع العدو الصهيوني بمثابة إعلان عن نهاية الحرب بين أكبر دولة عربية (إسرائيل) ولم يكن من نتيجته حدوث خلل كبير في ميزان قوى الصراع بين أممنا العربية والعدو الصهيوني فقط وإنما كان بالإضافة إلى ذلك اعترافا جليا بدخول طرف شرق أوسطى (إسرائيل) إلى النظام العربى

بتفاعلاته المختلفة، وقد تكفل الرفض العربى الرسمى والرفض العربى الشعبى فى وقف امتداد الدور الاسرائيلى فى النظام العربى وفرض عليه الحصار ولكن خروج دولة مصر من النظام العربى (تعليق عضويتها فى الجامعة العربية) كان سببا فى صراع خفى بين بعض الدول العربية لاحتلال مكانة ودور مصر مما تسبب فى حالة من التفسخ والتردى جعلت بعض الحكام يعودون مرة أخرى ويطالبون بعودة مصر وبالذات بعد أن دخلت العراق فى حرب شرسة مع ايران وانهقدت قمة عمان ١٩٨٧م واتخذت قرارها بتكليف مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية باعتبارها شأنًا خاصًا ومسألة ثنائية من صميم حقوق السيادة الخاصة بكل دولة عربية، وترتب على ذلك حضور مصر قمة الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩م، وحضور مصر كان يعنى من وجه آخر - غير عودة مصر للنظام العربى - دخولها بطرف شرق أوسطى ترتبط به بمعاهدة صلح وتقنين للمصالح وعند ذلك تم التيقن من دخول النظام الشرق أوسطى المنطقة... وباعتراف أعلى صيغة معبرة عن النظام العربى (القمة العربية).

٤ - غزة - أريحا أولا والنظام الشرق أوسطى:

لقد كان من نتيجة حرب الخليج الثانية (العراق - الكويت) أنها وجهت ضربات شديدة للنظام العربى بعد أن تمت معركة بين قطر عربى وقطر عربى آخر والاثنان عضوان فى النظام العربى وبعد أن انقسمت دول هذا النظام إلى فريق مؤيد لطرف وفريق آخر مؤيد لطرف آخر، ودخلت بعض الدول فى الحلف العسكرى الغربى لتوجيه ضربات إلى العراق، ولقد أدت تلك الحرب إلى انهيار شامل فى صحة النظام العربى لصالح النظام الشرق أوسطى وذلك بعد أن تسارعت الأحداث وتم توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى والذى اشتهر بغزة - أريحا أولا فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٣م ليصبح محورا رئيسيا ودعامة محورية للنظام الشرق أوسطى، فقد أتاح لإسرائيل الفرصة الكبرى لإعادة دمج نفسها فى نظام الشرق الأوسط الجديد حسب تعبير بيريز نائب رئيس الوزراء الاسرائيلى وذلك بعد أن نصت الاتفاقية على بنود دافعة ومقننة لهذا الدمج، وقد سبق لأبأ ايبان وزير خارجية

اسرائيل الأسبق أن حدد شرط السلام بإنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والبلدان العربية، وقد نصت اتفاقية غزة -أريحا في بعض بنودها على تلك العلاقات الكثيفة بين اسرائيل والكيان الفلسطيني الشانه والأردن وقامت بتقنين دمج اقتصادهما مع الاقتصاد الاسرائيلي كنواة ومحور لما يطلق عليه السوق الشرق أوسطية أحد المحاور الفرعية من المحور الرئيسي النظام الشرق أوسطى.

استراتيجية بناء النظام الشرق أوسطى:

اهتمت المعاهد والمراكز البحثية في أمريكا واسرائيل وأوروبا في رسم استراتيجية بناء الشرق الأوسط في ظل ما أطلق عليه الاقتصاد السياسي للسلام ومن أهم تلك التصورات والسيناريوهات التي قام بها "حاييم بن شاهاار" وهو بروفيسور اسرائيلي في الاقتصاد ويرأس "صندوق هامر لأبحاث السلام" وكان قد أنشأ هذا الصندوق بتمويل يهودى أمريكى بعد توقيع كامب ديفيد مباشرة للقيام بأعمال بحثية تخدم إقامة شبكة كثيفة للعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والعرب. وذلك فليس غريباً أن نجد دراسات جدوى لمشروعات مشتركة في صناعة الأسمنت والنسيج والسياحة والزراعة والبترول...الخ. وهناك أيضاً دراسات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ودراسات الأمانة العامة للمفوضية الأوروبية والبنك الدولى ومعهد بحوث الغذاء في واشنطن ومعهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد. وقد اجتمعت تلك الدراسات على أن النظام الشرق أوسطى سوف يتحدد جوهره من خلال ثلاثة محاور هي:

- ١- إقامة تجمع اقتصادى ثلاثى (اسرائيل، الأردن، الكيان الفلسطينى).
- ٢- إقامة منطقة للتبادل التجارى تشمل (التجمع الثلاثى بالإضافة إلى سوريا ولبنان ومصر).
- ٣- إقامة منطقة التعاون الاقتصادى وتشمل منطقة منطقة التبادل التجارى بالإضافة إلى بلدان الخليج أما المشاريع التنفيذية فتشمل مشاريع الربط الاقليمى مثل المياه والنفط والسياحة والتكنولوجيا والزراعة.

وتدل كافة الدلائل على أن الهدف من وراء هذا النظام الشرق أوسطى هو تقسيم العمل بين إسرائيل والبدان العربية، وتقسيم عمل يكون من شأنه أن يتخصص العرب فى انتاج الخامات والمصنوعات الدنيا على أن تتخصص إسرائيل فى انتاج المصنوعات الأرقى وفى التصور الموضوعى من قبل مؤسسة "أرماند هامر" سوف يتضح لنا من خلال المشاريع المقدمة - مصر سوف تتخصص فى بعض الصناعات الهندسية والحديد والصلب وإن سوريا سوف تتخصص فى الصناعات الغذائية والنسجية والعراق وبعض بلدان الخليج فى البتروكيماويات، أما إسرائيل نفسها فسوف تتخصص فى الصناعات الأليكترونية والميكروإليكترونية والصناعات المعتمدة على التحكم الأليكترونى أما مشروعات التعاون الاقتصادى فيكفى ان نذكر منها مشروع "ريفييرا البحر الأحمر" وهو مشروع لربط المنطقة سياحيا عن طريق الربط بين ساحل ايلات والعقبة وطابا وترتيباً عليه الربط الإقليمى بين إسرائيل والأردن ومصر والسعودية وتسيير خطوط ملاحية بين ميناء اشدود وميناء بورسعيد. تلك هى التصورات والمشاريع المسيطرة على الفكر الغربى والإسرائيلى، وذلك هو الأمل الذى عبر عنه رابين بقوله "إننا لو نجحنا فى بناء الشرق الأوسط الجديد سوف نرفع مستوى صادراتنا من ١١ مليار دولار إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار سنوياً".

المخاطر الحالة بالأمة العربية نتاج النظام الشرق أوسطى:

تمر أمتنا هذه الآونة بفترة من أصعب فترات تاريخها، فالمتغيرات كبرى، والتحولات خطيرة ولم نتوقعها، فها هو القطب السوفيتى الصديق ينهار، وها هى الجيوش الاستعمارية تقوم بتصفية القوة العسكرية العراقية القوة الأخيرة بعد خروج مصر من معادلة القوة العربية بتوقيعها معاهدة الصلح مع العدو الصهيونى، والأن يجلس الحكام العرب فى سباق لاهث للتفاوض والتفصيل مع العدو التاريخى لأمتنا وذلك بعد ان تنازلت منظمة التحرير عن شرعيتها فى استرداد أرض فلسطين وأصبحت أصيلة فى تثبيت شرعية احتلال فلسطين وذلك باعترافها بدولة إسرائيل على أرض فلسطين. ولعل رصد تلك البيئة الواقف اليوم على أرض تفاعلها كافة الأنظمة

والشعب العربي يجعلنا نضع أيدينا على المخاطر الحالة بالأمّة العربية نتاج ما يطلق عليه النظام الشرق أوسطى، تلك المخاطر التي يأتى فى مقدمتها خطر:

١- تذويب الأمّة العربية:

يهدد النظام الشرق أوسطى أمّتنا العربية بالتذويب والتفتيت وذلك عن طريق ادخال دول أخرى على منظومتنا العربية والتي تميزت وتماسكت عبر شبكة من العلاقات الكثيفة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي جاءت معبرة عن وحدة تلك الأمّة ذات اللغة الواحدة والعادات والتاريخ المشترك والمصير الواحد، لذا فغرض الأعداء واضح فى عدم السماح ببروز تلك الأمّة المهددة لمصلحة الغرب الاستعماري والعنصر الصهيوني، ونفى امكانية النضال مرة أخرى تحت اعلام القومية العربية، وأن يأتى ذلك إلا بإدخال أطراف غير عربية مثل تركيا وأثيوبيا واسرائيل إلى الجسد العربي، وهذا يعنى خلق وتكوين موزايكو من المصالح الاقتصادية تجعل من شعبنا العربي وهويته العربية ضحية لتلك المؤامرة ومن هنا فالنظام الشرق أوسطى يستهدف أن يكون هو الإطار المجمع لتلك الهويات المختلفة والأنساق الاجتماعية المتصارعة حتى يتم تذويب الهوية العربية بنة المشروع العربي الحضاري وغاية التقدم لشعبنا العربي.

أما الخطر الثاني: هو انسلاخ الجزء الفلسطيني الأردني عن الجسد العربي عبر الاندماج الاقتصادي. ولقد عبرت عن ذلك المفهوم وثيقة غزة أريحا أولا فى بنودها التي تم صياغها من أجل أن تكون الأردن والكيان الفلسطيني مع اسرائيل معبرا لكافة أغراض اسرائيل الاقتصادية والسياسية والثقافية لكافة أرجاء الأرض العربية، ولقد تعددت البحوث والدراسات الاسرائيلية التي استهدفت تكريس هيمنة اسرائيل على كل من الأردن والكيان الفلسطيني وذلك عن طريق الانسياب الحر للسلع الاسرائيلية إلى السوق الفلسطينية الأردنية، وهناك أيضا تفكير فى فرض ضمانات هدفها تثبيت تلك الهيمنة الاقتصادية مثل عدم فرض رسوم على البضائع الاسرائيلية وقيام فلسطين والأردن بفرض ضريبة على المبيعات الفلسطينية الأردنية

حتى لا تكون أقل سعرا من البضائع الاسرائيلية، فرض نوع من الحواجز على انسياب المنتجات الزراعية الاسرائيلية رغم أنها وحيدة من الممكن أن يستفيد منها الفلسطينيون ولعل ما جسده دراسة مشتركة لفريق اسرائيلي - أردني - فلسطيني بقيادة أمريكية من كبار الاقتصاديين في جامعتي هارفارد ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا تؤكد صب كل الاهتمام بخلق كيان مشترك بين الأردن وفلسطين واسرائيل وترتبطا عليه سلخ فلسطين والأردن من الجسد العربي وذلك عن طريق حرية انتقال السلع والتبادل الحر وهيمنة اقتصاد السوق على البلدان الثلاثة وحتى نتأكد من هيمنة الاقتصاد الأردني الفلسطيني فيكفي أن نذكر أن حجم الاقتصاد الاسرائيلي يفوق نظيره الأردني ١٥ مرة ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع أكثر من ٢٠٠ ومن هنا فخطر سلخ الجزء الفلسطيني الأردني عن الجسد العربي وإحاقه بإسرائيل وارد جدا بعد تطبيق تلك الأفكار عن التبادل الحر للسلع واقامة المشاريع المشتركة وانتقال رؤوس الأموال، كل ذلك في داخل إطار سياسي نظمته أوراق غزة - أريحا أولا وسوف تنظمه بعض الأوراق الأخرى بين اسرائيل والأردن.

أما الخطر الثالث : فيتجسد في الاختراق الكامل لجسد الوطن العربي. وفي الحقيقة أن استراتيجية اختراق الوطن العربي تتم باستهداف ربطها بنظام الشرق أوسطى وذلك عن طريق ما يطلق عليه مشاريع الربط الاقليمية . مثل مشاريع الطرق الرابطة بين بعض البلدان العربية واسرائيل وتركيا وأرلها طريق يربط بين تركيا ومصر ويخترق سوريا ولبنان واسرائيل وانيها طريق تتطلق من اسرائيل مارا بفلسطين والأردن وهناك أيضا مشاريع الربط الكهربائي بين اسرائيل وتركيا... وبعض البلدان العربية، ومشاريع شربط السياحي مثل مشروع "ريفير البحر الأحمر" والربط بين اسرائيل والأردن ومصر والسعودية وبين ساحل ايلات العقبة وطابا والمساعد على تسيير خطوط ملاحية بين ميناء أشدود وميناء بورسعيد، وهناك أيضا مشاريع الربط الاقليمي في مجال الزراعة وذلك عن طريق انشاء مزارع نموذجية ومراكز تدريب زراعية وتنمية البذور ومشروعات لتطوير الألبان وتوريد بعض السلالات من الأبقار الاسرائيلية وتدريب الفنيين الزراعيين العرب في اسرائيل ولعل النموذج المحتذى في ذلك هو نموذج التعاون المصري الاسرائيلي في مجال الزراعة، وهناك مشاريع ربط اقليمي

فى مجال الطاقة وذلك عن طريق خلق مصالح مشتركة بين اسرائيل والدول العربية وكافة الدول التى تمر بها أنابيب نقل البترول من منبعه إلى مصبه ويكفى لتوضيح ذلك مثالا واحدا، حيث أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربى الى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس يتكلف ١٨ دولار أمريكى بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب فى موانئ حيفا/ أشدود، غرة توفر من ٣-٦ دولار للطن الواحد وهكذا تحدد اسرائيل مصلحتها وفى نفس الوقت تربط مصالح بلدان أخرى بمصلحتها فيما يسمى بمشاريع الربط الاقليمية الكبرى والتى تستهدف بناء النظام الشرق أوسطى على حساب اختراق كامل للجسد العربى وتفنيته.

أما الخطر الرابع : هو حصار الوطن العربى عبر توطيد التعاون بين دول الجوار الجغرافى اسرائيل -تركيا- أثيوبيا وايران. وعلينا أن نتذكر هنا استراتيجية بن جوريون الداعية إلى تطويق العرب بسوار من الدول الصديقة لإسرائيل وذلك عن طريق ربط اسرائيل بكل تركيا وأثيوبيا وأريتريا وايران بمجموعة من المشاريع الكبرى مثل مشروع نقل المياه التركية أو مشروعات نقل الخبرة الزراعية الاسرائيلية إلى أثيوبيا وأريتريا. ولعلنا نتذكر أيضا حلف بغداد والحلف الاسلامى واللذان كان من ضمن استهدافهما فرض الحصار على المشروع القومى والنظام العربى فى عهد عبد الناصر وعن طريق تلك المشاريع الرابطة تحقق اسرائيل لنفسها الدور الاقليمى الأكبر والقائد فى المنطقة وتحقق أيضا المصلحة الاقتصادية وفى نفس الوقت تفرض الحصار على النظام العربى وتهمشه وتعمل على تفنيته.

أما الخطر الخامس : فهو التففتيت والأنشطار:

وهنا سوف نضع أيدينا على الغرض الرئيسى من قيام وتأسيس نظام شرق أوسطى يستهدف تففتيت الوطن العربى وذلك عن طريق ربط الخليج - مصدر النفط - بالولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما تم بعد حرب الخليج الثانية (العراق- الكويت) وتم ذلك عبر الوجود العسكرى والتدريبات المشتركة وعدم السماح ببروز أى دور عربى فى الخليج العربى ويكفى هنا أن نشير إلى اتفاق دمشق الذى فشل فى تجسيد الغرض منه حتى الآن

ولأتريد أن نتحدث عن تسمية الأبناء والمواليد الجدد في الخليج بأسماء بوش وشوارتسكوف وارتداء العلم الأمريكي فإن كان لذلك دلالة فهي الدلالة الكاشفة لربط أمن الخليج بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الجانب الآخر من النهر العربي فهناك محاولات أوروبية تجد القبول والرضا بل والرجاء من بلدان المغرب التي تريد أن تلحق بمؤخرة أوروبا وتفر من الإنتماء العربي ولعل ما يحدث من حصار على ليبيا يؤكد ذلك ولا ينفيه، فالحصار على ليبيا غرضه الأساسي تصفية النظام المؤمن بفكرة العروبة والنظام العربي من أجل فتح الطريق واسعا لذلك اللاحق على مؤخرة أوروبا، والرصد للدور المغربي في المفاوضات المتعددة أو في التقريب بين إسرائيل والأطراف العربية أو في فتح باب المغرب للصهاينة، كل ذلك يكشف لنا أهمية الإنجاز السريع في مسألة السلام بين العرب وإسرائيل حتى يتم إنجاز سريع آخر في بناء الشرق الأوسط الجديد. ولعل دراسة كافة التصورات والمشاريع المطروحة في المفاوضات المتعددة وفي الدراسات المطروحة من قبل إسرائيل والمنظمات والمعاهد الدولية سوف يكشف إعطاء دور محوري ومركزي لإسرائيل في بلاد الشام على وجه الخصوص (الأردن - سوريا - الكيان الفلسطيني - لبنان). وذلك من أجل تحقيق عدة أغراض يأتي على رأسها فصم سوريا عن مصر أي فصم آسيا العربية عن أفريقيا العربية وأيضا بلاد الشام هي المجال الحيوي على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية وهي بوابتها للحركة الأشمل والأعم في داخل المجال الاشرق أوسطي بعد أن تكون قد وضعت العراقيل في محاولات التواصل بين مصر والشام المجسدين عبر مسارات التاريخ القديم والحديث لفكرة العروبة ومصالح النظام العربي الواحد والمدافعين دوما عن بوابات أمن أمتنا العربية بالإضافة إلى العراق والتي نعكف مؤسسات صناعة القرار في إسرائيل والغرب الاستعماري لإيجاد سيناريوهات لدورها في المنطقة حتى لا يتحقق خطر منها على تلك التصورات الباتية للنظام الشرق أوسطي. ولعله ليس غريبا بعد ذلك أن يتم تقليص الدور المصري في المنطقة وفي خريطة الأنوار الإقليمية للدول المشتركة في النظام الشرق أوسطي يأتي الدور الاسرائيلي أولا ثم الدور التركي ثم الدور الإيراني (بعد أن يكون قد تم ترشيده) ثم الدور المصري بعد ذلك وهكذا يكون في آخر سلم الأدوار

المشتركة في هذا النظام. تلك هي خريطة الأدوار وطريقة تقسيم المنطقة حتى يتم تفتيتها وضرب فعاليتها لأطول فترة زمنية ممكنة تزول عنها امكانية أن تصيب الآخرين من الأعداء بالخطر من وحدتها.

وبعد أن تم استعراض فكرة النظام الشرق أوسطى والنشأة التاريخية والمراحل الرئيسية والمخاطر الحالية على أمتنا من جراء تطبيقه يأتي الينا مسرعا السؤال الشهير:

ما العمل ؟ برنامج الحركة

عندما نطرح سؤال ما العمل ؟

لابد أن نتحدث أولا عن الطليعة المهموم بهذا العمل، ومن الطبيعي هنا أن نتحدث عن الحزب العربي الديمقراطي الناصري كطليعة في الاجابة عن سؤال ما العمل ؟

والحديث المنطلق من حزبنا في هذه المسألة لابد أن يعبر عن عقيدته الفكرية وهويته العربية وانتامه القومي، ومن ذلك نتناول ما العمل عبر المحور الوطني والمحور القومي حيث العلاقة بين ما هو وطني وقومي تتشباك في مساحة الجماهير العربية المراد حشدها وتفاعلها وتنظيمها في الصيغ الدافعه والمنظمة لبناء الوحدة العربية وفي نفس الوقت هدم النظام الشرق أوسطى.

جدلية البناء و الهدم:

أن استراتيجية عمل حزبنا الناصري مع الجماهير بمثابة أطار عام لخطة مقاومة النظام الشرق أوسطى فحزب قوى وفعال جماهيريا، وحزب قادر على ابداع اساليب جديدة للعمل في وسط الجماهير وقادر على حشدها في معاركه المختلفة هو الذى يستطيع أن يقاوم المؤامرات والمخططات الشرق أوسطية، ومن أجل أن يتحقق ذلك على حزبنا أن يهتم:

أولا: بالتركيز على بناء الهوية القومية واعادة بناء صفوفه الكادرية على مستوى الوعى العقائدى بمشاكل الجماهير العربية وعلى مستوى الانتشار

الكادري في كل أرجاء الوطن حسب خطة موضوعة. وهنا يأتي الحديث عن أهمية تأسيس:

١- منبر فكري عقائدي يساهم في تربية الكادر الناصري والمتخصص في قضايا ومشاكل الأمة العربية وخريطة تفاعلاتها وصراعاتها.

٢- تأسيس مدرسة الكادر التي تعمل على تخريج عشرات من الدعاة والكوادر والمتخصصين في قضايا الفكر والعمل السياسي وال جماهيري. ثانيًا: على الحزب العربي الديمقراطي الناصري أن يهتم بتوسيع وخلق وتكوين المواقع الجماهيرية الخاصة للحزب وذلك عن طريق:

أ- طرح برنامج لحل مشاكل الجماهير في كافة قضايا الوطن (العدل الاجتماعي - التعليم - الصحة - الثقافة - البطالة.. الخ)

ب- العمل على الارتباط بالمواقع الانتاجية والمتمركز فيها كتل بشرية مثل النقابات المهنية والاتحادات العمالية والأندية والجمعيات وكافة المؤسسات الأهلية. ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تبني شعارات مثل حرية تكوين الأحزاب وإنشاء الجمعيات الأهلية وتنقية جداول الانتخابات والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات. وتشكيل لجان الدفاع عن القطاع العام ولجان الدفاع عن مستأجرى الأرض الزراعية. وهنا علينا أن نعي أنه لا يكفي فقط الإعلان عن هذه اللجان ولا تشكيلها وإنما العمل على وجود خطة وشبكة من الأدوات للقيام بعملها حتى يتم تحقيق الغرض من أجل انشائها، فكيف يكون هناك حوالي ٣ مليون عامل في داخل بيئة تنتمي إلى مشروعنا القومي الناصري ولاتنجح في توظيف تلك البيئة لصالح حزبنا ولن يتم ذلك إلا بتبني مشاكل تلك الطبقة والتفكير معها بشأن خلق وإنشاء أدوات فعل تنظمي لها.

ج- تجهيز الكادر الجماهيري والخدمي الصالح لخوض المعارك الانتخابية القادمة والعمل على زرع تلك العناصر الكادرية في المواقع من الآن.

د- على حزبنا أن يتبنى استراتيجية كاملة للعمل الخدمي والاجتماعي وذلك عبر الدعوة لإنشاء مجموعة من المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمية على أرض مصر عبر فتح حملة مكثفة للتبرعات عبر جريدة العربى مثال

ذلك (مستشفى ناصر ومدرسة جمال عبد الناصر) ذلك بالإضافة إلى تكليف كافة أعضاء الحزب المنتشرين على مساحة العمل في الجمهورية بالدخول في كل الجمعيات الأهلية والتي يزيد عددها عن أربعة آلاف جمعية ومراكز الشباب وانشاء جمعيات جديدة، فتلك هي أدوات الفعل والارتباط الجماهيري وهي الملامسة لمشاكل الجماهير والمعبرة عن روابطها الاجتماعية.

هـ- تبني استراتيجية للإعلام الجماهيري تعتمد على الجرائد المحلية (جرائد المحافظات) والجيدة المركزية اليومية وبعض المجلات المتخصصة مثل (مجلة للشباب ومجلة المرأة ومجلة للطفل).

و- اعتماد صيغ أخرى ووسائل أخرى للإعلام مثل حركة الفيديو ويكون الغرض من تلك الاستراتيجية الإعلامية تثبيت مشروعنا القومي الناصري والعمل على توسيع مساحة الجماهير المؤمنة به باستمرار وتكوين صورة ناجحة لنشاط حزبنا ولنشاط كوادره وللدعوة عبر تلك الأدوات الإعلامية للقيام بخلق مؤسسات خدمية لصالح الجماهير وللعمل أيضا على إبراز صورة كادرنا الجماهيري ومرشحينا على كافة أصعدة مؤسسات الدولة الشرعية والعمل على الإعلام عن بعض المشروعات النماذج للخدمة الوطنية عبر الجريدة اليومية (مثل أسبوع النظافة في أحياء مصر ومثل شهر التشجير والخضرة...الخ).

ز- البديل: على حزبنا وقيادته أن يقدموا المبادرات السياسية والوطنية المبادرة التي تجعلهم في مقدمة العمل الوطني والسياسي والتي تقر بهم من قطاعات الجماهير الواسعة والواقعة مابين المطرقة والسندان مطرقة السلطة وفسادها وقوانينها الاستثنائية وسندان التيارات السياسية الإسلامية وعملياتها العنيفة الارهابية، وانطلاقا من تلك الرؤية لابد من أن يتبنى حزبنا فضح الطرفين والعمل وسط الجماهير لتبني بديلنا القومي الناصري وهو بديل تم تجسيده ويستند على شرعية ثورة يوليو والقيادة التاريخية لجمال عبد الناصر وعاشت الجماهير العريضة مكتسباته وما زال في أذهانها ذلك في البناء أما الهدم. فعلى حزبنا أن يتصدى للنظام الشرقي أوسطى في وسط الجماهير عن طريق:

المستوى السياسى والتنظيمى :

تكوين جبهة من قوى سياسية وحزبية ونقابات وقطاعات انتاجية وشخصيات فكرية وسياسية ضد النظام الشرق اوسطى وتشكيل اللجنة القومية المقاومة للتطبيع والتي تأخذ على عاتقها مقاومة التطبيع والتطبيعيين على كافة الأصعدة.

المستوى الإعلامى:

عبر الوسائل والأدوات الإعلامية للحزب وللجبهة المقترحة على المستوى السياسى يتم فضح مخططات ذلك النظام الشرق اوسطى والتطبيع مع العدو الصهيونى وربط ذلك كله بالتهديدات الواقعة من جراء تلك السياسات على المواطن المصرى والعربى من فساد وغلاء وبطالة وتهديد لأمن الوطن والأمة.

على المحور القومى:

لابد أولا أن نقر ونعترف بأن القائمين على العمل ضد النظام الشرق اوسطى هم جماهير الشعب العربى العامل فى كل أرجاء الوطن العربى وفى طليعة تلك الجماهير حزبنا وكافة الأحزاب الناصرية والقومية وكافة المؤمنين بالفكرة العربية ومشروعنا القومى الحضارى، وتأتى أهمية هذا الإقرار والاعتراف من أجل أن لاتراهن على أنظمة اقليمية كانت سببا فيما وصلنا إليه من انحدار وتردد وحتى ننشئ أدوات صالحة ومناسبة للجماهير وفعاليتها فى لعمل على مقاومة النظام الشرق اوسطى وتثبيت المشروع العربى والنظام العربى. ولن يتأتى ذلك إلا عبر:

أولا : وحدة الأحزاب الناصرية على الساحة العربية وعلى حزبنا دور قائد فى الدعوة لتلك الوحدة وفرضها بالحوار عبر كافة المؤسسات الناصرية والعمل على تشكيل آلية حركية لتجسيد تلك الوحدة بعد أن يكون قد نجح فى توحيد استراتيجية عمل تلك الأحزاب على مستوى الساحة العربية وعندما يتم

ذلك نستطيع أن ندعى أننا نمثل أداة واحدة للفعل الباني لمشروعنا القومى والهادم للنظام الشرق أوسطى.

ثانياً: العمل على توسيع أدوات فعلنا القومى على مستوى الساحة العربية وذلك بالعمل على خلق وإنشاء منظمات وحدوية وجماهيرية وشعبية مثل اتحاد المحامين العرب ومنظمة حقوق الإنسان العربى وهناك أفكار كثيرة أخرى ويأتى فى مقدمتها (منظمة البيئة العربية وبرلمان الشعب العربى وجمعية حكماء العرب التى تأخذ على عاتقها ابداء وجهات النظر القومية فى القضايا المطروحة على الأمة من أجل تنوير الشارع العربى ومصلحه المشتركة) والغرض من نشر تلك الأدوات القومية هو العمل على ايجاد مرجعية قومية يعمل لها حساب من قبل صانعى القرار وتكون فى نفس الوقت دافعا لبناء المشروع على حشد وتعبئة الجماهير العربية خلف المشروع القومى.

ثالثاً: تبنى مشاريع وحدوية وتجسيد حلم الوحدة وتقريبه من رجل الشارع البسيط وذلك عن طريق أن تتبنى المؤسسات القومية على كافة ساحة العمل العربى بعض المشاريع مثل " جامعة ناصر لعلوم المستقبل" المجمع الصناعى العربى للإليكترونيات "أسطول صيد بحرى" "باسبور عربى" عملة عربية واحدة... الخ باختصار مطلوب أن ننجح فى أن نحول حلمنا فى مشروع قومى عربى إلى شبكة من التفاصيل الحياتية للجماهير العربية نخاطب من خلالها مصالحهم المباشرة.

رابعاً: جبهة الأحزاب القومية: جبهة بين كافة الأحزاب المؤمنة بالقومية العربية وليس الناصرية فقط من أجل الاتفاق على تنفيذ خطة لتثبيت الفكرة القومية والمشروع النهوضى التحررى العربى وترتيب أولويات المهام النضالية حسب كل مرحلة متخلصين من العقد وأسر قضايا الماضى ومساحات الخلاف والتباين حوله وذلك بعد أن أصبح المستقبل العربى مهدداً بالنظام الشرق أوسطى.

خامساً: استراتيجية للإعلام القومى: وذلك عن طريق جريدة قومية مستقلة (يومية) تصل إلى كافة أرجاء الساحة العربية وإنشاء قناة بث تلفزيونى قومى موجهة للجماهير العربية وإيجاد مجلة قومية للأطفال وذلك من أجل

تحقيق غرض تثبيت أفكار ودعاة مشروعات مشروعنا القومي وهدم وفضح المشاريع المضادة ومنها النظام الشرق أوسطى وأخيرا فكل تلك العناصر الخمسة تساهم فى البناء والهدم. بناء الفكرة العربية والمشروع القومى وتهدم النظام الشرق أوسطى ومؤامرات التطبيع مع العدو الصهيونى.

خطة لمدة عام بقيادة حزبنا فى الوسط الوطنى والقومى على المحور الوطنى:

١- الجانب العقائدى: انشاء منبر فكرى عقائدى يساهم فى تربية الكادر وينمى وعيه بعروبتة. البدء فى أعمال مدرسة الكادر الحزبى والتركيز من خلال الأدوات على كشف المخططات التآمرية فيما يسمى بالنظام الشرق أوسطى.

٢- الجانب الجماهيرى: تشكيل اللجان القومية للدفاع عن القطاع العام حتى يتم تعويق الخصخصة وتفكيك المجتمع والدولة. تشكيل لجان الدفاع عن المستأجرين. تكليف كل عضوية الحزب بالتسكين على كل الجمعيات الخدمية الأهلية ونوادى ومراكز الشباب فى خلال هذا العام من انعقاد مؤتمرنا الثانى إلى مؤتمرنا الثالث. تشكيل جماعة مركزية للتخطيط لانتخابات مجلس الشعب والمحليات القادمة.

٣- الجانب الإعلامى: تحويل جريدة العربى الأسبوعية إلى جريدة يومية مع التركيز على فضح مؤامرات النظام الشرق أوسطى ومخططات التطبيع المشبوهة.

ب- الوطنى:

١- تشكيل اللجنة الوطنية لمقاومة الصهيونية.

٢- تشكيل جبهة الأحزاب ضد النظام الشرق أوسطى.

المؤلف في سطور

- باحث متخصص في قضايا الصراع العربي - الصهيوني.
 - مؤسس ومدير مركز إعلام الوطن العربي (صاعد) ١٩٨٢-١٩٩٠.
 - أسس مركز الفالوجا في القاهرة وترأس تحرير دوريتي المعرفة وروية اللتان كانتا تعنيان بقضايا الصراع.
 - رئيس تحرير مجلة الطلوع (السبعينات).
 - له العديد من الأبحاث والدراسات والمقالات المنشورة في الدوريات العربية.
 - منسق عام اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر.
 - عضو المكتب السياسي (السابق) في الحزب العربي الناصري وأمين التنظيم المركزي للحزب.
 - منسق عام الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل.
- من مؤلفاته :**
- عبور الهزيمة (بالاشتراك مع آخرين).
 - الحركة القومية العربية في مائة عام (بالاشتراك مع آخرين)
 - تحالف كوبنهاجن : رؤية نقدية لخطاب التطبيع (بالاشتراك مع آخرين).
 - البحث العلمي في إسرائيل (تحت الطبع).
 - إسرائيل في آسيا (تحت الطبع).

الكتاب في سطور

لكن الواقع يفرض احتياجه، لذا وجدت أهمية في جمع تلك الدراسات بين دفتي كتاب وذلك للأسباب الآتية:

- ١- هذه الدراسات يجمعها محور واحد وبهم واحد وهو الحركة الناصرية وهمومها الداخلية وبعض من معاركها مع الواقع.
 - ٢- أن الحركة الناصرية الحديثة في أشد الاحتياج لنظرة شاملة لنشأتها ومسار نضالها - وقد كان ذلك واضحاً في دراسة " الناصرية على الصعيد القومي " فهي أول محاولة من داخل مصر العربية ومن داخل المدرسة الحديثة في الناصرية لتقديم تلك الرؤية والشهادة.
 - ٣- أن الحركة الناصرية تحتاج وبشدة لإدارة حوار جاد حول بعض القضايا النظرية من أجل تأصيلها ومن أجل تحديث الخطاب السياسي لها وبالذات بعد زلزال المتغيرات الكبرى على مستوى العالم.
 - ٤- أن نضالات الناصريين من أجل حزب ناصري ثم نضالاتهم داخل الحزب تستوجب الحوار من أجل تصحيح المسيرة الحزبية وأخيراً فقد كان لزام على أن أقدم بعد الاجتهادات والرؤى بشأن، بعض القضايا مثل "الشرق أوسطية" و "الأحزاب المصرية بين التهميش والانقجار " من موقع انتمائي الحزبي والفكري ونقاعله مع قضايا الواقع والمجتمع .
- وبعد**

الأمانة تفرض أن ننشر الدراسات حسب تاريخ كتابتها والأمانة أيضاً تتطلب عدم أحداث تعديلات أو إضافات في الدراسات والأبحاث المنشورة حتى يتم الرصد الأمين لسياق تطور المواقف والأفكار في تاريخ الحركة الناصرية.



هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر في مواجهة المناخ المشوه الذي يحاول أن يتجاهل مصر وينفى عنها وجودها الحضاري المتميز ودورها الفريد في المنطقة .. بل وفي العالم بأسره.

تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ٤ ش ٩ ب المعادي - ت . ٣٧٥٢٠٣٣ مدير المركز والمشف

على السلسلة : فريد زهران